





Vol VME



شرح الزوائد للامام العلامة
محمد بن عمر القضاة رحمه الله

ك: ٧٦٨

٧٦٨

مكتبة
الشيخ
العلامة
العلامة
عبد الله
صلى الله عليه وسلم

القاضي هو الامام الاجل زين الدين ركن الاسلام ابو القاسم
لعمري محمد بن عمر مات يوم الاحد وقت الظهر سنة
٥٨٥ هـ بجاوري ودفن بكنة بادية بمقبرة
القضاة السبعة
عبد الله



MILLET GENEL KÜTÜPHANESİ

KİTAP : Ferzullah

Eski KAYIT.No. 763

Yeni KAYIT No.

TASNİF No.

تفتقدون

وتمت بحمد الله تعالى في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٥

من القصر الكوفة ثمان الصلاة لما قلنا فان خرجا من الكوفة الى بغداد وقصد الدخول في القصر ثمان
ايضا لان القصر صار وطن اقامه لها ولم يتنقص اعيان ما يتنقصه فاذا قصد الدخول فيه لم يصح سفرها
اذ لم يقصد مسيره سفر ومنه الى بغداد ليس مسيره سفر ايضا حتى لو لم يقصد الدخول فيه يصح
سفرها قلوا ان المكى خرج من الكوفة يريد بغداد والفراساني خرج من بغداد يريد الكوفة فلما التقيا
بالقصر جعلا الى الكوفة ليس كما يوافقهم رجعا الى بغداد بقصر ان الطريق الى الكوفة وكذلك اذا رجعا
الى بغداد وقصد المرور بالقصر بقصر في الطريق وسعدان لان القصر اذا لم يكن وطنا له ما يقصد المرور
فيه لم يمنع صحه السفر وقد يتنقص وطن المكى بالكوفة ووطن الفرسان في بغداد بانسا السفر فان بوي
المكى اقامه بالقصر خمسة عشر يوما ثم رجع الى الكوفة ليسكن يوما ورجع الى بغداد ولا يمر بالقصر
يقصر الكوفة والطريق لان وطنه بالكوفة قد يتنقص مثله بالقصر فاذا قصد ان يرجع الى الكوفة لم يمتنع
يوما ولا يمر بالقصر فقد قصد مسيره سفر فيصح سفره فان ولو كان كان الفرسان في
بغداد ويا وكان المكى كوفيا خرجا الى القصر ونوا فيه الاقامه خمسة عشر يوما ثم رجعا الى الكوفة
ثمان لما قلنا فان خرجا يريدان بغداد وهران القصر الكوفي بقصر لان وطنه بالقصر قد يتنقص دخوله
الى الكوفة فيصح انسا السفر اما البغدادى على رواية هذا الكتاب فكذا بقصر لان وطنه بالقصر
لم يمتنع لانه وطن سفر فيستدعي سابقه السفر ولم يوجد واذا خرج من الكوفة يريد بغداد والقصر
ليس لوطن لم يمتنع السفر بخلاف الفرسان لان وطنه بالقصر قد يتنقص السفر بقصد المرور ومنه منع
السفر وعلى رواية الحسن على حقه يتم لان وطنه بالقصر قد يتنقص السفر فان خرجا يريد كل
واحد منهما وطرا حاجه فلما التقيا بالقصر رجعا الى الكوفة فالبغدادى يتنقص لانه على سفره والكوفي يتم
لان سفره لم يتنقص فاستحكم الرجوع كوفي حج ورجع الى اهله فقلناه ابنه بالحجر والخبر
ما يسنه فصول الاقامه بالحجر خمسة عشر يوما ثم رجعا الى مكة فلما بلغا القلاية بهما ان رجعا
الى خراسان ومرايا الكوفة فلا يتنقص الى ان يدخل مكة لان سفره مستحكم والحجر كانت وطن اقامه
له وقد يتنقص انسا السفر لما مكة فغادى سافرا بسفره الاصل في بقصر لان يدخل الكوفة اما الان
كارجع يتم لان سفره لم يتنقص فاستحكم الرجوع كوفي فيسقط اهله الى مكة متوطنا فلما دخلها
بداه ان يرجع الى خراسان ويدخل الكوفة بقصر الكوفة لان وطنه فيها قد يتنقص بالتوطن مكة حتى
لو رجع الى خراسان قبل ان يدخل مكة يتم بالكوفة لان وطنه فيها لم يتنقص والله اعلم بالصواب
باب المشافر والمقيم يومئذ المشكك اصل الباب الصلاة
متى يستلزم جه حكم بقصد صلاتها احتياطا لانها واجبه عليه بغير فلا تسقط بالشك والامام اذا
اقتدى بخير او المقتدى اذا اتفرد بنفسه صلاتها لان صلاة المقتدى مع صلاة الامام تحلفان في

الكوفة

حق الاحكام والمقتدى اذا كان واحدا تعيين الامام عند خروج الامام من المسجد وخطو مكان الامام
عن الامام بنفسه صلاة المقتدى ان اقتدا به من المقتداه لا يكون فان محمد بن عبد الله عليه
سافر ومقيم ام احدهما صاحب ثم سكا فلم يدريا من الامام ومن المقتدى فان قاما متخاذين مستيقلا الصلاة
لان كل واحد منهما ان اقتدى وهو امام يقتصد بصلوته واحتمال الاقتدا حتى كل واحد منهما ثابت فيحكم بالفساد
احصا طوا وان احدا وخرجا متعاقبين ثم شكافست صلاة الخارج او ان كان مقتديا مقتديا
وان كان اما فاذ اخرج او اصار مقتديا التحول للامام الى الاخر فاذا اخرج الاخر بعد لم يمتنع امام في
المسجد فيقتصد صلاة وصلاة الاخر تامة لانه امام بكل حال وصلاة الامام لا تقتصد لاستغنائه عن
المقتدى لكان كان مسافرا ثم ارجعا لاحتمال الاقتدا بالمقيم وقرا في الاولين ومقتدى على راس الركعتين
لاحتمال لانه كان اماما فيكون ذلك فرضا عليه وان كان مقيما يقتصد على راس الثانية وقرا في الاولين
ايضا لاحتمال لانه كان مقتديا ثم صار خليفة للمسا ففعله انما صلاة المشافرا ولا ولو ترك من شيئا
تقتصد صلاته وان خولعا تقتصد صلاتها لاحتمال الاقتدا في حق كل واحد منهما لان صلاة المقتدى منها
تقتصد واحتمال الاقتدا في حق كل واحد منهما ثابت وكذا اذا كانا لا يدريان من الخارج منها او لا لان
الذي خرج او لا صلاته فاسد واحتمال الخروج اول في حق كل واحد منهما ثابت فان صليا ركعتين
وقد اقدر الشاهد ثم شكاف المقيم يصلي اخر او ينو يتابعه المسافر في ذلك لان المسافر ان كان اماما
قد تمت صلاته فالتابع في الزمان بعد لا تقصر وان كان مقتديا فقد صار فرضه ارجعا بالاقتدا
بالمقيم فان احدا وخرجا متعاقبا ثم شكافه لاه الذي خرج اول فاسد اما اذا كان مقيما لاحتمال
انه كان اماما وصار صلاة المسافر خلفه ارجعا بالاقتدا به فاذا اخرج اول صار مقتديا واقتدا باقى
ففسد صلاته على هذا الاحتمال واما اذا كان مسافرا لاحتمال لانه كان مقتديا وصار فرضه ارجعا
وصلاة مقتداه كونه اماما بكل حال على ما مر لكن يتم ارجعا ان كان مقيما واشك وان كان لاحتمال
انه كان مقتديا فصار فرضه ارجعا وان لم يعلم من الخارج اول فصلاته فاسد لاحتمال الفساد وان
خرجا معا فصلاة المقيم تامة لان الثماني في الباب لا محتمل ان يكون مقتديا لكن انتهى اقتداوه
وصلاة المسافر فاسد لاحتمال لانه كان مقتديا وصار فرضه ارجعا واقتدا باقى وان شكاف
بعدا صليا لثنا او ارجعا القياس ان تعذر الاحوال كما مر واستحسن ان يجعل المقيم اماما محلا
لنظمها على وجه السنة لان القيام الى الله لا يجوز للمقيم بكل حال لا يجوز للمسافر ان كان اماما
واد اجعل المقيم وتخرج مسلة الحدث وخروجهما معا او على التعاقب سهل والله اعلم
باب صلاة الخوف اصل الباب ان الخوف في غير
او انه مفسد وتركه في او انه غير مفسد واعلم ان وان اخرج في الاولى الصلاة اربع بعد

فان كانا لا يدريان من الخارج منها او لا لان الذي خرج او لا صلاته فاسد واحتمال الخروج اول في حق كل واحد منهما ثابت فان صليا ركعتين وقد اقدر الشاهد ثم شكاف المقيم يصلي اخر او ينو يتابعه المسافر في ذلك لان المسافر ان كان اماما قد تمت صلاته فالتابع في الزمان بعد لا تقصر وان كان مقتديا فقد صار فرضه ارجعا بالاقتدا بالمقيم فان احدا وخرجا متعاقبا ثم شكافه لاه الذي خرج اول فاسد اما اذا كان مقيما لاحتمال انه كان اماما وصار صلاة المسافر خلفه ارجعا بالاقتدا به فاذا اخرج اول صار مقتديا واقتدا باقى ففسد صلاته على هذا الاحتمال واما اذا كان مسافرا لاحتمال لانه كان مقتديا وصار فرضه ارجعا وصلاة مقتداه كونه اماما بكل حال على ما مر لكن يتم ارجعا ان كان مقيما واشك وان كان لاحتمال انه كان مقتديا فصار فرضه ارجعا وان لم يعلم من الخارج اول فصلاته فاسد لاحتمال الفساد وان خرجا معا فصلاة المقيم تامة لان الثماني في الباب لا محتمل ان يكون مقتديا لكن انتهى اقتداوه وصلاة المسافر فاسد لاحتمال لانه كان مقتديا وصار فرضه ارجعا واقتدا باقى وان شكاف بعدا صليا لثنا او ارجعا القياس ان تعذر الاحوال كما مر واستحسن ان يجعل المقيم اماما محلا لنظمها على وجه السنة لان القيام الى الله لا يجوز للمقيم بكل حال لا يجوز للمسافر ان كان اماما واد اجعل المقيم وتخرج مسلة الحدث وخروجهما معا او على التعاقب سهل والله اعلم

التقه الاولي واذا انحراف الطائفة الثانية بعد التقه الثانية وبعد التقه الثانية وان
 عود الطائفة الاولى حتى لو انحرافوا بنفس صلواتهم ومن ادرك الشطر الاول فصور الطائفة
 الاولى ومن ادرك الشطر الثاني فهو من الطائفة الثانية قال محمد بن عيسى بن محمد بن
 صلاح المغير الطائفة الاولى ركعتين والثانية ركعة فان اخطا وصلى بالطائفة الاولى ركعة
 والثانية ركعتين فقد صلواته اما لا الاول فظاهر وكذلك الثانية انهم من الطائفة الاولى
 حقيقة وقد انحرافوا بعد التقه الثانية وهو وان عودهم ولو صلى الاولى ركعة فانصرفوا ثم
 بالثانية الركعة الثانية وانصرفوا ثم بالاولى الركعة الثالثة فضلاء الطائفة الاولى فاسد لما
 مروصلا الثانية طائفة انهم من الطائفة الاولى وقد انحرافوا في وانهم بعد التقه الاولى الركعتين
 ركعتين ثم انهم انحرافوا في الثانية بقرآنهم مسبوقة في وان كانت الصلاة اربع
 فصلى الاولى ركعة والثانية ركعة ثم بالاولى الركعة الثالثة ثم بالثانية الركعة الرابعة فضلاء الكل
 فاسد اما لا الاول فظاهر وكذلك الثانية انهم من الطائفة الاولى وقد انحرافوا بعد التقه الثانية
 وهذا وان عودهم حتى لو انحرافوا انفس صلواتهم وان جعلهم ان يعطوا في كل طائفة ركعة
 فضلاء الاولى والثالثة فاسد لانحراف غير اوانه وصلاة الثالثة والرابعة جارية اما الثانية
 انهم من الطائفة الاولى وقد انحرافوا بعد التقه الاولى في اوانه واما الرابعة انهم من الطائفة
 الثانية وقد انحرافوا بعد التقه الثانية وانه في اوانه وكل واحد فافهم مسبوقة في الحق تقدم
 ما الحق ما سبق ولو صلى رجل مع الامام اربع ركعات ثم انصرف بعد الرابعة قبل التقه لا تقه
 انه من الطائفة الاولى فظاهر انحراف بعد التقه الاولى لكنه اخرا اطلق فيه فلا يكون منفصلا
 فان شهد انحراف قبل السلام لا تقه وان كان هذا وان عود الطائفة الاولى وقد انحراف هو اانه
 لم يسبق عليه من اركان الصلاة حتى لو بقي بان كان مسبوقة بركعة بنفس صلواته ولا يجوز صلاة الخوف
 الا اذا حضر العدو ولا يجوز الاخران بعد هاب العدو فان حضر العدو بعد شروعه في الصلاة جاز
 الانحراف لكن بشرط ان يكون اوانه وفي غير اوانه مفسد فان انحراف طائفة على ظن انهم راوا عدوا
 ولم يجاوزوا الصفوف ثم طهران راوا لم يكرهوا جازت صلواتهم وبنوا مستحسانا كما لو انصرف
 على ظنه احدث ثم تبين انه لم يحدث وهو في المسجد يني على صلواته وان كان لا يندرج على النزول عن الدابة
 لخوف العدو ومومي على الدابة لان هذا عذر معتبر وتوجه الى القبله ان قدروا ان سقط كما في التطوع
 طاله الاختيار ولا يصح مومي شيئا وتقال عندنا خلافا للشافعي ويجوز صلاة الخوف في صلاة العيد
 عند العدو والطائفة الاولى ركعة والثانية ركعة كما في صلاة الفجر والمفتدي يتابع راي نفسه
 فيما سبق ويتابع راي امامه فيما لم يمتدح فيما سبق وقوله اعلم بالصواب

محمد بن عيسى

ليس

باب الصلاة التي يكون فيها العذر ان اصل الباب

ان من اتى من يمينين يختار ايسرهما لانه لا ضرر في التحمل الزيادة قال محمد بن عيسى
 رجل عجز عن السجود يوم قاعدا ان معظم اركان السجود لانه قربه بنفسه والقيام والركوع بدونه
 ليس بقربه فاذا سقط اصل سقط السجود فان قام وركع ثم قعد واومى للسجود اجزاه والا الاول
 فان كان جرحه سبيل او قتل بسببه او عجز عن القيام اذا قام او كانت امره ينكشف رجع سابقا
 اذا قامته وكان عريانا اجدثا فانها واي يصلي ركعتين فعودا بركوع وسجود الا العريان فانه يصلي
 قاعدا اما اياها ان ترك القيام امكن من اذا الصلاة مع الدم او انكشف العود الا ان كان عجزا ترك
 القيام عن اختيار بان يصلي التطوع قاعدا وعلى الدابة با اياها ولا يجوز اذا الصلوات مع هذه العذر
 الا عند الضرورة وكذا اذا كان سبيل جرحه عند السجود وان استلقى على قفاه لم يسبب فانه يصلي
 قائما بركوع وسجود مع السبلان ان اذا الصلاة مستلقيا يجوز الا عند الضرورة فصار نظير
 السبلان فترجح اذا الصلاة مع السبلان لما فيه من احران اركان قال المحققون
 اذ لم يجدوا ولا ترا بانطيفاعا عند اي موقف يصلي اياها تشبهها كما في الصوم وعند ماله لانها بدون
 الطهارة معصية بخلاف المساك لانه ليس بمعصية فان لم يجد ما كره جزا بانطيفاعا يصلي بالتيتم
 ثم يعيد عندهما وعند اي موقف يصلي اياها تشبهها كما في الصوم وعند ماله لانها بدون
 بالوضوء او بالتيتم ولو صلى اياها على الدابة خوف عدو او سبع او طينيل ولم يضر لا بعد الا اجاع والفرق
 لهما ان هذا العذر جاز في كل ما حجب الحق فاعتبر بخلاف الاول عريان وجدثا ملوا ما حجب
 بين ان يصلي مع الثوب قائما بركوع وسجود ومن ان يوم قاعدا استوا العذر من عند محمد بن عيسى
 في الثوب لا محالة ان حكم العود اشد من نجاسة الثوب ان من الفقهاء من لم يجعل نجاسة الثوب قيدا
 مانعا وموعطا ولو كان ثوبان في كل واحد منهما نجاسة اشد من نجاسة الثوب اقل من الراجح تخيير
 والآدم اقلها نجاسة ما حجب ان كانت نجاسة قدر الراجح يصلي في اخر الاحمال لان الراجح حكم
 الكل الجملة ولو كان احداهما طاهرا والاخر ملوا يصلي في الذي ربه طاهرا لم يروا ان كان
 الطاهر اقل من الراجح تخيير لما مر عداية لها مؤثر مؤذرا بان ستر جسدها ورابع راسها
 فغطت حشدها وزاها لم تجز صلواتها لانها قدرت على غطيها كل الراس حكا وان كان الثوب
 يغطي جسدها واقل من ربع راسها فالافضل ان تقطع ذلك وان تركت غطيها الراس جازت صلواتها
 انه لما دثر الراجح حكم الكل والاكشاف المنفرد على اعضا العود جمع كالتجاسة المنفردة والعود
 الغليظة واخففة في الخففة بالربع سواء من المشايخ من قدر في العود الغليظة بالزان على قدر
 الدم كالتجاسة الغليظة والاول اصح لان العود الغليظة قد تبلغ قدرا للدم فيؤدي الى انكشاف

في الصلاة التي يكون فيها العذر ان اصل الباب
 ان من اتى من يمينين يختار ايسرهما لانه لا ضرر في التحمل الزيادة قال محمد بن عيسى
 رجل عجز عن السجود يوم قاعدا ان معظم اركان السجود لانه قربه بنفسه والقيام والركوع بدونه
 ليس بقربه فاذا سقط اصل سقط السجود فان قام وركع ثم قعد واومى للسجود اجزاه والا الاول
 فان كان جرحه سبيل او قتل بسببه او عجز عن القيام اذا قام او كانت امره ينكشف رجع سابقا
 اذا قامته وكان عريانا اجدثا فانها واي يصلي ركعتين فعودا بركوع وسجود الا العريان فانه يصلي
 قاعدا اما اياها ان ترك القيام امكن من اذا الصلاة مع الدم او انكشف العود الا ان كان عجزا ترك
 القيام عن اختيار بان يصلي التطوع قاعدا وعلى الدابة با اياها ولا يجوز اذا الصلوات مع هذه العذر
 الا عند الضرورة وكذا اذا كان سبيل جرحه عند السجود وان استلقى على قفاه لم يسبب فانه يصلي
 قائما بركوع وسجود مع السبلان ان اذا الصلاة مستلقيا يجوز الا عند الضرورة فصار نظير
 السبلان فترجح اذا الصلاة مع السبلان لما فيه من احران اركان قال المحققون
 اذ لم يجدوا ولا ترا بانطيفاعا عند اي موقف يصلي اياها تشبهها كما في الصوم وعند ماله لانها بدون
 الطهارة معصية بخلاف المساك لانه ليس بمعصية فان لم يجد ما كره جزا بانطيفاعا يصلي بالتيتم
 ثم يعيد عندهما وعند اي موقف يصلي اياها تشبهها كما في الصوم وعند ماله لانها بدون
 بالوضوء او بالتيتم ولو صلى اياها على الدابة خوف عدو او سبع او طينيل ولم يضر لا بعد الا اجاع والفرق
 لهما ان هذا العذر جاز في كل ما حجب الحق فاعتبر بخلاف الاول عريان وجدثا ملوا ما حجب
 بين ان يصلي مع الثوب قائما بركوع وسجود ومن ان يوم قاعدا استوا العذر من عند محمد بن عيسى
 في الثوب لا محالة ان حكم العود اشد من نجاسة الثوب ان من الفقهاء من لم يجعل نجاسة الثوب قيدا
 مانعا وموعطا ولو كان ثوبان في كل واحد منهما نجاسة اشد من نجاسة الثوب اقل من الراجح تخيير
 والآدم اقلها نجاسة ما حجب ان كانت نجاسة قدر الراجح يصلي في اخر الاحمال لان الراجح حكم
 الكل الجملة ولو كان احداهما طاهرا والاخر ملوا يصلي في الذي ربه طاهرا لم يروا ان كان
 الطاهر اقل من الراجح تخيير لما مر عداية لها مؤثر مؤذرا بان ستر جسدها ورابع راسها
 فغطت حشدها وزاها لم تجز صلواتها لانها قدرت على غطيها كل الراس حكا وان كان الثوب
 يغطي جسدها واقل من ربع راسها فالافضل ان تقطع ذلك وان تركت غطيها الراس جازت صلواتها
 انه لما دثر الراجح حكم الكل والاكشاف المنفرد على اعضا العود جمع كالتجاسة المنفردة والعود
 الغليظة واخففة في الخففة بالربع سواء من المشايخ من قدر في العود الغليظة بالزان على قدر
 الدم كالتجاسة الغليظة والاول اصح لان العود الغليظة قد تبلغ قدرا للدم فيؤدي الى انكشاف

كلها واكثر لا يمنع وانه شنيع كتاب الزكاة

باب تعجيل الزكاة اصل الباب ان تعجيل الزكاة بعد جوده

باب في تعجيل الزكاة أصله باب في تعجيل الزكاة بعد وجود
النصاب يجوز عندنا خلافا لما لا يملك معه لكن إنما يجوز بشرط كمال النصاب عند تمام الحول وبشرط
أن يستقطع النصاب خلال الحول لأنه إنما جاز التعجيل إن الزكاة تجب عند تمام الحول مستندا إلى وقت
وجود السبب إلا إذا كان في الاستناد إبطال التعجيل فحينئذ يقتصر استحسانا وإنما يجب عند
تمام الحول إذا اكمل السبب عند تمام الحول وانما يستند إلى ولا الحول إذا لم ينقطع السبب خلال الحول
ثم في المعجل بعد الحول يد الساعي يد الفقير لأنه ملك الفقير قبل الحول يد المالك لأنه بقي على ملك المالك
حتى يمكنه النصاب عند الحول إذا بقيت يد إلى تمام الحول وإذا صار زكاه نصيبه يد الفقير يعني وقت
التعجيل وليس للمالك أن يسترد المعجل من يد الساعي لتعلق حق الفقير به إلا إذا كان حال لم يبق
احتمال الرخصة زكاه حينئذ يسترد قال محمد بن عبد الله بن أحمد رحمه الله رجل عمل خمسة دراهم من مائتي
درهم ليس للمالك أن يسترد المعجل من يد الساعي قبل الحول سواء كان بقية النصاب ما أو صا كما لا ريب
المعجل جزء من النصاب وهو باقي على ملك المالك قبل الحول فتحتمل لزيمه تنقيها بحكمه النصاب عند
تمام الحول فنصيه زكاه وكذلك إذا عمل كل النصاب لا يسترد له احتمال أن يستفاد نصيبه العزل زكاه
وهو ثمانية آلاف درهم فإذا استفاد ذلك صار من المائتين زكاه ولا تحجب زكاه تلك المائتين لزوالها
عن ملكه من وقت الأداء وجه الاستناد الوجوب لم يستفد شيئا صار من قدر الخمسة زكاه ويسترد
الباقى وإن استفاد الفاصلة قدر خمسة وعشرين زكاه ولا تحجب زكاه ذلك القدر لما مر ويسترد الباقي
وهو مائة وخمسة وسبعون زكاه كله وذلك أربعة دراهم وثلثة أثمان درهم أربعة مائة وستين
وثلثة أمان خمسة عشر لكل خمسة ثمن درهم وهذا عندهما وعند أبي حنيفة تحت زكاه مائة وستين في ذلك
أربعة دراهم لا غير أنه لا يربى الوجوب الكسوف قال ولو عمل ستة دراهم من مائة وأربعين ولم يستفد
شيئا حتى تم الحول فالقياس على قول أبي حنيفة علم بأن يسترد السادسة من النصاب وهي زكاه مائتين
زالت عن ملكه من وقت الأداء استناد الوجوب يتم الحول وإليه مائتان وخمسة وثلثون في مثله تحجب
خمسة لا غير عند والقياس على قولهما أن يسترد ستة أجزاء من واحد وأربعين جزءاً من درهم لأن كل
درهم من السنة للعجلة صار زكاه عن نفسها وعن أربعين جزءاً مما تقدراً إلا أنني إنه لو استفاد ستة أجزاء
قبل تمام الحول حتى صار من السنة زكاه كلها كان كل درهم زكاه عن نفسه وعن أربعين فيجعل في التقدير كأنه
استفاد ذلك فكيف كل درهم زكاه عن أحد وأربعين تقديرًا إذا ثبت هذا فقوله السنة المعجلة لما زالت
عن ملكه من وقت الأداء فقد انقضى قدر السنة عن أحد وأربعين تقديرًا فلماذا يسترد ستة أجزاء من أحد
وأربعين جزءاً من درهم وفي الاستحسان لا يسترد شيئاً عند الكل ولا يستند الوجوب إلا في الاستحسان

قبيل الحول
م

3

五

ابطال شيء من الزكاة فيه فصار الكل زكاه فلا يسترد. فان هلك من الباقي درهم ولم يستند شيئا حتى
تم الحول فعبدل في حقيقته لسترد درهم السادس فباساوا مستحسانا للتقدم جعله زكاه ونحوها
في القياس مسترد سبعة اجزاء من احد واربعين جزءا من درهم وفي الاستحسان مسترد جزءا من اربعين
جزءا من درهم لان بقدر ستة اجزاء يحتاج اليه على اعتبار الاستناد لا على اعتبار الاقتصار
للعنى الذي بينا فان عجل زكاه المائتين خمسة الى الساعى او عجل زكاه خمسة وعشرين اربعا كانت مخاض او
مسنة من اربعين قمر او شاه من اربعين سنة ثم تم الحول ولم يستند شيئا القياس لا يكون المعجل
زكاه لعدم كمال النصاب عند تمام الحول وفي الاستحسان يكون المعجل زكاه ان المعجل قبل الحول ادى على
ملك المالك او استند او حو له لان الاستناد ابطال التججيل فتم الحول والنصاب كامل فحق الزكاة
ولو استند مثل المعجل قبل الحول ثم تم الحول استند الوجوب هاهنا قياسا واستحسانا اذ ليس
الاستناد ابطال التججيل مكان المعجل زكاه عن نفسه وعن بقية النصاب ولا تجزئ زكاه المعجل لزوالها
عن ملكه من وقت لا اذ اقلوان الساعى يصدق المعجل على المالكين وعلى نفسه وهو فقير وباعه ونصدق
بشئته على نفسه او على المالكين ثم تم الحول ولم يستند المالك شيئا لم يكن المعجل زكاه ان المستحسان لا يحل
به النصاب ولم يضمن المصدق حتى يكمل النصاب لان المصدق حصل باذن المالك واذا كان المصدق اذن
بالبيع للتصدق لان المصدق بالتمن ايسر فلا يضمن فان ضاع المعجل بعد ادى قبل الحول ان استند المالك
مثل ذلك قبل الحول كان زكاه وان لم يستند لم يكن زكاه وان وجد الساعى الحول فكذا لان المفقود يمكن
النصاب فلم يكن زكاه فيكون على المالك وكذلك اذا هلك من بقية النصاب شيء بعد التججيل فتم الحول ولم يستند شيئا
لم يكن المعجل زكاه ويرى على المالك ان لا يحتمل ان يصير زكاه لان النصاب يكمل بالمعجل عند تمام الحول وان اقبل
باقيا على ملكه وان لم يرد على المالك هاتين المسائلين لم يصدق به او باعه ونصدق بشئ بعد الحول بضم
عندما عملا باطلا لا اذن وعندى حنفية رحمه الله مضمرا لان المالك سوله عرضيه ان يصير زكاه ارفع لاذن خلاف
ما قبل الحول انه منه له عرضيه ان يصير زكاه بغير اذن وان القوال الساعى المعجل على نفسه فضا او بعاله
نفسه والنصاب الى التجان ثم تم الحول لم يستند شيئا لم يكن المعجل زكاه استحسانا انه لو لم يحل
زكاه بضم المصدق والنصاب يكمل النصاب فتجب الزكاة في الاثني فجعلناه زكاه من ابتدا حتى لو
هلك من بقية النصاب شيء ولم يستند شيئا حتى تم الحول بضم المصدق واجتنب الزكاة ان النصاب لا يكمل
النصاب والى انه من الزكاة تكون فاذا لم تجب الزكاة بضم المصدق وان عجل نيت مخاض من خمسة وعشرين
ابلا وهلك من بقية النصاب لم يرد ولم يستند شيئا حتى تم الحول بمسك الساعى من المعجل قد اربع
سياه ويرد الباقي للمالك لانه ظهر ان الواجب هذا القدر وفي رواية يستحاض للمالك
اذا طلب في ذلك ويطلبه ما روى شيئا وكذلك اذا عجل مسنة من اربعين قمر وهلك من بقية

۱۵۱

نفسها في الحسنة

الحمد

عندنا في الحارة

6

والله اعلم بالصواب

میں نے اسے

قال محمد بن الحسن رحمه الله رجل ارعوش شاه عجفا / او احد وسطا تحب الوسط وان لم يكن الوسط يوتد
افضلها / انه قام مقام الوسط ولو كان له مائة واحد وعشرون منها واحد وسطه فوسطه هو هذا الوسط
واخرى من افضلها وان كان احد من مائة منها واحد وسطا هذا الوسط واخرى من من افضلها فان
هلك الوسط فعندى حنيفه جعل كان لم يكن الا ما يتا شاه عجفا لما مر في اصل الباب وهذا تحب
عجفا وان كان من افضلها فيها هذا كذلك عندهما فسقط الفضل بهلاك الوسط وجعل كان الكل عجاف
فكان الواجب ثلث شياء عجاف فان هلك شاه سقط من كل شاه من الشياء الواجبة جز من اجزائى
جز من شاه ومعنى كل شاه ما يتا جزو من شاه عجفا وهذا ان عندهما يصرف لهلاك الى الكل شياء
فكان لهلاك كل شاه من جميع الشياء جز من اجزائى جز فلما كان الواجب ثلث شياء فسقط من
كل واحد جزا ومن اجزائى جزو وجز الباقي وهو يتا جز من كل شاه من ثلث شياء وهذا اعتبار
الشروع في الهلاك وان شئت اعتبر في التسوية في الواجب فقلت الواجب ثلث شياء في الجزء
وما بقي منه مكان الواجب كل شاه ثلثه اجزا من اجزائى جز من ثلث شياء فاذا هلك في واحد
سقط ما فيها من الواجب وهو ثلثه اجزا من اجزائى جز من ثلث شياء فبقي الباقي وهو في الحقيقة
بودي لما قلنا وان هلك الكل / الوسط فعندى حنيفه بجب جز من اجزائى جز من شاه و
ان عنده يصرف لهلاك الى النصف الزايد او لا وحل كان لم يكن في ملكه الا اربعون شاه وهذا هو
الا واحد وسطا فسقط بقدر ما هلك مع بقدر ما بقي وهو قلنا وعندهما يبقى في الباقي ثلثه اجزا
من اجزائى جز من ثلث شياء لكن جزا من السمينه وجزا من العجاف لان الواجب كل شاه ثلثه اجزا
على النصف التي يتا فسقط بقدر ما هلك ومعنى قدر ما بقي ولو كان له اربعون شاه عشر وعجفا
وعشر مائة او او شاطا هلك بعد الحول عشر من السمان فعندى حنيفه واي يوصف في ثلثه اربع
السمينه لان ثلثا السمينه الواحد يكفي لثقل فضل السمين في الواجب لان السمين فها ورا الواجب عصف
وعندهما يصرف لهلاك الى العفو لكن بهلاك مبرع النصاب سقط ربع الواجب ومعنى ثلثه اربعة كما
كان وعند محمد معنى من الواجب نصف الوسط وربع العجفا لان الواجب النصاب شاه وسطا
والنصاب نصفه ثمان ونصفه عجاف ونصف السمينه الواجبه في ثمان فان كان باعتبار كونها تنعما
للسمان فاذا هلك مبرع النصاب جعلنا كل نصف نصيب كاجتناب الى الربع فعشر من السمان الباقيه
تبعها عشر من العجاف فبقي ثمانا فصرف السمينه والعشر الهالكه من السمان فبقي عشر من العجاف
فكان فيها نصف السمينه ايضا لكن سقط فضل السمين عنه هلاك السمان فصار كان هذه العشر
كلها عجاف وفيها نصف العجفا سقط بهلاك العشر ربع الحفا وبقي ثمانا العشر ربع العجفا العجفا
للتسوية في الهلاك ولو كان له خمسون شاه من عجفا لاوله سمينه فتمتها خمسون وفيه الباقي عشر

والا فلا في الشرع الحقيقة انه يتم بالماس وهذا ما اعتبر فيه قال محمد بن عبد الله بن جعفر
 اشترى في هبة والفضة فاشترى درهم او دينار او دارا فيها صفائح ذهب والفضة احتشلت
 ببيعته يسمى صرافا وبيع الدار يسمى بيع الذهب والفضة فستره يكون كملك وعرضه من يوف
 تحت باعتبار الحقيقة واما اشترى فضة فستره او سبيكة ذهب او صوغا او اية تحت ان يبيع
 يسمى بيع الفضة ولو طيف لا يشترى حديدا فاشترى درعا او سيفا او سبيكة او قفلا
 او ابرا او مسالا احتشلت ان يبيع لا يسمى حديدا بل يسمى ردا او سكاكا او قفلا او ابرا او شرا
 يكون لذلك تحت شرا اية حديدا وكان حديدا ومسمى حديدا ان يبيع يسمى حديدا ولو طيف
 لا شترى صفرا تحت شرا اية صفرا تحت شرا الفلوس لانه لو طيف ايشري طينا فاشترى
 او السري صوغا والطينا فاشترى شاه على ظهره فاشترى في فرعها ليز او اشترى رطبا فاشترى
 كياسه سري رطبا واشترى شعيرا فاشترى خطبه فيها شعيرا واشترى قصبيا فاشترى بوارك
 قصبيا واشترى شعرا فاشترى مسحا او جوالا من المشعر تحت في هذه الاشياء كلها ان يبيعها
 يسمى ببيع المخلوط عليه عرفا ولو عقد يمينه على المشر تحت في الوجوه كلها ان الحقيقة تركت في
 الشرا بالعرف لا عرف في المس فغير الحقيقة لا في القطر الكان انه زال الاسم بالصنعة وصار
 سائر اخر من فم تحت المس البوارك والمشر ان المشر يصادف حروا منه وذلك المشر يسمى
 شعرا وقصبا حقيقة فحت تحت خلاف الشرا انه نصر في ان حمله وهو اعتبار الجملة يسمى قصبيا
 وشرا يسمى بوارك او مسحا فاشترى في **باب من ايمان التي حلف بجعل**
الشيئين اصل الباب ان الحث او البرمي تعلق بشرطين لا يتفاوت في حق الحث
 او البرم وجودهما معا او على التعاقب عسلا باطلاق اللفظ واما وجود بعض شرط البرم كما لا
 تحت وجود شرط الحث والثاني ان البرمي عقدت على عن سمي شيئا بقا ذلك الاسم ونهت
 بزوال ذلك الاسم ان يملك اسم الذات بوجوب تبدل العين واليمين المعقود على عين انتفي شيئا
 عين اخرى قال محمد بن عبد الله اذا حلف لجعلن هذا الثوب قبا وشرا او بلا فجعله قبا ثم
 نقضه ثم جعله سرا او بلا برمي يمينه ان شرط البرم جعله قبا وشرا او بلا مطلقا وقد وجد من
 مشاخرنا من قال تحت ان مثل هذا الكلام في العرف راد به بيان حذافة الخطا وسعده
 الثوب وذلك ان جعل البعض قبا والبعض سرا او بلا ونوى ذلك في ظاهر الرواية صح ان يمينه
 تعليلها عليه فيصدق ولو طيف بجعلن هذه المخلصة قبا وشرا او بلا والمسألة كلها تحت
 لانه لما جعله قبا لم يتحقق له بعد ذلك لم يجعل المخلصة سرا او بلا نصحت لانه اذا جعل البعض هذا
 والبعض هذا فحينئذ يخلان مسألة الثوب ان يمينه على الثوب وبعد جعله قبا يمينه

حيات
 في الشرع
 في الشرع
 في الشرع
 في الشرع

الشرع فاذا جعله سرا او بلا فقد جعل الثوب سرا او بلا فيبر ولو طيف لجعلن هذه الدار سانا وحاما
 فجعلها سانا ثم حاما او على العكس تحت ان لما جعلها احداهما زال اسم الدار ولو طيف لجعلها
 منزلا وحاما فجعلها منزلا ثم حاما برانه اذا جعلها منزلا بقي اسم الدار حتى لو جعلها حاما او
 تحت لزال اسم الدار ولو طيف لجعلها بيتا وحاما فجعلها بيتا تحت لزال اسم الدار وان الدار
 اسم لما ادير عليه الحايط وهو غير مستقف والستط يكون شقفا ثم استدل محمد بن عبد الله انه
 استقوان من وجود الشرطين معا او على التعاقب وقال الا ترى انه لو قال امرأته طالق ان
 اشترت لنا وفلان فلان العبد فاشترى بامها او على التعاقب تحت والله اعلم بالصواب
باب اليمين التي تقع على الملك وعلى غير الملك
 اصل الباب ان اليمين متى عقدت باضا فذلك ان عقد على غير ملك فلان ان لم يكن العزم في شرا اليه او حث
 قيام الملك وقت وجود الشرط بالاجماع وان كان ذلك العزم شرا اليه فذلك عزمي جدي واي يوف
 وعند محمد لا شرط لبقاء الملك وقت الشرط وتعلق اليمين بالمشار اليه وعندهما تعلق بالملك والمشار اليه
 جميعا قال محمد بن عبد الله اذا حلف لا ياكل طعام فلان هذا او لا يدخل دار فلان او لا يركب دابة فلان
 هذه او لا يلبس ثوبا فلان او لا يركب عبد فلان هذا فباع فلان المخلوق عليه ثم فعل الخالف ذكرنا لم تحت
 عندهما ان شرط الحث الفعل في عين ملك فلان لم يوجب وعند محمد تحت الاضافة انه بلغوا عند الاشياء
 الاشياء بلغت في التعريف وما قال الا انما تلغو الاضافة اذا لم يكن فيها قايده اخرى يجوز ان يكون الحمل له
 على العزم فحتمه في الملك فعين ان جميعا ولو اشترى المالك ثوبا جزا وعبد اخر او دارا اخرى ففعله الخالف
 في المعين المشار اليه بالاجماع وفي غير المعين تحت لكن في الدار وفي غيره يوف محمد بن عبد الله تحت
 في المستحدث ملكا ان الملك استحدث فيه عان خلاف للنقل وعندهما تحت عملا باطلاق اللفظ
 وان ذكر الدواب والسياب بلفظ الجمع فهو على البلاية انه ادنى الجمع الصحيح وان نوى جميع الدواب فشر
 انه نوى جميعه كلامه وان كانت الاضافة اضافة تعريف ان حلف لا يملك صدوق فلان او زوج فلان
 ان لم يكن شرا اليه لستط الصدقة والمروية وقت الشرط عند اي حقه واي يوف وعند محمد الله
 فتناول مروه وصدقا كان وقت اليمين وتعلق المروية وجه والصدق وقت اليمين كما المشار
 اليه لان الاضافة للتعريف المحض وان كان شرا اليه تعلق اليمين بالمشار اليه بالاجماع حتى لو ايمان
 فلان برضته او بحد فلان صدقة ثم كلف تحت ان الاضافة للتعريف المحض فمقتضى الاشياء دون
 الاضافة ولو طيف لا يملك اخوة فلان او اصدقاء فلان او زوجات فلان وتناول الموجودين وقت اللان
 وا تحت لم يملك الكل لان الاضافة للتعريف المحض كانه قال لا اكل هاهنا ولو طيف لا يملك صاحب هاهنا
 الطيبان فباع فلا طيف لسانه ثم كلف البائع تحت وان كلف المشتري لا تحت ان الاضافة للتعريف

في الشرع

[illegible]

اصل الباب من حرف الاعتق لا يطلق فانما بحث اذا ثبت العتق والطلاق بكلام انشاء بعد الميزان
بكلام انشاء قبل الميزان لان المقصود من الميزان منع نفسه عن الشرط وفي غيره الامتناع عن الفعل
في المستقبل في الماضي والثاني ان فعل الوكيل يتقلد الموكل كما يرجح الحقوق الى الموكل اذ لم يكن له
حقوق لا يعود نفعه الى الوكيل واستدل الى الموكل فيما يرجح الحقوق الى الوكيل قال محمد بن عبد الله
رجل قال ان دخلت الدار فجدت خرا وامرأة طالق ثم طفلترا يعقون لا يطلق ثم دخل الدار وقع العتق
والطلاق والبحث الميزان الثانية ان العتق والطلاق يتناول عند الدخول مضافا الى الميزان الثانية
قبل الميزان الثانية فلا يصلح شرطا فلا بحث حتى لو طلق امر لا يعق ولا يطلق او ان ثم قال ان دخلت الدار
فامرأة طالق او عبدة حر ثم دخل الدار بحث في الميزان العتق والطلاق شيان بكلام انشاء بعد الميزان
ينصلح شرطا ولو قال امرأة طلق نفسي كل وقال عبدة اعتق نفسك وادخل جلا اخر هذا ثم حكمه
ان لا يعتق او لا يطلق ثم فعل العبد والوكيل او المراه ذلك بحث ان الطلاق والعتق انما يثبت بفعل
المراه والعبد والوكيل وايضا ان الى التوكيد والتعويض لكن التعويض يتقلد فعل المأمور الى الامر ان

الاعتراف بفساد الملك لهما **باب** **من ايمان التي تكون فيها عايد**
 اصل الباب انك حتى للغاية حقة فعمل عليها فان تعذر حمل على الجزاء فمضى الى
 الله اي ليسمع كلام الله فان تعذر حمل على العطف كقوله ج الفوم حتى نهدي وزيد قال محمد لله عليه
 وجل قال اخر الى الخير فلا تأما صنعت حتى تضربك فعبدي حرفا خبره ولم يقصره بترقي ميمه ان شرط البر بالخيار
 لا غير انه تعذر حمل كله **حتى على الغاية** لان الاخبار ما لا تمتد فحمل على الجزاء ان الضرب يصلح جزاء الاخبار كما قال
 ان لم اخبره ليضربك وكذلك اذا قال ان لم اتك حتى تعذبني او لم اضربك حتى تضربني فانه ولم يعده او ضربه فلم
 يضربه بران التقدير يصلح غايه ونهايه لا يتيان لانها ادعيه الى ناه الايتان الايتان ايضا ما لا يمتد كذلك
 الضرب ايضا ادعي الى ان الضرب فلا يصلح غايه ونهايه للضرب فحمل على الجزاء الما قلنا ولو قال ان لم ارا منك
 حتى تضربني او ان لم اضربك حتى يذل الليك او حتى تشتمني يدي او حتى تضربني او حتى تشتم فلان او حتى تضربني
 فلان فترك الملائنه قبل القضاء وترك الضرب في وجوده من الاشياء بحث في ميمه ان كله حتى ما هنا للغايه
 ان الملائنه مما يستدقضا الدين يصلح غايه لها وكذلك شفاعته والصباح والنهاي وغير يصلح غايه
 ونهايه للضرب فحمل على الغايه فكان شرط البر للملائنه والضرب الى وقت وجود الغايه فان لم يوجد حدث
 ولو نوبت لم يصدق ديانته الاقضا لانه خلاف الظاهر وفيه محقق ولو كان النعلان شرط واحد
 بان قال ان لم اتك اليوم حتى اتقدي عندك او حتى اضربك او قال ان لم ياتي اليوم حتى تضربني فعبدي حرفا فانه
 فلم تعد ولم يضرب حتى امسى حيث في ميمه ان كله حتى ما هنا لا عطف لانه تعذر حمله على الغايه لما قلنا وعلى

باب من ايمان التي تكون فيها عايد

اصل الباب انك حجة على الغاية حقيقة فحمل عليها فان تعذر حمل على الجزاء فصيحة بمعنى انه لا يكون له تعالى حتى يستلزم
الله اي ليسمع كلام الله فان تعذر حمل على العطف كقولنا جال القوم حتى يهدى ويريد قال محمد بن عبد الله عليه
سليم قال اخر الى خير فلا تأبأ ما صنعت حتى تضربك فبعدى جرفا خبره ولم يضربه بترقي عينه ان شرط البر بالخيار
لا غير انه تعذر حمل كلة حتى على الغاية لان الاخبار مما لا تمتد فحمل على الجزاء ان الضرب يصلح جزاء الاخبار كما قال
ان لم اخبره ليضربك وكذلك اذا قال ان لم اتك حتى يغيبني او ان لم اضربك حتى تضربني فانه ولم يغيبه او ضربه فلم
يضربه بل ان التقدير يصلح غايه ونهايه لا يتيان لانها داعية الى ما هو الايتان الا فتيا ايضا مما لا يمتد كذلك
الضرب ايضا داعي الى ان الضرب فلا يصلح غايه ونهايه للضرب فحمل على الجزاء الما قلنا ولو قال ان لم اتركك
حتى تضربني او ان لم اضربك حتى يدخل الليل او حتى تشك في يدي او حتى تصبح او حتى تشفع فلان او حتى تنهي
فلان فترك الملازمة قبل القضا او ترك الضرب قبل وجوده من الاشياء بحث في عينه ان كلة حتى ما هذا للغاية
ان الملازمة مما يستدقضا الذين يصلح غايه لها وكذلك الشفاعة والصلح والنهي وغيره يصلح غايه
ومنها للضرب فحمل على الغاية فكان شرط البر الملازمة والضرب الى وقت وجود الغاية فان لم يوجد حدث
ولو نوى جرم يصدق ديانته الاقتضا لانه خلاف الظاهر وفيه محذور ولو كان التغلظ شرط واحد
بان قال ان لم اتك اليوم حتى اتعدى عندك او حتى اضربك او قال ان لم ياتي اليوم حتى تعذبني فبعدى جرفا فانه
فلم تعذب ولم يضرب حتى امسى حيث في عينه ان كلة حتى ما هذا لاوطف لانه تعذر حمله على الغاية لما قلنا وعلى

الجزء أيضا ان الفعلين من جانب واحد وفعله اصبحت جز الفعلة فحمل على العطف كأنه قال ان لم يكن العلم قد
عندك او اضربك فما لم يوجد جميعا لا يبرهان لم يثبت باليوم الاحتكاك انه من جنس البر وهو النقيض ما وقت اخر
وكرر عن كسب من قال امراته ان لم يجزئ الليله حتى اجاملك من بين امراته طالق فانه في امرها من ثم
اصح حيث لما قلناه **باب الاشارة والامانة في الخبر والاختبار والكلام**
اصل الباب ان الامانة منبته على متعارف الناس في الباب فصول ثلثة الاول اذا طلق لا يظهر سر فلان او لا
يفضيه اوليكتم او لنخفي سره او لا يعلم مكان فلان بحث الاشارة والامانة والكلام ان ذلك كله اعلام
واظهار ولو نوي به الاخبار لا يصدق فضا لانه خلاف الظاهر وفيه محقق والحيلة ان لا تحت وحصل
الظهور ان يقال له انا نود عليك اشخاصا او اماكن وانت تقول افاذا التبتينا الى الخلق عليه فاستكت
فعل ذلك لم تحت لانه لم يوجد منه فعل الاظهار والثاني ان الخبر ان طلق لا يخبر مكان فلان فاستحو
فاشارا بصبغة او براسه او بذهابه هناك لا تحت لان الاخبار نوع من الكلام بواسطة او بغير واسطة
وهذا ليس بكلام ولهذا لو قيل له هل فلان عليك كذا فاجوب براسه بنعم او لا فاستحو بالكتابة
والرثالة لا تكلام بواسطة وانما تسمى اخبارا عرفا ولو نوي به الاظهار يصدق انه يغليط عليه ولو
حلف لا يدعوا فلا تافدها بالكتابة او بالرثالة او بالاشارة تحت لانه متعارف ولو طلق استختم
فاستحو به بالاشارة تحت لانه متعارف ولو طلق لا يخبر او يقر فخرس فاجوب براسه تحت لان الشان
قامت مقام العيان في حق الاحكام في حق الاخرس والثالث اذا طلق استكلم مع فلان او استخبر معه
لا تحت الا بالتكلم مشافهة بلا واسطة وهذا لا يتحقق من الاخرس فلا تحت بخلاف الاخبار التي لا يحول
ان يقال خبرنا الله تعالى ولا نقول حدثنا **باب ما يجوز فيه الاطعام مكان الصيام**
اصل الباب ان الغنية عن الصوم وهو الاطعام بلا عن الصيام معدولة عن القياس لانه لا يوجد في الاطعام
معنى الصيام فتقف على مورد الضر والنصر ودر باب الاطعام بدلا عن الصوم هو اصل بنفسه لا بدلا عن غيره
عند وقوع اليا سر عن الاصل فاعاده نفي على اصل القياس قال محمد رحمه الله مريض او حامل او مسن
لا يقدر على الصوم فافطر لا يجزئهم الغنية انهم يقع القياس عن الاصل فلا ينزك القياس بخلاف الشيخ
الفاي اذ لم يقدر حيث حرمه الغنية لانه وقع القياس ان الشيخ الفاي يرد اذ ضعفه كل نعم الى ان
يموت وحدث الفقيه موم بخلاف المريض وهذا الاطعام مقدرة صاع من تمر او شعير كما
في صدقة الفطر ومن عليه قضاء رمضان اذ لم يقدر عليه بكرم جازله الغنية ايضا لانه اصل بنفسه
فان مات واوصى لن يطعم عنه او الورثة اطعموا عنه من غير ايصاءه قال حرمه ان شاء الله فرق منه ومن
الحج ومن كان عليه الحج اوصى بان يحج عنه والورثة اجماعا عنه قال حرمه من غير مشية وان لم يوصى بحرمه
ان شاء الله فانه لم تقدر بالمشية حاله الايض في المسئلة الاولى في غير المشية كل حال والفرق

منه

ان في باب الحج ورد النص عند وجود الوصية وهو حديث الغنمية فانها جازت الى النبي صلى الله عليه وسلم
وقالت يا رسول الله ان امرأتى وعليه حجة الاسلام افخري ان حج عنه فقال عليه السلام ارايت لو كان
على ابيك من فضيلته ان يجوز قالت نعم فقال عليه السلام قد بين الله الحق فالتى صلى الله عليه وسلم يستدرك
الحج بدنه ومنه ان كان فقرا الدين ما من الحق على القبول وان كان غير امره ان سا قبل وان ساء لم يقبل فلهذا
لم يعلق المشية ولم يرد النص عند عدم الوصية فتعلق بالمشية وفي باب الصوم لم يرد النص في حاله
فتقرر بالمشية مطلقا رجلا عليه كفارة بمنزلة كفارة فقل لم تقدر على التكفير بالماء لم يستطع السهم
الكبر لم يحرم الغنية وكذلك لو اوصى به لم يحرم ان الصوم هنا بغير الماء ولا يجوز ان يكون للبدن ان
مات واوصى بان يكره عنه جازا المكفر عنه بالاطعام والكسوة والاعناق من ثلثه وان لم يوصى فمن ع
الورثة بالاطعام والكسوة يجوز ان شاء الله اما الاعناق من ثلث لا يجوز بدونه الا ايضا لا منه من الترم
الوا على الميت والميت ليس من اهل الوا وليس الاطعام والكسوة الزام شي فافترقا المستمع اذ لم
يجز المهر ولم يقدر على الصوم لكره لا يجزئ الغنية عن الصوم لان الصوم ما صا بدلا عن الغنى وفي كفا
الحلق عن الذي اذ لم تقدر على التكفير بالغنى وعجز عن الصوم بخبر الاطعام بطريق التملك وهو قوله
اصوع على ستة ساكنين لقوله تعالى وصدقوا نكح والصدقة مقدرة بثلثة اصوع على ستة ساكنين
تحدث كعب بن عجرة واخبرته الغنية عن الصوم اذ لم تقدر وهو صاع ونصف على ثلثة ساكنين لان الصوم
ليس اصل من كل وجه ثم الغنية عن صوم رمضان والاطعام في كفاه اليه من الفلها ويجوز بطريق
الاباحة لان الضر ورد بلفظ الاطعام مطلقا اما الزكاة وصدقة الفطر والعش لا ينادى الا بالتملك
لان الضر ورد بلفظ الا اذا و كذلك صدقة الفطر عند محمد رحمه الله وطعام الاباحة هو الفداء والعشا
او عدا ان او عشا وسجودا انه غذا معنى قال النبي صلى الله عليه وسلم كذلك الرجل علم الى الفداء
المبارك الا افضل هو الفداء والعشا ولا تقدر فيه بل يعتبر احكمان مشيعتان والله اعلم

كتاب النكاح
النكاح على العتق وعلى التزوج والغفوة عن الله اصل الباب انه متى سمي النكاح
ما ليس على فمته محب مراه انما هو الواجب الاصل وانما محب المسمى عند صحة التسمية واذ لم يصح
يصار الى الاصل والمراه متى رضيت بقصان مهرها بشرط مرغوب فيه فمذونات الشرط بكل مهر مثلها
قال محمد رحمه الله رجل تزوج امرأه على عتق اخوها او على طلاق فلانة او على قصاص لغيره
عليها فقبلت جاز النكاح وعتق اخوها وطلت فلانة وجوبه ويستقط العتق من مهر المثل الملبوز
النكاح فلان النكاح لا يفسد بفساد التسمية كما لو عتقت التسمية وعن ابن مسعود ان العتق يصح اذا
واما العتق والطلاق وسقوط المهر فلان هذه الاحكام تتعلق بشروط القبول الكون معا ونية

منه

الذي وقع في نصيبها ان كان سقط لكر النصف الذي وقع في نصيب الوارث الاخر لا يسقط فماخذ
البيت نصف كسب المكاتب حكم للارث انه كسب عبد مشترك بينهما ونصيب الوارث الاخر
حكم الذي يقع ما بقي من ثمنها وتغني ثلاث حبيبات لان الفضة حصلت في اخرجها الزوج ثبت ملكها
شيا من ثمن زوجها وان ترك اقل من الف درهم فندوات عاجزا ونفسد المكاح ونقط كل المهران لم
يكر معا وارت او كان ولم يدخل بها ونصف المهران دخل بها ومعا وارت اخر ونقي ما خذ من كسبه على
مروان لم يكر ما كان المكاتب لكر عجزه فسد المكاح ونقط كل المهران لم يدخل بها او دخل بها وليس
معا وارت اخر والعبد كله لها لعدم المزاج وان كان معا وارت اخر ودخل بها سقط نصفه في
في نصيبها ونقي نصفه الذي نصيب الوارث الاخر باع به والله اعلم بالصواب

كتاب الطلاق باب الطلاق بالمشية

في الماسة عشرة الفا من خمسة الاولى منها صفة القلب وهي المشية والارادة والمجبة والرضا والهي
والخمس الاخرى هي الامر والحكم والافترق والعلم والقدر وقد توصل بحرف الباء واللام من وجله
الطرف الاخرى وقد اضاف الى الله عز وجل وقد اضاف الى العبد فاذا ذكر بحرف الباء في الخمسة الاولى ان
اضاف الى عز وجل نحو ان تقول انت طالق لمشيئه الله ابا رادته او بحضرة لا يقع انه تعليق
بما او توقف عليه كقوله انت طالق الله ان حرف الباء لا للاق وفي التعليق الصاق لانه يلحق وجود الجمل
بوجود الشرط فكل عليه وكان تعليقا كما او توقف عليه فلا يقع وان اضاف الى العبد كان تعليقا وتليكا
كقوله انت طالق فلان فقتصر على المجلس في الخمسة يقع في المجلس سواء اضافته الى الله عز وجل او الى العبد
ان حرف الباء في هذه المواضع للنهي كقوله انت طالق حكم العاض فيكون تعليقا بالموجود فيكون
تخييرا وان كان بحرف اللام يقع في الوجوه كلها سواء اضافته الى الله تعالى او الى العبد لانه للتعليل كانه وقع
وعلى كقوله انت طالق لدخول الدار وان ذكر بحرف في ان اضافته الى الله تعالى لا يقع في الوجوه كلها
الا في العلم ان كلمة بمعنى الشرط فيكون تعليقا كما لا يوقف عليه فلا يقع الا في العلم فانه لا يصح نفيه
عن الله تعالى بحال فله فيكون تعليقا بالموجود والمزوم على هذا القدر ان المراد من القدر المذكور
بمعنى التقدير قال الله تعالى فقد رنا اي فقد رنا والله سبحانه وتعالى قد قدر وقد لا يقدر فيكون
تعليقا كما لا يوقف عليه فلا يقع حتى لو ارادته الله تعالى في اخ لصد فهو العلم اما اذا اضافته الى
العبد ففي الخمسة الاولى كان تعليقا وتليكا فقتصر على المجلس في الخمسة الاخرى كان تعليقا ولا
يكون تليكا فلا يقتصر على المجلس **باب الطلاق الذي يقع**

على وجهين **باب الطلاق الذي يقع** **باب الطلاق الذي يقع** **باب الطلاق الذي يقع**
اسل الباب من الطلاق المهرم وعقاة تعلق بشرط البيان من الموقع امامها او دلاله والبيان

انما من وجه اظهر من وجه ان قوله احدكما نكح لهما معرفة من وجه من حيث انها فيها ولا تعديها
فمن حيث انها نكح كان البيان انشاء من حيث انها معرفة كان البيان اظها وانما غلبت وجه الانشاء
والاظهار في حوالا حكم فاعتبرنا وجه الانشاء في حق التمه واعتبرنا وجه الاظهار في موضع التمه
الا ترى انه لو كان له اربع نسوة ولم يدخل منهن فقال احدكن طالق فتزوج خامسة واخت احدكن
ثم من الطلاق اخت المتزوجة جاز له نكاح الخامسة ونكاح الاخت فاعتبر البيان اظها لعدم
التمه انه يمكن من ذلك انشاء الطلاق على التي يريدان بعينها ولو دخل من غير نكاح الخامسة
والاخت فاعتبر البيان انشاء في حق احد لمكان التمه الا ترى انه لا يمكن من ذلك انشاء الطلاق
الحال قال محمد بن عبد الله بن رجل له بنت نسوة ولم يدخل منهن فقال احدكن طالق
فخرجت احدها ودخلت الاخرى فقال احدكما طالق يومر بالبيان كذلك اذا كان له ثلاثا ما دخل
عليه ثمان فقال احدكن طالق فخرجت احدها ودخلت الاخرى فقال احدكما طالق يومر بالبيان فان
بدل بالبيان في الاحكام الاولى المستلزم فان عني بالاجاب الاول الخارج طلق وعققت عني
والاجاب الثاني في يومر بالبيان فيه انه داير من الثانية والداظه موقع على انها شأوان عني
بالاجاب الاول الثانية طلق وعققت عني بطل الاجاب الثاني لانه داير من المطلقة وغير المطلقة
والمعققة وغير المعققة وفي رواية لا يبيط الاجاب الثاني في تعيين الثانية في الاجاب الاول
لان العتق والطلاق يقتضيان على قتل البيان من كل وجه على تلك الرواية فليكر الاجاب الثاني
داير من المطلقة وغير المطلقة فيصح وان بدل بالبيان في الاجاب الثاني فان عني به الداظه طلق
وعققت عني ويومر بالبيان في الاجاب الاول لكونه داير من الثانية والخارج موقع على انها
شأوان عني بالاجاب الثاني الثانية طلق وعققت عني وتعين الخارج في الاجاب الاول فلا
يبطل الاجاب الاول لان طال وجد الاجاب الاول كانه رقيق من عتق لان العتق والطلاق على
الثابت انما يقع بالاجاب الثاني بعد وجود الاجاب الاول بخلاف ما مر في الفصل الاول انه
داير من العتق بالاجاب الاول والثانية طلق عزفت وجود الاجاب الاول فتبين ان الاجاب
الثاني داير من المطلقة وغيرها فان لم يتبين المولى شيئا كبريات احد من فاموت ما ان ايضا فان
ما انت الخارج تعينت الثانية بالاجاب الاول لزوال المزاج ويبطل الاجاب الثاني وان مات
البائنة تعينت الخارج بالاجاب الاول الداظه بالاجاب الثاني وعققت كلها لانه ظهر ان الاجاب
الثاني كان صححا قطعيا لا تردد وان مات الثانية بطل الاجاب الثاني لما مر وان لم تمت
احد من نكحات الزوج والمولى قبل البيان يوزع حكم الطلاق عليهن على اعتبار الاحوال فبينما

غير

سواء هو المهر

وعقبت

في احدها الطلاق طلعت وعينت عقب الطلاق ان العتق نكاح على الطلاق وتحريمه غليظه ان
الطلاق صادهما وفي امه فتحرر شين لهما بعد ثلاث حيض لان العتق تجرد الطلاق حاله العتق
وفي بعض النسخ تعين كحضرت لو كان تحت امان فقال احدكما طالق شين ثم استري احدهما طلت
لاخرى لان الشراء بطل نكاحهما فلم يتبق محلا للبيان فتعين لاخرى لو استراهما معا بطل نكاحهما
واملكا لبيان ان زواجه السان انما تفتاد ملك الانثى وقد فأت بحليه الانثى فيها وفوقه لايه
البيان بخلاف اذا وطئ احدهما تحت تعذر لاخرى للطلاق ان هذا سان حكمي فلا شرط لصحة زواجه
الانثى بخلاف البيان العتدي رجل قال لانيه احدهما حرة ثم قطعت بذاتهما ثم تبين
العتق في المقلوعه يدعيها حب لا رشي للمولى فاعتز حرة لانثى لكان التهم وان القطع بلا في العتق
والعتق غير نكاح في المعين البيان انما ربيط من الاستناد لا يظهر حتى انجز القايته اليدفايته
فتسقى على الرق فلهذا يجب رشي لامي للمولى **باب من الطلاق الذي**
يتبع في الاوقات المتفرقة اصل الباب انه متى ذكر الطلاق في ذكر عقبيه ما اقاما لم يقابلها الا اذا
وصف الاول بوصف ثان في وجوب المال فحينئذ يكون كل المال مقابله الثاني من شرط وجوب المال على المراه
حصول البنونه بمقابله المال لانها انما يلزم للملك مقابله المال قال محمد رحمه الله رجل قال
امرأة طالق الساعة واحد على انك طالق غدا الخري الف وقال غدا الخري الف درهم او قال اليوم
واحد وغدا الخري لملك الرجوع بالف درهم او قال على انك طالق غدا املاك الرجوع بالف درهم فقبلت
قال الف مقابله بها وتسقط عليها اما قوله وغدا اخرى فلا شك وكذلك قوله على انك غدا اخرى لانه
جعل الطلاق في الغدا الف مقابله بالطلاق الساعة والطلاق لا يصلح عوضا والالف على فصار الف
مقابله لالف الباقي بحرف الباء والاول بحرف اللام كلاهما معا وضه وكذلك املاك الرجوع بطل بقوله الف
درهم فله ذلك وتقع اليوم واحد خمسمائة واذا جاء غدا وقع اخرى غير شئ لان شرط وجوب المال
بالطلاق الثاني حصول البنونه ولم يجعل لانها حصلت بالاول حتى لو تزوجها قبل محي غدا ثم جاء غدا وقع
اخرى خمسمائة لانه وجب شرط وجوب المال ولو قال انت طالق الساعة واحد املاك الرجوع
او غدا على انك طالق غدا الخري الف درهم فقبلت فصار الف مقابله بالطلاق
الباقي لانه وصف الاول بما ينافي وجوبه لمال وتقع الساعة واحد بغير شئ غدا اخرى الف
درهم وكذلك اذا قال انت طالق الساعة واحد باينه على انك طالق غدا اخرى الف درهم
فقبلت قال الف مقابله بالباقي لشرط وجوبه لمال ان تزوجها قبل محي غدا لو قال انت
طالق لانا لانه الف فقبلت تقع في الظهر الاول واحد بثلاث لالف في الظهر الثاني يقع
اخرى خري لانا اذا تزوجها قبل محي الظهر الثاني فحينئذ يقع اخرى ثلث لالف وكذلك الثالث

المال

لما ذكرنا وكذا اذا قال لعنتك هذا العبد على انك غدا الخري الف قال واعطيك هذا العبد على ان
اعطيك هذا الخريه بالف قبل قال الف مقابله بها ويصح البيع فيها ما لا ينافي رعايه هذا العتق
لان الصفته واحد لان البيع اتم الا بذكر البول قد ذكر المثل في اخره ولو قال اعطيك هذا العبد
صيه او بغير شئ على انك اعطيك هذا الخريه بالف قال الف مقابله بالخريه لما امر بالبيع فاسد
لا دخال الصفتين في صفته وانه مني وصيه العبد يصح لان الهبة لا تبطل بالشرط الناشئ عنه اعلم
باب الرجل يطلق بعض نسائه ولا ينويها بعينها فتحرر عليه بنوع
او غير اصل الباب ان الزوج انما يملك البيان في الطلاق اليهم اذا ملكا لانثى لما ذكرنا ان البيان
انثى من وجه اذا كان ما ناضر راي فلا شرط فيه ولايه الانثى قال محمد رحمه الله رجل قال
لامرأته له رضيعتي احدهما طالق بلا ثم ارضعها امراه معا او على التفريق ما تالا انها صارنا
اخرى والطلاق غير نكاح في المحل مكنون جمعا وبطلوا لايه البيان لغوا بحليه الانثى فان كن بلا ثا
قارضعتن على التفريق وتبين ثم الثالثة باتت لاوليان لكان لراخيه وجان نكاح الثالثه
لانها حين ارضعت لثاثة فاوليان لم يكونا في نكاح الزوج فلم يحصل الجمع بين الاثنين في حق
الثاثة وتعين الثاثة للطلاق لروا لمرأته اولى من ان ارضعتن حمله ان شرب لبنها من
وعا واحد ارضعت ثم تبين معا جميعا وبطلوا لايه البيان لما ذكرنا فان تزوج واحد جاز ويجعل
المطلقة غير ما حمل لانه في حاله اذا تزوج الما منه بعد اطلاق لاولي جاز ولا يمكن نكاح
الثاثة لان قد اتم على كاح اولى والثاثة بيان المطلقة ثلثا على الما لثاثة فذلك البيان من وجه وان
لم يملك فضلا حشري له اربع نسوة سبي سبي معه فسد نكاحهن لانه يبطل نكاح شئ من العبد
الملك لا نكاح امرأته وليس البعض ولي من البعض عند محمد بخلاف ابي الثوري شأوهي مسلمه لاول
باب الخلع بالمال والعتق والبيع اصل الباب ان الجمع والطلاق
على مال والعناق على ما لا يبرهن وتعلق من طائفة الزوج والمولى بشرط القبول فتصح به وانه يبطل بالقيام
عن المجلس لا قبل الرجوع وصحت اضاقة وتعلقه بشرط وتوقف على ما اورا المجلس لان شرطه طلاق
وعناق وما لا يعلم ان عوضا لكن بغيره لان القبول بشرط فكان تعليقا اماما من جانب المراه والرفيق
معاوضه فلا يتم بهما وحدهما حتى يطل القيام عن المجلس وصح الرجوع قبل قبول الاخر ويصح اضاقة
وتعليقه وانه توقف على ما اورا المجلس لان من جانبها مال وانه يصلح عوضا والشا في ان كان
تقويضا وتملك كالقبول الرجوع وانعصر على المجلس **باب** محمد رحمه الله رجل طلع امرأته او
باع طلاقها بماله منها ثم رجع او قام عن المجلس قبل قبولها ثم قبلت في المجلس او كانت في غايه قبلها
فقبلت في المجلس العلم بما ذكرنا ان هذا التصرف من جانب الزوج تعليق فتفرد به ولا يبطل بالقيام

في الطلاق من المهر

واحدة

في

كذلك

في المجلس

نصف الميراث ستة وان وقع على المدخوله والمواثيق ثلث الميراث اربعة ادراجها امران فان رابعة ثالثة
 بيقع وقع الشك في سهمين فنصف نصار لها خمسة و باعتبار احواله التي كانت المحرمه مقين محرمه الوالد
 كان للوالده مقين النصف ستة فخمسة ثالثة مقين وقع الشك في سهم فنصف نصار لها خمسة ونصف
 فاما اذا كانت الوارثه المعزوله وارثه بالطلاق الواحد وهي احواله الثانيه ففي المثلث ايراس المدخوله
 الاخرى وبين غير المدخولتين مقين وقوت حرمها عن الميراث فكان للوالده المقزوله الثلث اربعة ايراسها
 امران فان رابعة ثالثة بيقع وقع في سهم ونصف فنصف نصار لها اربعة وثلاثة ايراس المدخوله
 الاخرى فلها في احواله الاولى وهو اذا كانت الوارثه وارثه بعدم الوقوع خمسة اثمان سنة ونصف
 سهم وان كان في احواله المعزوله خمسة ونصف فاذا غلبت في ثلث نسبه ودخل واحد ولم يدخل
 بتسعين مطلق احد من ابائهم والاخرى في هذه المسئلة ان المدخوله خمسة اثمان الميراث فلو كان
 لها سهم في خمسة اثمان لم يلقى نصيب المعزوله ستة ونصف ولا غلبت فاضرب اصل الحساب وذلك في
 عشرة مخرج اكثر ثمانية بصير ستة وتسعين وكان الحاصل للمدخوله المعزوله اربعة وثلاثة ايراس ضربه في
 ثمانية فيكون ثمانية وثلاثين والمدخوله الباقية في احواله الاولى خمسة اثمان سنة ونصف مضروب في ثمانية
 وهو اثنان وخمسون فخمسة اثمان اثنان وثلاثون ونصف وطا في احواله الثانيه ثلث الثلث لان في احواله
 الوارثه بيقع ثلث الميراث والباقي وهو اثنان من الباقيات الثلاثا لثلاثة وتسعين اربعة وتسعون
 فثلثه اربعة وعشرون وثلث هذا ثمانية مقين في الزاده وهو اربعة عشر وسدس شك فنصف فيضم نصفه
 وهو خمسة اثمان وثلثه اثنان سهم ونصف سدس سهم الى اربعة عشر وثلث فيصير ستة وعشرون خمسة
 اثنان سهم ونصف سدس سهم فيضم ذلك الى حاصل المعزوله وهو ثمانية وثلاثون نصار اربعة وتسعين
 وخمسة اثمان ونصف سدس سهم منها على السوية استوايها في ذلك وغير المدخولتين في احواله
 الثانيه ثلث الثلث وهو اثنان واربعون مئنا سهم من اربعة وتسعين في احواله الاولى ثلثه اثمان اثنان
 وهو ثمانية عشر ونصف فها ثمانية مقين والشك في الزاده الى عام اثنان اربعين وثلثه وهو ثمانية
 وسدس فنصف فيضم نصفه وهو اربعة عشر ونصف سهم ونصف سدس سهم الى اربعة عشر ونصف
 اربعة وثلاثون نصف سدس سهم بينهما نصان فاستقام التخرج من ستة وتسعين واما الميراث المدخولتين
 من ان وغير المدخولتين من ثلاثة ايراس امران ان وقع الطلاق عليها فلها مهر واحد ان لم يقع عليها فلها
 مهران وان وقع احد الطلاقين عليها فلها مهر ونصف والمهر الواحد ثابت مقين وفي المهر الاخر تردد فنصف
 والنصف الاخر ايضا متردد فنصف نصار لها مهر وثلثه ايراس مهر وعلى مخرج مهر عدله فلها مهر ونصف
 مهر لانه لو لم يدخل واحد منهما كان الا قط بالطلاق مهر واحد موزعا على مخرج من كل واحد الربع فالمدخول
 من دخل اكرمها بقى الساقط من مهر غير المدخولتين نصف المهر فبقى لها مهر ونصف مهر وكذلك في ثلثي نصف

الشك
ح

باعتبار الاول والاكثر على المدخولتين واعتداد باربعة اشهر وعشرين منها ثلث حيفس لانه ان وقع الطلاق
 عليها فعليه الاعتداد بالحيفس وان لم يقع فالاشهر فجمع بينهما احتياطا وعلى غير المدخولتين الاعتداد
 بالاشهر فقط اذا لم يدخل بعد الطلاق قبل المدخول ولو دخل ثلث منهن المسئلة كالحال فلغير المدخوله
 نصف سدس الميراث والباقي للمدخولات لان الثلث من المدخولات وارثان مقين التي لم تقع عليها شي
 والذي وقع عليها الواحد فقولوا ان ورثا بغير الطلاق فلا يحصل المدخوله عطلاق فللمدخولات
 كل الميراث في هذه احواله وان ورثا بوقوع الواحد على ايراسها بقى الثلث ايراس المدخوله وغير المدخوله
 على ايراسها وقع حرمها فكان للوارثتين ثلثا الميراث اذ تراهما امران واحد والثلث من المدخوله الباقية وبين
 غير المدخوله نصفان لكل واحد سدس والمدخولات كل الميراث في احواله الاولى في احواله الثانيه خمسة
 اثمان الميراث وهذا ثابت مقين وقع الشك في السدس فنصف نصار لها خمسة اثمان الميراث
 ونصف سدس وغير المدخوله نصف سدس وعندئذ يوزع ثلثي الثلث على الواحد دارين فان وقع على
 المدخولات فلها ثلث ايراس ثمانية مقين وقع الشك في الربع فنصف نصار لها سبعة اثمان وغير المدخوله
 ثمن واما المهر فلغير المدخوله خمسة اثمان الميراث ايراس المدخولات مطلقه بيقع فغير لها باحد الطلاقين
 بقى الطلاق الاخر ايراس الثلث ولم يدخل من كان الا قط نصف المهر موزعا من كل واحد سدس
 فالمدخول من دخل اكرمها بقى الساقط من مهر غير المدخوله سدس بقى لها خمسة اثمان الميراث فان قال
 احدكم في طالق واحد والاخرى ثلثا والمثله كالحال فعندئذ يوزع ثلثي الثلث على الواحد والشان
 ايراس فان وقع على غير المدخوله فلكل المدخولات وان وقع على المدخولات فلغير المدخوله الربع فنصف
 نصار لها مخرج المدخولات سبعة اثمان الميراث وعندئذ يوزع ثلثي الثلث على غير المدخوله نصف سدس الميراث والباقي
 للمدخولات اقلنا في الفصل الاول من ورثان مقين المطلقة بواحد والمطلقة ثنتين الى آخر ما ذكرنا
 واما المهر فلغير المدخوله ثلثه ايراس الميراث ثنتين من المدخولات مطلقان مقين فغير لها بطلاقين بقى الثلث
 الاخر ايراس المدخوله الباقية ومن غير المدخوله الى آخر ما ذكرنا من ولوقا لثلث نفس دخل واحد
 منهن احد كطالق واحد او ثلثا وان قبل البيان اما الميراث فللمدخوله ثلثه اثمان الميراث والباقي لغير
 المدخولتين عن محمد ان الواقع اركان هو المثلث والميراث منهن اثلا فالمدخوله الثلث اربعة اثمان عشر
 وان كان الواقع هو الواحد فان وقع على المدخوله فلها الثلث اربعة وان وقع على احدى غير المدخولتين فالمدخوله
 النصف ستة فاربعة مقين وقع الشك في سهمين فنصف نصار لها خمسة و باعتبار احواله الاولى كان لها
 اربعة ووقع الشك في سهم فنصف نصار لها اربعة ونصف وهو ثلثه اثمان اثنان عشر وغير المدخولتين خمسة
 اثمان وعندئذ يوزع ثلثي الثلث على الواحد ايراس في مسئلة اول الكتاب واما المهر فلغير
 المدخولتين مهر وثلثا من الواقع احد الطلاقين ولو لم يدخل واحد كان الا قط نصف المهر موزعا على ايراس

في المدخولتين
في غير المدخولتين

حاشية
نظر في الاول والباقي
فينصف سهم

هذا هو الأصل في المهر والمهر المسمى بالثمن هو الذي يباع به المهر في المهر المسمى بالثمن

وعندئذ يوصف للمهر بثلثة ارباع مهر بطريق اعتبار الاقل والاكثر على امر وان كان اربعا ودخل بواحد والمسلمه
 حالها اما المهرات فالدخوله بثلثة اسهم وربع سهم من ارباع عشرهما لانه ان وقع المهرات فالمهرات من ارباع
 فالدخوله اربعه لثله وان كان الواقع هو الواحد فان وقع على المدخوله فلها الربع لثله وان وقع على غير المدخوله
 فالدخوله المهرات اربعه وقع الشك في سهم فتتصرف فصار لها ثلثه ونصف وفي حاله الاولى لثله ووقع الشك في
 نصف سهم فتتصرف فصار لها ثلثه وربع سهم والباقي لغير المدخولات وعندئذ يوصف بثلثي المهرات متقى
 الواحد دايع ان وقع على المدخوله فلها الربع لثله وان وقع على غير المدخوله فلها الثلث اربعه فثلاثة سقن
 وقع الشك في سهم فتتصرف فصار لها ثلثه ونصف واما المهر فغير المدخولات مهران خمسة اثنان مهران
 الواقع طلاق واحد الا قط نصف مهرين على امر وعندئذ يوصف كل مهران بثلثه ارباع مهر بطريق
 الاقل والاكثر وان كان داخل في المهرات فالدخوله ثلثه سهم ونصف سهم من ارباع عشر
 والباقي لغير المدخولتين لان الواقع ارباع هو المهرات فالدخوله ثلثه سهم ونصف سهم من ارباع عشر
 على المدخولتين فلهما النصف سهم وان وقع على غير المدخولتين فلها الثلثان ثمانه وقع الشك في سهمين
 فتتصرف فصار لهما سبعة وفي حاله الاولى ستة وقع الشك في سهم فتتصرف فصار لهما ستة ونصف والباقي
 لغير المدخولتين واما المهر فغير المدخولتين مهران ثلثه ارباع مهران الاجتماع مع اخلاف التخرج والطريق
 على امر غير مهر ولو دخل ثلثان مهرين والمسلمه حالها فالدخولات تسعة اسهم وثلثه ارباع سهم والباقي
 لغير المدخوله لان الواقع ارباع هو المهرات فالدخولات بثلثة ارباع تسعة واربعة ارباع واحد ان وقع
 على المدخوله فلهما ثلثه ارباع تسعة ايضا وان وقع على غير المدخوله فلها الكل فتسعة سقن وقع الشك
 في ثلثه نصف فصار لهما عشرة ونصف وباعتبار حاله الاولى تسعة وقع الشك في سهم ونصف فتتصرف
 فصار لهما تسعة وثلثه ارباع من ارباع عشر والباقي لغير المدخوله واما المهر فغير المدخوله سبعة اثنان
 المهران الا قط نصف مهرين على امر وعندئذ يوصف كل مهران بثلثه ارباع مهر بطريق
 الاقل والاكثر وان كان داخل في المهرات فالدخوله ثلثه سهم ونصف سهم من ارباع عشر

باب الجيز الذي تصدق منه المرأة او تكذب
 اصل الباب ان الزوج اذا اضاف طلاق الى وقت وجاد للوقت يقع الطلاق من حيث الظاهر فان ادعى ما
 يبطل الطلاق الواقع او ادعى ما يمنع من الوقوع لا يقبل قوله لان اضافة الطلاق لا يثبت له الاكثر من احي
 حكمة الى محي كذا لوقت فاذا جاد للوقت فقد وقع الطلاق فلا ينظر الى السبب فبعد ذلك
 دعوى المانع او دعوى البطلان دعوى المعارضة لا يقبل اما الطلاق المدعوى بصرح الشرط انما يصح سماعه عند
 الشرط فاذا انكر الشرط فقد انكر وجود السبب فيقبل قوله قال محمد بن عبد الله بن جابر ان امرأة المدخوله
 استطلت لثله ارباعا في كل طهر قال عن اجماع والطلاق يقع في الحال لان اضافة الطلاق الى وقت موجود
 تنجز وان كان قد جامعها فيه او طلقها تناخر الى متى الحيض وجود طهر اخر وان كانت في حال الحيض انزل سهم

جامعها فيه ولم يطلقها فيه تناخر الى متى الحيض وجود الطهر وان كان جامعها فيه او طلقها تناخر الى متى
 الحيض والظهور وجود حيض محي اخر الى متى تنق الا في طهر قال عن اجماع وعقب الحيض الحائض عن الطلاق
 والجماع فاذا طهرت طهرت وادعى الزوج جامعها او طلقها في الحيض لا يقبل قوله في منع وقوع الطلاق الذي
 لان السبب قد وجد وجاوقت شون الحكم فثبت الوقوع فدعوى اجماع او الطلاق في الحيض دعوى اجماع والمبطل
 فلا يقبل قوله في منع وقوع الطلاق في الطهر فكن يقع طلاق اخر من ارباع بالطلاق في الحيض وان ادعى الطلاق او
 اجماع وهي حايض يصدق انه اخبر عما ملك نكاحه ولو قال ان لم اجامعك حتى كانت طالق فحاشيت
 وطهرت ثم ادعى الزوج اجماع في الحيض يقع الطلاق لان الطلاق هنا معلق بصرح الشرط فاذا انكر الشرط
 فقد انكر السبب فيقبل قوله وكذا لو قال والله لا افركك به اشهر فصحت المدهم ادعى الزوج انه
 قهرها لا يقبل لان الايلا سبب الوقوع في الحال لكثر احي وقوع الطلاق الى متى المدهم يقبل قوله لا احب
 فدعوى القهران في المدهم دعوى المانع والمبطل فلا يقبل حتى لو ادعى القهران قبل متى المدهم يقبل قوله لا احب
 الطلاق ليس بواقع بعد وقد اخبر عما ملك نكاحه فقبل قوله ولو قال ان لم افركك به اشهر
 فانت طالق فصحت المدهم ادعى القهران في المدهم المانع انه معلق بصرح الشرط فاذا انكر الشرط فقد انكر
 السبب على امر ولو قال لامرأته عبيد حران طلقك ثم جعل امرها بيدها فقلت امرها احتقرت نفسي
 في المجلس فادعى الزوج انك اخذت في عمل آخر قبل الاختار وانكرت في وقوع الطلاق والعقود سبب الطلاق
 قد وجد فالظاهر هو الوقوع فدعوى الزوج اخذها في عمل آخر دعوى البطلان ولا يقبل واذا وقع الطلاق ثبت
 العنق انه بناء عليه ولو قال عبيد حران لم تستغني عن امر قبل الاختيار ثم ادعى الاستغناء لا يقبل
 انكر شرط العنق والطلاق لما ذكرنا ولو باع عبده بالجار بثلثة ايام للبايع ثم قال ان لم يبيع بيننا فعبدي حر فصح
 البيع الحيار ثم ادعى النقص في المدهم لا يقبل وست لذلك العنق لان المدهم لما مضى فالظاهر هو الوقوع للملك نظر الى

السبب فاذا ثبت الملك عند العنق ولو قال ان لم اسقض البيع في المهرات فعبدي حر ثم ادعى النقص بعد المهرات
 لا يقبل انه انكر شرط العنق والملك ثابت للمهر ولو قال لامرأته ان حضرت فعبدي حر وشرطك طالق
 فقلت حضرت وكذا الزوج لا يقع الطلاق والعنق لان كان الشرط ولو كان طلاقا معلقا يقع لانها امينه
 في حق نفسها في حق الزوج شاهد في حق غيرها وان صدقها الزوج توقف الطلاق والعنق لما امتداد الدم
 لثله ايام فاذا التمس الى ثلثة ايام يقع الطلاق والعنق الى حين يرات الدم حتى يكون حكم جارية العبد على غيره وعلم
 جناه الغير عليه حكم جارية الاخرار ومنع الزوج عن وطئ امرأته وعن استخدام العبد في المهرات لاحتتمال
 الامتلاء لثله ايام وكذا لو كانت امرأته امة غير مدخوله ما فتر وحت زوج اخر ثم امتد الدم لثله ايام
 كان زوجها جارية وقبل الامتلاء ايام القول قول امرأته في انقطاع الدم ومقارها حتى لو كانت في المهرات انقطع
 دمها صدق الزوج لا يقع الطلاق والعنق وطهرت من زوج الفرض كان باطلا وان كان الظاهر هو عدم الدم

هذا هو الأصل في المهر والمهر المسمى بالثمن هو الذي يباع به المهر في المهر المسمى بالثمن

قال

في ايامها لكر الطاهر لا يتاخر لم يكن وان كانت بعد مضي الثلاث انقطع دمي في الثلاث وصدقها الزوج وكذا
العبد والفرع فالقول قول العبد والفرع انه لما مضى الثلاث فقد وقع الطلاق والعق من حيث الظاهر وجاز
نكاح الفرع مع زوجها فلا يصدق ان ابطالها ثبت ظاهر وان كانت حصة وصدقها الزوج ثم كانت كانت
الطهر قبل الدم عشرة لا يصدق ان لا يفرق الحيف او ان يقدم طهر كامل فزوجها لا يعتبر بخلاف ما اذا قالت
رايت الدم ثم قالت الطهر قبل الدم كان عشرة ايام يصدق ان لا يفرق بينه وبين الدم لا يكون اقرا او يقدم طهر كامل
وان كان الزوج هو الذي قال الطهر قبل الدم عشرة ايام وقالت لا كان عشرة ايام فاقول قولها انها اعلم حالها
وان قال لها ان طهرت فبعدى حرف قالت طهرت وكذا الزوج لا ينعق العبد للمنعن الحيف وان صدقت
الزوج او مضى عشرة ايام عنق العبد فلم يحكم بالموقف لها صافي العشرة وان اختلف معاودة الدم في العشرة
وفي الحيف حكم بالتوقف الى ان تمتد الى ثلثة ايام والفرق ان الطهر عبارة عن انقطاع وهو الاصل وقد وجد
حقته وانما كذا الموكود وهو الفصل معن في الحال من حيث الظاهر اما الحيف عبارة عن دم الدم الممتد ثلثة ايام
وانه عارض فيما لم يمتد يكون حيفا وان كانت المرأة بعد عشرة ايام عاودت الدم في العشرة وصدقها الزوج
وكذا العبد والفرع قول العبد وعن العبد انما نزل اليها بانها خيرة ثبتت العنق طاهر فلا يصدق ان ابطاله
وكذا اذا قالت ذلك في العشرة بعد ان يرتب انقطاع الدم لا يصدق خلاف اخبارها بانقطاع الدم في الملاحقة
تصدق لا يفسر فيه ابطال العنق لما ثبت فان قال وان كان حضا خمسة فقال ان حصة هذه
للمرسة بعدى حرف قالت رايت الدم في اليوم السادس من اخر اليوم وكذا الزوج بذلك في اليوم السادس
فالقول قوله انه انكر شرط العنق كالأمر الحيف اصلا كان القول قوله كذاها هنا بخلاف ما اذا علق عنته
باصط الحيف ثم ادعى الزوج الا بقطع في الثلاث وادعت في الاستداح حيث كونه القول قولها ان ثلثة
الظاهر الاشتداد في اوانه كما قالت ماها هنا الظاهر هو الانقطاع على امر العان كما قال الزوج وان
هنا وقع الاختلاف في نفس الشرط وهو الحيف في اليوم السادس والقول قول المنكر الشرط اما في تلك
المسألة انقطاع على وجود الشرط ان الدم يكون حيفا من حين رأت الدم وقد توافقا على روية الدم فقد ذلك
للاختلاف في الانقطاع لا يكون اختلاف في الشرط ولزم صدقها الزوج بالدم في اليوم السادس سوقف العنق
انه انما يكون حيفا على اعتبار انه لا يجاوز العشرة وفي ذلك احتمال فان جاء العشرة تبين انه لم يكن حيفا
ولم يعنق العبد ان لم يجاوز عنق العبد فان مضى العشرة ثم ادعت في الانقطاع في العشرة والمولى يدعى الحواف
فالقول قول المولى ان عنق العبد انه زال انما نزل اليها بالخير حتى لو اخبرته بالانقطاع في العشرة بقتل قولها
ويعنق العبد ولو اصبحت العشرة بالانقطاع ثم قالت عاودت الدم لا يقبل قولها وان صدقها الزوج
وكذا العبد انما اخبرته بالانقطاع في العشرة وذلك فموضع اليها في الشرع فقد ثبتت العنق فبعد
ذلك يعنق العادة لا يصدق ان ابطال العنق الدائم ولو كان عاودتها في الحيف خمسة فطلقها الزوج في غير

وحيثما يرضى

هذا قول العبد والفرع
ولا يصدق قولها

موتة فحلت حيفتين ثم في السبعين ايام بعد خمسة ايام فاقول قولها ان اسر الخسة او مضى
عنته لا ميراث لك فاقول قولها ان اسر الخسة او مضى ايام في ايام القول قولها ان اسر الخسة او مضى
طاهر او مضى عنتك هذا الظاهر لدفع الحيف ان لم يفرقها بعلق بالزوج في مرضه والظاهر يصلح حجه
للدفع بخلاف العبد اذا علق عنته بالحيف في اليوم السادس من حيث جعل القول قول المولى القول العبد انه
يصدق بهذا الظاهر اثبات العنق والظاهر لا يصلح للاثبات والله اعلم **باب**

من تزوج المرأة على المراء او معها او قبلها او بعدها وجعلها طالقين

اصل الباب ان اضافة الطلاق لا سبب الملك صحيح وانه معروف قال محمد بن له رجل قال تزوجت
زينة بعد عمر فاما طالقان فتزوجها كذلك وقال مع عمر فتزوجها معا او قال على عمر فتزوج زينة عمر
وعمر في نكاحه ففي هذه الوجوه طلقا جميعا انه اضافة الطلاق الى تزويجها اما في حق زينة فلا شك
وكذلك في حق عمر لان تزوج زينة بعد عمر لا يكون الا بعد سبق نكاح عمر وكذا نكاح زينة مع عمر لا يقبل
الا بوجود نكاح عمر لان كلاً مع للقران والقران يقتضي وجودهما وكذلك نكاح زينة مع عمر لا يتصور الا
بعد قيام نكاح عمر فيذكر بعد مع وعلى يصير نكاح عمر موجودا والدم فاضح اضافة الطلاق اليه ولو
تزوجها على خلاف ذلك ابطالان لبقاء الشرط ولو قال ان تزوجت زينة قبل عمر فاما طالقان فتزوج
زينة طلق ولا يتوقف على تزوج عمر لان كونه تزوج زينة قبل عمر لا يقتضي تزوج عمر بعد ذلك
قوله الله تعالى فيتموه زينة من قبل ان تزوجها ساقط لم يشترط الكون التحريم تكفير او وجود التماس بعد كذاها هنا
ولا يطلق عمر اذا تزوجها لانه لم يصير ذكره الا نكاحا واداله لما ذكر حتى لم لو قال قبل عمر فتزوج
لا تطلق ما لم تزوج عمر بعدها على الفور لان كونه قبيل المراء ان تقدم نكاح زينة نكاح عمر
فيستدعي وجود نكاح عمر بعد على الفور لكن لم تزوج عمر بعدها على الفور لا يطلق عمر وتطلق زينة
لان تزوج عمر وان سارت مفكرا اداله لكن اخر اطلاقها قبيله فمضيها لا يقبل التزوج استعانة فلا يصح

باب ما يطلو الرجل بعض نسائه ثم يبين في مرضه اصل الباب

ما مر ان البيان في الطلاق المبيح انما في حق بعض الاحكام اقلها في حق البعض والوطي في الطلاق للمبيح
بيان الطلاق في الاخير والاحكام قال محمد بن له رجل قال اسر اتيه لدخولها نكاحا طالق بلثان ثم
نزل مرض موتة في ايديهما لا يحرم عن الميراث وصار فارا بالبيان فاعتبر حجه الانشاء في حق الميراث
لمكان التهمة وقد مرت المسئلة من قبل فان كانت له امراء اخرى غيرهما كان لها نصف الميراث اذا ابرأهما
الامراء واحد لان احداهما مطلقة ينفق والنصف للاخر بينهما استواءها كما قبل البيان فان ماتت
التي من الطلاق فيها قبل موت الزوج فلا ميراث لها وصح البيان فيها لانه انتقلت التهمة عن بيان
الزوج نحو زوجها عن اهليه الورثة بالموت فصح البيان فيها وكان الميراث الاخرى لو كانت امراء اخرى

عمر

كان بينهما نصيب وان ماتت الاخرى ونقلت الى من فيها ثم مات الزوج فلما نصيب الميراث ان البيان
مع فيها في حق النصيب الذي لم يكن لها ولم يصح في حق النصيب الذي كان لها كانت منكوحة بزوجها فلا
تستحق الا النصيب حتى لو كان معها اخرى فلما الربع وبلاية الميراث الاخرى الميراث الاخرى منكوحة
من كل وجه فتستحق كل الميراث وهي منكوحة من وجه فتستحق نصف الميراث فالنصف للمراة الا ان
يلا نزاع والنصف الاخر استوفى منها غيرها فيه فمكون منها نصيبين وان ماتت احداهما قبل موت
الزوج وقبل سائر نصيبات الاخرى للطلاق والسر ان هذا بيان حكمي فانفتحت المنة فان لم تمت الزوج
ولم يمت حتى ولدت احدهما ولدت الاخرى من نصيبين فهذا ليس ببيان والزوج على حاله لا يحتمل العلوق
بوطي قبل الطلاق وذلك لانها لا تكون سائبا بالشك لان الطلاق يقع بالشك فيثبت النسب للاحتمال
العلوق قبل الطلاق فان بقي الزوج هذا الوارد موراي بيان فان عذر لا يقع عقيب التي لم تلد بعد عن
منها معنى منه ومن التي ولدت وتقطع ثبوت الولد منه ويحق بالام انه قد فسد المنكوحة وان قال عقيب التي
ولدت يجب الحد لانه لما كان مراد وقت لا يقع التي ولدت وقع الطلاق من كل وجه
فتبين انه قد فسد الاجنبية وذلك لوجوب الحد والنسب لا يتعلم اللعان وان قال لم اعز عند لا يقع احدهما
وتكر اعني بالتميم التي ولدت منها لا حد ولا لعان اما الحد فلانه قد فسد المنكوحة ان الطلاق هناك وقت
التميم والعان ان شرط اللعان تمام النكاح وقد زال النكاح بالبيان والنسب ثابت لما قلنا وان
ولدت اكثر من ستين من وقت لا يقع بعنت الاخرى للطلاق لا تبيحنا بالوطي بعد الطلاق هنا والشرع
لما حكم بالنسب منه فقد حكم بكون الوطى منه والوطى بعد الطلاق اليهم بيان لما عرف وتعت التي ولدت
للنكاح فان بقي الولد يركى اللعان ولا يقطع النسب لانه لم يحكم الشرع بالعلوق والنسب وعلوقه حكمي
كون الوطى منه ثابتا فافترضا يكونان معا من قطع النسب وان ولدت احدهما لاهل من ستين من وقت
لا يقع والآخرى ولدت اكثر من ستين بعنت للطلاق صاحبه لا قبل ان وطئها لا يصح بيان وطئ
صاحبه لاكثر يصح بيان ما ذكرنا فاذا وقع الطلاق على صاحبه لا قبل حكم عدتها تنظر امرها من ولادتها
ومن ان صاحبه لاكثر بعد ما اقل من ستة اشهر فعدتها تنقض بوضع الحمل لا تبيحنا ان علوق صاحبه
لاكثر وطئها كان من اولاد صاحبه لا قبل وقبل الاولاد هي حامل وعن الكامل تنقض بوضع الحمل وان
كان منها ستة اشهر فصاعدا فعد صاحبه لا قبل بالحيفر احتمال ان وطئ صاحبه لاكثر كان بعد اياه صاحبه
لا قبل اذا احتمل ذلك حيث العد بعد الولاد بالحيفر احتياطا وان اقر الزوج بوطي صاحبه لا قبل او لا
طلعت صاحبه لاكثر باقراره ولا يصدق في صرف الطلاق على صاحبه لا قبل فالتقاء ولو جازت بولده لاكثر
من ستين من وقت لا يقع ومن الاولاد من يوم او اكثر فواله لا قبل تكون سائبا للطلاق في الاخرى
فاذا جازت الاخرى بعد ما ولدت فالطلاق الواقع عليها يتحول الى غير ما وصار كما اذا جامع احدهما في الاخرى

بما لا يمتنع من كونها منكوحة

تعالى الله عن كل ما يحصى من عجز العباد ولا يملك احد من المخلوقين ان يطلع على غيبه ولا يعلم ما في صدورهم الا الله العليم الخبير

عند عدم البيان في ما حكم خص بالزوج

تقع الطلاق على الجماعة اخرى لما قلنا كذا هي بنا وسقضى عن المطلقة بالولاد وثبتت ثبوت لولدها ذلك
اذا جامع احدهما بعلم الشهود حتى وقع الطلاق على الاخرى ثم اذا جامع الاخرى لا يتحول الطلاق عنها
كذا ما عتار جليل قال امراته اذا ولدت فلما كانت طالق ثلاثا فولدت ولدت اخر لست
اشهر فصاعدا فالولد الثاني ولده وسقضى عنه العد ٧ احكامنا بعلوق الولد الثاني حال وقوع الطلاق
وحال وقوع الطلاق الزوجية فايه فوجب ان يفعل كذلك احكامنا اثبات النسب فوقع الطلاق القدر
ثابت فتعلق بقضا العد بوضع الحمل والحيض من اخر لاننا جعلنا معلقا والنكاح قائم والله اعلم
وفي الدعوى اذا جازت بولده لاكثر كان رجعه في الاولاد

باب ما يثبت على الطلاق

اصل الباب يرجع الطلاق بشغف عن النية انه تعين لرفع النكاح في العرف فلا يحتاج الى التعيين
مخلاف الحكايات ولهذا قلنا ان صرح الطلاق يصح نفسا وجوبا بالامر باليد والتخيير بالصرح
في المراد والحكايات محمولة لا يصح نفسا وجوبا للصرح والاختيار يصح نفسا بالامر باليد في العرف
اقل احتمال من الامر باليد يصح نفسا للاختيار وانما عمل على التفسير اذا ذكر حرف التناويز وهو يصح
للتفسير فان كان يصح للتفسير وقد ذكر حرف التناويز على التقليل ان كان صالحا للعلمه وان لم يصح التقليل
حمل على العطف كحرف الواو واذا عطف البعض على البعض فالنفس المذكورة في اخرها تكون نفسا
للكل بحكم العطف قال محرمه لسه رجل قال امراته امرتك بكذا فطلقني نفسك فوقع الخيارات في
نفسك او ما عتبتك ان تطلقني نفسك ولم لا تطلقني نفسك لا يصدق في ترك النية ان الكايب صار منفسه
بالصرح حيث ذكر الصرح بحرف لذلك قوله ما عتبتك ان تطلقني نفسك ليل المرادة الطلاق بالكايب يعني
الطلاق في يدك لم تطلقني نفسك وحل في انه لم يرد الالات في الامر باليد ان الكايب يحمل الثلاث لانه باين الا
وفي قوله اختار لا يخلو لانه لم يرد الالات في الامر باليد ان الكايب يحمل الثلاث لانه باين الا
او قال امرتك بكذا فطلقني نفسك فقلت اختارت نفسي شي اذ لم تنو الزوج انه ذكر الصرح الوافق لم يكن
تفسير الجهم فصا ونقوضا مبدا وقولها اختارت نفسي شي اذ لم تنو الزوج انه ذكر الصرح والبهيم صار لغوا لعدم النية
والنفس فلا يقع شي حتى لو قالت طلقت نفسي تقع واحد رجعي بالصرح ولو قال امرتك بكذا فطلقني
نفسك بلا لستة او قال اذا جازت فلها ان تطلق نفسها بلنا في المجلس واذا قامت بطل انه نفس
المبهم بالصرح والستة والتعلق والامر باليد بحتم الصرح فصح تفسيره بواحد لستة والتعلق والامر
انه لو نوى ذلك لا يصح فبطل بقوله امرتك بكذا فطلقني نفسك بلنا وان قال امرتك بكذا فطلقني نفسك
بلنا لستة واذا جازت ولم ينو امر شي بطل الامر بكذا فطلقني نفسك لا يصح منفسه ولم ينو شي
فبطل بقوله فطلقني نفسك بلنا لستة واذا جازت فبطل بقولها منفسه فبطل ان تطلق نفسها
بلنا لستة واذا جازت ولو قالت اختارت نفسي لا يصح لانه لا يصح جوابا للصرح ولو قال امرتك بكذا فطلقت

الفا

وكانت سبب الاحكام في الامور والادب والادب

باليد

في قوله اختار لا يخلو لانه لم يرد الالات في الامر باليد ان الكايب يحمل الثلاث لانه باين الا

عزم

ثم قال طلق نفسك ما يحسبك ان يطلقك نفسك ولم ينو الامر شيئا فان قلت اخترت نفسي يقع لان الامر قد بطل لما قلنا ان المعاتبه امر فقل ان قوله طلق نفسك في قوله طلق نفسك ولا اختيار لا يصلح جوابا حتى لو
 قلت طلق نفسك يقع ولحق رجعيه وان قال امرك بيدك اختاري اختاري فطلق نفسك ولم ينو الزوج
 شيئا فقلت اخترت نفسي يقع ولحق باينه بالخبر الخبير لان الاول والثاني بطل لعدم اليقين والتفسير
 في الخبر لا يخرج صار مفسرا بالصريح وقوله اخترت صلح جوابا له متفق واحده باينه لانه وقع بالمفسر
 بالتفسير وان قال امرك اختاري فطلق نفسك فاختار نفسك فاسمع باينسان لان الصريح صار تعبيراً
 للمؤمنين بحكم العطف وقوله اخترت صلح جوابا لما مفعول طلق باينسان وحلف ان لم ينو الثلاث
 في مفسر قد خرج من الخبر لما مر وان قال امرك بيدك اختاري فطلق نفسك لم يأت الاول والثاني شيئا
 بطل الاول والثاني لعدم اليقين والتفسير لا يخرج من الصريح ذكر حرف الواو فلا يكون تعبيراً في تعقيب
 مستدا فالصريح يصلح جوابا له ومن الاختيار والفرق فاختار في فطلق نفسك فاختار نفسك واحده
 باينه لان الاول صار مفسرا بالثاني لما مر من الاختيار صلح مفسرا الامر لم يزل له انهم بالحكمه فصار
 مفسرا من كل وجه بالصريح فصار قوله امرك بيدك فطلق نفسك والاصح صلح جوابا له وقع البالي لما مر
 ان الواقع بالمفسر بالتفسير وحلف ان لم ينو الثلاث يقع بالمعنى لان امر وان قال اختار في
 نفسك فامر بك فصار صلح ولحق باينه لان الاول صار مفسرا بالصريح والثاني لا يصلح تعبيراً
 على العطف فطلق نفسك لان الامر منك فكون واقعا بالامر وكذا لو قال اختار فامر بك فطلق
 نفسك فقلت اخترت نفسي يقع واحده باينه لان الاول بطل في ترك اليقين والتفسير لان الامر لا يصلح
 تعبيراً للخبر ان في الامر لا بد مفسرا بالصريح والاختيار صلح جوابا له الامر لا يخرج من فطلق نفسك
 ولم ينو شيئا فالاول والثاني بطل لعدم اليقين والتفسير لان الامر لا يصلح تعبيراً للاختيار والصريح ذكر
 حرف الواو فلم يصح تعبيراً بالخبر في مفسر مستدا في قوله هو الصريح دون الاختيار حتى لو قالت
 طلق نفسك يقع واحده رجعيه ولو قالت اخترت لا يقع شيء وان قال امرك بيدك فاختاري اختاري
 وطلق نفسك او فطلق نفسك فقلت اخترت نفسي يقع واحده باينه ولا بد من الزوج في ترك
 الحية لان الامر صار مفسرا بالثاني اذا اختار صلح تعبيراً له وكذلك الثالث صار مفسرا الاول
 بحكم العطف على النفس من كل وجه لانهم من كل وجه واما حكمه على النفس لكونه معطوفا
 على النفس وان قال اختاري فاختاري فطلق نفسك فقلت اخترت نفسي يقع شتان باينسان
 لان الثاني لا يصلح مفسرا الاول لانه عينه ولا عله ان الشيء يكون على نفسه قبل ان يعلق فكلما
 تنويعين مفسرا بالصريح فصار مفسرا لما وقوله اخترت صلح جوابا لما ولذا لا يقال امرك بيدك
 فامر بك فطلق نفسك لما قلنا وان قال اختار فطلق نفسك فامر بك فقلت اخترت نفسي

بطل الاول والثاني لعدم اليقين والتفسير لا يخرج من الصريح

في مفسر قد خرج من الخبر لما مر وان قال امرك بيدك اختاري فطلق نفسك لم يأت الاول والثاني شيئا

صلح

عتان باينسان لان الاول صار مفسرا بالصريح والثاني عطف على التفسير وهو لا يصلح للتفسير فحمل
 على امرا المفسر وان ذكر عقيب ذكر الطلاق فحينئذ لا يكون مفسرا بل هو قولها اخترت نفسي
 جوابا لما مفعول شتان وان قال امرك بيدك فطلق نفسك او قال طلق نفسك فامر بك بيدك فصار
 والواقع بهما باين من الجواب اما في الاول فلا شك في ذلك الثاني لان قوله طلق نفسك مفسرا
 وقوله فامر بك بيدك لا يصلح ان يفسر الخ على العطف وانما يصلح على العطف متقدم على الحكم حكما وان كان
 مؤخر اذ كرا فصار نظير الاول وان قال طلق نفسك فاختاري فان قلت اخترت نفسي يقع واحده
 باينه وان قلت طلق نفسك نفسي يقع شتان لان الاول مفسر والثاني لا يصلح تعبيراً ولا علمه فحمل
 على العطف وقد ذكر عقيب ذكر الطلاق فكانا متوحيين بكر قولها اخترت نفسي صلح جوابا لما لا غير
 وقوله طلق نفسك صلح جوابا لما ولما لو قال امرك بيدك فاختاري اختاري وقال اختاري فامر بك بيدك
 وامر بك بيدك او قال امرك بيدك فاختاري اختاري او قال امرك بيدك فامر بك بيدك او قال امرك
 بيدك فاختار واختار ولم ينو شيئا لا يقع في التوجع كلها لان التوجع صلح كلها مفسر ومع قيام الامام
 الصريح ولو قال قد جعلت اختيار بيدك فطلق نفسك هذا من قوله امرك بيدك فطلق نفسك
 لا يصلح على الاختار بيدها كجعل الامر بيدك فالا ليدع له الاختار فقدم او تاخر فان بوي يقع بالامر
 وكذا لو قال طلق نفسك قد جعلت اختيار بيدك لانه جعل اختيار بيدك على الما جعل ليدع ليدعها
 وسار كقوله طلق نفسك فامر بك بيدك وامر بك بيدك وقد رخص ولو قال حال غضب او غضب
 ذكر الطلاق قد جعلت امرك بيدك فامر بك بيدك فاختار نفسك يقع واحده باينه لان الاول جعل الامر
 بيدها والثاني خبره صلح اول يعني جعلت الامر بيدك فصار الامر بيدك وكان هو مفسرا ولحق الاول اذا بوي
 الثلاث يكون مفسرا وقد ذكر عقيب ذكر الطلاق فكون الطلاق حتى لو قال في هذه الحالة قد جعلت
 امرك بيدك فامر بك بيدك فاختار نفسك يقع بليتان لا ذكر الثاني بحرف العطف فكون الثاني غير
 الاول فصار انقوصين واذا قلت اخترت نفسي باينسان ولو قال لامرأة قد جعلت طالق فقلت
 طالق او طلقها فقلت طالق فمن احد رجعيه لان الثاني ذكر حرف العطف فصار خبر او تعبير الاول كانه
 قال طلقك فخرجت طالق فقلت طالق حتى لو قال طلقك امرائي فهي طالق يقع شتان ان الثاني
 ذكر حرف العطف فكون من الاول ولو قال لامرأة طلق نفسك طلاقا لمالك الرجعة فقد جعلت
 امرك بيدك فقلت طلقها فاختار نفسك فقلت طلقك طلاقا لمالك الرجعة فقد جعلت
 بطل بليتان فاما قوله من التفسير الصريح فقلت طلقك الرجعي من التفسير الذي هو باين من كون طلاقا في
 مفسر الثلاث باب **من الخلاق الذي لم يلقه الا مستثنا**
 اصل الباري اذا ذكر الاما وذكر عقيب الا مستثنا وذكر عقيب الا مستثنا مفسر فالتفسير

واتعاهم

[illegible]

کتابخانه

صار مستوفيا وصيته ثمانية وثلاثون مائة من السعاية فلكون النوى على الورثة وعلى الموصي لهم على السك
من التركة كانت مشتركة بينهم والمال المشترك كما تولى منه تولى على الشراكة واستغنى عن الشراكة وانما
يكون هذا ان لو قسم الباقي على السهام التي كانت قبل النوى فكان حق الورثة في ثمانية وعشرين وحق
العبد ستة فكانت الحصة اربعة وثلاثين فصارت لكل واحد من العبد الباقي سبعة عشر من كل المال اربعة
ولشرك كل المال العبد من المديون فذات وعشرون من كل واحد العبد ثلثة عشرون من كل واحد بالتدبير
لمنه ويسعى اربعة عشر وقد صار المدير المستوفيا وصيته ثمانية فبلغت سهام الوصايا اربعة عشر
وسهام السعاية ثمانية وعشرين فاستقام المثلث والثلثان وان لم تمت المدير لكرات احد العبد
صار مستوفيا وصيته ثمانية وثلاثون مائة من السعاية فلكون النوى على الكل وذلك ان ينقسم الباقي على قدر
حق الورثة وهو ثمانية وعشرين وعلى قدر حق المدير ثمانية وعلى قدر حق العبد الباقي ثلثة فلكون حصة السهام
تسعة وثلثون وصار لكل واحد من المدير والعبد الباقي تسعة عشر ونصفا عشرون من المدير ثمانية ويسعى
في اربعة عشر ونصف وعشرون من العبد الباقي ثلثة ويسعى في ستة عشر ونصف وقد صار العبد المست
مستوفيا وصيته ثلثة فبلغت سهام الوصايا اربعة عشر وسهام السعاية ثمانية وعشرين فاستقام
التخرج وان مات العبدان وبقي المدير صار مستوفيا وصيته ثمانية وثلاثون مائة من السعاية فلكون
النوى على الكل وذلك ان ينقسم الباقي على قدر سهام الورثة وهو ثمانية وعشرين وعلى قدر سهام المدير
وهو ثمانية فلكون الحصة ستة وثلاثين فصارت لكل واحد من المدير ستة وثلاثين وعشرون مائة ويسعى في
ثمانية وعشرين والعبدان المستوفيا وصيته ثمانية فبلغت سهام الوصايا اربعة عشر وسهام
الورثة ثمانية وعشرين فاستقام التخرج وان لم تمت المدير حتى مات المدير ثم مات المدير بعد فلكون
اذ مات المدير قبل موت المدير الباقي من اربعة عشر من العتق الباقي من العتق الباقي من العتق الباقي اذ مات المدير
شاع العتق منها وعشرون من كل واحد نصفه بالاجابة البات وصار مع كل واحد منها مديون بالتدبير
فان كان له مال اخر خرج نصف الرقبة من الثلث عشرون من كل واحد ثلثة اربعة النصف بالاجابة البات
والربع بالتدبير ويسعى كل واحد ربع قيمته وان لم يكن قسم الثلث بينهما نصفين فباله عند الموت بقية
واحد فثلثة ثلث الرقبة بينهما عشرون من كل واحد ثلثاه النصف بالاجابة البات والسدس
بالتدبير ويسعى كل واحد ثلث قيمته وان لم تمت المدير لكرات احد العبد رات من اربعة عشر وصار
العتق الباقي من العبد الباقي والمدير عشرون من كل واحد نصفه بالعتق البات وصار نصف كل واحد
مديون للمدير المستوفيا وصيته ثمانية فبلغت سهام الوصايا اربعة عشر وسهام السعاية ثمانية وعشرين
بقية واحد من الثلث عشرون وان لم يكن قسم الثلث بينهما نصفين فغن من كل واحد ثلثاه ويسعى في ثلثة
فمنته على ما ذكرنا وان قال انسان منكم حران او مديون كان القولية المرفوعة فيها غير كمالها

وسم العبد

من الثلث على قدر سهامهم وحق المدير المديون جميع الرقبة وذلك ستة انا جعلنا مقام الكسرة ستة
وحق العبد من الثلث النصف ثلثة وحكم العتق البات في الثلث اربعة فبلغت سهام وصية
العبد ستة وسهام وصية المدير ستة فبلغت سهام الوصايا ثلثة عشر وهو ثلث المال والكل
ثلثة والكل ثلثة فصار لكل عبد ثلثة عشر انهم ثلثة فلكون عشرون من المدير ثمانية ويسعى
في تسعة وعشرون من العبد ستة عشر من كل واحد ثلثة ونصف ويسعى في كل واحد تسعة ونصف فبلغت
سهام الوصية ثلثة عشر وسهام السعاية ستة وعشرين فاستقام التخرج وان مات المدير بعد
موت المولي تولى عليه من السعاية فلكون النوى على الكل وذلك ان ينقسم الباقي على قدر سهام الورثة
وهو ستة وعشرون وعلى سهام العبد ستة فلكون الحصة ثلثة وثلاثون وصار لكل عبد ستة عشر ونصف
عشرون من كل واحد ثلثة ونصف ويسعى في كل واحد ثلثة عشر وقد صار المدير مستوفيا وصيته ستة
فبلغت سهام الوصايا ثلثة عشر وسهام السعاية ستة وعشرين فاستقام الثلث والثلثان
وان مات احد العبد تولى عليه من السعاية والنوى على الكل وذلك ان ينقسم الباقي على قدر سهامهم وحق
الورثة ستة وعشرون وحق العبد الباقي ثلثة ونصف وحق المدير ثمانية فلكون الحصة خمسة وثلثون
فصار لكل عبد سبعة وثلثة اربع سهم وعشرون من العبد الباقي ثلثة ونصف ويسعى في اربعة عشر ونصف وقد صار
العبد المستوفيا وصيته ثلثة ونصف فبلغت سهام الوصايا ثلثة عشر وسهام السعاية ستة
وعشرون فاستقام التخرج وان مات المدير ازاله الكسرة فصار اصل الحساب ذلك خمسة وثلاثون ونصف
في اربعة فبلغ عليه وان مات اربعة عشر من كل واحد وصار مع كل واحد اربعة اثمانا كان له
وان مات العبدان وبقي المدير تولى عليه من السعاية فيقسم الباقي على قدر سهام الورثة وسهام المدير
وذلك ثلثان ثلثون من المدير ستة ويسعى في ستة وعشرون وقد صار العبدان مستوفيا وصيتهما
سبعة فبلغت سهام الوصايا ثلثة عشر وسهام السعاية ستة وعشرون وان مات المدير مع احد
العبد الباقي تولى عليه من السعاية فيقسم الباقي على حق الورثة وهو ستة وعشرون وعلى حق
العبد الباقي ثلثة ونصف فصار الحصة ثلثة وعشرون نصفا عشرون من ثلثة ونصف ويسعى في ستة
وعشرون والمدير والعبد المستوفيا وصيتهما تسعة ونصف فبلغت سهام الوصايا ثلثة عشر
وسهام السعاية ستة وعشرين فاستقام الثلث والثلثان فصح التخرج فان مات المدير قبل موت
المولي رات من اربعة عشر من العتق البات وصار عشرون من العتق البات فان كان له مال اخر خرج
رقبة ونصف من الثلث عشرون من كل واحد ثلثة اربعة ويسعى في اربعة وان لم يكن له مال اخر صار ثلث
المال وهو ثلثة رتبة بينهما فغن من كل واحد ثلثة ويسعى في ثلثة وان مات احد العبد قبل موت المولي
رالت من اربعة عشر من العتق البات من العتق البات من العتق البات من العتق البات من العتق البات من العتق البات

العبد قبل الحج اذا استسعا بعد العتق يكون وهو انما يعتق بعد الحج وان كان اوصى مع ذلك لم يجل ثلثه
بحج عنه الوصي جميع ما ادب العبد ثم يعتق العبد ويسعى للورثة في ثلثي ثمنه لما قلنا ويسعى للرجل الموصى له
في ربع الثلث على اذكرنا ولو قال العبد حج عني بعد موت ابي او اخي او شوال فاد العبد ان يخرج
الحج فله الورثة ان منعوه في هذه السنة لان حقهم في ثلثي الحجة وذلك يموت بذهابه الى الحج فله ذلك لانه اذا
الحج يعتق بل يخرج الحج الى السنة القابلة فنولي حقهم في ثلثي الحجة وحج سلة والماخض اهن من الابطال حتى لو مات
المولى قبل وقت الذهاب اربعة اشهر ومثاله الحج في الذهاب الرجوع شهران فلهم العبد اربعة اشهر ومن
الى نفسه شهرين في الحج ويستقيم الثلث والثلثان فاعتبرت الوصية في الحجة ولم تعتبر الكسب لان
الكسب ضرره ان العتق يعلق اذ اقبلت الحج فلو اعتبرت فيه الوصية تنفذ الا ولا صفة في الحجة اذا العتق
لم يتعلق بالحجة وهو انما فاعتبرت فيه الوصية وان مات المولى في شوال فقال الورثة للعبد اخرج والاعمال
فلم يخرج لا تبطل وصيته لانه اذا اذن الوارث اقبلت حجة وبوجه العاض على حسب
يري فان خرج والابطال وصيته رضاه واذا قال المولى حج عني في هذه السنة وانت حر فاد المولى في
شوال فله الورثة ان منعوه حقهم في ثلثي الحجة لما مر واذا منعوا بطلت وصيته لئلا يشرط العتق
وهو الحج في هذه السنة وابطال الوصية حتى الوارث ورد الشرع به كافي التفسير وان قال حج عني بعد
موتى خمس سنين وانت حر فانه حكم الورثة الى ان يحج في تلك السنة فاذا كانت تلك السنة خرج وحج فاذا
حج وجب اغناؤه ويسعى في ثلثي ثمنه للورثة لانه وصية على ما مر ولو قال اولي الفاجح بها وانت حر
متعلق العتق بالالف ونسج الحج لان الحج كان سبيل المشقة لان قوله الحج بها اي الحج كل اقله
اذا اذن له الى الفاجح بها فانت حر لا يعتق الم الحج لانه على العتق اذ ايعقبه الحج وصار الحج شرطا كالاداء
الا ان له لو اني بالف لا يجبر المولى على القبول لانه ليس يعرض الا ان يرضى انه لا يعتق عند القبول ما لم يحج ولا يجبر
على الحج فكذلك لا يجبر على القبول لانه لا يفيد **كتاب البيوع**
باب من البيع الذي يرجع فيه بالثمن اذا استحق المبيع والاي يرجع
اصل الباب ان البيع بالملك المطلق على ذي اليد قضاء عليه وعلى من يملك من حتمته ولا يكون قضاء على
الناس كافة والقضا باكرية وفروها قضا على الناس كافة لان اكرية حتى انه تعالى ولهذا لا يجوز ان يقران
اكرية براه والناظر كلهم خصوم في اثبات حق الله تعالى لكونهم عبد الله تعالى فتاب الواحد من الكل
فكان خضر الواحد من كل والقضا على الواحد قضا على الكل كالموت لما قام مقام الموت في
اثبات حقيقة وفي الدفع عنه بوجه الكفاية قام البعض مقام الكل كذا هاهنا كذا لان الملك لا يملك
حق العبد فاكخر لا يتصحب صاعا من الغايين لعدم ما يوجب اتصافه خيرا فالقضا عليه لا يكون قضا
على غيره الا ان يملك من حتمته انه يصير مقضيا عليه ايضا فتعدي اثر القضا اليه لا اتحاد الملك لان اثر ان

من العتق ابطاله
كما في العتق

النسج

هذا هو الوجه في البيع الذي يرجع فيه بالثمن اذا استحق المبيع والاي يرجع
ان البيع بالملك المطلق على ذي اليد قضاء عليه وعلى من يملك من حتمته ولا يكون قضاء على
الناس كافة والقضا باكرية وفروها قضا على الناس كافة لان اكرية حتى انه تعالى ولهذا لا يجوز ان يقران
اكرية براه والناظر كلهم خصوم في اثبات حق الله تعالى لكونهم عبد الله تعالى فتاب الواحد من الكل
فكان خضر الواحد من كل والقضا على الواحد قضا على الكل كالموت لما قام مقام الموت في
اثبات حقيقة وفي الدفع عنه بوجه الكفاية قام البعض مقام الكل كذا هاهنا كذا لان الملك لا يملك
حق العبد فاكخر لا يتصحب صاعا من الغايين لعدم ما يوجب اتصافه خيرا فالقضا عليه لا يكون قضا
على غيره الا ان يملك من حتمته انه يصير مقضيا عليه ايضا فتعدي اثر القضا اليه لا اتحاد الملك لان اثر ان

دعوى

اكرية لا يتحد في الحول الملك يتحد في حيزه القضا على الملك الذي يملكه المالك لغيره اما
عدم الرق حتى ثبت الحول شئت حتى الناس كافة وكل من صار مقضيا عليه كان له حق الرجوع بالثمن لو ردد
الاستحقاق على ملكه وكل من صار مقضيا عليه في حادثة يصير مقضيا له في تلك الحادثة ابدأ قال
محمد بن عبد الله انه في رجل هو عبد الله فقال رجل هو ابراهيم لرجل هو محمد الجارية التي كانت بيد عبد الله
كانت جارية من مائة مائة مائة لم ينفذ المثل ولم ينفذ المثل لكون عبد الله غصبها منك فليس له الثمن لما
وصلة محمد يقضي المثل لبراهيم على محمد لصادقها على البيع والتسليم فلما استحقها رجل من عبد الله
بالبيعة على الملك المطلق او على التناج وقضى له بها ابراهيم محمد لبراهيم اياهما لم يلق عبد الله
الملك من جهة محمد يقضي عليه بالقضا على عبد الله فلا يرجع الا ان يرضى من اقام البيعة على
المستحق انها جارية تقبل منه ولو صار مقضيا عليه لما قبلت له من صار مقضيا عليه في حادثة
لا يصير مقضيا له في تلك الحادثة فان اقام محمد البيعة على المستحق ثم اعاد المستحق اليه ملكه قبل
القضا بها لم يقضى بها لانه مدعي خارج والمستحق في اليد منه الخارج اولا اذا المستحق اقام
على التناج فنفذ يقضى له بها سواء قامت منه الخارج على التناج او على الملك المطلق لان البيعة على التناج
اولى من البيعة على الملك المطلق لانها منه ثبتت وليه الملك واذا اقام على التناج ترجع منه في اليد
حكم اليد والدرنصل المترجم فلو ان عبد الله لم يلق الملك من جهة محمد حكم الشراء صدقة محمد وذلك
قبل الاستحقاق ثم استحققت من عبد الله بالبيعة فصار مقضيا عليه بالقضا على عبد الله
فارجع بالمرح على ابراهيم لانه ثبتت على الملك من جهة محمد صادقا في حاله لكان انشا البيع فانه يقتضي
البيعة عن تصادقهما وصار بمثل البيعة ورجع محمد على ابراهيم حتى لو تصادقا بعد الاستحقاق
بغير تصادقهما في حق انفسهما حتى يرجع عبد الله على محمد الشراء لمعتق تصادقهما في حيز ابراهيم حتى يرجع
عليه لانه تصادقهما في حاله لكان انشا البيع فمكنت البيعة في تصادقهما فمكنت البيعة فمكنت البيعة
وان كان دعوى عبد الله الشراء من محمد قبل الاستحقاق ولكن يقدر من بعد الاستحقاق فهو كالموت
تصادقا بعد الاستحقاق لان قرار عبد الله قبل الاستحقاق بطل بالقضا المستحق والتحقق بالعام
لكنه باق على اقراره بعد الاستحقاق فالمحقق المصدق بهذا الاقرار اقام فصار كالموت تصادقا بعد
الاستحقاق فلا يرجع محمد على ابراهيم وكذا لو تصادقا ان اجاره وصلت اليه عبد الله من جهة الجارية
او الصدقة مع القضا عما ذكرنا وهذا مشكل لان في تصدق الشراء الرجوع لمحمد على ابراهيم ما لم يرجع
عبد الله على محمد الشراء وهاهنا لا يرجع عبد الله لشيء فكيف يرجع محمد على ابراهيم **اجواب**
ان نقول بان رجوع عبد الله على محمد لا يشترط ليصير محمد مقضيا لانه صار مقضيا عليه بالقضا على
عبد الله وكونه مقضيا عليه بالقضا على عبد الله موجب الرجوع بالثمن لكونه انما لم يرجع قبل

دعوى

الرجوع عليه كذا يمنع ثمان في ملكه بل ولا بد من الاستحقاق بلوك وهذا المعنى الثاني في الحب
والصفة فقلنا انه يرجع وان لم يرجع عليه بمقدور الاستحقاق اذا لم يصدق محمد علي ابراهيم فانهم محمد
البيته على ابراهيم لا يرجع اليه او يرجع اليه من عبد الله ليرجع على ابراهيم قبل منته ورجع بالشرع ابراهيم
ان يرجع اليه من عبد الله في اتيان البيع له سبب حقه وهو الرجوع وارجع جسمه في انكسر فقل
وكذا لو اقام محمد البيته على ابراهيم صادقا قبل الاستحقاق قبل ورجع بالشرع ابراهيم فان لم يستحق
الرجوع لم يكن اقامته البيته على حقه الاصل والظاهر ان اقامته البيته انما يدبره عبد الله او ام
ولم يسلطوا ورجع محمد على ابراهيم لانه صار مقضيا عليه بالقبض على عبد الله من ان القضاة لم يروا
وفروا عنها فقام على الناس كانه اما لم يروا ذلك التبريد والاستبداد لان القضاة قضوا بالملك
لمن يملكه لا لمستولوا على ملكه محمد على ابراهيم لا بهذا القضاة فيكون ضربه والعقوبة نعم ذلك للملك لا لغيره
ان يجرى له اقامته البيته على حقه لا يقبل ان تصار مقضيا عليه وان اقامته البيته انما كانها
وموكلها به بل كان في الملك الكا به ليرجع محمد على ابراهيم لان الكا به قابله للمقضى فله مقضيا
عليه لا يرجع له اقامته الكا به ليرجع ان القضاة بالكا به قضا العتق والاداء فصار محمد بعد العتق مقضيا
عليه فرجع له اقامته البيته انما كانها كانه اقامته الكا به لا يقبل ان تصار مقضيا عليه وان
كان قبل الاداء بطل الكا به وان اقامته البيته ان عبد الله ملكا لم يدره واعفها او دبرها
او استولوا بها بطل الكا به وان اقامته البيته ان عبد الله ملكا لم يدره واعفها او دبرها
اما اذا كان اقامته كانه وكذا اذا كانا مقسرين ان ملك عبد الله الموكر بالعتق وابقوم مقامه
اولا لا يثبت من الملك الخا به العتق واذا كان اقامته البيته كان من حقه بطلان شرائعه من
ابراهيم فصار مقضيا عليه فرجع وان كان اقامته البيته اكثر من سنة لا يرجع لانه ليس من ضربه
شون الملك الموكر بالعتق لانه بطلان شرائعه ابراهيم قبله بل من ضربه شرائعه قبله
بطلان عتق عبد الله بعد اقامته البيته على ابراهيم من سنة مقضى الجارية
لانه بطلان عتق عبد الله بطلان شرائعه ابراهيم من سنة مقضى الجارية

في الرجوع اليه بالبيع والشرع اصل الباع لا يرجع اليه من غير موافقة الباع والبيته حجة في
حق الناس كافة والنكول من المتارعة من الاقران والشرط من البيته والشان ان الباع
منع من الملك لا يمنع دعوى الحرية لانه ما على الخفاء والملك ان يثبت ان البيته لا بد من
ختم مودود قال محمد لم يجرى لغيره لانه ما على الخفاء والملك ان يثبت ان البيته لا بد من
او ادعى ان البيته الاصل ومقتضى ذلك ومدرسة او امه وولده وفلان تصدق في كذا وظن المشتري
فكفر عن البيته لانه اذ كان لا يرجع بالبيع على الباع لان اقران محمد في حقه وهو مختار في

هذا هو الوجه في الرجوع اليه بالبيع والشرع

النكول ان الملك الظاهر بنا على السب وهذا الشراهما مطلق له الميز فاشنع باختياره فكان
كلا اقرار بطلان الوكيل بالبيع اذ ارد عليه المبيع بالبيع بكونه حيث يلزم الموكل ان يضطر النكول
لا ان يعلم بالبيع وببطلان عن العيب فكان النكول بمنزلة البيته ثم في مثلثان اقامه المشتري
البيته على ان ملكه المستحق لا يقبل ان تصار مقضيا الدعوى اذ لما اقدم على الشراء فقد علم ان ملكه
الباع فاذا ادعى العيب كان متناقضا والتناقض يمنع دعوى الملك لانه انما اقامه هو انما اقران كان
لغوا او ان لم يثبت جسمه لان كل خضاله امارا يباع عن الغايب والغايب لو حضر و اقام البيته لا يمنع
لما قلنا انه ثابت الا اذا اقام المشتري البيته على اقرار الباع ان ملكه المستحق فقلنا انه
ليس متناقضا اذ اشار على المشتري بانه وان لم يكن له منه له ان يستحل الباع على ذلك لانه يري
عليه امر الواقع بل منعه فاذا انكر استخفنه وان اقام المشتري البيته على انما حقه الاصل والبيته
تدعي ذلك و اقام البيته على ان ملكه فلا كان اعفها او دبرها واستولوا قبل شرائه بقبل بيته
ويرجع بالشرع الباع لما ذكرنا ان التناقض في دعوى الحرية لا يمنع محمد الدعوى قبل منته لانها
ثبت ما مضى الباع من الحر والمدير ولم يولد في حقه عليه ربه وان منته بيته قامت على اثبات
ما ليس ثابت وهو الحرية او العتق والتدبير فاذا ثبت في حق محض والحد من حق الناس
كافة الا اذا شهد المشهود على حقه من الاستجاب بشارع بعد شري المشتري فيمنع ذلك بقبل
البيته لا تستمع بطلان شرائه قبله فلا يثبت ان الملك في ارجب الرده ولا قبل ولو قبل فثبت على
الباع الملك المستحق ذلك ليس ببول **باب ما يقضى به الناقض**
في رد مضافه وملا بورد اصل الباع لا يرجع اليه من غير موافقة الباع والبيته حجة في
حق الناس كافة والنكول من المتارعة من الاقران والشرط من البيته والشان ان الباع
منع من الملك لا يمنع دعوى الحرية لانه ما على الخفاء والملك ان يثبت ان البيته لا بد من
ختم مودود قال محمد لم يجرى لغيره لانه ما على الخفاء والملك ان يثبت ان البيته لا بد من
او ادعى ان البيته الاصل ومقتضى ذلك ومدرسة او امه وولده وفلان تصدق في كذا وظن المشتري
فكفر عن البيته لانه اذ كان لا يرجع بالبيع على الباع لان اقران محمد في حقه وهو مختار في

هذا هو الوجه في الرجوع اليه بالبيع والشرع

المستحق بل فيه بقر الفضا له من حيث انه يقضى انتقال ملكه الى غيره وان لم يكن ما بينه وطلب المشتري
من العاقل فصح البيع بشيئ العجز عن التسليم فالعاقل يفسخ فاذ افسخ ثم اقام البائع منه على ان المستحق قد
كان باعها منه واخذ الجارية ليس له ان يلزمها على المشتري لاقضا الفاض بالفسخ نفذ طاهرا وباطنا على سب
صحيح وهو العجز عن التسليم فلا يعود البيع للفقض كذا في القدر على التسليم حتى لو كانت الجارية مقبوضة
يد المشتري ففسخ العاقل البيع بسبب الاستحقاق ثم اقام البائع اليه على شراءه من المستحق قبل بيعه
له ان يلزمها على المشتري عندئذ يوفى بموجبه الله لانه ظهر بطلان القضا بالفسخ لانه ظهر بطلان البيع
وهو الاستحقاق والبيع قائم فله ان يلزمها على المشتري عندئذ حيفه نفذ الفسخ طاهرا وباطنا
فلا يكون له ان يلزمها على المشتري وان فسخ المشتري ففسخه ورضى البائع بفسخه او طلب منه الثمن
فاعطاه او ضمن له الثمن ثم استرد البائع الجارية من المستحق بالسنة على البيع ليس له ان يلزمها على المشتري
لان الفسخ طاهرا وباطنا بترتيبها وكذلك في طهرا البائع او عسر ضما على البيع ان ذلك لا يفسخ
وان افسخ البائع واسترد الجارية من المستحق وقد كان المشتري يرجع عليه بفسخه فلا يكون للمشتري حق
من غير رضا البائع لان الفسخ نفذ من جانبه لكن لم يفسخ من جانب البائع وكان الخيار للبائع دون المشتري
ولو لم يستحقها لكان له ان يرجعها من قبل آخر وقبضها ثم استحقها رطل من المشتري لاخير لكن خصم المشتري
هيبتا لصحة القضا للمستحق لانه اجتمع الملك واليد وكان الخصم هو دون البائع وكذلك في المثال الاول
بعد قبض المشتري بشرط خصم المشتري غير ان الملك اليد فان اقام المشتري لاخير لبيته على
ان المستحق باعها من البائع الاول ثم الاول باعها من بايعه ثم انه باعها من المشتري لاخير يقبل بيته لما ذكرنا
انه خصم فان لم يكن له بينه وطلب من العاقل الفسخ وفسخ ثم ان بايعه اقام بينه على المستحق انه باعها من
بايعه ثم انه باعها منه واخذ الجارية له ان يلزمها على المشتري عندئذ يوفى بموجبه الله لانه ظهر بطلان
البيع وعرض حيفه بفسخه ليس له ذلك لما قلنا ولو ان البائع الثاني وهو المشتري الاول لم يكن له بينه
ورجع على البائع الاول الثمن بقضا العاقل ثم ان البائع الاول اقام البيته على المستحق على البيع منه واخذ
الجارية فله ان يلزمها على المشتري الاول بخلافه وليس للمشتري الاول ان يلزمها على المشتري الثاني ان
البيع منها قد افسخ اما من المشتري لاخير فطلب الفسخ واما من المشتري الاول فلان العقد لم يكن فسخا
من جانبه وان رجح على بايعه ايضا لان الفسخ من الجانبين فلا يكون له ان يلزمها المشتري لاخير فله العيني
فلو ان البائع الاول اقام منه على المستحق امر ببيع هذه الجارية وباعها بامره هل تقبل بيته فلا تخو
اما ان دفع الى المشتري حيز رجح عليه عن قبضه او اشتد عليه ففسخه ففسخه او فسخه ففسخه
في من غير منه وضمن مثله في الوجه الاول والثاني يقبل لانه لا فائدة فيه لانه لا ثبت لنفسه حقا
بل ثبت ملكه الجارية للمشتري والملك للمشتحق وقد افسخ البيع فله ان يلزم المشتري حيث

فان كان البائع
العاقل ففسخه

محمد المستحق الامر المشتري رجح بالثمن على بايعه وفي الوجه الثالث تقبل قوله اثبتت لنفسه حقا
لان ثبت ان الثمن ملكا له في يده لانه وكيل بالبيع وان باعته المشتري من الضمان اخذ بغير حق
فكان له ان يترد ان دفع وان لم يكن دفع ثبت لنفسه البراءة من الضمان يقبل لمن الفائدة فاذا
استرد البائع الثمن من المشتري رجح المشتري على المستحق الجارية وان رضى بفسخ البيع لكان له ان يرضى
بالفسخ بشرط ان يسلم له الثمن فلا يسلم له ان رجح بالمبيع لانه ثبت لامر بالبيع وان لم يكن الجارية
اخذ حتى باعها المشتري من غيره وقبضها ثم جال الاستحقاق واقام المشتري منه على المستحق انه امر
ببيع بايعه ببيع هذه الجارية بقل لما ذكرنا وان لم يكن له بينه ورجح على بايعه بالثمن بقضا العاقل فقام
بايعه بينه على المستحق انه امر بايعه ببيعها بقل واذا اخذ الجارية له ان يلزمها على المشتري عندئذ
لا يبي حيفه على امره وان لم يكن له بينه ورجح هو ايضا على بايعه بالقضا فقام البائع الاول منه على امر
المستحق بالبيع هل يقبل فهو على التفصيل الذي ذكرنا قال **الراهن** اذا اخذ الرهن من الرهن
بغير علمه وباعه وقبض المشتري ثم ان الرهن اقام منه على امره واخذ الجارية وطلب المشتري من
العاقل الفسخ وفسخ البيع بناء على كونه رهنه ان الراهن قضا الدين واخذ الجارية من الرهن ليس ان
يلزمها على المشتري عند الكل ان قضا العاقل الفسخ اعتمد شيئا صحيحا وهو كونه رهنه ففسخه
طاهرا وباطنا فلم يكن البيع قابلا فلا يلزمها على المشتري حتى لو اقام الراهن منه انه كان قد قبضها
الدين قبل البيع واخذ الجارية فله ان يلزمها على المشتري لانه ظهر بطلان القضا لانه ظهر بطلان
السبب كان البيع قابلا فله ان يلزمها عندئذ عندئذ حيفه بفسخه ليس له ذلك لما علم والله اعلم
باب العبد الذي يشترى ولحقه عتق او حراً او ذرا اصل الباب
ما تقدم ان القضا بالملك المطلق على ذل لا يقضى عليه وعلى من تلقى الملك من حبه ولا يكون ضام على الناس كانه
وان الاستحقاق لا يفسخ البيع في ظاهر الرواية قال **محمد** رحمه الله رطل استري جارية وقبضها وباعها
من آخر وقبضها المشتري الثاني باعها من آخر ثم استحقها رطل البيته من المشتري لاخير بقضا
العاقل يكون هذا قضا على الباعة اجمع وصاروا مقضيين عليهم لكن لا يرجع واحد من الباعة على بايعه
قبل ان يرجع عليه بالثمن كلاهما مع ثمان في ملك رجل واحد لما عرف ان رطل المستحق من لو كان اقام المشتري
لاخير السنة على امر الجارية ملكه لا يقبل لانه صار مقضيا عليه فلا يصير مقضيا له ولو كان اقام واحد
من الباعة السنة على امرها ملكه لا يقبل لما ذكرنا ان الكل صاروا مقضيين عليهم بالقضا على المشتري
الاخير لانه لو قبلت ففسختم تقبل الجارية الى ملك المشتري لاخير ففسخ مقضيا له بعد ما صار مقضيا
عليه وانه لا يجوز ولو اقامت الجارية منه انها كانت ملكه فلا يفسخها او ذرا او اشتد عليها ففسخ
العاقل بذلك يرجع الباعة بعضهم على البعض وان لم يرجع عليه ان هذا لا يوجب الاحتجاج التمييز ملك

وقبضها

كل حرة الاصل

في الاستحقاق لا يخرجها عن كونها
في الاستحقاق

وجعل احد الاندلس لم يمس مملوك وان القضا بالحرية بوجوب استفاض الاشهر كلها فثبت حق
الرجوع بنفس القضا بخلاف الاستحقاق لان ذلك لا يوجب قبض الاشهر فلا يرجع ما لم يرجع عليه
ولو اقام رجل البيعة انما جازته اعتدتها بعد شرائها من المشتري لا جازته يرجع بعضهم على البعض انه ليس
من ماله من ثمن العتق بعد الاشهر بطلان الاشهر قبله بخلاف اذا اشتد المدعي العتق قبل الاشهر لان
ثمن العتق قبل الاشهر بوجوب بطلان الاشهر وكذلك اذا ادعى الاعتاق مطلقا لانها اذا اوردت
جعلها مقربا من كان القضا الموكفا العتق او كان من ماله بطلان الاشهر في غير ايجور العتق والاعمال
باب في علو المنزل ثم ينهيه او يستحق او يوجب الشفعة
اصل الباب ان الاوصاف غير مقبولة بالعقد لان العقد يرد على الاصل ومن الوصف ما مضى
بعضه من قبض الاجل لان القبض لا يملك كاي رد على الاصل يرد على الوصف قال محمد بن
يونس في علو المنزل استثنى الطريق ولو لم يذكر الطريق ادخل ان يقول كل حق او مرقا فذلك
الاجاز حيث دخل الطريق من غير ذلك ولو استثنى الطريق لم يجز الاجاز لان وجوب البيع طلق الرقبة
والامتناع بمرأه اما الاجاز شرعت للملك للشفعة ولا امتناع مدعى الطريق فان لم يستحق الشفعة
العلوم اجاز البيع فالشركة المستحق واشي لصاحب ساحة العلوم من الشرع ارجحه في المروا انه
ليس بمنع فلا يقابل به شيء من الشرع وكاب الشرب جعله للشر في الشر فذلك كتاب
الشفعة جعل للشر في الشر حتى لو استحق الشرب والطريق حصته من الشر والفرق ان الشرب
غير ان لا نصيب من الاصل لا يجوز بيعه مقصودا في رده بجماله فاذا كان تعالى لا يخرج جاز
خلاف حق العمل على ما ذكرنا اما المرقا قال الكرخي رحمه الله ان الرقبة منها وغيره من
الشايح رحمه الله ليس على ظاهره وقرنوا وجه الفرق ارجح المروا متعلق بما سبق وهو لا يرد
فاسية ما سبق وهو لا يرد في الملوكة اما حق العمل فعلق لا يمتنع هو البتة فاسية ما لا يمتنع هو الشفعة
وان ائتم العلم في القبض بعض البيع بلاك البيع قبل التسليم عالم لرجل وسفل لاخر وطريق
العلوم في الشكة العقل في بيع السفل فلصاحب الحق في الشفعة بالجواز فان ائتم العلم بطل حق
الشفعة فتداني يوسف وعند محمد بن علي هذا بناء على ان عند مدعي حق الشفعة ثلث الساحة لا يثبت
رقابة الا في شيء وان باق عند يوسف مستحق في الساحة والبناء على ان حق الشفعة
انما هو في الشكة او في المروا وهو غير متعلق بالمعاطة وذلك متعلق بما ولم يوجد والله اعلم بالصواب
باب في الأب والوصي على الصغير
اصل الباب ان الواحد لا يتولى العقد من الجاني في باب البيع لان الحق في العقد لا يملكه من الخلق
ان يكون الشخص الواحد مطالبنا ومطالبنا فاسيا ومتنصيا مثليا ومقتسما او القاسر على الاب

في الاستحقاق
في الاستحقاق
في الاستحقاق

ان

فذلك كما قال في ترجمته الله كما استحسننا وقبلنا الاب حكم الشفعة قام رافعه مقام راسخ عبارته مقام
عبارته في الظاهر انه بخار وله على نفسه فاستغنى عنه والحق من جانب الصغير اجمع الى الصغير
لكن حكمه في تحمل الاب عنه بطريق النيابة حتى لو بلغ كان هو المطالب والمطالب من الاب فاذا كانت
العهدة بطريق النيابة لا يحكم العقد لا يوجب القضا والتاقي قال محمد بن الله الاب اذا باع مال
نفسه لانه الصغير استغنى الناس فيه او اشترى لنفسه مالا لانه الصغير استغنى الناس فيه
بما استحسننا وممكن ان يقول بعت منه ولا يحتاج ان يقول اشترى له لان العبدان الوالدة قامت
مقام العبدان من ماله وان وكل رجلا بذلك لا يجوز لانعدام كمال الشفعة فلا يمكن الحاقه بالاب
فيقول على العمل القاسر لان اذا كان الاب خاصا او قبيل جاز وكون العبد من جهة لانه على الاب
ومن جانب الاب على الوكيل ان تصرف الاب في نفسه مباح وعن الصغير فرض فيحمل قوله الصغير ولو
باع الاب مال الصغير من الاخر او وكل بطين بذلك جاز لان تصرفه غير مقيد بنوع ظاهر ولو قال
بيع عبدك هذا من ابني فلان وهو صغير يعبر عنه بغيره فباعه منه ان علم الابن بالبيع وصار باذنه
له والا فلا وذكر الماذن ان المولى اذا اذن لعبد في التجار ولم يعلم العبد صارا ذوقه فصار في مثله
العبد فاما تان وجه هذه الرواية وهو ان الابن من الابن وهو الاعلام والاعلام بدون العلم يكون
ووجه رواية الماذن ان العبد لكل التصرف والمانع حق المولى في ذلك الا ان يذكر موضع اخر
ان الماذن اذا كان مقصودا بشرط الصفة العلم بالانفاق فاذا كان في غير البيع او الشراء الا في نفسه
روايتان في قوله لا شرط وهو الصحيح وان قال بيع عبدك ولم يعلم من ابني لا يصير الابن ذوقا له
التجار ولو قال لرجل اشترى عبدك من فلان فان علم فلان بذلك صار وكلا البيع وان لم يعلم فعل التروا
على ذكرنا وسع الوصي له من القيمة او يبيعه مالا لئيم من نفسه لا يجوز عندهما وعند من حقه الله
جاز اذا كان فيه بيع ظاهر ويؤيد في يوسف انه يرجع الى مولى ان حقه وجماله ولو استمر في الحد
اليتيم لا يخرج لا يجوز بالانفاق لان الجواز بشرط بيع ظاهر وهذا ان يقع احداهما اخر الاخر وان اذن
لما الوصي في التجار فبما يعلم جاز ايضا لانها استغنى عن الوصي والوصي لا يملك ذلك فلا يملك ان اعنا
وسع العصى الماذن له من الوصي كسج الوصي من نفسه انما استغنى عن الوصي من جهة وسع العصى الماذن له
من الاذن في غير ما حش جاز عند من حقه الله ومنه ومنه لا يجوز فاعبر بخصه المالك في تصرفه
بما جاز واعتبر بجمه النيابة في تصرفه مع الوصي لكان التهمة ولا يمتنع الاجاز وبما اعتبر اجمه
النيابة بكل حال حتى لا يقع الا ببيع من الوصي لا يبيع من العصى والله اعلم بالصواب
باب في البيع بشرط الخيار
اصل الباب ان خيار البيع هو من جنس الماسوية فذلك وان كان الخلاف

ولو وكل الابن ماله من ماله
الكل من الاخر من ماله من ماله

ابو حنيفة رحمه الله

الى ثمان وجدنا دأبنا المامور فند عليه نحو الشراء وغيره وان لم يجدنا دأبنا عليه نوقف على
لجان الامر نحو البيع وغيره قال محمد رحمه الله رجل من رجل ان يبيع عبده بشرط الخيار الامر
فباعه بغير خيار او بشرط الخيار لنفسه لا يجوز له ان يوقف ان يبيع بغير خيار للملك لا بغيره وقد
ان يخلقه بخلافه اذا امره بالبيع الفاسد فاني بالبيع الصحيح حيث جاز وقد خالف لانه امره ببيع
غير لازم وقد ان بالبيع اللازم والفرق هو ان خيار النسخ ثبت في الفاسد حتى لو لم يخلقه لانه امره بالبيع
الصحيح فقد سقط عنه المنة فيكون خلافا الى خبر اما هنا خيار الشرط حتى لو لم يخلقه لانه امره
الى شرطه او خياره لا يجوز ان يوقف في خياره المامور ايضا لان خياره من حقوق العقد فلا يست
لغير العاقد لا بطريق النيابة عن العاقد فلا بد ان ثبت ولا للعاقد بطريق الانتصا حتى يكره ان يثبته
لغيره بطريق النيابة فايها جازا ونقص جاز غير ان المامور ان يخلقه بغير خيار ولكن المزمع العقد
وسمى الامر على خياره لانه ما رضى لزوم العقد باجازه الوكيل وقالوا بان خيار الامر بعد اجاز المامور
ليس خيار شرط حتى لا يوقف به بل خيار عدم لزوم العقد من غير اجازته وان اجاز احداهما ينقص لآخر
معنا قال بعضهم الفصل في سوا كان من الامر من المامور **قال** بعضهم تصرفه لعاقد زاولي نقضا
كان واجازة وقيل هذا قول محمد رحمه الله الاول قول ابي يوسف رحمه الله وان امره ان يشرط الخيار لنفسه
فباع وبشرط الخيار الامر لا يخفى لخرجه لما ذكرنا ان شرط الخيار لا يغير شرط الخيار لنفسه بطريق
الاقتضا ولكن هذا اذا جاز المامور لزم العقد لان امره من لزوم العقد عند اجازته وكذا ان امره
بالبيع بغير خيار فباع بشرط الخيار الامر جاز لانه خالف في خبره ونش الخيار الامر والمامور لما ذكرنا
هذا اذا وكله بالبيع وان وكله ان يشر له عبدا بعينه وان شرط الخيار الامر فهو كما ذكرنا البيع في
جميع الوجوه الا ان هذا لو اشترى بغير خيار وقد ان شرط الخيار الامر فهو كما ذكرنا في البيع
الوجوه **قال** ان هذا لو اشترى بغير خيار وقد امره بان يشرط الخيار الامر فهو كما ذكرنا في البيع
خلاف وقد وجدنا دأبنا عليه بخلاف البيع ولو اشترى الخيار الامر كانت خياره المامور ايضا فانما
نقتل واجازة غير انه ان اجاز المامور بطل خياره ولكن لا يلزم العقد حتى يبيع الامر على خيار
لما امره الامر ما رضى لزوم العقد باجازه الوكيل فقصي ما في الباب من هذا نوقف في الشراء على لجان
الامر والشراء لا نوقف لكرهنا لا نوقف لانا وجدنا دأبنا على المشتري وهذا وجه المانع من التفاد
وهو شرط الخيار الامر وقوعه موافقا لادع فصار نظير البيع فان قال الامر رد هذا العبد
فانه لا وجه له فهو ثم اجاز المامور او كان اجاز قبل ذلك ثم هذا العبد هل يملك الامر لان قوله رد هذا
امر بالنقص وليس ينقص فقصي على ملكه فان قال الامر بعت هذا البيع بمحضه المامور بعد اجاز المامور
لزم العقد على المامور ان اجازته قد صحت كمن يعمل بحق الامر فاذا اذاجته بالنقص علمت الاجازة فان

هذا هو الوجه في الخيار

هذا هو الوجه في الخيار

بباعه المامور بعد امر الامر بالرد نوقف العقد على لجان الامر لما ذكرنا انه باق على ملكه فان اجاز فاعلم له
والرجح عليه وان نقض فند الشراء على المامور لان اقداره على البيع دليل الاجازة وقد نزل المانع
حتى الامر فعملت الاجازة وبطل حق ذلك البيع لان المامور ملكه لان فاليق المسائق على الملك الموقوف
على سمح لا اذا جدد البيع وسقط وبكون الشراء والرجح طيبا له لمصلحة على ملكه وختمانه ولله اعلم
باب ما يكون قضا في الصرف والسلم
اصل الباب ان الاستبدال بالسلم فيه وبذلك الصرف قبل القبض لا يجوز لقوله عليه السلام اما هذا السلم
اوراسم لك وان السلم فيه مبيع والاستبدال بالمبيع قبل القبض باطل وكذلك ذلك الصرف لا يتم
من وجه فليحق بالمشتري من كل وجه احتياطا امر المحرم وان الاستبدال بذلك الصرف بفوق القبض
الواجب وذلك لا يجوز واذا حرم الاستبدال القيس الاستيفاء وعلامه الاستيفاء قبض غير مضمون
من جنسه بعد عقد السلم والصرف ان شرط ان يصير مستوفيا ديني السلم او ديني الصرف بغير خيار
عليه ولا يصير مستوفيا ديني اخر عليه بدين السلم والصرف حتى لا يكون استبدال او انما يصير مستوفيا ديني
السلم من اخرا او جاز اخر عليه بعد عقد السلم لما عرفنا من غير الدينين بغير انفا او لهما انما انفا
انما يحصل بالقصاص والعصاص انما يقع بعد وجوب الدين في شرطه قبض غير مضمون بعد عقد
الصرف وان لم يحكم حتى يكون دين اخر عليه فضا هذا السلم والصرف الا ان في السلم لو غصب حرام او استقرض
كره من السلم اليه بعد عقد السلم يصير قضا صا لان السلم اليه يصير قاضيا بدين وهو دين الغصب
دينه عليه وهو دين السلم ولو كان قبله لا يصير قضا صا فثبت ان الاستيفاء ما قلنا قال محمد رحمه الله رجل السلم
الى رجل عشرة دنانير في كونه وخطبته ان يربا السلم باع من السلم اليه عبدا بدينه وسقط فلم يملك العبد
وقبض الكره حتى انسخ البيع بسبب هو من كل وجه نحو خيار الشرط والروية والرد بالعيب قبل
القبض نقضا او بغير قضا او بعد القبض نقضا بحيث على باع العبد وهو السلم ان يرد الكره الذي هو
من العبد ولا يجب عليه رد غير الكره المقبوض من النسخ انما يرد على او رد عليه العقد والعقد قد رد على
كره الزمته فكذا النسخ فلو لم يرد الكره حتى حل السلم صار قضا صا نقضا صا لولم يتقاصا لوجود علامته
الاستيفاء بعد ارتفاع البيع وهو قبض غير مضمون بعد السلم وكذلك ان كان العقد قبل السلم الكره قبض
الكره بعد عقد السلم لان الاستيفاء تعلق بقبض غير مضمون بعد السلم وان كان العقد والقبض قبل عقد
السلم لا يصير قضا صا نقضا صا اولم يتقاصا لانه لو صار قضا صا يصير من السلم انفا لدين من العبد
لما ذكرنا من اخر الدينين يكون قضا صا او لهما فصر استبدال السلم فيه قبل القبض وان باطل
وان كان رد العبد بالعيب بعد القبض بطريق التراضي او بالاقالة فالكره بالكره لا يصير قضا صا
وان تقاصا لآخر الرد بالتراضي فسخ فيما بينهما اعتبارا بصورته عقد جديد في المالك اعتبارا بمغناه

هذا هو الوجه في الخيار

وان جمع بين سالم وزرع وقال اخترت ان يكون احدكما عبدًا ثم جمع بين زرع ومبارك وقال اخترت ان يكونا
عبدًا ومات بطل اختان الاول لان حكم اختان الثاني مخالف حكم اختان الاول لان علم اختان الاول
ان يعقوب مبارك نصفه والنصف من سالم وزرع وحكم الثاني ان يعقوب سالم والنصف من زرع ومبارك
فكون الاختان سبعة الاول لانه لم يلبط الاول بتقسيم العتق ولحد من الاختان فصار كالقول بالزيرع ومبارك
احدًا بعد الآخر فتخرج اصحاب العتق اربعة من سالم ومن احدهما فاصاب بالنصفه والنصف
الاخر منها استوياها لكل واحد الربع ولو قال اربعة عبدًا حكم حرم قال سالم وزرع احدًا بعد
ثم قال الزرع وفرد احدًا بعد ثم قال الفرقد مبارك احدًا بعد ثم قال قبل البيان كان الاختان الاخرين
لما قبله لما خرج من فرد ومبارك احدهما من اثنين مع العتق اربعة من سالم وزرع ولحد من الاختان
معقوب من سالم وزرع من كل واحد ثلثه ويسعى في ثلثه والثلث الاخرين فرد ومبارك استوياها لكل
واحد منها السدس ويسعى في خمسة اصداسه وصار كل عبد ستة وان قال لثلثة انت يا
فلان حر واحدًا للمباقيتين واحدهما فان قبل البيان عتق من المفرد اربعة اشاعه ومن الاخرين
كل واحد ثلثان ونصف موجب كل اجابة عتق ثلث رقبه لان كل اجابة ثبت في حاله فخرج
وموجب الاجابة الاول المفرد خاصة فعقوب ثلثة بالاجابة الحاصر له تسع اجابة الاجابة الثالث لان
موجب عتق الثلث بينهم فكان للمفرد التسع فجعلنا كل عبد تسعة اجابة بالتسعة فعتق من المفرد اربعة
اشاعه ثلثها بالاجابة الحاصر التسع بالاجابة الثالث وموجب الاجابة الثاني والثلثة ثلثة اشاع
بين الاخرين لكل واحد تسع ونصف تسع وقد صارت كل اجابة الاجابة المائت تسع معقوب من كل واحد
تسعة ونصف تسع وسويان الباقي وان قال انتا فلان حر واحدًا والآخر الباقي واحدًا واحكم
وان قال قبل البيان عتق من المفرد خمسة اشاعه ونصف تسع لانه اصاب بالاجابة الاول ثلثة اشاعه
وبالباقي السبعة تسعة ونصف تسع لان الاجابة الثاني اوجب عتق ثلث رقبه منه ومن المجموع معه فكان
لكل واحد تسع ونصف تسع واصاب بالاجابة الثالث تسعة ووجه ما ذكرنا فصار لكل خمسة اشاعه
ونصف تسع وعتق من الباقي جمع معه في الاجابة الثاني تسعة ونصف تسع ونصف تسع بالاجابة
الثاني وتسع بالاجابة الثالث وعتق من المائت تسع اذا خط له الاخرين بالاجابة الثالث وان قال
انتا فلان حر واحدًا وانتا فلان واحدًا عتق من المفرد من كل واحد اربعة اشاعه ثلثة اشاعه بالاجابة
الحاصر التسع بالاجابة الثالث ومن المائت التسع اذا خط له الاخرين بالاجابة الثالث والله اعلم
باب من العتق الذي يقع والذی لا يقع **انه ضايق فيه**
اصل الباب ما تقدم ان كلفه او اذا دلت من الاجابة ان المراد لهما والعين لما المولى وان قال قبل البيان
عقبتك على اعتبار الاصول والعق ليس باعتناق الباقي لان الاعتناق في الصحة يعتبر من جميع المال

اشاعه
م
في باب العتق
في باب العتق

والاعتناق

وفي المرض يعتبر من الثلث لكونه وصيه والوصية معتبر من الثلث سواء كانت في الصحة او في المرض قال
محمد بن الحسن رحمه الله تعالى في رجل له عبدان ومدين فباع احدهما حتى او مدين فباع شئ من قوله او مدين فباعه لانه وقع خبر في
الكلام الاخر اغناقا في حاله فلو كان غناقا فانا انما صار كالقول احدكم حر او الا فان قال الشايع حكم
منكم مدين فهذا الكلام وقع اجابا في حق المدين المعروف فلا يفيده شئاً ووقع انشائي في حق احد العبدین
وصار لهما مدين او مدين بالبيان فيها وان قال قبل البيان عتق المدين المعروف ونصف كل واحد العبدین
بالدين من ثلثه وان لم يكر له ما يخرج عبدان من الثلث قسم الثلث على قدر حقوقهم بحق المدين المعروف
سهمين لانه في كل رقبته وحق كل واحد العبدین في سهم فبلغ سهام الوصايا اربعة وهو ثلث
المال وجميع المال اثنى عشر فصار كل عبد اربعة عتق من المدين المعروف سمان ويسعى في سهمين وعتق
من كل واحد العبدین سهم يسعى في ثلثة فبلغ سهام الوصية اربعة وسهام الشفاعة ثمانية فاستقام
التخرج وان قال لعبدته وحران منكم حران فهذا الكلام وقع اجابا في حق الحر فلا يفيده
شئاً ووقع انشائي في حق احد العبدین كانه قال احدكما حر وفرد عتق لانه قال لثلاثة عبد
لصدم مدين اثنان منكم حران او مدين اثنان منكم حران عتق من كل واحد ثلثة بالاجابة البات لان
قوله اثنان منكم حران يقتضي عتق رقبتيين كونه ثلثة حاله فلو كان نصف كان موجب عتق
رقبه منهم لكل واحد الثلث يعني ثلثة المدين مدين اكان وصايع كل واحد العبدین سمان بالمدين
ايضا لان قوله او مدين اثنان منكم حران في حق المدين المعروف انشائي في حق احد العبدین كانه قال
لعبدتي اربعة مدين لهما بثلثة حاله فلو كان موجب عتق رقبته نصف رقبته بينهما لكل واحد
منهما الربع فان كان له ما يخرج رقبته وشد من الثلث عتق المدين المعروف كله وعتق من كل واحد
من العبدین ثلثة اصداسه ونصف سدسه الثلث بالعتق البات والربع بالدين وان لم يكر قسم
الثلث على قدر سهامهم وحق المدين المعروف في ثلثه وحق العبدین في النصف واصل حساب نصف
وثلث سنة في حق المدين المعروف اربعة وحق العبدین ثلثة فبلغت سهام الوصايا سبعة وهو
ثلث المال والكل اربعة عشر فصار لكل عبد سبعة لان الباقي بعد العتق البات من كل عبد ثلثة
واذا صار ثلثة العبد سبعة كان العبد الثام عشرة ونصف فانكسر فضعفناه فصار لكل عبد احد
وعشر وصار حق كل واحد ضعفه كان فعتق عتق من المدين المعروف بالاجابة البات الثلث سبعة
وعتق حكم المدين بعد التسعيف ثمانية ويسعى في ستة وهو قدر متعجبه وعتق من كل واحد من
العبدین بالعتق البات الثلث سبعة وعتق بالمدين بعد التسعيف من كل واحد ثلثة ويسعى كل واحد
في اربعة عشر وهو قدر ثلثة اشباعه وثلثة سبعة فبلغت سهام الوصية اربعة عشر وسهام الشفاعة
ثمانية وعشر فاستقام التخرج فان قال المولى سمات واحد العبدین من ثلثة المدين المعروف

صايع

بلغ

فجعل السبع كانه كنز على السبع فلم يزل له الدار فيرجع بالعبد وان كان كان الدار جارية فهدلك وايقط في يد المشتري

وهو المتضمن

غير الاولى و كذلك لو غصب حارسه ايضا العيز فخلل البياض يد ثم عاد البياض فزدها لم يضمن شيئا
 انه رد ما كان غصب وان غصب حارسه حاشا لم يضمن شيئا ثم جئت في هذا الغاصب فزدها يضمن بقض الجبل
 وان رد ما كان غصب لغير الجبل الثاني سبب اخر كان غير الاول ولذلك اذا غصب حارسه بمحموه فزال الحمي
 عادن فزدها ان كان سبب اخر من الغصب لانه غير الاول وان كان الثاني سبب الاول لا يضمن لانه غير
 الاول ولو اشترى حارسه ايضا العيز هو يعلم بذلك وقسمها الف فاجل البياض في يد البايع وصار في يدها
 العيز فولدت ولدا فمته الف ثم قبضها المشتري فبقيت الثمن منها اختيار القته لانه يوم العقد ولقته الولد
 يوم القبض فان ضرر بعد عيها في يد البايع وعاد البياض فذبح عيها ثم قبض الكل فبقيت الثمن فزدها فبقيت الثمن
 بغيره لانه يوم العقد قته الولد والمدفوع يوم القبض لما سبق هذا ان العبد المدفوع بمنزله الولد
 بخلاف ما اذا اشترى اياه وعيها صححان فولدت ولدا ثم ضرر بعد عيها فابست في دفع بها ثم قبض الكل
 فبقيت الثمن لانه والولد ثم ما اصاب يوم قبض منها ومن المدفوع فبقيت ثمنه او كثر
 لان العبد قام مقام العيز والعيز كانت صلا لم يكن ياد / انها استحققت العقد وكان حكمه نصف
 الحارسه او العيز من الاول في بضعه فاما العيز الفصل الاول كانت ياد / انها غير مستحقه بالعقد
 كالولد اما هنا فاستحققت الجارية باب **من البيع في الهبة قبل القبض**
 اصل الباب ان كسب المبيعة قبل القبض ملك المشتري على كل حال عند اي حينه وفي الهبة اذ ليس للبايع
 فيه سبب الملك وعندها موقوف ان ثم البيع في المشتري وان استقر البيع بهلاك المبيع قبل القبض
 او خيار الرويه او خيار الجيب فالكسب للبايع وصار ككسب المغضوب واما كسب المبيعة
 بعد القبض بشرط الخيار للبايع موقوف بالاتفاق لان الخيار يمنع روال المبيع عن ملك البايع لكن
 للمشتري فيه سبب الملك فقلنا بالتوقف فيدور مع الاصل بالاتفاق ان ثم البيع فهو للمشتري وان
 استقر فهو للبايع واما كسب المبيعة بشرط الخيار للمشتري بغير موقوف عند اي حينه / انه
 خرج من ملك البايع ولم يدخل في ملك المشتري فيدور مع الاصل وعندها هو ملك المشتري على كل حال
 ثم في كل موضع يدور الكسب مع الاصل عنه او عندها او عندهم فمضى ان لفته احد المتعاقدين ان كان
 ملك المثلث لا يضمن وان كان ملك العاقد الاخر نظر ان كان حال لوان لفته الاصل بضم القته فكذلك اذا
 ان لفته الكسب لانه تبعه وان كان حال لوان لفته الاصل لا يضمن القته ولكن بضم الثمن اما وجوبا او سقوطا
 اذا ان لفته الكسب لا يضمن لانه لو ضمن اما ان يضمن الكسب بضم القته او بضم الثمن لا وجه الى الاول لانه
 حينئذ يكون البيع خاليا للاصل لا وجه الى الثاني لان الكسب لا يحفظه من الثمن ويزاد او حينئذ
 شرط اخر لوجوب ضمان الكسب وهو ان شرط ضمان الكسب بالانكسار عند ان لا يكون للاصل مضمونا
 عليه ضمان القته او الثمن بهلاكه نفسه لان كونه للاصل مضمونا بماي ضمان كان كفا في ضمان الكسب بالاتفاق

ما كان غصب

بغيره

العيز

والمبيع بالملك

ثم العقد او استقر في
 حاله او لم يدر في ذلك
 الموضع

اداهه لغيره

اللف

عنده اصله كسب المغضوب اذا ان لفته الغاصب قال محمد بن حنبل رحمه الله رجل اشترى حارسه فلم يضمن
 حتى وهب لها حبه او اغتلبه بانه اجر نفسه فعند اي حينه الكسب والعهد للمشتري
 العقد واستقر مضمونا قبل القبض وبالدخيار الرويه او خيار الجيب وعندها ان ثم العقد فهو
 للمشتري وان استقر فهو للبايع لانه موقوف عندها فان ان لفته المشتري فلا يضمن بكل حال اما اذا
 ثم العقد فلا يملك لفته عند الكل وان استقر فكذلك عند اي حينه وفي الهبة وفي الهبة وفي الهبة
 ان لفته البايع لكره حال لوان لفته الاصل لا يضمن القته بل بضم القته وكذلك اذا ان لفته الكسب
 بضم القته بضم الثمن لما مر وان ان لفته البايع لا يضمن عندها اما اذا استقر لانه ان لفته
 وان لم يملكه وان ان لفته المشتري لكره حال لوان لفته الاصل لا يضمن القته لكره شرط الثمن فكذلك اذا ان لفته
 الكسب واما عند اي حينه فله فبقدر قبل غفر ان يضمن عند لانه ان لفته المشتري على كل حال والصحيح
 انه لا يضمن لانه وان ان لفته المشتري لكره الاصل مضمون عليه وضمان الاصل ضامن الكسب عند فان
 كان حروث الكسب والغله بعد قبض المشتري فهو للمشتري بكل حال لانه حصل في حال قرار ملك الاصل
 للمشتري حتى لو ان لفته المشتري لا يضمن بكل حال وان ان لفته البايع بضمين بكل حال وهذا ظاهر وان
 كان الكسب والغله قبل القبض ثم قبض المشتري الكل ثم وجد باجاره عيها فعند اي حينه رحمه الله
 هو ملك المشتري وعندها هو موقوف كما لو لم يضمن فان ان لفته المشتري لا يضمن بكل حال اما اذا ان لفته
 بان رضي بالجيب لانه ان لفته ملكه عند الكل وان استقر بان ردها وكذلك عند اي حينه رحمه الله
 وعندها وان ان لفته البايع وكره حال لوان لفته الاصل لا يضمن القته فكذلك اذا ان لفته الكسب ان
 ان لفته البايع فعند اي حينه بضمين بكل حال والاصل ليس بضمين على البايع لثنا في ضمان الكسب
 وعندها ان ان لفته العقد بضمين لانه ان لفته ملك المشتري ان استقر فقد اختلف المتأخر رحمهم الله
 والصحيح انه بضمين ان لفته الكسب ثم حال الاصل يوم الاصل في يوم الاصل كان ملك المشتري حتى
 لو ان لفته الاصل ملكا لانه بضمين فكذلك اذا ان لفته الكسب واما كسب المبيعة بشرط الخيار للبايع بعد
 القبض فقد ذكرنا انه موقوف عند الكل ووجه ما ذكرنا ان الملك لانه كان للبايع في الاصل فبقيت الملك
 للمشتري فان ان لفته المشتري ان ثم العقد لا يضمن عند الكل لانه ان لفته ملكه وان استقر العقد
 فعندها بضمين لانه ان لفته ملك البايع في حال لوان لفته الاصل بضمين القته فكذلك الكسب وعندها حينئذ
 لا يضمن لوجوب المضاف وهو كونه للاصل مضمونا عليه من الخيار وان ان لفته البايع لا يضمن عند الكل
 سواء ثم العقد وان استقر اما اذا استقر لانه ملك نفسه وان لم يملكه وان ان لفته ملك المشتري لكره
 حال لوان لفته الاصل لا يضمن القته فله اذا ان لفته الكسب واما كسب المبيعة بعد القبض
 بشرط الخيار للمشتري فهو موقوف عند اي حينه لان خيار المشتري منع دخول المبيع في ملك المشتري

لانه لا يملكه الا بتمام
 في حاله او لم يدر في ذلك
 الموضع

ولو اعدوا حنبل
 في الاصل مضمونا عليه
 في حاله او لم يدر في ذلك
 الموضع

وعندهما هو كالمشركي لانه حصل في حال قرار ملك لاصل المشتري فان ابلغه المشتري لا يضم بكل حال
اما اذا تم العقد لانه انكف ملك نفسه عند الكل وان استقر فذلك عندهما وعندى حنيفه وان ابلغ
ملك البائع كره حال الواليف لاصل الاضطر القمه فذلك لكسب وابو حنيفة رحمه الله جعل الكسب
للاصل في هذا الفصل وان ابلغه البائع ففندهما يضم بكل حال لانه انكف ملك المشتري في حال الواليف لاصل
يضم فذلك لكسب عندى حنيفه رحمه الله ان لم العقد فذلك يضم لما ذكرنا وان استقر لا يضم لانه ملك نفسه
وان صدر الكسب في هذه المسئلة قبل القبض ثم قبضها المشتري ففنا تكون موقوفه عند الكل اما عندى
حنيفه رحمه الله فلم كان الخيار وعندهما حدوث الكسب قبل القبض فان ابلغه المشتري لا يضم بكل حال
اما اذا تم العقد لانه انكف ملك نفسه وان استقر فلاه وان ابلغ ملك البائع وكره حال الواليف
للاصل لا يضم فذلك لكسب وان ابلغه البائع يضم عندهما بكل حال لانه ابلغ ملك المشتري في حال الواليف
لاصل لا يضم فذلك لكسب عندى حنيفه ان لم العقد فذلك يضم لما قلنا وان استقر العقد يجب
ان لا يضم عنده لانه انكف ملك المشتري ثم في المسئلة الاولى ان البائع اذا قبض المبيعه واكسب اكسابا
في هذا البائع وقبض المشتري ككسب ايضا لانه في حال البائع ولا يقطع له من الثمن
بحال الولد لانه حصه من الثمن وكذلك اذا استقر البيع وعاد الكسب الى البائع عندهما لا يطيب
له لانه في ملك المشتري فيما اذا كان الخيار للبائع ان لم البيع فالكسب لا يطيب لانه حصل في
ملك البائع وان امضى البيع وعاد الكسب الى البائع يطيب لانه حصل ملكه وان حصل في حال المشتري
لكنه مضمونه بفان القمه وهذا لا ينافي في طيب الكسب المضمونه اذا اردت من كسبها الى المالك
وليب الكسب لملك وان حصل في حال الغاصب لما قلنا ثم في مساله اول الباب اذا اتسع البيع بخيار ووثق
او عيبت ثم اكسبت المبيعه في يد المشتري فعندى حنيفه رحمه الله لكسب البائع ثم القسح او ارتفع
وعندهما توقفان ثم القسح فذلك ان ارتفع فهو لمشتري وعاد المشتري من انظر البائع في حال المسئلة
والولد يرد لاصل الاصل لانه جزمه ولو علم المشتري ان البائع لم يملكه لا يكون
بالبيع لانه ليس جزا من لاصل خلاف الولد واستهلكه كونه جزا لانه جزا واما حكم وطى المشتري اذا وطى الجار
المشترى قبل القبض فارقا بضا بالوطى اوجود الاستيلا حسا والبائع ان يتردد لاجل الثمن فان
هلك قبل ان يتردد يعني قبل ان يثبت منها هلكت الجار به على المشتري لانه في ضمانه وان هلك بعد
لا يتردد اذ ما لم يقطع الثمن عن المشتري لانه قد استقر واستردا بحق ثم ينظر ان لم ينقصا وطى المشتري
بان كانت ثوبا سقط عنه جميع الثمن لان المستوفى بالوطى لا حصه له من الثمن حتى لو كانت بكر الميراث
حصه البكر من الثمن وكذلك لانه اذا وطى الميراث لا حصه له من الثمن لان حق الميراث في ما يليها فبقى
رقبه البضع خالص ملكا لاراض بخلاف المولى اذا وطى المكاتبه حيث لم يرد العقر لان المكاتبه لا يملكه ولا يرد

انكف
حاصل

المولى فظهرت مداهم الاصلية على منافع بعضها فوجب لعقر قلو ان المشتري يقدر الثمن واسترد ما من
البائع ثم وجد ما عيبا له حق الرد وان كان وطى الثمن معا من الرد ان البائع لما استرد ما استقصى حكم
القبض في بطل حكم الوطى كالوحدت ما عيب يد المشتري ثم استرد ما البائع لاجل الثمن بطل حكم ذلك
العيب حتى لا يكون معا من الرد بيعا كذا انها اذا وطى بها المشتري اما اذا وطى بها البائع وهي في
يده لا عقر عليه عندى حنيفه رحمه الله لان ساير الاجر اعين مضمونه عليه بفان القمه فذلك هذا الجز
ولا يكره حمله مضمونا بفان الثمن كساير الاجر لانه لا حصه له من الثمن ولا خيار للمشتري لانه ليس بعيب
العيب ولهذا لو اشترى جارية ثوبا على ان البائع لم يطاها ثم ظهر انه وطى بها ليس ان يرد ثم عندى حنيفه
اذ لم يحل العقر على البائع بحال المشتري جميع الثمن وعندهما سقط عنه حصه العقر من الثمن فقس على ثوبا
وعلى العقر فاصاب العقر سقط وان كانت ثوبا فعندى حنيفه رحمه الله سقط من الثمن حصه البكر
الاخر وعندهما ينظر الى نقصان زوال البكر وان العقر فاما كان اكثر بحيث لا يدخل الاول في الاكثر
لان الجمع بينهما متعذر لكون المضمونه لطا ثم تقسم الثمن على قيمته الجارية ناقصه وعلى الاكثر فاصاب
الاكثر سقط عن المشتري من الثمن وبحال البائع حتى لو كانت ثوبا الجارية الفا والثمن الف والنصفان ما به
والعقر ما يتان فالثمن تقسم على قيمته ناقصه وعلى الاكثر وعلى ما يتان فيصير احول عشرهما
فيستقطسهما في بحال البائع وذكره الرافعي انه يسقط من الثمن بقدر النصفان او لانه يسقط من العقر
بقدر النصفان بحكم التداخل ثم تقسم ما بقى من الثمن على ما بقى من العقر وعلى قيمته ناقصه فاصاب الباقي
من العقر يسقط عن المشتري وبحال البائع رجل له ثلاث جوارق فتمس على السواقا وصى بجاربه بعينه
لاسان فولدت ولدا واكسبت كتابا قبل الفسقه فعندى حنيفه رضي الله عنه يدا في ينفذ الوصيه
من الجارية ثم يملك المالك من الكسب والولد وعندهما يطى له الثلث من الكل على السواقا فمحل
الكسب والولد الوصيه لانه لم يحصل على ملكه لان التركة قبل الفسقه مبقاه على ذلك المستطاف
كسب المبيعه قبل القبض حيث يكون المشتري عندى حنيفه رضي الله عنه لانه حاصل على ملكه والله اعلم

باب العبد مشتري بقل مما يبيع اصل الباب

شركى ببيع بنفسه او بيع له بان ايع وكيله باقل مما يبيع قبل نقد الثمن لا يجوز لشبهه الربا لانه يعود اليه
راسه مع ما ذكرناه لا يملكها عوض ولا ضمانا لولا وكل انسانا بالشر ايجاز عندى حنيفه رحمه الله
ان العقد يقع للوكيل الاول لانه منقول الى الموكل فالب محرم له رجلا باع عبدا ثوبا او قالا بعاك
الف كل نصف خمسا به يصير كل واحد باعاً نصيبه ثم لو اشترى احد ما كمله خمسا به قبل نقد الثمن
فتدلى نصيبه لانه شر ما يبيع باقل مما يبيع قبل نقد الثمن وجزا في نصيبه ثم يبيع نصف الثمن لانه ما يبيع
ولم يبع له ولا تعدي الفساد هنا لان المفسد فاما بيع شبهه الرافعي فلو تعدي تكون شبهه الشبهة وانه

حكم
الاول
على ذلك
رواه
المعروف
بالمعروف
بالمعروف
بالمعروف
بالمعروف

مردود ولو قال بعتك نصيب فلان خمسة يه ونصيب فلان خمسة يه ثم اشترى احد ماله خمسة يه فسد
 في نصيبه لان نصيبه وهو الربع باعه بنفسه ونصفه وهو الربع باعه له واما نصيب صاحبه فسد في
 نصيبه وهو الربع لانه باع وجاز في الربع ^{الباقي} لم يبيع له واما نصيبه فسد في نصيبه لان نصيبه
 جاز شره اكل واحد في ثلثه ثم اشترى لانه لو اشترى احد ماله جاز شره في الربع لما ساء فاذا اشترى كل واحد
 نصيبا شايعا فكل واحد في نصف ذلك هو الثمن ضرره ولو باعه بالف ثم اشترى ماله خمسة يه جاز
 شره اكل واحد في ربعه لان كل واحد اشترى نصيبا شايعا نصيبه وهو الربع فباع فسد ونصفه مباح
 شركه فجاز ولا يفسد كله الي نصيب الشريك بخلاف الجواز لان الشرا وجب مطلقا ففي التفسير القافض
 الاطلاق في اجابه على الطلاق والقافض منه ومن اصله فاستوى خلاف البيع حيث هو فباع كل
 ولو ابي نصيبه في مسئلة اوله الباري وهو اذا باع ماله ففسد في ملكه اقوي فانصرف في الاقوي
 ولو باعه مع وكيله بالف ثم اشترى الوكيل خمسة يه لا يجوز لان نصيب نصيبه باعه بنفسه والنصف
 لا يفسد مع له ولو اشترى الوكيل فسد في النصف الذي باع وجاز في النصف الاخر لانه باع ولم يفسد له
 ولو باع الوكيل كله ثم اشترى احد ماله بجزء اما الوكيل لانه باع واما الوكيل لانه باع ولم يفسد له
 لا يجزيه فجاز الا ان نصيبه ثم اشترى باقل من الثمن الاول قبل نقد الثمن جاز لانه باع ولم يفسد له خلافا لاذ لم
 الجواز للشيخ فجاز ليس له ان يفسد النصف لان البيع ثم باع بانه فكان الاخر بالنصف سعي في نقصه انهم
 به وفي حق هذا المعنى لا يباعه والبيع سواها هاهنا خلافا ولو اشترى وارث البائع باقل مما باع مودته
 جاز لانه لم يملك الشرا حكم الوراثة حتى ينضم مقام المورث بخلافه اذا باع وارث المشتري من البائع باقل
 من الثمن الاول حشا لا يجوز لانه ما ملك البيع بعهده الوراثة فمقام المورث المشتري اذا وهدد وارث
 ثم انما باعها من البائع جاز لانها ملكا ملكا جديدا استيب عليه ولهذا لا يردها بالبيع
 خلاف الوارث ولو رجع المشتري وهو الواهب بعتة نقضا او غير نقضا لا يملك بيعه من البائع باقل مما باع
 لما ذكرنا انه يفسد من كل وجه لانه عاد اليه فقدم ملكه ولو باعه للمشتري ثم رد عليه يفسد نقضا لم يملك بيعه
 باقل مما ذكرنا انه يفسد من كل وجه وان كان الرد غير نقضا رماه قبل القبض وبعد القبض ونفا لا ذلك
 بيعه لانه بيع جديد في حق الثالث والشرع ثالث والحرمه في الشرع وكذلك قبل القبض لانه بيع جديد في
 حق ثالث لكنه ناسد ففقد الملك الجديد عند القبض ان اصابه عيب يد المشتري يملك بيعه من البائع
 باقل لان نقصان الثمن من ثمنه في حق الواهب فتنضم شبهة الرضا ويغير السعر بغير نقضا لان العيب باع
 بكاملها وعن محمد بن احمد لم يفسد شيئا بدله ثم اشترى ماله بدينار وقلوس فتمتها اقل من الثمن الاول
 جاز لان الفساد شبهة الرضا وذلك لا يفسد عند خلاص الجسد والله اعلم بالصواب

باب من البيع الذي يقع فيه الاختلاف بين البائع والمشتري يدعى كل واحد
العتق على صاحبه

بغير قبض القبض
 او لعدة

ويسمى هذا الباب بالاختلاف في السلسلة لتسلسل مسأله وهو اصعب الابواب فلا بد من معرفة اصول
 تبين عليها يخرج المسائل ليسهل تحريها للاصل له لولنا ونوع الاختلاف فيه في اصل العقد والقول
 قول المتكلم مع ميمنه وواقع الاختلاف فيه في الثمن بخلاف ان لا يملك واحد يدعي على صاحبه عقدا بدينار
 الاخر ويبدل بدينار المشتري لانه اشد نكارا ولانه هو الاصل في الخلاف فابها فكل لزمه دعوى جاز
 وان حلفا ففسخ القاضي العقد عند طلبهما او طلب احدهما ولا يفسخ بدينار ففسخ القاضي هو الصحيح
 الثاني ان يملك الثلثة او ثلثه يمنع المحالف عندهم خلافا لمحمد بن احمد وانه معروف والثالث
 ان احد الشريكين اذا اعتق شئ الاخر حتى الاستسقا سوا كان المعتق مورا او مورا عند جنيته
 وعندهما ان كل من يعتق فكذلك وان كان مورا ليس له حق الاستسقا وهو يبيح على تحري الاعتناق
 وعدمه والسابع ان احد الشريكين اذا شهد على صاحبه بالعتق شئ العبد لهما كره كانا لهما
 في اليسار ولا يفسد رعه وعندهما يبيع للمشهد وعليه كره كانا لهما ولا يفسد للمشهد ان كان
 المشهد وعليه مورا ان المشهد وعليه ان كان مورا كان الشاهد مدعيضا عليه فيكون مورا ان لا
 سعيه على العبد بخلافه اذا كان مورا او مورا من باع نصفه لعبد اذا اعتق النصف الاخر
 قبل التسليم ان كان مورا لا يفسد العقد لوجوب الشفاعة في النصف المبيع وفي قايه مقام المبيع وكر
 بخير للمشتري لغير المبيع قبل القبض فان كان البائع مورا انتقض البيع عندهما لان حاله اليسار بين
 الضمان عندهما وضمان الثمن متعين هنا فاذا سقط الثمن لم يكن شئ يقوم مقام المبيع فنقض البيع فاما
 عند جنيته رحمه الله في رواية كبار العناق الضمان متعين حاله اليسار ايضا والسعيه متعلق باختاره
 ذلك فعلى هذه الرواية ينقض البيع كاقالا وفي رواية ربيعة عن جنيته رحمه الله الولجبة لحدما تحتان
 ايها شاول على هذه الرواية لا ينقض البيع مالم يفسد الضمان في موضع الذي انتقض البيع فلا سعيه
 للبائع على العبد وعلى اصحاب الرواية من عنه له السعيه في النصف الذي عاد اليه وصار كالعبد كله يعق
 نصفه له السعيه في النصف الاخر كذا هنا والسابع ان يبيع المبيع قبل القبض ان كان يملك
 البائع او يملكه بوجبه الجواز للمشتري كحكم المبيع في ضمانه وان كان يقول المشتري وينعله لا جاز
 له والسابع ان دعوى احد العاقدين لا اعتناق على صاحبه انما يبيع اذا ادعى لنفسه فيه خفا اما اذا لم يبيع
 فلا لان الدعوى لا يبيع الا من خصم واخصم مدعي نصفه حقا والشافعي لا يملك المبيع لخاصة ضمان
 الغرض اصل الحقيقة ورد النبي عن ابيه قال بعت محمد بن احمد لسه اذا ادعى رجل على رجل ان باعه هذا
 العبد بدينار وقال المشتري اشترى لانه خمسة يه وانه كانا فلو كانا فالحاصل ان النصف
 الذي انكره البيع اصلا القول قول المشتري مع ميمنه وفي النصف الاخر بخلافه وان مراد ان يبيد

العتق

وان كل كسبه البيع ما كان دينارا

يضمن المشتري لما قلنا وحلف في المصنفين جميعا بيننا واحدا بالله ما استرنا ما به دينارا وان حلف
لم يثبت البيع في احد النصفين بخلافه فان في النصف الاخر للاختلاف في التميز لو حلف المشتري مع
فحلف البايع بالله ما بعته هذا النصف محسبا به فان لكل لزمه البيع محسبا به فان حلف فقدم حلف
ولم يشعرا ادعاء واحدهما فالباقي يفسخ العقدان طلبا او طلبا صريحا وان ادعى البايع مع ذلك
الاغتراف على المشتري فهذا على خمسة فصول الاول اذا ادعى البايع الاغتراف على المشتري الثاني
اذا ادعى المشتري الاغتراف على البايع والثالث اذا ادعى كل واحد الاغتراف على صاحبه وذلك اما ان
بدأ البايع او بدأ المشتري اخرج كلامهما معا والرابع اذا اختلفا في البيع وطف كل واحد بالعتق على
دعواه والخامس اذا اختلفا باعتق قبل المنازعة اما الاول وهو اذا ادعى البايع الاغتراف
على المشتري قبل القبض صح دعواه لا يدعي القبض على المشتري وتأكد حقه في الترخي واخرج المبيع عن
ضمانه فكان خصما ففسخ الدعوى فحلف المشتري على دعوى البيع والعتق معا ولما ان المقصود
مكمله وان الدعوى اذا اتممت تكفي بميز واحد اصله القسامه فان لكل صار مقبدا
بالشرائيه دينار وبالاغتراف فاعتق العبد عليه ولزمه الوفاء ولا شعابه له على العبد لانه عتقه كله
باعثا فانه وان حلف لم يثبت البيع في النصف الذي انكر المشتري فعتق هذا النصف على البايع بزعمه
حاشا وان عتقه الى من زعمه ما لا كفا ولا شعابه له على العبد لانه يدعي الترخي على المشتري ويقول انه
كاذب التميز قد افترانا لا شعابه له على العبد ونفي نصفه للمشتري فبما عنده من الاغتراف
عند تجري وعند ما عتق كله لعدم التجري ويكون له الا سقوطا لان كل واحد يفيد عن نفسه والفا
ما الزم واحدهما بخلاف الوجه الاول لان زعمه الباقي الزم الوفاء على المشتري حتى يفتي عليه بنكوله
وقد شهدا باياع على المشتري باعتراف نصيبه وهو النصف الذي انفق على البيع فيه الا ان البايع يدعي البيع
على المشتري فما اختلفا فيه ففسخ العبد للمشتري عليه وهو المشتري كلفا كانا الا ان هذا قد
الشعابه مقام نصف العبد لبيع به وبقي البيع كتر بغير المشتري لا تغير المبيع قبل القبض حصل بدعوى
البايغ فان قبض المشتري البيع عاد الى البايع وفي بطلان الشعابه للبايغ رواينا عن علي بن حنين
لما رواه ابن ابي عمير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
دينارا بخلافه المحدث اي حنيفة رضي الله عنه لتمام المبيع واما عند من يوجب كسبه لغيره وان حلف
المبيع بعتق الكل لان هكذا ان يدعي قبل القبض وهو الشعابه وذلك لا يمنع التحالف كما لو قبل العبد
خطا قبل القبض وعند من يوجب له هلاك المبيع لا يمنع التحالف بخلافه فان قد حلف المشتري
مع فحلف البايع بالله ما بع هذا النصف محسبا به درهم فان لكل احد المشتري شعابه

الشرافه

نصف العبد محسبا به درهم وتصدقنا بفضل ان كانت الشعابه من حنيفة الثمانيه ربع حلف
في ضمان البايغ وان كان من خلاف من حنيفة لا تصدق ان الرأيا لا يحق عند اختلاف الجس فان طف
البايغ تم التحالف ففسخ العقد على نصف الشعابه لتمام المبيع ونسب الشعابه على العبد
ذكرنا انه يقول المشتري كاذب التميز في اعطيه الثمانيه لا شعابه له على العبد وان كان المشتري قبض العبد
ثم اختلفا فهذا الاول هو الثاني في حنيفة اي حنيفة ان حنيفة لا تخير المشتري من العتق حصل به
يده وفي ضمانه ولا تصدق بفضل الشعابه لان الربع حصل في ضمانه وقالوا انها حمله اخرى هو
انها لا تحالفان لان المعتود عليه فالت ايدى بعد القبض وهذا منع التحالف عندهما وقالوا انها
حمله اخرى وهو انه لا منع دعوى الاغتراف من البايغ لانه لا يدعي لنفسه حاشا فلا يكون خصما
الفصل الثاني وهو ما اذا ادعى المشتري الاغتراف على البايغ والمثله بحالها فان كان
قبل القبض فدعوى شرائه نصف العبد محسبا به فظاهر ودعوى الاغتراف كذلك لان المشتري يدعي
الاغتراف يدعي ثبوت الحاشا لنفسه لعتق المبيع في يد البايغ بفعله ان كان البايغ معصرا او يدعي
انما من البيع عندهما وفي رواية عن اي حنيفة رحمه الله ان كان موصرا لما قلنا من غير الضمان حاله
اليسار وتغير الثمن ضامنا لانه حينئذ هلك المبيع في يد البايغ قبل التسليم وذلك موجب مقتضى
البيع واذا صحت الدعوى ففي نصف العبد الميز على المشتري خاصة وفي النصف الاخر التحالف
وسد اسمين المشتري وحلف في النصفين جميعا واحدا وهو غير العتق على البايغ الى ان يظهر
حكم البيع لان دعوى الاغتراف على البايغ انما يصح على اعتبار ثبوت البيع في النصف لا غير اما على
اعتبار ثبوت البيع في الكل لا يصح دعوى الاغتراف ولهذا قدما التحالف في البيع فحلف المشتري
بالله ما استرنا كله ما به دينار فان لكل لزمه البيع ما به دينار وعتقه كله بنفس شعابه اما
النصف الذي انكر البايغ فيه لانه اقر بعتقه حاشا فالت العتق لما من زعمه ما لا كفا وهو البايغ
من اقر بعتق هذا ان لم يملكه بعتق عليه من غير شعابه واما الذي انفق على شرائه بعتق عليه
من غير شعابه ايضا ان كان البايغ موصرا لما ذكرنا من غير الضمان حاله اليسار والمعتق عندهما والحرب
الرواية عن علي بن حنيفة رحمه الله وعن الحسن بن صالح بن حنيفة بن عزم المشتري بدعوى
الاغتراف على البايغ يدعي لزم البيع قد انقضت فيه وانه لا شعابه له على العبد ومن يبرى العبد عن
الشعابه معتق عليه وفي الرواية الظاهر عن اي حنيفة رحمه الله ان الشعابه واجبه حال
يثا والمعتق فلم يكن للمشتري حق ابراء العبد عن الشعابه في النصف لانه لا يكون مدعيها المتقاض
البيع بل زعم ان البيع يثبت الشعابه فكانت الشعابه واجبه على العبد في النصف على من الرواية
وصار كما اذا كان البايغ معصرا والشعابه تكون في النصف للمشتري لا يكون مدعيها

في ضمان البايغ وان كان من خلاف من حنيفة لا تصدق ان الرأيا لا يحق عند اختلاف الجس فان طف
البايغ تم التحالف ففسخ العقد على نصف الشعابه لتمام المبيع ونسب الشعابه على العبد
ذكرنا انه يقول المشتري كاذب التميز في اعطيه الثمانيه لا شعابه له على العبد وان كان المشتري قبض العبد
ثم اختلفا فهذا الاول هو الثاني في حنيفة اي حنيفة ان حنيفة لا تخير المشتري من العتق حصل به
يده وفي ضمانه ولا تصدق بفضل الشعابه لان الربع حصل في ضمانه وقالوا انها حمله اخرى هو
انها لا تحالفان لان المعتود عليه فالت ايدى بعد القبض وهذا منع التحالف عندهما وقالوا انها
حمله اخرى وهو انه لا منع دعوى الاغتراف من البايغ لانه لا يدعي لنفسه حاشا فلا يكون خصما
الفصل الثاني وهو ما اذا ادعى المشتري الاغتراف على البايغ والمثله بحالها فان كان
قبل القبض فدعوى شرائه نصف العبد محسبا به فظاهر ودعوى الاغتراف كذلك لان المشتري يدعي
الاغتراف يدعي ثبوت الحاشا لنفسه لعتق المبيع في يد البايغ بفعله ان كان البايغ معصرا او يدعي
انما من البيع عندهما وفي رواية عن اي حنيفة رحمه الله ان كان موصرا لما قلنا من غير الضمان حاله
اليسار وتغير الثمن ضامنا لانه حينئذ هلك المبيع في يد البايغ قبل التسليم وذلك موجب مقتضى
البيع واذا صحت الدعوى ففي نصف العبد الميز على المشتري خاصة وفي النصف الاخر التحالف
وسد اسمين المشتري وحلف في النصفين جميعا واحدا وهو غير العتق على البايغ الى ان يظهر
حكم البيع لان دعوى الاغتراف على البايغ انما يصح على اعتبار ثبوت البيع في النصف لا غير اما على
اعتبار ثبوت البيع في الكل لا يصح دعوى الاغتراف ولهذا قدما التحالف في البيع فحلف المشتري
بالله ما استرنا كله ما به دينار فان لكل لزمه البيع ما به دينار وعتقه كله بنفس شعابه اما
النصف الذي انكر البايغ فيه لانه اقر بعتقه حاشا فالت العتق لما من زعمه ما لا كفا وهو البايغ
من اقر بعتق هذا ان لم يملكه بعتق عليه من غير شعابه واما الذي انفق على شرائه بعتق عليه
من غير شعابه ايضا ان كان البايغ موصرا لما ذكرنا من غير الضمان حاله اليسار والمعتق عندهما والحرب
الرواية عن علي بن حنيفة رحمه الله وعن الحسن بن صالح بن حنيفة بن عزم المشتري بدعوى
الاغتراف على البايغ يدعي لزم البيع قد انقضت فيه وانه لا شعابه له على العبد ومن يبرى العبد عن
الشعابه معتق عليه وفي الرواية الظاهر عن اي حنيفة رحمه الله ان الشعابه واجبه حال
يثا والمعتق فلم يكن للمشتري حق ابراء العبد عن الشعابه في النصف لانه لا يكون مدعيها المتقاض
البيع بل زعم ان البيع يثبت الشعابه فكانت الشعابه واجبه على العبد في النصف على من الرواية
وصار كما اذا كان البايغ معصرا والشعابه تكون في النصف للمشتري لا يكون مدعيها

استفاض البيع فمكون البيع فاما بقا السعاية ولا خيار للمشتري هنا لان الغرض منه بدعواه واذا
 قص السعاية تصدق بالفضل على الثمن اركان جنة لما ذكرنا هذا اذا نكل المشتري عن العزم
 وان طلق له ما اشترى كله بما به دينار لم يثبت البيع في احد النصفين وعقوب هذا النصف على البائع
 بزعمه الا انه زعم انه ملك المشتري متى شهد بالاعتاق على البائع فقل في عقوبه حاشا في الاعتاق
 الى من زعمه بالكا فمذا قران وعقوب عليه فلماذا يعقوب هذا النصف على البائع الا ان خلاف البائع بين
 العتق لا لمالم يثبت البيع في احد النصفين بل على ملك البائع فالمشتري يدعي الاعتاق يدعي لنفسه
 ثبوت الخيار واستفاض البيع للمامر فان نكل صار مقرا بالاعتاق وصار كعبد باع نصفه واعتق النصف
 الباقي انتقض البيع عندهما وفي رواية اخرى حينه رضي الله عنه ان كان البائع موصرا وفي سقوط الشك
 للبائع عن حينه رضي الله عنه واما ان كان السعاية لم يجب للمشتري حتى يقوم البائع مقامه وان كان
 معصرا وجبت السعاية في نصيب المشتري البيع قائم بقا السعاية وخير المشتري لان الغير حصل
 باعتاق البائع قبل القبض باقران فان اخار المشتري فنقص البيع انتقض وكذا سعاية نصف
 العبد للبائع لقيامه مقام المشتري على ما بين وان امضى البيع سلمت السعاية فان البائع ان سلم
 السعاية الاخيرين دينار اختلفا وقد طلق المشتري من خلف البائع بالله ما بهت نصفه خمسين
 درهم فان نكل المشتري سعاية النصف خمسين وتصديق الفضل وان طلق البائع فسخ الناسي
 البيع عند الله او طلب اصدما وتعود السعاية الى البائع لما بين هذا اذا نكل البائع عن العزم اما
 اذا طلق له ما اعتقه وقد طلق المشتري على البيع عتق نصف العبد بغيره على البائع للمامر وعين
 الاصل المشتري عند حينه رضي الله عنه وله ان يسقط العبد في نصف قيمته فان ادى البائع ان نكل
 الاخيرين دينار اختلفا في اخره وهذا كله قول ابي حنيفة رحمه الله وعندهما ان نكل البائع عن
 عزم العتق عتق عليه نصفه وعتق الباقي لعدم التجري ويكون الاله واستفسر البيع ان كان البائع موصرا
 وان طلق لم ينتقض البيع ولزم المشتري البيع في النصف وعتق كل العبد بغير سعاية اما نصيب المشتري
 بغير سعاية لا سعاية استفاض البيع فيه واما نصيب البائع سعاية لا سعاية الثمن على المشتري في توفيق
 الوالمامر وسقط الخالف عند ابي حنيفة رضي الله عنه فذلك المبيع لا يدر قبل القبض ويكون القول
 قول المشتري من نصف العبد وهو خمسين وعنده محمد رحمه الله اختلفا في ما على اسله وقد
 طلق المشتري من خلف البائع فان نكل صار مقرا ببيع نصفه خمسين نصا والخيار كما ذكرنا للمصدا
 وان طلق فسخ الناسي البيع بينهما ويؤخر المشتري نصف القيمة للبائع هذا اذا كان البائع موصرا وان
 كان معصرا اما سعاية واجبه ولا خيار للمشتري لان الغير مضان في قوله فان البائع ان سلم نصف
 السعاية لا خمسين دينار اختلفا وقد طلق المشتري من خلف البائع البيع فان نكل سلمت السعاية

حتى
 برحمه

بغير سعاية

للمشتري خمسين وتصديق الفضل على المروان طلق فسخ البيع والسعاية البائع ولا يسقط
 هذا لان السعاية وجبت للمشتري بدعواه العتق على البائع ثم البائع قام مقام المشتري لم
 يوجد من البائع دعوى العتق عليه حتى يوجب ذلك سقوط السعاية اذا عاد الى ملكه بخلاف
 ما تقدم لان السعاية هناك وجبت بدعوى البائع فاذا عاد اليه سقطت بناء على قوله وان اختلفا
 بعد العتق فمذا ولا ولا سوا في الخيار والفضل وكذلك عدم سماع دعوى الاعتاق من
 المشتري الفصل الثالث ان ادعى كل واحد الاعتاق على صاحبه فان هذا البائع بان قال
 بعته منك بمائة دينار واعتقه انت وقال المشتري ما اشتريت الا نصفه خمسين درهم وانت
 اعتقه فخلع المشتري بالله يمينا ولحا ما اشترته بمائة دينار واعتقه فان نكل لزم العبد بمائة
 دينار وعقوب عليه بلا سعاية لا قران بانه ملكه واعتقه وان طلق لم يثبت البيع في احد النصفين
 بغير النصف الاخر على ملك البائع وعقوب عليه بغيره على امر فخلع البائع بغير العتق لان المشتري يدعي
 عليه استفاض البيع او الخيار لنفسه على امر فان نكل فمذا قر وصار بايعا نصف العبد عتق النصف
 الباقي فان كان موصرا انتقض البيع عندهما وفي رواية اخرى حينه رضي الله عنه وعاد الى البائع وبطلت
 السعاية لا سعاية الاعتاق على المشتري وان كان معصرا بغير البيع ببقا السعاية في النصف بخير
 المشتري لان الغير حصل بدعوى البائع او لا فان نقص المشتري عدا الى البائع وبطلت السعاية
 والاولا موقوف ان امضى لم المشتري سعاية نصف العبد فان البائع ان نكله الا خمسين دينار اختلفا
 وقد طلق المشتري من خلف البائع فان نكل سلم سعاية نصف العبد للمشتري تصديق الفضل
 على امر وان طلق البائع يفسخ البيع وبطلت السعاية على العبد هذا اذا نكل البائع عن عزم العتق
 اذا طلق له ما اعتقه فللمشتري ان يستسعي العبد سوا كان البائع موصرا او معصرا عند ابي حنيفة
 في الرواية الظاهر والاولا موقوف للمامر بخير لان النقص بغير سعاية البائع لانه هو الباع يدعي
 العتق فان نقص عاد الى البائع ولا سعاية عليه والاولا موقوف للمامر ان امضى اختلفا في المامر وعندهما
 ان كان البائع معصرا فذلك وان كان موصرا وطلق على البيع وعاد النصف الى البائع فالمشتري يدعي
 الاعتاق يصير عيا استفاض البيع لان الاعتاق عندهما لا يتجرى فعقوب الكل على البائع باقران والاعتاق
 غير واجبه حاله اليسا وعندهما والاضمان لم يجب استهلاك المبيع قبل القبض ففان المعقود عليه
 قبل القبض لا يدر فاستفاض العتق فخلع البائع على العتق فان نكل فنقص البيع وثبت العتق من
 جفته والاله وان طلق لم ينقص البيع وعلى المشتري خمسين التي اقر بها بمحالان على البيع في
 قول الحنفية ومحمد رحمه الله اما عند محمد فظاهر وكذا عند ابي حنيفة رضي الله عنه لان عند الاعتاق يتجرى
 وقت المعقود عليه وعند ابي حنيفة رضي الله عنه لا اختلفا في لقوا المعقود عليه لا يخلع قبل القبض وان

دعوى الاعتاق على البائع

لن

كان البايع معسرا وجبت المسعاه للمشتري النصف بكل حال وتخير لما مر فان فسح عادا الى البايع
 وبطلت المسعاه وان اقصى لم يسعاه النصف فان ابي البايع ان يعلم الا تخسيرا فانما اتخالف
 الى الختام وان كان بعد القبض فهذا ولا اول سوا الا الى الخصال التي بينها وان هذا المشتري يدعوى
 العتق على البايع والمسته على ما اتخالفنا ان وسدا يمين المشتري لما مر بخلاف الله ما اشترته بما يده
 دينار ولم يدع كس من العتق هنا لان فايده الخلف على العتق ان يكل فندخل ضمانا للمشتري وهذا
 المعنى حاصل بدياه دعوى الاعتناق والكر بخلاف الحق العتق ليعلم ان الوالي البايع او المشتري الحاصل
 ان القضاة بالخيار ان شاؤا بخلاف العقد بالعتق اشر جامع بينهما فان جمع كان هذا الفصل الاول
 سوا الاله لا خيارها للمشتري فاطف البايع انه لم يعينه وهو معسري وجبت المسعاه
 لان التقاضي من جهة المشتري حيث بدا دعوى الاعتناق فمورا حكم القضاة للواب في كالجواب
 الفصل الاول ثم في كل موضع ثبت العتق نصيبه ما عتاقه ثلث الاول الاله ولو ثبت العتق نصيبه
 ما عتاقه ثلثه وسركه سكره لولا موافق فان ادعى معا فلهذا ولو لم يلد للمشتري يدعوى
 العتق سوا ان الفاشد في نصيب كل واحد منهما مضاف اليه لا الشريك ولا ان المشتري ينفذهما
 اقرار الاله بالان العتق بكل حال ما نصفه او كله اما اقرار البايع ينفذ في حال ولا ينفذ في حال
 فيجعل دعوى المشتري شايضا حكما لانه اقوى فصار كالوعد المشتري يدعوى العتق الفصل
 الرابع ان يخلط في البيع من غير دعوى العتق ثم حلف البايع فقال انه حران لم يبعه بما يده دينار
 ثم حلف المشتري فقال حران اشترته لانصفه فمخسايه درهم فقد شهد كل واحد على صاحبه الاعتناق
 قال محمد بن الحسن الباقى بالخلف هو الباقى يدعوى الاعتناق معتبرا ان كل واحد يدعي البر في يمينه
 ويدعي الحث على صاحبه فكل واحد كذب صاحبه فالكلف الاول كذب الثاني والثاني كذب
 الاول فلو كان الباقى يمكنه بعد كذبه قوله فبغير الفاشد مضافا الى الباقى منها بالخلف لهذا
 حلفا معا كان الفساد مضافا الى المشتري كما سبق ذكره والاخر اذا حلف من غير ما كره ومنازعه
 سابقه والفساد هنا مضاف الى المشتري لعدم اتمامه او اخر او كلا معا لان اول الكلام لا يصير شاه
 لعدم المنازعه لان اليمين قبل الخصومة لا تعتبر لتوقف على وجود الثاني والثاني كما وجد
 شاهد لتقدم المنازعه فنصير ان شاه في ساعه ولكل كاذبا ادعى معا كان الفساد مضافا
 الى المشتري **باب** **من البيع التي يكون فيها الشرط واليمين بها**
 ان البايع اذا اشار الى عتق البيع وسمى فان كان المسمى من جنس المشار اليه تعلق العقد المشار
 اليه وان لم يوجد فجاز البيع وان كان طرف جنسه لا منعقد العقد لان البيع تعلق بالمسمى وان لم يعلم
 والشان ان يكون الوصف الشرط بوجوبه لانه فانما هو المشتمل بالعقد لغوا في صفه

والذي

فهم

الشرط

السلامه قال محمد بن الحسن رجل استرى عبدا على انه خاز او كاتب فوجده غير خاز او غير
 كاتب وامه على انها بكر فوجدها غير بكر ما عتراق البايع او غير اعلى انه فارس فاذا هو دقل او
 فوجدها غير فارس على انها جعد فاذا هو دق او شاه على انها نعة فاذا اكش او على انها كبش
 فاذا ابي نعة او استرى امه فوجدها محرقة الوجه لا بين جنسها جاز العقد او جاز للمسمى من
 جنس المشار اليه وشت الخيارات لغوا في الوصف المشروط فان تعبد عنه يعيب يرجع بنقصان العيب
 فنقوم جازا ادنى ما ينطق عليه الاسم لان المستحق هو الادنى ويقوم غير خاز من جمع بفضل
 ما بينهما من الثمن يعني ان كان العقد من غير يرجع بعشر الثمن في البكر تقوم بكر او غير بكر
 وفي الثمن الفارس يقوم فارسا ادنى ما يكون وغير فارس في الجعد يقوم بادن ما ينطق عليه
 اسم الجعد في الامه تقوم بمحرقة الوجه كما هي وقومت صحيحة العمل الفتح لا عمل الجاهل فيرجع بفضل
 ما بينهما من الثمن وانما يقوم صحيحه الوجه مع الفتح لان الفتح ليس يعيب والمستحق ادنى للسلامه
 خلافا اذا اشترى بقره على انها حامل حيث لا يحمل مجهول لا يوقف عليه الحال خلاف
 ما ذكرنا من المشاييل ولو استرى ناقه على انها ابنة كركي حمة لسه له لا يجوز لان اللبس عين
 وانه مجهول كالحمل واو اشترى فوسرا على انها فارسا فوجدها ذقلا ان كان قبل
 القبض فبعضها بجميع الثمر او ردتها وايرد الدقل خاصة ان فيه لفرق الصفقة قبل التمام
 حتى لو كانت بعد القبض برد الدقل خاصة لان العقد ثم بالقبض فان تعبد عنه حتى استنع الرد
 يرجع بنقصان العيب فمشم الثمن على فيه الدقل وهو فارس ادنى ما يكون وعلى الفارسى الاخر كما
 هو ان اسار الدقل جعل عنه ثم تقوم الدقل كما هو ويقوم فارسا ادنى ما يكون فيرجع بفضل
 بينهما من الثمن وكذا اذا استرى عبدا على انها خازان فوجدها غير خاز او جازين بكر
 فوجدها غير بكر او غما فوجدها غير بكر كما شا او عبدا على انها طائر فان فوجدها
 سندا او طيلا سائين على انها طائر فان فوجدها غير طائر هو المنسوج بالري وهو
 بعلمه واخوارى منسوج بخوارى فهو على ما ذكرنا في فوضر الثمر ولو اشترى شخصا على انه وضيعة
 فاذا هو وضيعة او على عكسه فالبيع باطل لان المسمى ليس من جنس المشار اليه لان الذكر مع
 من من ادم جنسان مختلفان لكثرة تفاوتهما في المعاني والمقصود وصار كالشوب الهروي مع
 الهروي بخلاف اليه بيم ولو اشترى صبيزا فاذا اصابه وضيعة فان ذكر منها جملة فسدتها
 لان اخصها لم يدر بطل في البيع اصلا فلو انعقد في الاخر انعقد ابتداء وذلك فاسد لو فصل منها
 جازا البيع في الذي وافق الشرط لان منه معلوم وقيل ان عمل قول المحنفه رضي الله عنه لا يجوز في الكل
 لان الفاشد في احد ما بشيئ لعدم وانه فساد قوي فيتعلى في الاخر فظنير ما قال في البيع

باب في البيع والاجارة والملك والخلع والكاتب وغير ذلك
بالأخرى يكون من ذلك النكاح والخلع والكاتب وغير ذلك

اصل الباب في البيع والاجارة والملك والخلع والكاتب وغير ذلك والقسم معاوضة ما كان يتطل
 بالشرط الفاسد ان الشرط الفاسد معني بالبا وبنى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع وشروط
 ولا يلزم طبعها له البدل ان المجهول لا يصلح بدلا فصار ذكره كونه اما النكاح والخلع والعقود على او الصلح
 عن دم العبد معاوضة ما كان ليس على فلا يلزم طبع الشرط الفاسد لانه لا مدخل للربا فيها ولا يلزم طبعها له البدل
 كما لو اقدم البدل ما الكاتب فتنظر بالشرط الفاسد لما قلنا لكن تنظر طبعها له البدل اذا كانت فاحشة
 ان الكاتب لا يقع بدله في البيع ولا في غيره بل لا يصلح بدلا قال محمد بن الحسن بن علي بن ابي عمير هذا العبد
 بالذات وقال كل واحد خمسين فقلنا اوصافه لا يصلح لان ضم الجدي الى الردي لترويج الردي معناه فصار يقول
 البيع في الاخر شرط لصحة القبول الذي قبله فادام قبل صار شرط فاسدا فيفسد به البيع وكذلك
 لو جرح شريح بدين او بدين ولو لم يجرى احد من اهل البيت او كذا في نفسه اذا قال قاسمك على ان هذا من الثوب
 في هذا النكاح فقلنا قلنا في هذا وهذا فقط كان باطلا وكذلك اذا جمع من الاجارة والبيع او
 القسمة او من القسمة والبيع او جمع من الكلا اجلا او فصل فقلنا اوصافها لما قلنا ولو قال في هذا
 هذا من الثوب في هذا النكاح فقلنا ان النكاح لا يفسد بالشرط الفاسد وينقسم المسمى على مثلها
 فما اصابه من مثل هذه فذلك هو ما وكذا لو قال امرأتك له خالعك هكذا او طلقك هكذا او عتق
 طلاقك هكذا فقلنا لا يفسد ما صح وينقسم المسمى على ما قبلنا من ذلك وكذلك اذا قال
 لعبد اعنتك او عتق نفسك فقلنا ان النكاح لا يفسد بالشرط الفاسد وينقسم المسمى على ما قبلنا من ذلك وكذلك اذا قال
 بطل الشرط الفاسد لان الكاتب ان لم يفصل يد كل واحد منهما فست الكاتب لان الكاتب يفسد
 بجعله البدل وفي الاغناق ينقسم الالف على قسمين اولهما ما يلزم العاقل حصته وفي الحقيقة لا فرق بين الكاتب
 والبيع فان هذا الكاتب لا يخصير ولو باع عبده من رطب من سمي كذا لصد منه فقبل احدهما في عبده
 بجعله ايضا ولو سمي ثوبا جله لا يجوز كافي الكاتب ولو كان عبدا على ان لا يخرج من يده او على ان لا يخرج
 فالكاتب جائز لان الكاتب لا يتطل الشرط الفاسد ولو قال لغيرك عبدي هذا الشتر فقلت طلقك
 هذه بالذات فقبلها جاز ونقسم الالف على اقسام ثلثة على وجه الجارية فاما ما جاز من احوالها
 اصابته الجارية كان منها فان قيل اوصافها لا يجوز ان كل واحد يتطل الشرط الفاسد ولو قال لغيرك
 هذا العبد شتره على ان لا يخرج من يده الجارية الشتره فان قيل ما اوصافها لا يجوز ان كل واحد يتطل الشرط الفاسد
 على ان لا يخرج من يده الجارية بكذا فقبلها فلو اطلق لادخل الصفة من صفة وذلك شرط فاسد وان
 جمع بين النكاح والبيع او بين النكاح والاجارة فقبل احدهما ان قبل النكاح جاز لانه لا يتطل الشرط وان قبل

لا يجوز

على الف

البيع او الاجارة لا يجوز انهما يتطلان بالشرط الفاسد وكذلك اذا جمع بين البيع والطلاق او العتاق
 او جمع بين الاجارة والطلاق والعقود فقبل احدهما ان قبل البيع او الاجارة لا يفسد وان قبل العتاق
 او الطلاق صح لما قلنا وان جمع من الكاتب والطلاق او العتاق ان قبل الطلاق او العتاق صح اجلا
 او فصل وان قبل الكاتب ان اجلا لا يصلح لان الكاتب لا يصح ببدله مجزا حتى لو فصل كان ان البدل معلوم
 ولم ينشئ الشرط الفاسد والكاتب لا يتطل الشرط الفاسد ولو ان رطب كل واحد على حل فقلنا
 ما قلنا لا يصلح انك على الف فقلنا قلنا غير احدهما صح بنصف الالف لان الصلح لا يتطل بالشرط الفاسد وكذا
 لو كان العتاق عليه لرجل فقبل احدهما صح بنصف المال وقيل بالآخر وعياله امراته ان طلق قال
 او قال لولي العتاق صلحك بالالف او قال لعبد اعنتك الف فقلنا قلنا في نصف الطلاق او نصف
 القصاص او نصف العتاق صح جميع الالف لان الطلاق والقصاص لا يجري فقبول نصفه كقبول كله
 وكذلك العتاق عندهما لانه لا تجرى عند حيفه ربه لانه تجرى فلا يصح قبول نصف العتاق ان قبله بالالف
 لانه لا قبل نصف العتاق عن نصفه خمسية ويعتق النصف الباقي السعاية والمولى ما رضى العتق
 بالسعاية لانه ربما تكون السعاية اقل من المسمى فان قبلت نصف الطلاق خمسية ونصف العتاق
 خمسية لا يصح بالاتفاق لان التقليل حصل بشرط قبول الالف والالف في القصاص فان المولى اذا قبل النصف
 خمسية يصح كما لو قبل الكل خمسية فيصح ويكون ذلك منه حطاً للمخسرة الاخرى في انه حقه فيصح
 حتى لو كان الخاطب هو المولى فقال لثوبك عن الف فقلت كذا عن الف فقلت كذا او نصفه
 خمسية لا يصح ولو اعنى المولى نصفه بالالف فقبل العبد عن كذا بالالف عندهما وعند ربي حيفه عن
 نصفه بالالف وسعى النصف الاخر لما قلنا وان قال العبد اعنتني الف فاعتق نصفه عتق كله
 بالالف عندهما وعند ربي نصفه خمسية لان حرفه لبا للعرض والعوض ينقسم على العرض حتى لو قال
 العبد اعنتني الف فاعتق نصفه يعنى نصفه ابتداء غير شئ عند ربي حيفه ربه لانه يسع في النصف
 والاخر واجب على العبد الف شئ لان كل واحد على الشرط ما هنا عنده لما نذر بعد هذا فكان التام الالف
 معلوما بشرط اعتاق الكل ولم يوجد نصا للمولى معقانا نصفه ابتداء فعتق نصفه ابتداء وسعى النصف
 الاخر ولو قال امرأتك طالق لثوبك بالالف او على الف فقلت كذا لثوبك بالالف لثوبك بالالف لا يقع
 شئ لانه لو وقت واحد لثوبك بالالف يقع ما بينا والزواج ما رضى بالثوبه بالالف وكذلك اذا قبلت
 الواحد بالالف لا يقع لان الالف لا تجب وان قبلت ان القبول انما يصح فيما اوجب الزوج والزوجه لم يزوج
 فلكل واحد وقت وعتق غير شئ والزوجه لم يرض بذلك ولو قال لثوبك طلقك بالالف فطلقك بالالف
 يقع واحد لثوبك بالالف لان حرفه لبا للعرض والعوض ينقسم على العرض لانها لم يرض بيمينونه نفسها بالالف
 كما ترضى لثوبك بالالف لان خلاف طابع الزوج وان كانت طلقك لثوبك بالالف لان كل واحد على

وقيل بالآخر

تستعمل مكان حرف الباء فانه لا فرق بين قوله احمل هذا الطعام الى منزلي عشرة ومن قوله على عشرة
واما عندنا حينئذ رحمه الله نفع واحد غير شئ لانه محل كل على هنا على الشرط لان الطلاق والعتاق
ما يقبل القلقين بالشرط فقد التزمنا الف شرط انواع الثلاث ولم يوجد فصار الزوج موقفا الوحد
ابتداء فمقع واحد بغير شئ رجل قال امراته تزوجك على حصه من ثلثك من الف اذا قسم على مهر مثلك
ومهر مثل فله فقلت جاز الكاح لما ذكرنا ان الكاح لا يبطل بحاله البدل ويجب مهر المثل الفاد
التسمية والشرط على الا ان لا يرضى بحط الزيادة على الف ولو قال العبد انت حر على حصتك من الف
اذا قسمت على قيمتك فمعه عتق فلا يقبل عتق عليه قيمته بالغه بانه ما بلغت قياس قول ابي يوسف
رحمه الله وعند محمد رحمه الله لا يجوزها الفاء اصل ان لا ينفذ الحق هذا بالمبادله المحضة مكانه ان
يجع نفسه ما خرج عن ملكه اذ لم يملك له بدله ومحمد رحمه الله الحقه بمبادله مال بالميسر مال وهو الكاح
وتم بحسب المثل ولا يجوز له الفاء اصله مثله مع العبد منه بغيره ثم استحققت كاديم والخلاف فيه عروة
باب ما يقدر ان يرد بالعيب وما لا يقدر في بيع المكاتب والمأذون
اصل الباب ان ما منع البيع منع الرد بالعيب لما ان الرد يقضي للمالك البيع وانما يرد بغيره فضا اذا كان
الرد مقيدا لما اذا لم يكن فلا لان القاضي لا يستعمل ما لا يقدر فاك محمد رحمه الله مكانه ما يشترى
لما او ابنته حتى يكتب عليه او اشترى عبدا وكان له او اشترى ام ولد وموها ولد حتى صار له ام ولده
ثم وجد بها فلا يصح ليس له ان يرد بالعيب بوجه منقضا ان العيب في الكاتب لا يرجع لان اصله هو
الرد وله وجود بانفساخ الكاتب فضا كما لو اشترى العبد ثم انفسخ الكاتبه بان عجز المكاتب
لا على حتى صار الكل رقيقا عما دخل حق الرد بالعيب لزوم المانع والمكاتب هو الذي يل الرد لانه هو
العاقبة والرد بالعيب من حقوق العتق لا اذ مات المكاتب لا على اوباعه المولى بعد عتقه فحينئذ كان الرد
للمولى كالكاتب بام البيع اذ مات بوجه الحقوق الموكول وفي ام الولد يرجع منقضا ان العيب كان لان المانع
من الرد ليس بعرض الزوال في حق المرفق هذا فضا كعيب عتق عند المثل ثم في ولد المكاتب فابيه
اذا اشترىها المكاتب ان ابر المولى المانع من العيب صح حتى لا ينفى المكاتب حتى الرد لان ولد المكاتب
مكاتب لدخوله تحت كتابه فكان المالك له الا ترى انه لو اعنته ببيع وكذا المكاتب لو ابر المانع عن
العيب قبل العتق ببيع لانه في حق المولى كالكاتب في البيع والشراء والوكيل بالشراء ابر المانع عن العيب ببيع وكذا
الوكيل اذا ابر المانع عن العيب صح كذا هذا وفي العبد الذي كاتب المكاتب وفي ام الولد لو ابر المكاتب
المانع عن العيب صح ولو ابر المولى ببيع لانه المالك منه المكاتب وفي المولى لو اعنته بالبيع
فلو عجز المكاتب لا ينفذ ذلك الا ان وقع باطلا لانه لا يملك شيئا فنفذ على ملكه مستحدث الا اذا ابر المولى
بعد العتق استلحقه ببيع لقيام الملك له بعد العتق وصلا كما اذا عتق المولى سب المكاتب ثم عجز المكاتب

هذا

المشهور
٢

هذا هو الصحيح
في البيع والشراء

شبهة
المكاتب

عروة

لا ينفذ ذلك العتق وذلك لوارث اذا اعنت عبدا موره حال حياته او ابر اباع موره عن العيب ثم
مات المورث لا ينفذ ذلك لما قلنا كذا هذا وانما يصح لا ابر من العبد انه استنفاط وليس يملك ماله
كتسليم الشفعة ببيع كذا هذا ولو ان المكاتب اشترى لخاله او ذاهم محرم منه فعندهما حكمة ما ذكرنا
في الولد والاب لان عندهما اذا ملك ارحم محرم منه فكانت عليه وعندنا حينئذ رحمه الله لا يمكن ان
عليه وكان له ان يرد بالعيب كماله ان يبيعه عبدا فان ابر المولى البائع عن العيب صح عندهما كما
في الولد وعنده لا يصح لانه المكاتب في المولى عند ولو اعنته المولى صح عندهما وعندنا لا يصح
لما ذكرنا وان اشترى ام ولد وليس معها ولد فعندهما حكمها ما ذكرنا وعندنا حينئذ رحمه الله لا يقصر
ام ولده هنا فملك بيعها ورد بالعيب المكاتب اذا باع عبدا من مولاة ثم عجز فوجد المولى العبد
عيا لم يرد لانه ان لم يتدثر فقد حصلت لبراه بالعجز وان فقد الثمن فليس المولى مستوجب عليه
دينا ولا يرد على باع المكاتب ايضا لقيام الواسطة المانعة وهو بيع المكاتب تحر اذا باع عبدا من
ابنته ثم مات الاب فوجد الابن العبد عيا له ان يرد لانه مقتدر ولا يتحمل وجوب الدين للوارث
موره واذا اراد الرد فالقاضي نصب وصيا عن الميت فيرد عليه اكثر ما في الباب انه يرجع في تركه
ايه وشالم له قلنا ينسب له بالرد اقتضا لدينه لا ارثا وله فيه منفعة محضة بان لا يزل له عسديم
اخره ووارث اخر لو ظهر واذا صح الرد على الرضي فانه يرد على البائع الاول وباخذ الثمن منه فيرد
الى الابن فلوان لا يبيع عبدا من ابيه ثم مات الاب موره لا يرد ولا يبيع العبد عيا لا يرد لانه لو رد
لرد على نفسه وانه محال لا يرد على ابيه ايضا لقيام الواسطة المانعة وهو بيعه من ليلاب
عبد ما ذكرنا من ببيع باع عبدا له من مولاة مثل قيمته فوجد المولى به عيا بعد العتق فان كان الثمن
منقودا او كان دينيا بان كان دينا او دينيا او موكلا او موزنا او كان عرضا كرهه كذا هذا العبد
حتى صار دينيا فله مقضى له بالرد لانه لا ينفذ في المولى لا يستوجب على عبده دينا وان لم يكن الثمن منقودا
لكنه عرض فاقبض في رد العبد فانه يرد لانه لا يتحمل ان يبر المولى عن العبد ومطابته او كان له عتق
في رد العبد فكون المولى الحق به من عتقه حتى لو فرغ رقبته العبد عن الف فانه لا يرد لانه حصل
للمولى البراه وسلامه العرض بغير الرد ففي كل موضع لا يصح بطل حق العبد قبل البائع وفي كل
موضع صح الرد بالقضا كان للعبد ان يرد على ابيه ايضا اما اذا روى قبل القبض صح ذلك كله في الوجوه
كلها سواءت نفسا الثمن مائة او اتمت فكذا الرد بخيار الشرط وخيار الروية ببيع بكل حال لان الرد
قبل القبض لا يفسد الا القضا لانه فسخ محض اذ ليس فيه الزام حتى لا يبر المولى العبد بعد القبض له حصه
من الثمن وقبل القبض لا حصه له من الثمن ان اشترى عبدا فوفقه عيا فضا له على شئ ان كان قد عتق
كان بركة الصلح حصه العيب من الثمن وان كان قبل القبض جعل كانه اشترى بالثمن ففسخ الثمن الاول عليها

هذا هو الصحيح
في البيع والشراء
هذا هو الصحيح
في البيع والشراء
هذا هو الصحيح
في البيع والشراء

عروة

لا ينفذ

وكذلك الوكيل بالشرا اذا ارضى بالعيب ان كان قبل القبض لزم الموكل وان كان بعد القبض لزم الوكيل
وكذا لو اشترى عبد فوهب له البيع من المشتري وبراء فوجد المشتري العبد عيبا بعد القبض
فليس له ان يرد به بالعيب لانه لا ينفذ وان كان قبل القبض له ان يرد به لما قلنا انه قد خرج من كمال الشك
الاول من دعي بايعة بالشر كافي خيار الشرط وخيار الرقبة فانه يصح الفسخ وان ترك المشتري الخيار
لذلك هاهنا ولو كان للموكل خيار الشرط او خيار الرقبة صح الرد في الوجه كلها سواء استنفذ الخيار
لاستيفادها ببيع من غير حكم القاضي واذا صح الرد كان للعبد ان يرد به على بايعة والله اعلم بالصواب
باب ما يشترط في الوكيل والاب والوصي للصغير والمفاد في المضارب
والشريك والمأذون والمأذون في بيعه والابحود اصل الباب ان المطلق يحرك على الملاءة لا
اذا اقام دلاله التقييد والفتيان يكونان معا فانه يكون دلاله والوكيل بالشرا اذا اختلف امس
موكله فنفذ على الوكيل وقد عرف هذا قال محمد بن الحسن بن علي بن ابي طالب ان شريك له جارية بالشرع
جارية من ذوات رحم محرم من الامم او جارية طيف الامم بغيرها اذا ملكها فنفذ على الامم وان لم يمس
مطلقا وتحل بغيره القريبة من ذوات الرحم بغيره الا ان كان لا يستعمل بغيره فمقتضى مقتضودا فلا ينفذ
بالشك حتى لو وجد التقييد ان قال جارية اطافها او استخدمها فلا ينفذ على الامم ونفذ على المأمور ولو
دفع اليه الذمة ربح مضاربه فاشترى المضارب جارية من ذوات رحم محرم من رب المال فنفذ على المضارب
دفع رب المال من المقصود هو الربح وذلك لا يحصل بشرط جارية تفتقر وان كانت ذوات رحم محرم من
المضارب ان ملكه المال ربح فنفذ على المضارب لانه ملكه النكاح بها وان كان في المال ربح لا ينفذ في
المضاربة لان المضارب يملك شيئا منها وعنفق عليه فلا يصح النكاح فنفذ على المضارب ولو اشترك
نصفها من الرقبة ونصفها من مال المضارب فهو كاشترى نصفها على رب المال لان هذا
النصف لا ينفذ في نفسه العتق فيه من قبله وانما دخل فيه حكم الما اشتراه لنفسه فلم يصح النكاح
كما اذا اشترك جارية مع اجنبي من ذوات رحم محرم من الاجنبي فنفذ نصفه على رب المال كذا ههنا ولا
يفهم المضارب نصيب رب المال لان الشرا فنذ عليه كان رب المال شريك معه لان المضارب
نايب عنه في الشرا النصف ولكن يجب السعاية على العبد ويكون على المضارب وعند ما يفتقر
نصيبا ان كان سيرا وسعت الجارية ان كان مهنرا كطيزا سيرا عيدا وهو قربة بعد ما نفذ
على الشريك وعنفق نصيب الشريك وشريك العنان حكم ما ذكرنا في المضارب لان العتق لا يشترط فيه
بطل كبره حتى لو اشترى جارية من ذوات رحم محرم من الشريك لا ينفذ على المشتري كالمضارب ولو
اشترى العبد الشريك جارية من ذوات رحم محرم من المشتري فنذ نصفه عليه وعنفق نصفه على الشريك
وحكم الضمان والتعاقب ما بيننا على الاختلاف والحد المتفاوتين اذا اشترى جارية من ذوات رحم محرم من

الشريك اخبرنا في رواية هذا الكتاب فنذ على الشريك وعنفق نصيب الشريك عليه لان الشرا يلزم المشتري
لا محالة حكم الكماله سواء دخل في ملكه شيء او لم يدخل كما اذا اشترى املا طعنا او كسوة يلزم ثمنه
على الاخر وكان اساعده على الشريك حتى يدخل في ملكه سواء او لم ينفذ على الشريك بخلاف شريك
العنان لان له ان ينفذ على الشريك لا يلزم ضمان الشرا فترقا ولا يفتقر على حصة في الشرا وعند ما
ان كان مهنرا وسعت الجارية ان كان مهنرا وان كانت تربية المشتري فهو كذا ذكرنا في شرائع المال
اذا اشترى جارية من ذوات رحم محرم من الموكل يصح لانها من النكاح ثم ينظر ان لم يكن عليه درج ط برفقة كسبه
عتق على المولى لانه ملكها وان كان عليه درج ط برفقة وكسبه لا يعتق عند ابن حنبل وعند ما يفتقر
بناء على ان الشرا لا ينفذ في منع شوا ملك المولى كسب العبد عند وعند ما لا يمنع واذا عتق عندهما
غرم المولى قيمته للمعرا سواء كان مهنرا او مهنرا لان ابيه الكسب حق الغراء وقد جتس عند المولى
وهذا ضمان تلك لا تختلف الياسر والاعتبار وان كان المولى مهنرا فله ان يردوا الجارية قيمتها
ثم يرجع على المولى اذا ايسر لانها مضطرب في فساد المولى ان دفع اليه مالا يتجر به فهو كالضامن على امر
حتى لو اشترى العبد جارية من ذوات رحم محرم من المولى بغير شرا لنفسه لكن شرا لملك المولى لانه
كسبه عليه وعنفق عليه ويضمن للمعرا لما مر في باب الوصي اذا اشترى للصغير او للمعتق جارية وهي
ذات رحم محرم من الصغير والمعتق لا ينفذ عليها وانما ينفذ على الوصي لا على الصغير هذا فان اشترى
المعتق جارية ولدت منه العتق كذلك لان فيه صرا في الاستحسان فنذ على المعتق ان ينفذ
لانها ترفع بغيره وبالنسبة الى ان الجارية تحصل بشرط جارية لا يكون ام ولد له وجعل تحت امه
فقد لنت منه فاشترى اها من كاتبة ثم اشترى ولد لها صح وكاتبة عليها وعنفق على الاب لانه ملكه لا ينفذ
الولد تحت كاتبة لان الام المأمور ولا يضمن لكاتبة شيئا لانها تسعي بحرية وادها كالواعقة المولى لم يكن
والد له لا لابي الوصي اذا باع عبدا من ابنة الصغير على ان ينجيها ليله ايام فبلغ الصبي في الثلاث الجارية
له في القبض والاجابة ولا توقف في الثلاث وجعل عند له ابتداء البيع بعد بلوغه من غير امر وعند
اي وقف من العتق ثم البيع وعند محمد بن الحسن ان الجارية والصغير اذا بلغ في الثلاث لم يتوقف في الثلاث
الكاتب والعبد المأذون اذا باع عبدا على ان ينجيها فحجر المكاتب وحجر العبد في الثلاث ثم البيع
رواية اسقط البيع وفي رواية الجارية على حاله وهي مثله لا يفسد والله اعلم بالصواب
باب اخلاف البائع والمشتري في الثمن اصل الباب ان القول
قول الملك في بيان حصة التملك لانه اعلم به واذا اجمعت الدعوى في النكاح من الجارية في النكاح المأذون
قال محمد بن الحسن وجعل باع عبدا من رجل وتباضا ثم وجهه عبد اخر وسله اليه فان احدهما في يده
فارد المشتري ان يرد على العيب وقال هو المبيع وقال البائع لا بل المبيع هو الميت والحي موقوف

ما به بعد فتمت مائة وهو ضعف الوصية فاذا خرج الدين بغير الوصية برد المايه الى البايع لما قلنا
 مرض اسلم الى رجل مائة في كرمته مائة فقدت ومات وليس له مال سوى المائتين وله على رجل الف
 ولم يخر الوصية فقال المسلم اليه ان شئت بقتلتك لم واشي لك لما قلنا وان شئت رددت المايه
 وعجلت الكرا ان الحاجيل وصية زايده على الثلث فاذا فعل ذلك شتقم الثلث والثلاثان على الوجه
 الذي ينشأ فاذا خرج الدين بحسب الوصية رد ما اخذوا من المايه الى المسلم اليه بخلاف تقدم الوقت
 وهو ان هذا المايه استحققت على المسلم اليه بحق سابق وهو شئ فخلق حق الوصية ماله اول المرض
 فاستقص القرض من الاصل واذا استقص القرض المايه استقص السلم فيه بقدره كرا تا ينقضي حلق
 الحظ فلا ينظر في ذلك حق المسلم فيه لان هذا استفاض ضروري ثبتت بقدره والمنتقص لا يعود
 بخلاف ما تقدم لان ثم وان انتقص القرض من الاصل لم يطل البيع في المئله المايه ولم ينطل
 الوصيه في المسكه الاولى لان البيع والوصيه يصح بغير القرض ونظيره مرض اسلم مائة في كرمته
 عشرة مائة ونفاضا ثم مات وليس له مال غير سوى هذه المايه وله على رجل الف درهم بقاء
 لبايع الدينار ان شئت بقتل البايع ولا شئ لك وان شئت اسكت منه الدينار وذلك عشرة وقد ر
 ثلث المال الميت وذلك ثلثه وثلثون وثلث وبرد الباقي وذلك ثلثه وخمسون وثلثان فيجعل لك
 ثلثه واربعون وثلث عشرة بعوض فلا يكون وصيه وثلثه وثلثون وثلث بعوض فلا يكون وصيه
 وحصل للوصيه ستة وخمسون وثلثان ودينار فتمت عشرة فكون ضعف الوصيه فان خرج الدين
 لا يعود الوصيه برد ما اخذوا لان القرض في ذلك القدر استقص من الاصل فاستقص الصرف بقدره لانه
 لا يصح بدو القرض اسلم على ما عرف مرض باع كرا من ثمر فارسي جديد شي من مائة بكر دقل
 شي او عشرة مائة وليس له مال سوى هذا الكرم ولم يخر الوصيه فقال صاحب الدقل ان
 شئت بقتل البايع ولا شئ لك وان شئت رددت نصف الجيد وتأخذ نصف الدقل لان الحياه زايده
 على المك ولا كرا ان يزداد على الدقل او ينقص من الجيد لانه يودي الى الربا فتغير ذكرها وانما قد ياذل
 بالنصف لان ثلث مال الميت مثل نصف الحياه ولو كان ثلث مال الميت قدر الحياه جازت في الكرا فاذا
 كان ثلث نصف الحياه جازت في النصف اعتبار البعوض الكرا فاذا فعل ذلك حصل للمومي له نصف كرا
 جديد فتمت ثلاثون كرا بقدر العشر له عوض فلا يكون وصيه وبقدر العشر ليس له عوض فيكون
 وصيه وسلم للوصيه نصف كرا جديد فتمت ثلثون نصف كرا دقل فتمت عشرة فيكون ضعف الوصيه
 فاذا خرج الدين كان النصف والنصف فبايع دفع الوصيه ذلك النصف لما اخذوا الى المومي له وانما
 النصف الدقل وان كانا هالكين او هلكا بعد ما بطلت الوصيه في ذلك القدر ولا يعود الوصيه برد قيمه
 ما اخذوا البايع الفقه بالتمه باطل بخلاف اليه على امر وان القرض لما استقص من الاصل يكون هلاك

من الوجه

بعض البيوع قبل القبض انه يوجب استفاض البيع بقدره واليوجب على البايع الفقه كذا هنا من بعض
 باع ابرق فضه وزنه عشرة وقيمتها اصبغة ستون عشر درهم ونفاضا ثم مات وليس له مال
 غير سوى هذا الا برق وله على رجل الف درهم ولم يخر الوصيه فقال قرض هذا نظير مثله التمر الا
 ان هنا اذا خرج الدين بغير الوصيه برد شي ما اخذوا لان استفاض القرض من الاصل واجب
 الصرف في ذلك القدر والمنتقص لا يعود بخلاف مع التمر بالتمر اذا كانا قايدين لان ثم انتفاض
 القرض من الاصل لا يوجب استفاض البيع ثم ذكر فصل الاقاله قال رجل اسلم الى رجل عشر
 درهما في كرمته شي او ي شئ فبقيت راس المال ثم مرض بالمسلم واقال المسلم في كرمته اليه
 بعد طول السلم ثم مات ولم يخر الوصيه بقتل الاقاله في النصف وان كانت الاقاله في باب السلم
 لا يحتمل النقص كرا تا لا يحتمل النقص اذا انقضت الاقاله اما اذا توقفت في النصف على الجازه
 الوصيه جاز ان ينقص اذا انقضت الاقاله في النصف حصل للمومي له حكم الاقاله نصف كرمته
 مائتين لكن بقدر العشر له عوض وهو نصف راس المال فلا يكون وصيه وبقدر العشر ليس
 له عوض فيكون وصيه وحصل للوصيه نصف كرمته لا تقدر نصف راس المال عشرة فكون
 ضعف الوصيه وتخرج به بطريق الجبر والمقابل نقول جواز الاقاله في شي والكرا وان
 بطلناه في كرا شي ما جازت الاقاله فيه فقدر الثلث له عوض فلا يكون وصيه بقتل الوصيه
 في ثلث شي فصار معنا كرا الا ثلث شي يعادل شيئا وثلث شي لان الوصيه لما كانت ثلث شي يجب
 ان يكون حق الوصيه ضعف ذلك وذلك شي وثلث شي فجزا الكرا ثلث شي وكرهنا على عدله مثل ذلك
 فصار بعد الجبر معنا كرا يعادل شيئين قد جازت الاقاله في شي وهو نصف الكرا لان الكرا ثلث شي
 والشي الواحد ثلثون كرا بقدر الثلث له عوض فلا يكون وصيه بقتل الوصيه في ثلث شي وذلك غير
 وسلم للوصيه شي وثلث شي وذلك اربعون فاستقام التخرج ولم يذ كر الجيار هنا لان قيد الجيار
 والاقاله في النصف قد نفذت فلا يحتمل النقص بعد نفوذها فان خرج الله هذا الاقاله في
 النصف الاخر وان استقص القرض من الاصل الكرا القرض لشيء الاقاله بخلاف الصرف
 والسلم على امر رجل اشترى عبدا قيمته تسعين مائة وبقدر التمر وبقدر العبد ثم مرض المشتري
 فاقال مع البايع ثم مات ولم يخر الوصيه وله على الناسخ ديون فقال البايع ان شئت بقتل الاقاله
 ولا شئ لك وان شئت بقتل مائة وانما خيرا هنا لان الاقاله في باب البيع يحتمل النقص فان مضى تنفيذ
 الاقاله في ثلثه امان العبد وتوقف خمسة اثمانه لان المريض حاي باقاله ثلث مائة والحياه وصيه
 فنفذ في ثلثه وله وثلثه ثلثه اثمان الحياه ولا وجه الى ان الاقاله الحياه برد مال اخر من البيوع مثلا
 وان الاقاله نسخ بالتمر الا انفسنا قلنا لانا اذا انقضت الاقاله في ثلثه اثمان العبد سلم للبايع ثلثه

من الوجه

انما العبد منه ثلثاه وشعبه وثلاثه ونصف وقداي شعبه وثلاثه ونصف فحصل له حكم
 الوصيه ثلثاه وهو ملك المال وسلم للورثه خمسة اثمان العبد خمسة اثمان وثلثه ونصف
 كل ثمانية واثني عشر ونصف وثلاثة اثمان الثمرو في ذلك سبعة وثلثه ونصف كل ثمانية عشر ونصف
 فكل من اكله ستمه وهو ضعف الوصيه فاستقام التخرج وحسنه بطريق القياس من خبر
 لما يجوز الاقاله في شيء من العبد وابطلناه في عبيد لا يبيح ما جازت الاقاله فقد اتسع له عود
 فلا يكون وصيه وتقدر ثمانية اشباع شي ليس له عوض فكون وصيه فمعا عبيد لا ثمانية اشباع
 شيء وزدنا على عديله مثل ذلك نصار معا عتدا بم يولد شي من ستمه اشباع شيء وهو طريق
 لاجرا اربعة وعشر جزوا كل شيء تسعة وقد جوزه الاقاله في شيء وهو تسعة وتسعة من اربعة
 وعشر ثلثه اثمان كل من يلا في ثلثه للورثه خمسة اثمانه وهو خمسة عشر وللبيع تسعة غير انه اعطي
 نقد التسع عوضا فكان اثم له حكم الوصيه ثمانية وسلم للورثه ستة عشر فاستقام الثلث
 والثلثان فان خرج ما على الناس من الدين فان كان العبد قايما فنقد الاقاله في الباقي له ما يوجب
 التوقف وان كان هالكا لا يضر للورثه شي لان المعقود عليه ملك قبل تمام الاقاله لان الاقاله
 في خمسة اثمان كان موقفا وهذا يوجب استقام الاقاله كمال المبيع قبل القبض واذا سقطت
 الاقاله عاد حكم البيع السابق فلهذا لا يضمن في كل من الورثه فسموا انها بينهم وهكذا يصيب
 بعض الورثه وبيع بعض الورثه نصيبه وتفي البعض فنقد الاقاله في الباقي ثم هذا الوارث يرجع
 على باقي الورثه في التركة حتى يكون التور على الكل والله اعلم **باب**
ما يسلم به الرجل ويشترى ويشهد به ففرض ما لا يقضي ثم يدعي نفسه او غيره
 اصل الباب ان الشرا والامتياز والاشتيا بواشبهها من اسباب الملك فترار ان لا ملك فلو ادعى
 الملك نفسه بعد ذلك لكان خارجا لا يملك لكونه منافقا والافترار متى ثبت ضمن الشرا يبطل
 بطلان المنفعة فالبعض من رجل يشترى طيلسانا او ثوبا او غيره لا يبيع له كان ملكه قبل الشراء وكل
 المساواة او ادعى انه كان ملكا به مات وتركه ميراثا له لا تسع دعواه لكان الساقض حتى لو اقدمت
 المناقضة تسع بان قال عند الدعوى كان ابيه وكله يبيعه ثم الى اشرته ثم مات وترك التمسرا
 الى بيعه ونقض التمسرا او اشكته قال عند ذلك انه ان هذا الطيلسان لا يبيع كل في يبيعه فبيعه
 متى فلم يفتق بينهما ثم ادعى الارث من ابيه تسع لانعدام المناقضة فلو اصره ثم ادعى ان له انه
 كان لا يبيع ما مات وتركه ميراثا له لا تسع دعوى الشراء نصيبه للساقض وتسع دعوى صاحبه
 في هبة لانه لم يبيعه اخيه ما جعله منافقا في الدعوى فصيح في نصيبه وبحر المشتري نصف الطيلسان
 لغير الوصيه عليه حيث اسحق عليه نصف المبيع فان امضى العقد سلم له نصف الطيلسان ونصف

الثمن وان فسح لاشي عليه وان اشراه وصده وقبضه او لم يقبضه او لم يشتريه لكرتاه ثم جا
 ابوه واسحق هذا الطيلسان اليه ورجع المشتري على البايع بالثمن ثم مات الاب وبطل
 الطيلسان في المشتري حكم الارث لا يورثه المشتري البايع لان البيع قد انقض منها والطيلسان
 انما سلم له حكم الارث بالبيع ولا يورثه دفع الطيلسان اليه البايع وان صار مقرا بالاقدام على
 الشراء بطلان الطيلسان في المشتري وعلى اقر غير ان ان ثم ملكه يوم الدفع الى المقر له كما نقول في اقرار
 لم يورثه بكونه اقرارا على المشتري وعلى المساواة لا يكون اقرارا بكونه ملكا البايع لان الارث ان قد
 بيع ملكه غير بجمه الوكالة او ان كان اقرارا الكشافا في ضمن الشرا فاذا بطل الشراء استحق
 بطل الاقرار في ضمنه حتى لو اقر صرحا عند الشراء وعند ذلك انه انه ملكا البايع ثم وصل اليه
 الطيلسان من ابيه حكم الارث في المساواة يوم الدفع الى البايع لاقران صرحا انه ملكا وفي مثله الشراء
 ان يرجع على البايع بالثمن بقضا او بالتراضى فكذلك يوم الدفع اليه لان البيع قد انقض منها وقد اقر صرحا
 انه ملكا البايع وان لم يرجع بالثمن لم يملك الطيلسان له ولا يرجع بالثمن على البايع لانه لما اقر صرحا انه ملك
 البايع فقد عزم ان استحقاق الارث كان باطلا وان البيع قائم منها وقد سلم المبيع في فسخ الشراء للبايع
 بخلافه اذا لم يقر صرحا على ما مر وان شهد مع رجل اخر ان صاحب الطيلسان من فلان وفلان
 يدعي ذلك قضيه او لم يقض ثم ادعى الطيلسان لنفسه او الارث من ابيه لا يقبل للساقض لانه بالقبول
 يزعم ان شهادته كانت باطلة لا اذا قال عند الشهاده ان هذا الطيلسان لا ولا يبي قد اعده فلهذا
 فلان تسلم شهادته على البيع ونقض البيع من حيث الظاهر ولا يقبل قوله انه لا ولا يبي لانه يدعي
 ذلك ثم اذا اقام اليه ان الطيلسان له او ورثه من ابيه تقبل شهادته لانعدام الساقض ويبطل
 الظاهر الاول وكذلك اذا قال ان صاحب الطيلسان من فلان ولم تلتفظ بلفظه الشهاده
 ثم ادعى لنفسه تقبل شهادته لان الجبر لا يلزم شي بل مجرد حكاية عن بيع الفضول فاذا ادعى لنفسه
 تقبل شهادته ولو وصل اليه الطيلسان بالارث او غيره لا يورثه دفع البايع ولا الشراء فلهذا
 اذا شهد على الهبة والصدقة والتكاح على هذا الطيلسان او شهد باجران دانه ثم ادعا
 لنفسه لا يقبل لما قلنا في البيع لانه اذا شانه قال عند الشهادته ان الدار لغيره فلهذا يامر وان كان
 لا يجره فلهذا يامر ثم ادعى الدار لنفسه او الارث من ابيه تقبل لانعدام الساقض لما مر ولو شهد
 في الشراء والاجران لانه ان ادعى ان الدار كانت له وقد وكله ببيعها ولجارتها او كانت ابيه وكله
 ببيعها ولجارتها واقام اليه على اقرار البايع بالوكالة بالبيع او بالاجران منها تقبل شهادته ان هذه
 الدعوى لا يزعم انه شهد مع اظلا او باجرا باطله فلم يكن منافقا ثم نظر ان كان المستاجر والمشتري
 يدعيان الشراء والاجران فالاجران والشرا باطل والشراء باطل وان حجدا لاجران والشراء باطل
 فلهذا فسح

ذلك لا يبين انه كان شهادة لنفسه حتى لو كانت لشهادته لا يثبت الا باجماع ان الشهادة لا تخ
 مقبولة الوكيل المضمرة في عقد اذا ادعى العبد فقام المدعي اليه ان هذا الوكيل ساوم هذا العبد مني
 مجلس القضا بطلت خصومة الوكيل والوكيل جميعا لانه ثبت ان قرار الوكيل في المجلس قضاء ان العبد
 ملك المدعي عليه بطلت خصومته الموكل لان قرار الوكيل المضمرة في مجلس القضا ينفذ على الموكل حتى لو
 ثبت ان الشهادة انه ساوم من غير مجلس القضا بطلت خصومه الوكيل وقرار الوكيل قد عرفت خلاف
 فيه ولو وصل العبد اليه يوم الدفع الى المدعي عليه ان اقراره له نصلي للدفع اما لا نصلي
 الاستحقاق عليه على امره وكذلك لو قام المدعي عليه بينه ان الوكيل استوصيه او استعان او استودع
 منه فاجواب ما قلنا ولو وكله المضمرة واستثنى للاقرار ثم ثبتت شأونه في مجلس القضا بطلت
 خصومته دون الموكل ونظيره رطلان وكلا المضمرة في دار واستثنى اقراره بها فخاصتها ثم
 ادعاه رجل انه امره اها من ذي اليد شهده الوكيل ان خرجا من اوكاله لانهما بالشهادة اقرارا
 ان الدار للمدعي والموكل على خصومته ان اقرار الوكيل لم ينفذ عليه للاستشاح حتى لو لم يثبت اقرار
 والمثاله كما قلنا بطلت خصومة الموكل ايضا لما مر ولو وصلت الدار الى الثالث هدر معا اليوم ان
 الدفع الى المدعي لما مر **باب من البيع الذي فيه الخيار الذي يلزم به بعض**
المبيع دون البعض قال محمد بن عيسى اصل الباب ان جواز البيع يقتضي على الراعي من الخائف
 وجه المبيع او التمس مع الرضا والساني من المشتري لا يملك بغيره من المبيع غير رضاه كذا يملك
 بغيره الصفقة عليه لان بعضه يشبه بالعقد وكذلك لا يبيع لملك بغيره الصفقة على المشتري الثالث
 ان البائع لا يجبر على قبض المبيع ولا على تسليمه بالملك منه ولا المشتري على قبضه بالملك ولا على
 قبضه بالملك منه عليه قال محمد بن عيسى لعل رجل باع عبدا على انه بالخيار في احدى المثل على رقبته
 اوجه الاول ان كان الذي فيه الخيار موعنا ومن كل لسانها جاز البيع لان البيع معلوم ومنه معلوم
 والثاني اذا كان الذي فيه الخيار موعنا ولكن من ثمنه جله فاعقدا شيئا من الخيار بمنع انعقاد العقد حتى
 الحكم الذي فيه الخيار وكان البيع منعقدا في حق الاخر ومنه مجموعا والظاهر ان الذي فيه الخيار غير موعنا ولكن
 سمي لكل واحد منهما فالبيع فاستدعى ان البيع مجهول ان كان الذي فيه الخيار غير موعنا وسمى منها جله بالعقد
 فاستدعى لهما التمس والمبيع جميعا وان كان البيع ميلا او موعنا او عبدا او امة فباعه على انه بالخيار في
 نفسه لانه جاز البيع كان حصته من الثمن معلوم والبيع فيه لا يمنع جواز العقد وان كان الخيار
 للمشتري في نصف له ان رد النصف ان البائع رضي بالتفريق حشا ثقت المشتري في النصف الخيار بخلاف
 المشتري اذا كان بالخيار الشرط او خيار العيب حيث لا تنفرد احداهما بالفسخ عند اي حصة وفيه لعمري
 في نصيبه لان البائع لم يرض بالتفريق لاحتمال ادم بالرد او لا يرضي فلا تمت الرضا بالشك في العبد
 ان يرضي

وكذا خصومه

بما اثبت اليه انه ساوم من غير مجلس القضا بطلت خصومه الوكيل وقرار الوكيل قد عرفت خلاف فيه

لو وصل العبد اليه يوم الدفع الى المدعي عليه ان اقراره له نصلي للدفع اما لا نصلي

الاستحقاق عليه على امره وكذلك لو قام المدعي عليه بينه ان الوكيل استوصيه او استعان او استودع منه فاجواب ما قلنا

ولو وكله المضمرة واستثنى للاقرار ثم ثبتت شأونه في مجلس القضا بطلت خصومته دون الموكل ونظيره رطلان

وكلا المضمرة في دار واستثنى اقراره بها فخاصتها ثم ادعاه رجل انه امره اها من ذي اليد

شهده الوكيل ان خرجا من اوكاله لانهما بالشهادة اقرارا ان الدار للمدعي والموكل على خصومته

ان اقرار الوكيل لم ينفذ عليه للاستشاح حتى لو لم يثبت اقرار والمثاله كما قلنا بطلت خصومة

اذا

الرابع

اذا كان الذي فيه الخيار معلوما وبين من كل واحد حتى جاز البيع والخيار للبائع او للمشتري فاقرا او المشتري
 ان يقض الذي لا خيار فيه وينقذه من يبي البائع او اراد البائع ان يملك الذي لا خيار فيه الى المشتري فابا
 المشتري لم يشتر كل واحد كذلك ان على اعتبار عدم الاجازة بغيره الصفقة على البائع في الوجه الاول
 وعلى المشتري في الوجه الثاني وكذلك لو اراد البائع ان يملك الذي لا خيار فيه المشتري لم يجبر المشتري على
 قبضه لانه لا يملك الذي فيه الخيار فلا يجبر على قبضه بالملك وعندها وان يملك اذا كان الخيار
 للمشتري لم يجبر على قبضه منه فلا يجبر على قبضه بالملك وعندها وان يملك اذا كان الخيار
 للمشتري لم يجبر البائع على تسليمه لانه لا يجبر على تسليمه بالملك والمشتري لم يملك
 وذلك اذا باع عبدا على انه بالخيار او كان للمشتري لا يجبر البائع على تسليم المبيع وان عقد المشتري
 الثمن لما قلنا واذا ابرأ البائع المشتري عن الثمن او المشتري صح استحسانا لانه ابرأه بعد شيب
 الوجوب ورجل باع سمكا طريا او رطبيا او عصيرا بشرط الخيار للمشتري لانه ايام فحاف البائع
 الفاد في هذا الخيار لقياس من لا يجبر المشتري على شيء وفيه استحسان يقال له اما ان يفسخ
 العقد ويقتض المبيع ولا يملك اذا التمس الكال فان فسخ المبيع في بطل خياره ولزمه الثمن
 وان لم يفسخ ففوق خياره لان المشتري يتقدم على اكله او يبيعه قبل ان يفسد والبائع لا يملك
 اقل ضره او جله قال الاخران هذا العبد لثمة ان ثلثاه لفلان وثلثه لانا يبيعك بغير امرهما فلعلمها
 ان خياره في بيعه وسلم فندى البيع في نصيبه في كماله بوقف نصيب صاحبيه فان حضر ولم يجبر
 البيع بطلت نصيبهما ولا خيار للمشتري لان البيع وقع متفقا فكان راضيا بالتفريق بخلاف اذا كان
 كل العبد صاحبي البائع ولم يكن للبائع شيء فاجاز احدهما ولم يجز الاخر حيث كان له الخيار عند اي
 يوقف جملته لان البيع وقع جملة فلم يكر راضيا بالتفريق وذلك اذا كان العبد لواحد غير البائع وله
 كاله فحضر المالك واجاز نصفه دون نصفه بخير المشتري لان البيع وقع جملة فلم يكر راضيا بالتفريق
باب النص في ثمنه والحق في نصيبه نص في ثمنه ما يجوز وما لا يجوز
 اصل الباب وهو ان عند اي حصة رضي لثمنه الوكيل اصل في حق نقض التصرف تابع للموكل
 حكم التصرف فيعثر اهلية الوكيل لنقض التصرف ويعثر اهلية الموكل لحكم التصرف وعندها ما يثبت
 الموكل في حق نقض التصرف فيعثر اهلية الموكل لنقض التصرف بعد هذا ان كان الموكل كالحال لو
 باشر بنفسه يتبع المالك له ملكا فاسدا فاذا باشر الوكيل فعند محمد رضي لثمنه يقع الملك للموكل ملكا
 فاسدا وعند محمد بن يوسف رضي لثمنه ان وقع للموكل يقع صححا يقع له ويظل التوكيل قال محمد بن عيسى
 مسلم وكل نصرا يبيع خمر وشراها صح التوكيل عند لان الوكيل اهل التصرف في الموكل
 لحكم التصرف وانه اهل التصرف المالك في الخمر فانه يرض بالخمر وينفي الخمر ملكه ثم في المشتري ملك

المشتري

والخيار للبائع

له وذلك لعدم علي البائع بحيث تصدق البائع بالتمر الحادث في يد البائع لحصوله على ملك الغير
وهو المشرى والبسكه حكم التمر الكفري فان حضر الشفع فله ان يأخذ الارض والتمر والتمر دام على
التخل سوا ذلك قبل القبض او بعد لما سكر التمر الذي هو من قسم على الارض والتمر والتخل ان حدث
قبل القبض او بعد لما سكر من سطر للاحصه التمر ان كان مثله باخذ الكل بالتمر ان كان حصه التمر اقل او
اكثر باخذ الارض والتخل التمر باخذ التمر بالدلهم والدنانير كذا عن الربا لما سكر من الاخذ الشفعه
له حكم المشرى ويجرى فيه الربا غير ان قبل القبض باخذها من البائع وبعد القبض باخذها من المشرى على
الصنفه التي بناه وان كان التمر نجس او لا ياخذها من ان كان طارفا قبل القبض كان له حصه من التمر وان
حدث بعد القبض فلا حصه له من التمر وقد مر هذا وان باع المشرى التمر على التخل ثم حضر الشفع
قبل الجذاذ فله ان ينقص البيع وماذا لكل وان حضر المشرى لم ياخذ التمر وقد مر هذا ولو اشرك
دارا بالف وباع نصفها تخمس دينارا فاد الشفع ان ياخذ نصف البيع الاول ونصفها به
والنصف الاخر بالبيع الثاني تخمس دينارا الا ملكه للمنافه من غير حق الصنفه وقد امكنه الجمع
ان ينقص البيع الثاني وماذا لكل بالبيع الاول بالف درهم وصار كالمو وهب المشرى منها ميعنا من
الدار فليس للشفع ان ياخذ الباقي حصه من التمر بل ينقص الميهه ويأخذ الكل بجميع التمر ان شا
كدها ولو اشرك دارا بعد الشفع ياخذها بنصفه العبد ويقضي القاضي بالدلهم او الدنانير
اي ذلك ان ليس للشفع فان كان في الدار صفائح فضة او مثله من فضة ينقسم فته العبد على الدار
وعلى الصفائح فان كان حصه الصفائح اقل واكثر من وزن فضة الصفائح من خلاف خمسة
احتلها عن الربا وفي الباقي يقضي ما كان ايشا للشفيع وان كان في الدار صفائح فضة وذهب ففي حصه
الذهب يقضي بالفضة وفي حصه الفضه يقضي بالذهب وبشرط القبض لا يجلس القضا بقدر
حصه الصفائح لكونه مرفقا واو افتراقا غير يقضي بطل القضا لكر لا يطلحق الشفعه فاذا
ترافعا سنانف القضا وفي الغصب اذا قضى القاضي ببقه الصفائح لا بشرط القبض المحل
فان خلافة لا ضمان مبادله ولهذا صرح الجليل اما هنا خلافة نصرا الى امرى دارا بان جلا من
خبر وله شفع فتران فاشم الشفع فهو على شفيعته لكر باخذ ببقه التمر وان اشلم بعد ما قضى
القاضي له بالشفيعه كالمحرم بطل القضا ولا يطلحق الشفعه وسنانف القضا ببقه التمر اذا رفع
الامر اليه لما سكر جلا ان مشركه اربيعه ما بعد عيونه لما سكر ففعل وقع التمر الامر
ورجع الماسر على الامر ببقه العبد لما عرف ان الامر يصير مشركا العبد من الماسر حكما للمشرى فان
حضر الشفع فانه ياخذ الدار ببقه العبد ويحجب القاضي ان يرضى القاضي بالدلهم او بالدنانير سواء كان في الدار
صفائح فضة او فضة لان القيمة هنا يدعى العبد عن الدار والصفائح فلا تحقق الربا وجلا ان

لكل واحد داروهما مثلا صفان فبنايعا الدار بالدار فالشفيعه للجيران ولا شفيعه لهما لان كل
واحد منهما انما يتحقق الشفعه فيما اشترى سبيل الجوار وقد زال الجوار بالبيع ولو كان
كل واحد من الدار مشركا بينهما فباع كل واحد منهما نصيبه من هذه نصيب صاحبه من الدار
الاخرى فالشفيعه لهما دون الجيران لان كل واحد منهما المضاف الذي اشترى شفع بالصفائح الاخر
بالشركه والشركه قد مر على الجار وجلا له ان يرضى ببقه قيمته الاثر من هذه الصفائح فظهر عليه
المشركه ثم غنه المسلمون ان وجه المالك القديم قبل القسمة لغيره شي وان وجه بعد القسمة
او وجهه العبد من مسلم او مشركه مسلم او غير مسلم براضه المالك ببقته من خلاف جفسه لان الجوه
لا يمكن تعدلها بنفسها اما لانه يودي الى شبهه الربا وان الجوده لا قيمة لها عند تعدلها بنفسها
وان افتراقا من غير قبض لا يبطل القضا بالبقه خلافا للشفيعه والذوق ان لخذ المالك القديم بالمقيم
مقاداه وهو تخليص ملكه بالقد الامانة قد مر ملكه وليست بمعاوضه بدليل احكام منها ان المالك
القديم يرد على بايعه بالعبد لو كان موهوبا يرجع فيه الواهب للمالك القديم ان يبيعه من اجمعه على
التمر لاولا على العدا ويدفعه بخانه كاسته وبقية قبل الدار ولو اشتراه ذي غير المالك القديم
ذني وقضى القاضي له بالخذ المشرى اشلم العبد لا يبطل القضا وما خلا ببقه التمر خلافا للشفيعه لما
مر ولو باع المملك من العبد لم يكر للمالك القديم ينقص ببقه خلافا للشفيعه على ما مر ولو ذهبت عنه
او فقاه المملك من العبد وناخذ المالك جميع التمر في ظاهر الرواية ولو كانت جارية فولدت في يد
المملك ناخذ المملك القديم بالعدا ان حق الاخذ سارا فيسري الى الولد وان مات الولد ياخذ الامم جميع
التمر وذلك اذا ماتت الام وبقي الولد ياخذ بجميع التمر عند ذي يوسف رحمه الله لانه قام مقام الام وعند
محمد رحمه الله حصه من التمر وان اشتراه مسلم تخمرا وخسر ما خذ المالك ببقته ان عند ذي خفيه
ومحمد رحمه الله هذا الخيال اذا ما لم فصا وكالهيه وعند ذي يوسف هو بيع فاسد ياخذ ببقه العين
فان اشتراه ذي مخمرا ياخذ ببقه التمر لمقدر خذ بالخر وان اشتراه ثوبا ياخذ ببقه الثوب وان اشتراه
سلم او ذي دلهم ما كثر من وزنه ياخذ المالك مثل الدلهم وذكر بعد هذا انه ياخذ بالبقه لان هذا
اختيال عندنا وعند ذي يوسف رحمه الله بيع فاسد رجل اشترى ببقه بغيره ونفا بضا ومات العبد
ثم رد الامر ببقه بغيره ببقه العبد سواء كانت ببقه العبد المشرى في ذلك او لا قبل المشرى
براع العبد لا عن الامر ببقه ولو كان غصب ببقه بغيره عشره وقيمته اكثر فانكسر ببقه بغيره
لما سكر ولو تفرق قبل القبض واجله في القه شهر يجوز لانه ضمان خلافة فلا يكون صرفا ولو غصب
كر خطه فان لم يخل عند وزاد قد يكر بضم القاضي مثل الكرم المصوب والمالك المصوب بالضمان
وان كان فيه فضل لغير المملك المصوب سكر الزاد حاصله على ملكه لكر تصدق بالفضل

تكون رهنها مع الجارية ثم الذي في الولد ذلك الثلث الف فيقسم منه وبين خمسة الزيادة على قدر
 قيمتها وقدر خمسة الزيادة اربعاء وقدر الولد الفادهم فيجعل كل اربعة سهم فيكون اجماله
 ستة اسهم فيقسم الدر الذي في الولد على ستة اسهم سهم في الزيادة وذلك ثمانية واختر عشرة وسبع وخمسة
 اسهم في الولد وذلك خمسة سهم وخمسة وخمسون وخمسة اسهم في الجارية ودرهم في الدر الذي في الجارية وذلك
 الف فيقسم منها وبين ثلاثة اقسام الزيادة على قدر قيمتها وقدر ثلاثة اقسام الزيادة ستة سهم وقدر الجارية الف
 فيجعل كل اربعة سهم فيكون اجماله ثمانية اسهم فيقسم الدر الذي في الجارية وذلك الف على ثمانية اسهم فيقسم الدر الذي في
 الجارية وذلك ثمانية وخمسة وسبعون وخمسة اسهم في الجارية وذلك ثمانية وخمسة وعشرون
 فاجتمع في الزيادة مائة وخمسة وستون ومائة واحد وعشرون فيكون اربعة اقسام وقدر
 وثلاثة اقسام فيكون اجماله ثمانية اسهم فيقسم الدر الذي في الجارية وذلك الف على ثمانية اسهم فيقسم الدر الذي في
 وعشرين وان ذلك الولد لغيره لم يكن في الولد شيء ان الام هلك جميع الا ان الزيادة مع الجارية حلت
 رهنها الف **باب من الرهن الذي يكون رهنه**
 اصل الباب ان القول قول القابض في غير المتبوض في مقدار ٧ ان كان امينا فالقول قول
 الامن كل المودع وان كان ضيما فالقول قوله ايضا كالفاسب ولانه لو انكر القابض اصلا كان
 القول قوله فاذا انكر القابض في غير كان القول قوله ايضا قال محمد بن الحسن بن علي بن جارية
 من رجل تساوى القابض والمودع في بيعها اذا حل اجل كذا مثلا حل لرجل من المدينين
 جارية قيمتها الف وطلب من القابض بيعها وقال الراهن المودع غيرهما وقال المدين ابل في قال
 العدل ادري اني لم لا فالقول قول المدين لانه هو القابض خلف العدل على العلم بالله ما
 علم انها ملك جارية فان نكل جبر على البيع ولا ينكر الا ان كان هذا وكاله في ضمن عند انهم
 وهو الرهن فيكون رهنه واذا باع بغير الثمن المدين وان خلف جبر الراهن على بيعها حتى
 المدين ولو امتنع نكاح القاصي وامتنع من ابيه ايضا لا يخفى المدين فيكون العقد على الراهن لانه
 عذر الحاق العقد على القاصي امتنه فلم يوقع العقد له وهو الراهن وان جارية رهنه
 قبضتها خمسين وقال الراهن لا يكره ذلك جارية قيمتها الف فالقول قول المدين المذكور وسبعا
 العدل اذا اقر او نكل وبصر في خمسين اسهم في الدر الذي في الجارية ودرهم في الدر الذي في الجارية
 لانه ثبت علم في خمسين اسهم وان خلف جبر الراهن وان امتنع ببيعها امين القاصي
 وبصر في الدر الذي في الجارية ودرهم في الدر الذي في الجارية ودرهم في الدر الذي في الجارية
 قيمتها الف لكن غير شعرها الى خمسين فان كان غير الشعر الجوارع عرف في تلك المسألة
 قبل قوله ان الظاهر شاهد وان لم يكن فالقول قول الراهن لان الرهن اقر يقبض جارية

قيمتها الف ولم يحضرها فبجعلها كالف قط الدين ثم نتظر ان صدقة العدل فيما يدعي مع هذه
 الجارية وبصر في الدر الذي في الجارية ودرهم في الدر الذي في الجارية ودرهم في الدر الذي في الجارية
 لان تصادقها لا يقدر حق الراهن فان انكر العدل لا يجبر على بيعها والله اعلم بالصواب
باب الزيادة في الرهن وقدر قضاء بعض المال
 اصل الباب ان تقدم ان الزيادة تتبع للاصل حال قيام الاصل وتنع الولد حال فوات الاصل وقدره لاهم
 تغتفر يوم القبض وقدر الولد يوم الفكاك وقدر الزيادة يوم الزيادة والثاني ان الولد الحادث
 بعد العود يجعل الحادث قبل العود في حق قيمته الدر الذي في الجارية قال محمد بن الحسن بن علي بن جارية
 رجل طهر ثاوي القابض فاعودت سقط نصف الدر لان الرهن نصفها بخلاف المبيعة اذا عودت
 قبل القبض حيث لا يسقط شيء من الثمن لان الرهن نصف لانه بيع وضمان المبيع ضمان
 عقد والعقد رد على الاصل دون الوصف فلا ينفك بغير شيء من الثمن فاما ضمان الرهن ضمان قبض
 والقبض كاي رد على الاصل يرد على الوصف كضمان الغصب فلوراذا الراهن جارية تساوي خمسين
 صحت لقيام الرهن عليه وينقسم ما بقي من الدر على قيمتها فان ولدت العود ولدا ياتي
 القابض جميع الدر منها ومن ولدها نصف فيقول الولد الحادث بعد العود الحادث قبل العود
 في حق قيمته الدر لان الولد يلحق بالعقد وكونه رهنه يندل ان وقت العقد وجعل كانه كان
 موجودا وقت العقد والعقد ورد عليها لكونها يكر الحاقه باصل العقد اذ انقضى العقد وهذا
 قد بقي العقد ان العود لا ينقص عقد الرهن في شيء بل يقرر ان الرهن يصر في ثوبا عند الهلاك
 من وقت القبض سقر لا يستقيم بالهلاك والمنقر قائم حكما فامر الحاق الولد باصل العقد بخلاف
 المبيع اذ انقضى البيع عينها قبل القبض حتى سقط نصف الثمن ثم ولدت ولدا لا يلحق باصل العقد
 بل ينقسم ما بقي من الثمن على الام وعلى الولد ان العقد هناك ينقص بعد الهلاك والمستفيض ليس
 بابق فلا يكر الحاقه باصل العقد في مثله الرهن لما الخ الولد باصل العقد قسم الدين ان ابل لاهم
 والولد نصفين لكل واحد خمسين يسقط با العود نصف فيها وهو ربع جميع الدين ونفي فيها ربع
 الدين في الولد نصف الدين غير ان الولد نصفه صار اصل القوان الجارية ونصفه بها اقيام نصف
 الجارية يجعل ربع الدين في النصف الذي هو ربع في حق قيمته الزيادة كانه في لاهم ثاوي الزيادة
 لانه النصف الذي هو ربع في لاهم خمسين وفي الولد ثاوي خمسون فيقول الزيادة تنقسم
 على الجارية وعلى نصف الولد الذي هو اصل ثاوي قيمتها من الدين والدين لاهم خمسين وفي
 النصف الاصل من الولد ثاوي خمسون فانقسمت الزيادة عليها المالا ثلثاه صار رهنها مع
 الجارية وثلثه صار رهنها مع نصف الاصل من الولد فيقول الدر الذي في النصف الاصل من الولد

وهو ربع جميع الدر تقسم منه ومن ثلث الزيادة على قدر قيمتها وقمة نصف اصل من الولد خمسها به
 وثمة ثلث الزيادة فتمت خمسها فجعلنا كل ثلث خمسها به منها فصارت ثلث الزيادة منها ونصف
 الولد ثلثها اسم فانقسم ربع الدر على اربعة واقل حساب لربعه ربع ستة عشر فجعلنا الدر ستة عشر
 ربحه اربعة انقسم من نصف الولد بين ثلث الزيادة على اربعة فاستقام في الجارية نصف الدر ثلثها
 انقسم منها وبين ثلث الزيادة التي صار منها على قدر قيمتها وقمة ثلث الزيادة ثلثا خمسها به وقمة
 الجارية خمسها به فالنفاذ منها ثلث خمسها به فجعلناه كل ثلث خمسها به منها فصارت الجارية خمس
 اسم فتنصف الدر وهو ثمانية منها اقساما وقمة ثمانية على خمسة لا يستقيم فخرنا اصل المثل
 وذلك ستة عشر يخرج الكسرة وذلك خمسة ويكون ثمانية فتمت خروج المسئلة شقط بالعود ربع وذلك
 عشرة وربع في نصف اصل من الولد ربع الدر وذلك عشرة وانقسم منه ومن ثلث الزيادة على اربعة ربحه
 في ثلث الزيادة وذلك خمسة وخمسة عشر نصف الولد ثلث الدر الذي نصف الجارية وذلك
 اربعون تقسم بينها ومن ثلث الزيادة اقساما خمسها به في ثلث الزيادة وذلك ستة عشر وثلاثه اقسامه
 في الجارية وذلك اربعة وعشرون تقسم منها ومن نصف الولد الذي هو ربع نصفين في كل واحد اثني عشر
 فاجتمع في الزيادة من خمسة وربع ستة عشر فتكون الجارية اربعة عشر فان هلكت هنالك هذا القدر
 وفي الولد سبعة وعشرون في الجارية اثني عشر فتكون الجارية تسعة وثلاثين فكذا معنى قول محمد بن
 انه يفتك بالعود مع ولدها تسعة وثلاثين جزوا من ثمانية جزوا من الدر وهذه تفتك بالعود
 وقد خرجنا ما نحن بوفيقه رجل الزيادة من ثمانية تساوي القابا لم ان الزيادة من
 الميراث خمسها به ثم ما تلت الجارية تملك مضمونة الدر في ثلث الزيادة من الميراث خمسها به الموداء لتكرر
 الاستيفاء وقد مر هذا فان لم تمت الجارية لكره اداء الزيادة جارية قيمتها خمسها به صحت
 وتكون الزيادة منها ثلثا للنصف المشغول بالدين فان قلت الزيادة ولدا لم ولدت الجارية ولدا
 تقسم الدر بين نصف الجارية وبين الزيادة فان اصاب الزيادة تقسم منها ومن ولدها على قدر
 قيمتها واصاب الجارية تقسم بينها ومن ولدها وتسوي الجواب فيها اذا ولدت الجارية لغير اصل
 ولوا قبل الزيادة او بعدها لان الزيادة ما هنا يكون ثلثا للجارية ومن الولد فتنقسم الدر بين
 منها وبين الزيادة ثم ما اصاب الجارية تقسم بينها وبين ولدها على ما قلنا ففرق بين ثلثها والاصل
 بالانفاذ حقيقة ومن الاستيفاء الكاسر الحكم العود فان ثمة جعل الولد كادك بعد العود
 كادك قبل العود حتى تقسم جميع الدر منها ومن ولدها وهذا تقسم ما بقي من الدر والفرق
 ان الاستيفاء حكم العود استيفاء حكم الحقيقة ثم مره فوات بعض المجل فاذا طرأ المجل
 الحق اصل العود وقد ذكر جعله كالعدم في قسمه الدر ما هنا استيفاء حسا فلا يملك جعله كالعدم
 والله اعلم

خاص

باب من الميراث في التصرف والكيل والوزن

فيلقب لباب بباب القلب اصل الباب ان المكيل والموزن اذا رهن كنسبه فعلى
 اعتبار الهلاك العبر للوزن ومن الجود عند اي حصة وجه له معنى انه يجعل شتوقا منه بقدر
 وزنه نقدا كان مضمونا بالدين لا يخرج منه حاله الهلاك حاله الاستيفاء لا محالة لاحاله التصديق لا متيقنا
 انما يكون بقدر المضمون بالاجود لان اعتبار الجود في حق الاستيفاء يودي الى الرضا بها باعتبار حاله
 الهلاك حال الاستيفاء بالدين ايضا اذ الميراث فيه ضرر بالراهن او بالمرتهن اما اذا كان بان كان الرهن جود
 مضمونه او في الدين لا يقتل الاستيفاء وهذا لان الاستيفاء هو الحكم الاصل للرهن فلا يورد عنه
 الا عند الضرر فاذا كانت فيه جود مضمونه تحققت الضرر لانا لو اعتبرنا الاستيفاء بغيرنا
 استيفاء الجود او ضرر بالراهن او الميراث فوجب لمصلحة التضمين في القصة خلاف
 الجور يكون الضمان رهنا فانما مقام الاول هيانه لحق الراهن والميراث في الجود هذا الذي
 ذكرنا في حاله الهلاك اما حاله الانكسار فعند اي حصة واي يوسف رهنها لعمه حاله الانكسار
 حاله التضمين بالقيمة رطل في حصة الاحاله التضمين بالدين حتى يكون المراد ان يتركه بدونه
 لان ضمان الرهن ضمان استيفاء والاستيفاء يكون بالقدرة والقدرة لا يمكن ان يجعل شتوقا
 شيئا من رهنه بقدر ما فان من الجود لانه يودي الى الرضا فتنصف الضرر الى ضمان القيمة من
 خلاف حصة ومحمد بن عيسى حاله الانكسار حاله الهلاك فان كان مضمونا بالقيمة حاله
 الهلاك محاله لانكسار كذلك وان كان مضمونا بالدين حاله الهلاك محاله لانكسار كذلك لا يفتقر
 الحكم بين ضمانين تخلفين يقتض واحد وان يكون مضمونا بالدين بخير الراهن ان يتركه على
 الميراث بدنه وان شأفتك جميع الدر والشاقي هو ان الدين المرهون اذا انكسر فعند اي
 حصة وجه له الوزن بقدر الدر مضمون ثم تنفع جود ذلك الوزن المضمون حتى الضمان
 تنفع الاصله وعند اي يوسف رهنه تسع الامانة والضمان فيها ومعنا ان المضمون من
 الوزن مقدار ما يبلغ قدر الدر بقية والباقي امانة من الوزن والجود وعند محمد بن عيسى في التقصا
 او لا الجود التي هي امانة حتى لو لم يمت شي من الجود التي هي مضمونة بخير الراهن على النكال بجميع
 الدر اما ادخل التقصا في شي من الجود التي هي مضمونة بخير الراهن ان شأفتك جميع الدر
 وان يتركه بدنه لان الامانة تنفع للجود تنفع للبيع الى البيع قال محمد بن عيسى رهن
 من رجل مدين ففقه مدعيه مني ثمانية اقسام اما ان كان وزنه مثل الدر عشرة او اقل من ذلك
 ما يمينه او الثلث من الدر عشرة اما لدول ان كانت خمسة مثل الدر عشرة فان هلك المدين شقط
 الدر لا اتفاق لان العدة والقيمة وقام الدر وان انكر فعند اي حصة واي يوسف رهنها لعمه الراهن

في الميراث

واخذ منه ثلث المد من اعتبار كاله الملاك وان كانت قيمته اكثر من وزنه عشره فان هلك سقط جميع
دينه ثلثي المد من الاتفاق ان ثمة وقاما بالدين وقمته والباقي امانه وان انكسر فعنداي حينه رده
ان شا الراهن افنكه بجميع الدين ان شاصمته ثمة ثلثي المد من خلاف جنسه بالغد ما يلفت
لان هذا القدر من الوزن مضمون في شعبة الجود وهو ميمر الثلث ويكون مع الضمان بهما مع الاول
وعنداي يوسف رده الله ان شا افنكه بجميع الدين ان شاصمته ثمة نصف المد من خلاف قيمته
ثلث قدر الدين ونصفه سبعة ونصف ثمة عشره وعند محمد رده الله ان انقص قدر خمسة اقدار
عبر الراهن في النكاح بجميع الدين وان استقر اكثر من ذلك **بخير** ان شا افنكه بجميع الدين وان شارك
بثمة المد من دينه واخذ ثلث اعتبار كاله الملاك ان كانت قيمته اقل من وزنه واكثر الدين
اثني عشر فان هلك سقط كل الدين ثلثي المد من عنداي حينه رده الله اعتبار اللوز وعندهما يضمن
ثمة خمسة اسداس المد من ان المضمون قدر الدين بعينه وجوده ولا يمكن ان يجعل متوفيا عشرين
ثلثي المد من قيمته ثمانية وان اعسر القه يودي الى الرافقنا بانه يضمن خمسة اسداسه ويكون
الضمان بهما مع الاول وان انكسر فعنداي حينه رده الله الراهن باختيار ان شا افنكه بجميع الدين
وان شاصمته ثمة ثلثي المد من خلاف جنسه وعندهما ان شا افنكه بجميع الدين ان شاصمته
ثمة خمسة اسداس المد من ثمة على اصلين مختلفين فاذا اردت ان تعرف قدر خمسة اسداسه اخرج
سدسه وذلك ثلثان ونصف بقي اثناعشر ونصف فهو خمسة اسداس القليل ثمة عشره
وان كانت ثمة مثل العشر او اقل من ذلك رده الله فان هلك فعنداي حينه سقط كل الدين اعتلا
للوزن وعندهما يضمن جميع ثمة من خلاف جنسه لان الجود كلها مضمونه هنا وان انكسر فعند ان شا
افنكه بجميع الدين ان شا ثمة ثمة ثلثي المد من عنداي حينه رده الله ان شا افنكه بجميع الدين ان شاصمته ثمة جميعه من
ظان جنسه ويمكن المد من ملكا للمرضع الضمان يكون الضمان بهما مع الاول رجل رهن من غير
كس جنطه حين ثمة ما يادهم بدرهم فاعينهم من انصف الكس لان ثمة تبلغ مقدار الدين
فان هلك سقط الدين كذا الاتفاق لان وقاما بالدين وقمته وان فسد ان اصابه ما فاسد فان عند
محمد رده الله ان شا الراهن افنكه بجميع الدين ان شارك نصفه بدنيه ولما افسد اعتبار كاله الفساد
كاله الملاك عند وعنداي حينه رده الله فلا شك كذا عنداي حينه رده الله لان الجود هنا اعتري لا يقرولت
لما عنداي يوسف رده الله ان شا افنكه بجميع الدين ان شا ثمة ثمة ثلثي المد من عنداي حينه رده الله
علاق الخس هو الدين بخلاف القلب وميمر النصف المبلول يكون مع الضمان بهما مع الاول
ونقسم الدين ثمة على قدر ثمة التلاوا واذا رهن نصف كرهيد ثمة ثمة بكر ردي ثمة ثمة فان
هلك ثمة نصف الدين عنداي حينه رده الله لان يعتبر الكراج بالدين من فاسد الدين كذا وعندهما

الرهن وان كان يضمن الراهن
في المباداة بانه يضمن الراهن

يضمن الراهن مثل القبوض لان جعله متوفيا بقدر الكس من الراهن باطال الحق في الجود ولو
جعل متوفيا بعد ثمة يودي الى الرافقنا بانه يضمن المثل ويكون رهنه مقام الاول وان فسد
بالمال ان شا الراهن افنكه بجميع الدين ان شاصمته مثل القبوض اما عندهما فلا كاله الفساد كاله
الضمين اما عند محمد رده الله اعتبار كاله الملاك كونه الفاسد ملكا للمرضع والضمان فان احتاله
فجوده زايلا بغير حكم الا ابتلا تصديق الفضل لجنت كره اعتبار المشبهه ٧٢ انه وجد شبهه القابل
باب من الرهن الذي توحده النباهه باذن الراهن

اصل الباب ان اطلاق الزاد المتولد من الرهن باذن الراهن كذا في الراهن نفسه وتصور كان
الراهن اشتد الزاد حتى استقطب شي من الدين ويقسم الدين على الزاد لغيره الزاد مقصودا
بالفكاك قال محمد رده الله المرتفع اذا طلبت الشاه المرمونه فشر ببنها او اكل ولدها الذي ولدت
عند المرتفع باذن الراهن حازه ذلك واستقطب شي من الدين لانه جعل كان الراهن اشتد ملكا للزاد
فيقسم الدين بين الراهن على قدر ثمة فان هلك الشاه سقط حصتها من الدين بقضي حصه
الزاد وانضم الراهن الزاد وان جعل اطلاق المرتفع كذا في ٧٢ انه لو ضم الراهن المرتفع
رضي بالثمة حشا فتم على الملاءمة بخلاف اذا اطلق الراهن نفسه او رجل اخر اجنبي اضمن حين يضمن
ويكون الضمان بهما لان ثمة المرتفع ما يرضى بالثمة فيضمن لحقه والله اعلم بالصواب

باب الرهن الذي يكلف صاحبه احضاره وان ايكلف

اصل الباب ان القبض بحكم الرهن استيفاء الدين بحكم الوضع لكرهه شبهه المباداة فمن حشا منه
استيفاء الحق قلنا بان فطر الدين لا توقف على احضار الرهن اذ كان تسليم الرهن واجبا على المرتفع
قال محمد رده الله المرتفع اذا طالب الراهن بالدين قال الراهن احضر الرهن لا وفيك الدين ذلك ولا يملك
المرتفع فطر الدين حتى يحضر الرهن لانه قادر على احضار الرهن لو كان قايما فكاك احضاره واجبا فاعتبر شبهه
المباداة حاله القدر فاذا احضره للراهن سلم اليه ٧٢ ليعين حقه كما تعين حقه بحقه للثمة
كأن البيع وان كان الرهن يبعد عن سيطره الراهن على البيع وباعه مقدرا ونسبه فمنا ليس للراهن
ان يمسح من قضا الدين لمحض الرهن بل يمسح بقضا الدين ان المرتفع عاجز عن احضار الرهن
حشا بعد العول من الراهن وتسلطه كذا لانك المرتفع باحضار ثمة الرهن لم يقبض حصه
لان ثمة الرهن صار دينا بسلطه الراهن فلا يصح له التسليم له ان يقبضه من مشرك الرهن ملك
ولم يملك العدل بعد مقدرا ونسبه اذا تسلطه على البيع مطلقا والوكاله بالبيع مطلقا وقعت
انها اطلاقا وضفا حتى لو نهاه الراهن عن البيع بالنسبة لا يصح نهيه كالا يصح نهيه عن اصل
البيع لكونه ارضا لكون العدل هو الذي يقبض الثمن من المشتري يشبه الى المرتفع لانه هو العاقد فالحق

الراهن

الرهن

نرجع اليه فان قوى الشئ على المشرى وفي يد العبد لا وفي يد فانه يرد ما قبض من الرهن لان الرهن
 قام مقام الرهن لو هلك الرهن في يد العبد لا وفي يد فانه يرد ما قبض لتكرار الاستيفاء على ما عرف
 كذا هنا فلو ان العبد لم يبيع لكنه اودعه عند من هو في عياله وغايب فقال المودع اودعني فلان لا ادرك
 لمن هو او العبد ذهب مع نفسه فهنا لا يكلف المودع اخصار الرهن وحجر الرهن على قضا الدين
 لكنه الرهن على جزاء التسليم فان انكر المودع لا يدايع وقال هو الى الملك لم يقبض الرهن لان المودع
 قوى الرهن فثبت الاستيفاء فلا يملك قبض الرهن الا ان يتسكنه رهنا وان كان في بلد اخر لا يجبر
 للمودع على اخصار الرهن بحجر الرهن على قضا الدين لان الرهن عاخر عن الاخصار ان التسليم غير
 واجب عليه في بلد اخر لم يحرم فيه العقد لكن الرهن ارجح به بالله ما هلك ان يدعي امر الواقع بل فيه
 فاذا انكرت خلف خلافه لو كان مكان الرهن بيع حيث لا يحجر المشرى على ابقا الثمن لم يملك المبيع
 لان ذلك معاوضة من كل وجه تقضي المساواة سلامه بان سلامه اما هنا بخلافه وان لم يكن الرهن
 حله مؤنه فالناسر كذلك في الرهن ان يرد اخصاره لان فيما ليس له حمل مؤنه الا ما كن
 كلها المكان العقد لا امره ان شرطه مكان الا بقا في التسليم فهو ما اخصار فلو اراد الرهن
 ان يقضي الدين قبل بيع الرهن اخصار الرهن في الناسر لا يرد وفي الاستحسان بعد اذا كان في بلد
 لا لا ضرر عليه في اخصار وفيه فراق قلب الرهن لكر لا يملك الى ان يقبض جميع الدين فان قتل العبد
 الرهن من خطا حتى وحيته فتمت على عاقلة القاتل لا يحجر الرهن على قضا الدين ما لم تحصل القية من العاقلة
 لان العبد صار دينا بتسليط مرجعه الرهن بخلاف البيع على امر وكلما حصل فتمت من العاقلة
 فلم يمتد امره حتى محقه ان كان مرجع حقه دينه او دنايه اذا قضى بالبل والقسم فله
 حقه الى ان يقبض حقه لانه قام مقام الرهن والبيع عليه **كتاب الهبة**
باب من الهبة التي يجوز فيها القبض والتخلف
 اصل الباب ان الهبة لا يملك قبل القبض في المشاع لا يملك قبل القبض لان القسمة من
 قام القبض اشتغال الموهوب بمشاع الواهب منع القبض يمنع صحة الهبة اما اشتغال غير الموهوب
 بالموهوب لا يمنع قبض الموهوب لانه لا مشاع له الموهوب قال محمد بن الحسن رحمه الله ويطوع هبة دارا
 فيها مشاع الواهب وسلمها اليه او هبة دارا فيها طعام الواهب لم يجز ان ينع الهبة لان الموهوب
 مشغول بما هو ملك الواهب فستع التسليم حتى لو فرغ الدار والحراج لم ينع ولو هبت المشاع الذي في
 الدار والطعام الذي في الحراج وسلمها اليه حتى الدار والحراج صحت الهبة في المشاع والطعام لان
 الموهوب مشغول بشئ بل هو مشغول فلا يمنع التسليم وجاز بيع الدار والحراج وكذلك لو هبت
 الدار وسلمها مع المشاع ثم هبت المشاع صحت الهبة في المشاع دون الدار لانه حين سلم الدار كانت مشغولا

بمشاع الواهب فلم ينع الهبة وتسليم المشاع صحيح لانه مشغول على امره ولو هبت المشاع او او سلمها
 ثم هبت الدار صحت الهبة فيها اما المشاع فلا مشكل وكذلك الدار لانه حين هبت الدار كان المشاع ملكا
 للموهوب فلا يمنع الهبة ولو هبت ايضا زرع او نخيل او هبت النزع والنخل وجزء من الرهن
 او هبت الرهن من الشجر ابيع لانه متصل به اتصال خلفه فمكون بمنزلة الشيوع وذلك يمنع الهبة وكذلك
 اذا هبت الارض والزرع ثم استحق الزرع بطلت الهبة لانه لا ينفصلان الشئ كان متنازعا الهبة بخلاف
 ما اذا هبت الحواشي مع الطعام وسلمها ثم استحق الطعام حشا لا ينفصل الهبة في الحواشي انما الهبة في الشئ
 وان هبت الدار ولم يملك حتى هبت المشاع وسلمها جله او هبت الارض ولم يملك حتى هبت النزع والنخل
 ثم سلم الكل جله صحت الهبة في الكل لان التسليم ركز الهبة فاذا سلم الكل جله صار كله هبة لانه جله كله
 ما اذا تفرق التسليم على امر ونظير اذا هبت نصف الدار ولم يملك حتى هبت النصف الاخر وسلم
 الكل جله صحيح ولو هبت النصف وسلم ثم هبت النصف الاخر لا ينع في شئ لما قلنا كذا هنا ولو هبت الزرع
 وامره بالحصار او هبت الثمر وامره بالجداد فحصل الزرع وجب الثمر في القياس ابيع لما روي في الاستحسان
 صحيح فلو كان بعد الجداد والحصار لم ينع ان الموهوب له اذا قبض الهبة بغضه من الواهب ان
 قبض في المجلس صحيح استحسانا لان الهبة اذ لم بالقبول والقبض لله لانه احد ركبي الهبة وفي غير
 المجلس لا ينع الواهب وبغير اذنه لا ينع قياسا واستحسانا لان دلاله للاذنه مقصود على المجلس ولو
 نهاه لا ينع في المجلس وغير المجلس وكذا هذا في الصدقة والقرض والرهن والبيع القاسد انها كالهبة في
 افتقارها الى القبض والتحلية ليست تقبض الهبة القاسدة والبيع القاسد وفي رواية الجامع التحلية
 البيع القاسد ايضا يقبض وهو المختار لانه حرام فلا مشكل ان ينع وفي الهبة الصحيحة التحلية تقبض عند
 محمد بن الحسن خلافا لابي يوسف رحمه الله وهي مثله لاصل ولو هبت من اعل التحلية اذ لم بالجداد او
 هبة طلبة سيف او ناد او امره بالقبض والتزاع او هبة دينه على ان يثان او امره بقبضه او هبة
 له قفيز او صبره وامره بالكل ففعل الموهوب له ذلك صحيح استحسانا وقد مر هذا وان لم ياذن له بالقبض
 ابيع حتى لو فعل كذا من جملته فانه افسد ملك غيره ولو هبت الدار والمشاع وسلمها ثم استحق المشاع
 صحت الهبة في الدار لان الاستحقاق ظهر ان ينع في المشاع كانت يد غصب حتى لو هلك المشاع فاستحق بغير
 ايها مشا وايها ضمن الرجوع على صاحبه فاذا كان المشاع في يد المانع تسليم الدار اليه وصار كالو غصب الدار
 والمشاع ثم هبت الدار منه او اودعه الدار والمشاع ثم هبت الدار منه صحيح لما قلنا كذا هنا جمل الموهوب
 له ضمنا للمشاع في مثله الكتاب والمشاع منقول وغصب المنقول لا يحق بدور النقل ولم يوجد من النقل
 وضمان الغصب لا يحق بالقبض والتحلية وانما يحق بالقبض حقيقة ولم يوجد ضام في المشاع وانما ضمن في الهبة
 نقل الملك اليد الى الموهوب له فصار الموهوب له كيدا الواهب ويد الواهب يد ناقلة فكذا يد الموهوب

له خلافا لو كان مكان الهبة شرا والمثله كالحا حث لا يضمن المشتري المتاع بالقبض والتحليم لان
 البيع وضع لا ثبات ملك جديد لا نقل الملك واليد فلم يتقبل البائع الى المشتري والغصب انما بالقبض
 الحسي بالتحليم ولم يوجد القبض حسا في المتاع من المشتري لم يتقبل البائع فلا يضمن فافترقا والله اعلم
باب من الهبة يرجع فيها في الاضحية والقران والمنفعة والا يرجع
 اصل الباب ان كل دم يجب شكره كالاضحية ودم المنفعة والقران فالواجب هو الارادة وهو المصدق
 حتى يحل اكله وان يوكله عينا ولا يضمن تقوته الا اذا اعتاضه بخيند يضمن ويحب التصديق بتمتته لان
 الشرع حرم التمول فاذا اعتاضه ضارضا وكلا دم يجب بطريق الزجر والكفان كجزء الصيد ودم
 الحلق والاحصار فالواجب فيه التصديق حتى لا يحل له اكله وان يوكله عينا ويضمن تقوته وان لا يضمنه
 لا يضمن قال محمد رحمه الله رجل وهب من رجل شاه او يقر او يذنه فقبضها واوجها اي عيبتها لا يضمن
 او هدي شفعه او جزا صيدا واحصارا وعينه فلهذا النطق فلو اوجب ان يرجع فيها لان كابر العبد
 دون كابر الله تعالى وذلك لا يمنع رجوع الواهب كافي الزكاه فكذا هنا وعنه في بعض وجه الله انه لا
 يرجع لانه صار لله تعالى كالوقف للعباد وصار كالموهوب اذا مر من اسقى الواهب حق الرجوع واذا
 رجع عند محمد رحمه الله في كان ذمته سقي كالاضحية ودم المنفعة والقران والتدبير عيبتها وان يتعلق بالغير
 يستقط نوات الغير كالتدبير او عيبتها فلو عا فان خرها او ذبحها لشي من هذه الدماء عند محمد رحمه الله
 يرجع الواهب لان الذبح نقصان والنقصان لا يمنع الرجوع وعند محمد رحمه الله لا يرجع لما مر ثم اذا رجع عند
 محمد رحمه الله لا يطل ما حصل من القران بالارادة لان ما حصل من القران لا يتصور الرجوع فيه وهل يضمن
 الذاب فيه المذبح للقران في الاضحية والمنفعة والقران لا يضمن لان التصديق ليس واجب على امر في
 جزا الصيد ودم الاحصار والحلق يضمن لان المصدق واجب فيها وانه سبب لقواته حثا فلم هذا
 للفقير محل كان للغير حق الرجوع فيه فصار كالمفوض يضمن زجره له عمن ذلك ولو سرق منه او اخطى
 يارم يضمن لان فان اضمنه اصلا فلم يوجد سبب النقصان ولو اشترى شاه او يذنه بنقره فضه عيبتها فذبحها
 لشي من هذه الدماء ثم ان البائع رد النقره بالعيبة استغنى السعي في هذه الرواية لانها تنفي بالقبض في هذه الرواية
 والبائع بالخيار ان شاء اخذ اللحم ورد اليه جميع الثمن وان شارك المذبح عليه وضمنه القته فان اخذ الاخذ
 ورد القته فالمشتري تصديق بتمتته المذبح او ثمنها كان اكثر لان القته كانت واجبة عليه وقد استفاد
 البراءة عن القته برد المذبح او الثمن فصار كانه اعتاضه عن القته وانه موجب التصديق وقد فصل الثمن اليه
 ايضا فتصدقنا كثرها اخطا فان اخذ البائع الثمن وترك المذبح عليه واخذ منه القته والمشتري
 تصديق كان سبيله التصديق باكل ما كان سبيله الاكل وان وجد المشتري المذبح عينا لا ملكا الرد
 لان الرجوع نقصان حصل في يده فتمنع الرد كرجوع نقصان العيب ان البائع ان يقبله كذلك لم يضمن

عقود
 في البيع والشراء

كلاه

حصه العيب لا القرية صار من موهبه مع العيب لا في جزا الصيد فان اذالم كثر مثلا للصيد حث
 البينة الا بضمنه السلام فانه يلزمه التصديق حصه العيب حتى يخرج عن ضمان الصيد وان قال البائع
 انا اصله مذبوحة له ذلك فياخذ المذبح ويرد الثمن للمشتري ثم المشتري رفع حصه العيب ثم
 له ذلك لما قلنا ونصدق البائع في جزا الصيد فان اذالم كثر مثلا للصيد مع
 العيب فانه يتصدق بجميع الثمن لا بد حصل بالثمن في ضمانه في حق الشئ عن ثمنه الا اعتبارا في وجوب
 التصديق ولم يضمن القته هنا بخلاف الفصل الاول لان ضمان المذبح كان مضمونا على المشتري بالقرية
 الا ان يري بغير احتيا واما هنا غير مضمون عليه بالقرية الا ان يري انه هو الذي يريه باختيار
 فافترقا فان اشترى اها شرا فاسدا فذبحها لما ذكرنا فالبايع بالخيار ان شاء اخذ المذبح وضمنه
 النقصان وان شاركه واخذ القته لانه قائم بوجهها كمن وجهه فيتحير وان اخذ البائع المذبح
 يتصدق بالقرية لانه استفاد البراءة عن القته سبب الرد فصار كانه اعتاضه عن القته والقرية
 ماضية لان الجزا الذي اتمت به القرية كان ملكه واستردان لا يتصور وان ثلما البائع المذبح عليه
 وضمنه القته حازت القرية وتصدق اللحم ان كان سبيله التصديق باكل ما كان سبيله الاكل وان
 كان المشتري معها فذبحها ثم استحقها رجل بخير المستحق ان شاء اخذ المذبح وضمنه النقصان وان شاركه
 المذبح وضمنه القته فان ضمنه القته حازت القرية لانه حصلت ملكه وتصديق كان سبيله التصديق
 على امر وان اخذ المذبح بطلت القرية لانه ظهر انه حصل في ملكه حتى لو كان محصرا لا يتجمل له ذلك لان
 مريض وهب بدنه من انشأ فقبضها وذبحها لشي ما ذكرنا فان الواهب وعليه ذبحه ويحكم ولا مال
 له غير ما قاله بالخيار ان شاء واضمنه القته وتركوا المذبح عليه وتكون القرية ماضية
 لحصولها في ملكه وتصديق كان سبيله التصديق ان شاء واخذ المذبح وضمنه النقصان وتصديق
 الموهوب له يقبضه المذبح لحصول البراءة عن القته برد المذبح وان لم يكن عليه ذبح المذبح ان تضمنه
 قته بل ان شاء او جازت القرية وان شاء واخذ المذبح وضمنه النقصان وتصديق ثلثي نقصان
 الذبح وتصديق الموهوب له شلتي قته المذبح كافي البيع الثالث ولو وهب له بدنه فذبحها فلو عا
 فان بلغ اللحم وخرها هناك تمت القرية وان عطيت دون الحرم بطلت القرية لانه لا يكون قرية الا في
 الحرم فعليه ان يذبحها وتصديق لحمها ولا ياكل فان لم يذبحها تصديق عليه يعلمها بعلمه الا باخذها ويحلبها
 وفيه ورد الحديث وصار من ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث هدايا على يد قبيصة بن ابي ذؤيب فقال
 يا رسول الله ارأيت ما عطيت منها في الطريق فقال عليه السلام خرها واصبغ نعلها بدمها واضرب به
 صفحه سنامها واخل منها ويزن الناس حتى ياكلوها ولا تاكل انت ولا من فقا وكسنا وانما ناهيهم انهم كانوا
 اعتنا فلوراد الواهب ان يرجع فيها له ذلك عند محمد رحمه الله خلافا لابي يوسف رحمه الله وقد مر هذا

الاستبراء ولهذا شرط فيه بيان الزرع واذا لم يشترط وبيع واشترى كونه كله للامر والمضارب لاجر المثل
 ولو قال اني اريد الخروج الى الري فقال لاخر اني اريد ان ابيعك فلان مولاك لغيرهم فخذوا الالف
 بضاعة ففعلوا به ان المقدمه تدل على انما اراد ان يرسل الالف بيده الى فلان حتى لو قال اني اريد
 الخروج الى الري واشترى فلان لانه قد اشاع فخذوا الالف بضاعة فهو بضاعة في الطيان لانه خاصه
 لان المقدمه دلالة القيد به ولو قال فخذوا الالف بضاعة في الثياب الى الري فاشترى به الثياب الري
 وحلها بالمال الى امر المستضع فهو متطوع لانه لو لم يجعل متطوعا لصار متشددا على صاحب البضاعة
 وربما استغرق ماله جميع البضاعة وذلك لا يصح فغير امر وان اشترى البعض ثيابا ونحو ذلك
 فحله الثابت بان ذلك لعدم الاشتداده وكذلك الجواب المضارب في الوجهين الا ان البضاعة ان
 انفق ما بقي من الالف في الكري بعد موت المستضع ان علم بموته ضمن لانه انفق بموته فيغير الباقي حتى
 العدة فيضم وان لم يعلم بموته فذلك قاسا وفي الاستحسان لا يضم لانه لا يفسد بملك فقهاء
 الناس عن قبول البضاعات ولو كانت مضاربة فانفق بعد موت رب المال وهو يعلم او نهاه رب المال
 عن الاتفاق على ما اشترى وعن الكري ما بقي من الالف اتضح فيه ولا يغير لعلق حق المضارب بالنقل كما
 لا يصح فيه غير ما اشترى لعلق حقه بالبيع ولو نهاه عن الشراء برأس المال قبل ان يصير ضا او
 ما انفق وان لم يعلم بموته لان حق المضارب لم يتعلق بعد بالبضاعة ولو دفع اليه الف درهم وقال
 اشترى بها طعاما في مدي فاشترى حمله الى منزله من مال نفسه لا يكتفي بها استحقاقا لخلو
 البضاعة لان الحمل لا ينزل الا منعارف في الامر بالشرافي ماله ونقل ماله ما سواه
 بخلاف الاستضعاء فان ثمة العتق وصودته تكثر فلا تثبت لاهل النقل والشك ثم في مثله
 البضاعة اذا علم بالني او موت رب المال خاف الضيعه على الرقيق دفع الامر الى العاض فان النقل
 في بيعه امر ببيعته ونقصي نفسه وان كان النقل ان امره بالاتفاق امر به ولا يكون متطوعا في ذلك لان
 مال الغائب امانة في يده وصار كدواب الوديع في يده وصاحبها غايه فكر القاضى لا امره بشي
 بنقل البينة على ما يقوله لانه يدعي شئ من الولاية للقاضي والقاضي يعرف بسببه والله اعلم بالصواب
باب المضاربة تنفيذا بالقداء والشركى ولا تنفيذ بالنفقة والجعل
 اصل الباب ان المضارب لما يظفر بنصيبه من الزرع اذا صار من المضاربة بعد اما اذا كان عرضا لغيره
 الزوج ولا يقر بملكه في نصيبه الا اذا ضمن حصته من العرض من مال نفسه فخذت بقر بملكه في نصيبه
 بالضمان ويجعل كالنفسه ويخرج حصته من المضاربة واما حصه رب المال ان ضمنه ضمان الثمن فلا يخرج
 عن المضاربة لان ضمان الثمن على رب المال حكم المضاربة ويصير ضمنه المدفوع كله برأس المال اما اذا
 ضمنه ضمان القداء يخرج نصيبه عن المضاربة لان ضمان القداء ليس حكم المضاربة كانه حصه له

الحوزة

المضارب بالنفقة اذا اشترى من مال المضاربة عبدان او ابنتين فمضى العبد جناية موجبه
 للدفع او القداء كحطه بالدفع او القداء اليهما ان يبيع العبد ملك المضارب وقد يقر بالجناية فان
 دفعها العبد تمتت المضاربة وان قدما قال القداء عليهما ارباعا لان العبد بينهما ارباع وخارج العبد كله
 عن المضاربة اما حصه المضارب فلا تفرق بملكه فيه بالقداء فصار كالنفسه والمحصر رب المال فله انما
 يسلم بالعقد وان لم يسلم له حكم المضاربة وان في احد ما نصيبه ودفع الاخر جاز لانه ملكه وان كان فيه
 الجداء لغيرهم فالخاطب برب المال لا غير اذ لا ملك فيه للمضارب واذا قد خرج العبد عن المضاربة
 لما سوان نصيبه المضارب في الالف حتى صار الفين فظهر المخرج ثم اشترى بالقي درهم عبيد ثم ملكه الا ان
 قبل ان ينفقها الجاني قال اشترى عليهما ارباعا لان العبد صار بينهما ارباعا لانه اشتراه بماله مشترك بينهما ارباعا
 وخارج نصيب المضارب عن المضاربة لانه ملكه باء الشراء من مال نفسه وهذا ليس حكم المضاربة ونحو ذلك ان ارباع
 العبد على المضاربة لان رب المال انما ملكه باء الشراء وضمان الثمن على رب المال حكم المضاربة وصار برأس
 المال الفين وخمسهم ولو اشترى العبد الف في المسئلة كالماله ففرض ان الثمن كله على رب المال فصار
 رأس المال الفين لما قلنا ولو اشترى العبد عبيدا او ابنتين فمضى ففقدت على رب المال في ظاهر الرواية
 لان ملكا المضارب من نصيبه ليس بمتقرر ولا ينتفع به في الحال الا ان يرضى لوصوله الف كان
 كله ملكا لرب المال بخلاف القداء والشران بالقداء وضمان الثمن بقر بملكه في نصيبه لانه بصير ضا
 عن ملكه وفي وجوب المال لوجوب النفقة يجعل فذلك بغير اصل ملكه في العبد ويجوز
 برأس المال ويضم اليه عند نفسه وكذلك عند المضاربة اذا ابقى فريده رجل من مدين سفر قلده
 الجوار ومكره ذلك على رب المال كالنفقة **باب من الوكالة**
بالشيء كونه على غيره امانة اصل الباب ان الموكل متى اشار به المتوكل الوسمي فان كان المشار اليه
 من خلاف جنس المسمى فان لم يعلم الوكيل حال المشار اليه متعلق الوكالة بالمسمى نفيا للفرع وعز الوكيل
 وان علم المشار اليه متعلق بالمشار اليه على ما بين جعل التسمية بخلافه مجازا عن المنع او الغم وان كانا
 اصلا كرا ضلعا وصفا فان الوكيل حال المشار اليه فذلك متعلق الوكالة بالمشار اليه وان لم يعلم حاله
 متعلق الوكالة بالمسمى حاله انما العلم ان الوكيل لا وقت الشراحي لو اشترى بالمسمى بقر بالامر اعتبارا
 للمخالف من الوصف حيث يتعلق بالمشار اليه على اعتبار هلاكها قبل الشراحي شئ الوكالة هلاكها اعتبارا
 للمجانسة من حيث الاموال والشاخي ان العلم والمشاريعين الوكالات والشركان والمضاربان
 بعد التسليم الى المالك او الكونه امانة وقبل التسليم لا تسقط فانه حصه له بقر بالامر اشترى الف
 التي في هذا الكيس حاره ودفع الكيس اليه فاشترى حاره بالقد درهم جواد فاذا في الكيس دنانير
 او فلول او شئ شقوة او دنانير او لم يكره شي والوكيل لا يعلم به وقع الشراء لان المشار اليه

لا يجوز ملكه في نصيبه ان السهم المورث من حصة

بهم

خلاف جنس المسمى فالوكالة انصرف الى المسمى وقد اشترى المسمى ان يطلق اسم الدار لهم فتناول
 الجهاد فوافق امره لا يرد ذلك اذا علم الوكيل ولم يعلم الموكل حال الدار لهم او علما ولم يعلم كل واحد منهما
 بعلم صاحبه تعلق الوكالة بالمسمى نفيا للغير عن الوكيل اما اذا علما وعلم كل واحد منهما بعلم صاحبه
 فحينئذ تعلق الوكالة بالشارع اليه لان الاشياء البغ في التعريف والغرور مستف في شرط العلوم
 لا اربعة لتعلق الوكالة بالشارع اليه اما بشرط علم الوكيل لانه اذا لم يعلم حال المشار اليه ربما يعتقد
 التسمية فيصير مخالفا فلزمه الشراف فتقرر ذلك بشرط علم الموكل لانه اذا لم يعلم الموكل محتمل ان
 مراد المسمى هو الظاهر والوكيل علم بالمشار اليه فليشترى المشار اليه وكذلك شرط علم الوكيل بعلم
 الموكل لانه اذا لم يعلم فتقول ان كان عالما فمراد المشار اليه وان لم يكن عالما فمراد المسمى فتقرر ذلك
 بشرط علم الموكل بعلم الموكل لانه اذا لم يعلم الموكل كان زعمه انه يشترى بالجهاد بناء على التسمية فيسمى
 بالشر الجهاد والوكيل لما كان عالما حال الدار لهم فليشترى المشار اليه فيصير مخالفا عند عدم تحقق هذه
 العلوم لا اربعة تعلق الوكالة على الجهاد وان يطلق اسم الدار لهم فتناول الجهاد وذكر ذلك الم يكن الكيس
 او كان املا من لان فالوكالة تنصرف الى المسمى كذلك اذا كان الكيس متوقفا او زبوا وعلم الوكيل
 حاله وقت اشترى ولم يعلم حاله وقت القبض من الموكل ثم اشترى بالجهاد يلزم الامر ورجع عليه الجهاد
 لما ذكرنا ان الوكالة انصرفت الى الجهاد لما لم يكن الموكل عالما حال الدار لهم وقت القبض من الموكل فبعد
 ذلك الحكم لا يتغير العلم وان اشترى الجهاد حاربه ثم نظره الكيس فلا فائدة له فهو لو كان عالما به
 وقت الشراء ولم يعلم وقت القبض وقع الامر ورجع عليه بالجهاد وان هلكت الزبوا ثم اشترى بالجهاد
 جارية لزم المأمور فقد جعلها معينة واعتبر المشار اليه في حق تعلق الوكالة بها واعتبر المسمى في
 حق الشواحي فقام الدار لهم والفرق ما ذكرنا ان الزبوا من جنس الدار لهم لكنه خالفه في الوقت
 فاعتبر في مخالفته حال قيامها حتى وقع الشراء بالجهاد للامر واعتبر في مخالفته حال هلاكها حتى لو
 اشترى بعد هلاك الدار لزم المأمور وان اشترى الجهاد جارية فاذا في الكيس خمسة جارية لزم الامر
 ان كانت فيه الجارية الفا او اقل مقدارا يتغايير الناس فيه لان الوكالة في الخمسة التي لم تنقذ
 تعلق المسمى في الخمسة المنقودة تعلق المنقود فيكون كالا بالشرابا الف فحق الامر
 وان اشترى خمسة جارية ان كانت ثلثا وخمسة لزم المأمور لانه امر بشري جارية تشاوي
 الفا كان خلافا الى شر حتى لو اشترى خمسة جارية تشاوي الفا لزم المأمور لانه خلاف الى جزي فان
 هلك المنقود ثم اشترى الجهاد جارية لزم المأمور لان الوكالة بقدر المنقود تعلق بثلاثة
 المنقود فان هلكت الخمسة المتقونة انتهت الوكالة فيها وبيعت الخمسة التي لم تنقذ فتكون
 وكلا بالشر الخمسة لكر جارية تشاوي الفا لانه ماضى لانه فاذا اشترى ثلثا فالف فيلزمه

سيرة
 في
 الجهاد

من
 الجهاد

بالف

ولودفع الى الوكيل الفا وقال اشترى جارية فهلكت الدار لهم انتهت الوكالة علم الوكيل ولم يعلم
 حتى لو اشترى لزم المأمور لما مر ان الدار لهم بتعيين الوكالة بعد النقد وان ظهر بعد ما باعت
 انها كانت متوقفة لا يتطل الوكالة لانه ليس من الدار لهم فلم يتعين بعد النقد بقا الوكالة فتعلق بقا
 الوكالة بالمسمى وان لم تضع فاشترى المتوقفة جارية تشاوي الف درهم والبايع علم حال الدار لهم
 وتكونها جارية اشترى لانه اشترى جارية تشاوي الف درهم والبايع علم حال الدار لهم شي ان
 كانت مضاربة والجارية والرجح كلها للامر والمضارب اجر المثل ولو لم يرضع عليه الف درهم وقال
 اشترى هذه المائة الدار لهم وهذه الف الف الفلوس حاربه فالوكالة على المشار اليه لانها علما
 حاله وعلم كل واحد منهما بعلم صاحبه وحمل ذكر الدار لغيره من المدح وذكر الفلوس مجازا
 عن الف درهم وان لم يدفع اليه للامر حتى هلكت او صرفها الامر الى جاحه نفسه انتهى الوكالة حتى
 لو اشترى بغير الامر لانها لا تنقذ من النقد ولودفع اليه الف درهم مضاربة بالنصف وقال خذ
 هذه الف الف درهم التي في هذا الكيس مضاربة بالنصف وفيه زبوا فان لم يعلم المضارب ورب المال
 او علما ولم يعلم كل واحد منهما بعلم صاحبه فله ان يشترى بالجهاد ان قبض الزبوا عن الجهاد قد صح حتى
 لا يتطل المضاربة بالافراق عن المجلس واذا اشترى الجهاد يكون اشترى على المضاربة فان يجوز
 البايع بالزبوا جازو يكون راس المال هو الزبوا وان لم تجوز الزبوا على راس المال ويرجع الجهاد
 وكان راس المال الجهاد وان هلكت الزبوا قبل الشراء بطلت المضاربة فاعتبر المثل واليه طالع
 هلاكها واعتبر المسمى حال قيامها والفرق ما ذكرنا في الوكالة وان كان الكيس متوقفا للمضاربة
 على المسمى كرا اذا افرقا ففسدت المضاربة لان قبض المتوقفة لا يصح عن الدار لهم حتى لو اشترى
 وزح فكل الرجح لرب المال والمضارب اجر مثل عمله كالاستجار الفاسد لان المضاربة وان فسدت
 بقعت الوكالة ووجب له اجر المثل ان لم يعلم له نصف الرجح وان لم يكن الكيس لخصما به
 فاشترى جارية بالف فهي لغيره كمن مضاربة وهو النصف الذي نقد فسق على المضاربة
 ورجع هذا النصف نصفان والنصف الاخر يقع الامر بحكم الوكالة وهو النصف الذي لم ينقد
 لانه نطقت المضاربة فيه ونقتل الوكالة اذا التقطت بشرط لصحة الوكالة ولا اجر له في هذا
 النصف لانه شرك رب المال في هذا العمل محصنة من نصف الرجح ومن عمل غلا هو فيه شرك في
 يستحق لاجر وهذا اذا لم يعلم او علما او لم يعلم كل واحد منهما بعلم صاحبه اما اذا علما وعلم
 كل واحد بعلم صاحبه فالمضاربة بالزبوا والمشار اليه حتى لو اشترى بالجهاد كان شرا لثنية
 فان كان المشار اليه خمسين وقد سمي الفا واشترى بالالف جارية صار مسمى بنفسه لانه
 لما وجد العلوم لا اربعة تعلق المضاربة بالمشار اليه وان كانت متوقفة بطلت المضاربة ونقت

لانه

الوكالة حتى يشترى بغير الشراء والامر للعامل اجر مثل عمله لما مر رجل قال يعني به في الالف درهم له
 كذا بفاعه ونبض الدليم ثم وجدها زبونا فان يجوزها جازوا لا يرد لها ورجع بالحياد لما مر هذا
 اذ لم يعلم البائع كمال الدليم فان علم وقت البيع انها زبونا فباعه فله الزبون لا غير وهذا يكفي
 علم البائع ان الحق له فاذا علم به ورضي بجوده وان وجدها مستوفى لا يجوز الا بالرضا في الجاهلين
 لانها كانت من جنس الدليم وكان قبضه بذكره عن الدليم فتكون امسدا لا يحضرا فلا يجوز الا
 بالرضا في فاذا كان البائع والمشتري عالين كمال الدليم انها مستوفى فقد وجد الرضا في يجوز البيع
باب من الوكالة التي يعطى صاحبها على التصديق لا يضمن
 اصله بان ان اقر اربابا ان على نفسه صحيح دون غيره وسعيه في تقضيه او جبه مردود
 قال محمد لم يرد على من يفتك رجل ان فلا تاوكلني بقضيه له عليك من الدين وصدقة الغريم يوم
 تسلم المال اليه لانه اقر له بحق فصره لنفسه لانه انما تقضى الدين من مال نفسه فيصح خلاف الوديعة
 اذا قال رجل كذا ولا تقضيه له عندك من الوديعة وصدقة لا يرد اليه لانه اقر بحق فقبض
 مال غيره فلا يصح وان كذبه او سكت لا يرد اليه لانه لم يقض شي فان دفع المالك اراد ان يرد
 ليس له ذلك سواء صدقة او كذبه او سكت ان حق رب المال يتعلق بالمذموم على اخطائه وكله
 اولم يكرهه كله لكن يخل من قبضه فيسقط حق الاسترداد فان حضر الطالب صدقة في الوكالة
 او اجاز قبضه صح وبرى الغريم وان محذو الوكالة رجع الغريم بينه وان اراد ان يرجع على الوكيل
 ما قبضه محذو الوكالة لم يكره ذلك لانه لما محذو الوكالة لبطل حقه عما في يد الوكيل ثم اذا رجع
 الطالب على الغريم بينه حل للغريم ان يرجع على الوكيل فان كان غير المدفوع قايما له ان يرجع في الوقت
 كلها لان ذلك ملكه وان قطع حق الطالب عنه لانه قبض المدفوع وان كان هالكا او ادعى الهلاك او
 الدفع الى الطالب حل له ان يضمنه فهذا على وجه اربعة في الوجوه الثلاثة له ان يضمنه وهو اذا
 كذبه او سكت او صدقة وضمنه اما اذا كذبه او سكت لانه انما رضى بقبضه على اخطائه ان يكون
 فاذا لم يكره ايضا بقبضه فيضربا اذ اصدقه وضمنه وصودته ان يقول الغريم للوكيل نعم انت
 ما وكيلا اذا حضر الطالب محذو كالتك ياخذ مني ثانيا بصدقة كذا عليه فقلت كذا عنه مما
 ياخذ مني فقبل فان اجاز الطالب محذو الوكالة واخذ منه من الغريم طلت لكفاله فيرجع الغريم على الوكيل
 بحكم الكفالة ولا يرجع قبل اخذ الطالب منه ان الوكيل انما يصح كغيره بعد اخذ الغريم وفي
 الوجهين الاولين له ان يرجع على الوكيل حين محذو الوكالة لان التضمين له يتعلق بطلان
 الوكالة وتقدر في ذلك ففسخ المحذور وان ادعى الوكيل الدفع الى الطالب فيما اذا ضمنه واقر الغريم
 بذلك لا يضمنه ولا يندفع عنه ضمان الدرك وفي الوجه الرابع ليس للغريم ان يضمن الوكيل واما اذا

في
 في
 في

لم يكره

صدقة ولا يضمنه لانه رجع ان الوكيل قبضه حتى وان الطالب ظلمني حشا اخذ مني ثانيا فليس ان الظلم غيري
 فلو ان الغريم دفع المال الى الوكيل ثم ادعى انك قبضت بغيره من يدان ستره المال بغيره وان اراد ان يستلمه على
 الوكالة او اقام البيينة على اقراره ان الطالب وكله او اقام البيينة ان الطالب حضر محذو كالتك لا يقبل
 لان كل ذلك منى على دعوى صحيحة ولم يوجد كونه ساعيا في قبضه او جبه للغياب الا اذا محذو الطالب
 وكالتك عند القاضي فحينئذ كان له ان يستره المال بغيره لانه حينئذ لا يحتاج الى اقامة البيينة وان اقام
 الغريم البيينة ان الطالب محذو الوكالة وقبض المال مني فقبل والفرق هو ان ما هنا ثبتت لنفسه حق
 الرجوع على الوكيل بناء على اتيان سبب تقطاع حق الطالب عن المدفوع وهو قبض المالك لنفسه فانتسب
 الحاضر خصما عن الغائب اثبات السبب فثبت قبض الوكيل فاستقضى الوكيل ضربه ويجوز ان يثبت الشيء
 ضده وان كان لا يثبت مقصودا خلافا اذا اقام البيينة على نفس المحذور لا يقبل ان ذلك اثبات
 تقضيه الوكيل مقصودا في المقبوض وانما منساقض من المقبوض حق الغائب وليس عنه ختم طهر
 لان المحذور ليس سببا لتقضي الوكيل لا محالة لاحتماله ان يحجز قبضه فلم يثبت كالحاضر خصما عن الغائب
 فثبت البيينة كان ذلك اثبات تقضي الوكيل مقصودا لانه لا يجوز ولا يقبل وان حضر الطالب محذو
 الوكالة واراد ان يرجع على الغريم فادع الغريم على الطالب بوكيل القابض صححت دعواه وصح اقامته
 البيينة ولما استلزامه على ذلك ان لم يكره له بيينة ولا يخلطه بدعوى الوكالة اذا كبر الوكيل حين دفع
 المال اليه لانه لما محذو الوكالة في لا يثبت فلا يصح ان يحلف الطالب على الوكالة الا اذا رجع عن المحذور
 وادعى الوكالة لم يثبت صح تحلف الطالب فاذا اكل برى الغريم وان طلف واخذ المال من الغريم ليس
 للغريم ان يضر الوكيل لان الغريم اقر بوكالة حيث ادعى الوكالة على الطالب اذا كان المدفوع قايما بوجبه
 فله ان يستره دما وان ادعى الوكيل الهلاك او الدفع الى الطالب له تحلفه على ذلك ولم يدع الغريم التوكيل على
 الطالب لم يكره الغريم صدق الوكيل حين دفع المال اليه فله ان يضر الوكيل ما في الوكيل ان يحلف الغريم بالله
 ما تعلم ان الطالب وكلني بقبض الدرك في كل الغريم برى الوكيل عن الضمان ان طلف ضمن الوكيل للوكيل
 ان يحلف الطالب بالبراه ما وكلني بقبض الدرك لانه فيه فابن وهو انه اذا اكل الطالب فقد اقر بوكالة
 فيرجع الوكيل عليه ما اخذ منه الغريم لانه عامل له وان لم ياخذ الغريم من الوكيل شي بعد فحينئذ ان يرجع
 على الطالب اخذ منه وان شارح على الوكيل لانه ظهر ان قبض احد ما بغير حق وان كان الغريم
 صدق الوكيل في دعوى الوكالة ودفع المال اليه وضمنه وهكذا المال عند ثم الطالب محذو الوكالة
 فاراد ان يرجع على الغريم فكل الغريم ان يحلف الطالب لما مر فان بكل برى الغريم وان طلف واخذ المال من الغريم
 فكل الغريم ان يرجع على الوكيل ضمان الدرك وليس للوكيل ان يحلف الطالب لانه طلف مره ولا الوكيل
 يقول له ما لحقك من الغريم طوكك بسبب وكالتك نفسه لان الغريم هنا مقرب وكاليه وانما يرجع عليه

على الطالب

في
 في
 في

او الصلح عن الدم او لا اعتاق على راسه حيث لا تقع التسمية وتجب فيه هذه الاشياء لان البضع
مقوم عند الدخول وكذلك العبد المقوم والقصاص مقوم في حق من عليه متى قبل المال الا ان
ان المريض متى صالح عن دم على مال كثير يعتبر من جميع المال ولا اصل في العقود وجوب فدية المبدل
اذا كان طاقبه وانما يصار الى المسمى عند صحة التسمية من كل وجه فاذا لم يصح بغيره الى الاصل
خلافا للخط لان المبدل لا قيمه له فمستلزم لفرضه الى اعتبار التسمية القاصد فتناول اذ لم
ينطق بفتح اسم الدليم وذلك لانه على ما ذكرنا رجل امر بجلابان بكاتب عبده على درهم او على صاع
او على اكرار حنطه او على اثواب مرقية او امر بان يزوجه امرأه او يعقوب عبده او يصالح عن دم او
بالخط ما ذكرنا من الامور فان يزوجه امرأه من الاوطان منها وان لم يبين يجعل فدية العبد
في الكا به والاعتاق ومهر المثل في النكاح والدية في الصلح وما اعطاها من المهر في الخلع او يغيب
ومقدرا فان سمي الوكيل من الوصف او من الحنطه او من الثياب المرقية او من الدليم ما يشار في قيمه
العبد في الكا به والعقوب ومهر المثل في النكاح والدية في الصلح وما اعطاها من المهر في الخلع او يغيب
بشر جاز وان كان يغيب فاحتر لا يجوز عندها وعنده يجوز كيف كان في الوكيل بالخط بالدرهم
اعتبر فيه ما اعطاها من المهر وفيما اذا بنفست بالدرهم قال انه تصرف في ثلاثة دراهم والفرق
ان الزوج اذا كان هو المباشر ملك له الاكثر فيصرف في الاول لانه المتيقن اما الوكيل فلا
يجعل فيه ما اعطاها معار وهذا عندهما وعند محوز كذا كان في البيع ولو وكل بجلابان
خلع امرأته او يصالح عن دم عليه او وكل امرأه بان يزوجه امرأه على عبده بعبته بدينه بدينه
الودك يصح فاذا فعل ذلك ان كان فدية العبد شيئا ما اعطاها مهران في الخلع او مثل مهر المثل في النكاح
او مثل الدية في الصلح او يورث بشر جاز ولا افلا عندهما وعند معتبر فيه الاطلاق والله اعلم

كتاب الشهادات
باب في ايعلم نسبه وما يشهد به الشهود
بالمجهول لا يقبل لان القاضي لا يمكن من القضاء بالشهادة بالاثبات انما يقبل اذا بين سبب لاثبات
لان اسباب الميث كثر واحكامها مختلفة ولا يعلم انه حاجب او محجوب لا امضى القاضي قضيا
قاضي اخر موافق فيحتاج الى اثبات السبب لان الظاهر ان القاضي الاول قد ضا بوراثته سبب
معلوم ومتى قضى بالوراثه لان من امضى لم يثبت النسبه فاقام اخر بدينه على سبب الاول
عن نسبه ان ذكر نسبه لا يترتب معه مقسم البينه لكن مقسم البينه شي وان ذكر نسبه لا يترتب معه
مقسم البينه فالمراث للماتى وان ذكر نسبه لا يترتب معه مقسم البينه فان جمع بينهما قال محمد بن حماد
مشهور ان فلانا وارث هذا الميت لا يقبل لم يبينوا وجه القرابة من ان جهات القرابة مختلفة بخلاف

خام

اذا

مختلف

الشهاد بالدين وبملك العيز حيث يقبل من غير بيان السبب لان الملك لا يخلو بخلاف اسبليه وان
شهدوا انه ابنه او وارثه لا يعلم له وانما غيره يقبل وقوله لا يعلم له وانما غيره ليس بلانم ولكن لا
سقط التلوم عن القاضي وان شهدوا انه ابنه او وارثه لا بد من نسب الميت والوارث ليلقبوا الى اب
واحد فيشوا انه ابن عمه لايه وامه او لايه او لامه ووارثه لا يعلم له وانما غيره وفي الجواب يقول
ابو ايوب وامه وفي الجواب ام امه او ام لايه وفي المولى يقول معتقه او معتقه او ابن معتقه لا بد من البشير
وقالوا واثبه لا يعلم له وانما غيره وان شهدوا انه ابنه او بنته او ابوه او امه لا يعلم له وانما
غيره لا يحتاج الى قوله واثبه لانها والامستقطون كمال في ابن لابن بنت لابن ان يقول واثبه
وفي الجواب يقول الخرم لايه وامه او لايه او لامه ووارثه لانها والاستقطون كمال وكما في القاضي
القاضي في نقل الشهاده في هذا الباب مقبول بان يكتب شهاده الشهود في كتابه لان انه لم يقض
فاللعني المكتوب اليه يقضي به بعدا منظر في الشهود في الكتاب وكانوا كمال لو شهدوا عند نقل
شهادتهم رجلا اقام البينه انه جد الميت ابوابه ووارثه وقضى القاضي بينته وبالميراث
ثم اقام اخر منه انه اب الميت وانكر الاول يقضي بشقيه ادلاسا في من جوده الاول وابوه الثاني
ويجعل الميراث للثاني ويبطل القضا الاول لوقوعه خطأ وان اقام رجل منه عند القاضي ان
قاضي يملكه اقضي بكونه وارث الميت وشهد الشهود انه اشهدنا على قضايه بكونه وارث الميت فلان
لا وارث له غيره فالقاضي في المدعي عن نسبه ومقتضى القاضي الاول ولا تقضي بالنسب لان النسب
لا يثبت بمجرد قوله لكن يجعله وارثا ولا يقضي قضا الاول ما لم يثبت بفساد لان الظاهر ان القاضي
لاول كان قضى له بسبب معلوم وصح قضاؤه والسؤال عن النسب ليس بلانم هذا للقضا بالوراثه
لكنه يساله احيا طاحني لو ظهر وارث اخر عرفه القاضي ايها اولي الميراث ثم اجازوا قام فيه على
نسب اقرب ما ذكره الاول كان الحق الميراث منه ولو ذكر الاول انه ابن الميت والارث اقام بينه انه اب
الميت جعل للماتى السدر لانه ظهر الخطا بهذا القدر والباقي الاول وان ذكر الاول انه اب الميت والماتى
اقام بينه انه ابن الميت جعل للثاني خمسة اسداس الميراث وللأول السدس وان اقام الماتى انه اب الميت
ايضا فالمراث للماتى لان نسبه مت بالبينه ونسب الاول لا فكان اولي الميراث ولا يصح اقامه البينه
من الاول على ابوته بعد القضا للثاني الا اذا اقام الاول البينه على ان القاضي قضى بانه اب الميت لم ينفذ
بكونه اول ويبطل نسب الماتى لانه ظهر خطأ القاضي الثاني وان اقام الاول منه على ابوته قبل القضا
لثاني يقضي بالميراث للماتى لان نسبه مت بالبينه ونسب الاول لا فكان اولي الميراث ولا يصح اقامه البينه
الحكم في الاول العمل الوجه التي ذكرناها وان ادعى الاول انه ابن الميت والماتى اقام بينه انه اب
فالمراث منها لا مكان الجمع بخلاف الاول لتقدير الجمع فكان الماتى اولي انه ثابت بالبينه وان اقام الثاني

ابو

لا بد

قالوا في الجواب ام امه او ام لايه وفي المولى يقول معتقه او معتقه او ابن معتقه لا بد من البشير

هو

في

بينه انه اخ الميت لشي له لانه لا يثبت مع الابن كذلك لا يثبت مع الاب وابن الابن وان شغل وفي الخلاف فان كان الاول معنوها او صغيرا يعبر عن نفسه فالقاضي يجعله افضل الاشياء ونقضي للماني اقل ما يكون حتى لو كان الاول ذكر اجعله ابنا والثاني يعطيه السدس لانه اقل ولو كان الثاني زوجة يعطيه الثمن وان كان الماني حر سقط كمال كالاخ والعلم بيمينتها بالاول وان كان الاول انثى يجعلها بنتا لبيت ويجعل لجميع الميراث بالفرض والرد فاذا جازا اخر واقام البيعة على نسب فالحكم ما ذكرنا فان ذكر الثاني انه ابنه يعطيه الثلثين وان كان الماني غايبة النصف الباقي والله اعلم

باب في شهادة الوصي والوكيل قبل الخصومة وبعد ما

اصل الباب ان من صار خصما في حادثة لا يقبل شهادته في تلك الحادثة ان الشهاده امانه وفي الخصومه تمه وقال عليه السلام لا يشهد الخصم والوصي بصريحه ما يقبل الوصاية بعد موت الموصي قبل الخصومه لانه عقد خلافة كالولاية فتقوم مقام الميت بمجرد القول حتى لو رد الولاية بعد موت الموصي لا يبرر ويجازت شهادته اما الوكيل بالخصومه لا يصير خصما لم خاصم لان التوكيل اقامة فعله مقام فعل نفسه بطريق الاستعانة فالم خاصم لا يقوم مقامه فلا يصير خصما قال محمد بن حماد لم يرض المني اذا عزمه القاضي ونصب صيا اخر فشهد المعزول للميت عال لا يقبل لما ذكرنا انه خصم قائم مقام الميت فيما كان لبيت يقبل الوصاية بعد العزل وان لم يبق خصما لكان مستندت شهادته الى وقت كان خصما فلا يصير شاهدا في تلك الحادثة ابدا ولو كان وكلا بالخصومه حال حياته فخر قبل ان يخاصم ثم شهد له قبل ان لا يبرر خصم قبل الخصومه الا واما بعد موت الموصي لم يرض عنه حتى لو خاصم ثم عزله ثم شهد في تلك الحادثة لا يقبل كذلك الحواشي اذا كان القاضي عالما بوكالته لانه لا يصير خصما لالا بالخصومه فان خاصم فلا تفي الفدوم للموكل وقد وكله بالخصومه مع فلان بكل حق له قبله بخصه القاضي ثم عزله فان شهد بذلك لا يلف لا يقبل لانه صار خصما فيه حيث خاصم فيها وان شهد بما لا يقبل لانه لم يخاصم في مال اخر فلم يبرر خصما فيه وان لم يعلم القاضي بوكالته وانكر فلان وكالته واشهد بالبيعة ثم عزله ثم شهد لا يقبل شهادته للموكل في كل حق قائم وفاته لتوكيل لانه لما احتاج الى اثبات الوكالة بكل حق قبل فلا يبرر لا يمكن ذلك الا بالخصومه فقد تحققت الخصومه في كل حق الا اذا شهد بحق حادث بعد تاريخ الوكالة فحينئذ يقبل لان تلك الوكالة لا تنال الحق الحادث فان كانت الوكالة عامه ان اقام بينه ان فلانا وكله بالخصومه في كل حق له في هذا البلد بالخصومه مع واحد من اهل البلد واثبات الوكالة عليه بكون خصومه مع جميع اهل البلد وشهد الوكالة في حق الكل ونصب الحاضر خصما عن الكل والقضا عليه قضا على الكل حتى لو عزله ثم شهد على احد من اهل البلد لا يقبل سوا كان حقا قايما او حادثا بعد الوكالة لان اللفظ عام تناول الكل استحقاقا لما كان العرف

فما

١٧١ اذا كان حقا عرف شوته وصدفته بعد القول قبل شهادته لانه ما صار خصما فيه الا ان كان لا يقدر على الخصومه في ذلك وكذلك اذا اقام البيعة ان فلانا وكله وفلان الاخر الغائب بالخصومه في كل حق له في هذا البلد ونقضي القاضي بنت وكالته ووكالة الغائب وانتصبا خصما عن الغائب لانه لا يثبت الوكالة لنفسه الا باثبات الوكالة للغائب ان توكيلها واحد بخصم بالخصومه الغائب فلا يقبل شهادته للموكل في كل حق قائم او حادث الا في حق عرف شوته بعد العزل والموت وكذلك اذا اعزله فلانا وكله بالخصومه كل حق له قبل فلا يبرر ولا يبرر فاحضر اصد منهم واقام البيعة عليه على وكالته ونقضي القاضي بنت وكالته في حقها ولا انتصبا خصما عن غيرها حتى لو عزله ثم شهد للموكل على واحد منهم لا يقبل فان اقام البيعة على وكالته فقبل ان يركب الشهود اقام البيعة على الحق القليل ان اتسع لانه لم يبرر وكلا بعد وفي الاستحسان يقبل لانه على اعتبار الترتيب ثبت وكالته من وقت اقامه البيعة فتبين ان اقامه البيعة على الحق كان من خصم فان تركت البيعة تقضي الوكالة بحق جميعا ويقدم القضا بالوكالة وان تركت بينه الوكالة لا غير يقضي بالوكالة ولا يقضي بالحق وصار هو خصما بدعوى الخصومه وان تركت بينه الحق ومن بينه الوكالة لا تقضي شي لانه اذا لم يثبت وكالته لا تسمع البيعة على الحق وصار خصما بدعوى الوكالة في نزعها فلا يصح شهادته وكذلك اذا حضر للموكل ومحمد وكالته او عزله لا يقبل شهادته لانه صار خصما بالخصومه الوصي اذا حضر ارث الميت واقام البيعة عليه ان الميت وصي اليه فقبل ان يركب الشهود غاب الوارث فاحضر ارضا اخر او غيرها تقضي وصايته ولا احتاج الى امانه اقامه البيعة لان الذي احضر انتصبا خصما عن باقي الورثة وعن غيرها وثبت وصايته في حق الكل وصار كما اذا اقام البيعة على الموكل فغاب عن الموكل فغاب عن الموكل او اقامته على الموكل فغاب يقضي على الموكل من غير امانه البيعة كذا هذا ولو ان القاضي قضى الوصاية او بالوكالة ثم عزله او مات وصرت قاض اخر يقضي ذلك ان قضا الاول محجبه في حق الشاخي والله اعلم بالصواب

باب في الشهادة في الوصية التي تجوز بعد الموت والتي لا تجوز

اصل الباب ان الشاهد متى حضر حيا او دفع مفعول او تضمنت تقضي قضا امضى عليه لا يقبل مكان التمه والعقود الموقعة تقدم على ساير الوصايا لانه اقوى لان العقد لا يقبل النسخ وسائر الوصايا تقبل النسخ قال محمد بن حماد لم يرض على مات وترك ثلاثة اعيان فتمت عليهم على الشوا لا مال له غيرهم فشهد شاهدان ان الميت اوصى بهذا العبد فلان وشهدا الوارثان انه اوصى بهذا العبد لآخر رجل اخر فان شهدا بعد قضا القاضي الاول بالعبد الاول لا يقبل ذكر اول بذكر اما اذا ذكر الرجوع لا يقضي تقضي قضا قاض امضى عليها وكذلك اذا لم يذكر الرجوع ان العبد الاول صار مستحقا عليها وزال عن ملكها فهذه الشهادة بعد ان انفسها نصف العبد الاول ونصف العبد الثاني فلا يقبل ولا شيء للثاني الا في

الرجوع

واجاب ما ذكرنا من ان اصدقه لان نفاذ دعوى العتق على التصدق لقيام المقدم الكال وهو الملك
 اما الولد الاكبر لم يشك نسبه من الشهد لتكديبه وصار كجده من شريكين شهدا صديقا على صاحبه العتق
 والحكم ان الولد عند ابي حنيفة رحمه الله يسعي لها من شهر كانا او معسر او كان اصدقا من شهر او لا خسر
 معسر الا ان عنده يسار العتق لا يمنع استنساخ العبد ما عندهما ان كانا معسرا او كان المشهود عليه
 معسرا فذلك كما اذا كانا معسرا او كان المشهود عليه معسرا يسعي للمشهد عليه ولا يسعي للشاهد ان عندهما
 يسار العتق يمنع من استنساخه في زعم الشاهدان في الضمان على الشهد ولا يسعي على العبد فلم يحجب الضمان
 انكار التزك ولم يحجب السعاية اقراره براه العبد عن السعاية وفي الفصل الثاني وهو ان اذا كان الاكبر
 وكبره الشهد فعل قولها الخوابه فما قلنا في الاول هو اذا قال الاكبر اني وكبره اني وكبره وكبره
 شريكة وعلى قول ابي حنيفة رحمه الله ينبغي ان لا يصيرام وللدعوى الا صغرا اقرارا براه الولد للشهد او لا
 وانه حتى لا يقبل التقض فلا يطل الاقرار بالكذب فاذا ادعى لنفسه بعد بقاء ذلك لا يصح كمن اقر بولد
 جازمه من عبده وكبره العبد ثم ادعى لنفسه بعد ذلك لا يصح عند ابي حنيفة رحمه الله لانه اقرارا بالاحتمال
 التقضي فلا يطل بالكذب كذا هنا

باب الدعوى والخصومة

والاستيفاء من الخصم اصل الباب ان العاضى بامور اياها حقوق الناس وحياتها فيجب
 عليه رعايتها ما امكنه من وجه له يجوز للعاضى بكيفية المدعى عليه عند طلب المدعى بعد الدعوى ايا
 اما بعد اقامه البينة ثابسا واستحسانا وقبل اقامه البينة استحسانا فافاض منه كفيلا بالنفس
 حتى لا يغيب ممكن اقامه البينة عليه والعاضى بمكر من القضا فحصل الحيث الحق المدعى ولهذا جاز اعند
 الحكم بطلب المدعى ومجان ان يكون الكفيل ثقة معروفا الدار حتى تحصل قابلية الكفيل وهو الاستيفاء
 وكذا اذا طلب ان يعطيه كفيلا بالخصومة فالعاضى بحسبه حتى لو غاب لاصيل بغير البينة على الوكيل التقضي
 عليه وان ابا ان يعطيه كفيلا بغيره لا يجبر على ان يعطيه كفيلا بل لا بد له ان يعطيه كفيلا
 بنفسه فحينئذ شرط المدعى ان الكفيل يحضر مثبت الحق ويستوفيه فان اعطاه وكفلا له ان يطالبه
 بالكفيل ففشل الوكيل كافي لاصيل فاذا اعطاه كفيلا بنفس الوكيل له ان يطالبه بالكفيل بنفس الاصيل
 ان كان المدعى به ذميا وان الله يستوفي من ذم الاصيل ذم الكفيل اذا كان المدعى به عمارا فحينئذ يكفي
 بالكفيل نفس الوكيل لانه اذا ثبت حقه امكنه الوصول الى حقه بخلاف المدعى وكذا اذا اعطاه كفيلا
 بالماله ان يطالبه بالكفيل بنفس الاصيل ان الاستيفاء بما يكون من الاصيل امسوا وان كان
 المدعى به متقولا له ان يطالبه بالكفيل بالعين حتى لا يغيب المدعى عليه وكذا اذا كانت
 العبيد بيد ان الوكيل بما يعينه ايضا فتعجز المدعى عن الدعوى لان المقول بشرط ان
 على القضا لصحة الدعوى سماع البينة والقضا حتى لو كان عقارا لا يحتاج الى ذلك لانه لا

الخصومة

الوكيل

تقبل البينة واستطاع احضار وكوزان يكون الوكيل والكفيل واحدا ان الواحد يقوم بهما فان غاب
 المشهود عليه لا يجوز القضا عليه الا ان يراه عن يمينه او يمينه ان يراه عن يمينه ان يراه عن يمينه
 رحمه الله وفي ظاهر الرواية لا يجوز ان له حتى الجرح في الشهود فان شهد اثنان منهم عبدا ومحرورا دون
 في قذف ولم يشك في المشهود به خلافا اذا اقرتم غاب حيث يقضى عليه لان ذلك قضا اعلانه لانه
 ليس للغائب حق دفع اقرار نفسه اما صانع اخلاته واذ انقذ القاضي اقراره سلم الى المدعى حقه
 عينا كان او ذميا او عقارا الا ان في الدرس سلم اليه جنس حقه ان وجد في يد من يكون مقرا بانه
 مال الغائب المقر لا تسع في ذلك لوضع العقار لان البيع نصا على الغائب فلا يجوز والله اعلم

باب ما يكون خصما اذا علم ولا يراد خصومة او الم علم والاكبر

اصل الباب ان من اقر بكونه خصما للمدعى كونه مالكا للمدعى به ثم ادعى ذميا ملكه لمخرج نفسه عن الخصومة لا
 يصدق ولا تدفع عنه الخصومة قال محمد رحمه الله دار في يد رجل اشترىها فجاره وادعى ان ملكه مطلقا
 او ادعى انه اشترىها من ذي اليد منذ سنة او كان المدعى شقيقا ادعى فيها الشفعة فقال ذو اليد كانت
 دارى اشترتها لكني بعته من فلان وقبضها مني واودعنيها وغاب ولست انا خصم لك لا تقبل قوله
 لانه اقر بكونه خصما حشا اقرارها كانت ملكه اشترىها فيقول له بعته من يد ابطال ما اقره فلا
 يقبل الا اذا صدق المدعى في قوله وعلم العاضى بصدقه فحينئذ تدفع عنه الخصومة فان لم يكره من
 ذلك لكر اقام ذم اليد بینه على البيع لا يقبل لانه لو قضى بما يكون قضا على الغائب اثبات البيع ان
 حاجته الى دفع الخصومة عن نفسه وامكنه ذلك ان ثبت لوصول اليد من جهة غير من غير اثبات
 البيع فاذا صار ذو اليد خصما فالعاضى يقضى بالمدعى من الملك والشري والشفعة فان حضر الغائب قبل القضا
 العاضى بالدار للمدعى وصدق في اليد فادعى لا يعتبر تصدقه ان المدعى استحق القضا على ذي اليد البينة
 فلا يطل حقه متصادقا فان اقام الغائب البينة على الشري من ذي اليد منذ سنة قبل اثبات
 الجرح في سنة المدعى منذ سنة لقيامه على غير الخصم لانه ثبت ان يد يد ما انه ويقال للمدعى اعد بيتك
 على المقر له لان البينة اللول قد بطلت اما لا يقبل بینه الغائب لا مستحقا لان ذي اليد مقر له فان
 اعاد المدعى البينة على الشري منذ سنة على المقر له يقضى له لانه سبق له ان اذ كانت بینه الغائب
 تشهد له بالسري اكثر من سنة فحينئذ يقضى له فان حضر الغائب بعد اقصى العاضى للمدعى ادعى
 واقام البينة على الشري من ذي اليد مطلقا او منذ سنة لا يقبل لانه صار مقضيا عليه بالقضا على
 ذي اليد لانه يدعى بلفي الملك من جهة فلا تقضى له الا اذا ادعى تاريخا سابقا على المدعى فحينئذ يقبل
 بینه الغائب لانه لم يصرف مقضيا عليه لانه ظهر بطلان القضا للمدعى وكذا اذا ادعى الغائب ملكا مطلقا
 ولم يدع بلفي الملك من ذي اليد قبل بینه وصار كرجل اخر واودعى انه ملكه سمع دعواه كذا هنا وان

والمعلم لا يصح

قال واني كونا قرارا ثلثه بعد صحة اقراره لغيره فلا يصح فاذا صدقه شركه الحق المقدم
ما اقراره السابق فصار كالوصفه قبل قوله واني وان كذبه شركه لم يثبت نسبته من الشرك وهل
ثبت من المقر عند ابي حنيفة رحمه الله لا وعندنا ما ثبت اصله اذا كذبه اقر بنسب ولدائه من عبد
وكذبه العدم ادعى لنفسه ايصح عنده وعندنا يصح وان قال المقر له بعد ثبوت المقر في المقر اذا فضل
هو ابي وابنه او قال ابيك ابي وابنه ما ثبت منه ان هذا منه تقدموا اقرارا وان قال هو ابيك
او قال ابيك واني او قال ابيك وسكت ثم قال ابي لم يثبت نسبته منه لانه كذبه او لا واقربه لغيره من غير
وصل المغيرة فلا تصح دعواه بعد ذلك ثلثه فلا يثبت نسبته من واحد منها عند ابي حنيفة رحمه الله
من هذا اذا كان الفلام صغيرا ابعده عن نفسه فاذا كان عبيدا عن نفسه وهو مقر بالرق فذلك الجواب
ان الموقوف لا يعتبر قوله في كل موضع ثلثا النسب من المقر هل يضمن لشركه ان صدقه شركه فلا يضمن عليه
والسعيه لتصادقهما لانه اقر انه عتق عليهما وهذا اقرارا بالانصاف لا سعيه لتصادقهما انه حر لهما
وان كذبه شركه في النسب له او لنفسه ثبت عتقه مضافا الى دعوى المقر وصار كعبد من اثنان اعتقه
احدهما والحكم فيه قد عرف وان قال الشرك هو ابيك واني لم يضمن المقر للشركه عنده لانه لما اقر انه ساعد
بدر على شركه لم يضمن فقد اقر انه لا ضمان عليه ولا يجب له السعيه على العبد وعندنا بضمير ان كان موصرا
ويبيع العبد ان كان موصرا بمنزله من ساعد له ابي وشركا بينه والمثاله معروفه وان لم يكر الفلام
مقر بالرق ترجع الى تصدقه فان صدق المقر ثبت نسبته منه وان صدق المقر له توقف على تصدقه
ان ثبت الحر من الجرا لا ثبت لا تصدقه لما عرف وان صدقهما ثلثا النسب من المقر ان اقراره سابق
والمقدم بلحق بالاقرار حصاره من طين جان بولدف قال اصحابا هو ابي وابنه او ابي وابنه
فان صدقه ثلثه من المقر وصارت اجاره ام ولد له تبع للنسب ويضمن نصف فتمت للشركه مورا
كان او موصرا لانه لما اقر انه لا ضمان له ساعد له ابي وشركا بينه والمثاله معروفه وان لم يكر الفلام
حشتم فمضى كونه ام ولد للمقر وايضا في ام ولد له كذا اقرارا نصيبه ام ولد له العاض كونه ام اقر
شركه فالجواب لذلك ان هذا يجب للشركه على المستولد نصف العقر ولم يجب للمستولد على الشركه
نصف العقر ان الشركه لم يربطها فلم يربطها خلافا الوجه الاول قال في الكتاب بضم المقر للشركه
نصف قيمتها ام ولد لها اذا صدقه ان يضمنها ام ولد للشركه لكن الشركه لما اقر انها ام ولد له
تقدرا به عن حشتم الفقه واقرارا بكونها ام ولد ان يطل بقضا العاض بكونها ام ولد للمقر لكن
لا يبرأ لم يطل بطلان اشرافا عدا فادعاه احداهما ثم شهد على صاحبه ان كان اعقته قبل
ان دعيه وصدقه صاحبه سقط الضمان عن المقر تصدق صاحبه بخلاف الفصل الاول حيث يضمن
المقر لشركه نصف قيمتها وان اقر الشركه بانها ام ولد له حيث صدقته ابنه فيكون اقرارا

بكونها ام ولد له وبما سقنا من الفقه لكن العاض لما قضى بامومه الولد من جهة المقر بعد كذا الشرك
فما اقر بطلان اقرارا بكونها ام ولد له لثلاث منها اما لا يطل اقرارا باستقاض الفقه ان الفقه
قد تنقص قيمته اما هذا لا يتا في من الفقه بالنسب من المدعي ومن المقتضى من الشركه فلم يطل
لا اقرارا بحره جاريه من طين ولدت في ملكها فادعي احداهما الولد وله الام معا او اقرارا كان اعقها
ثبت الولد من مدعي المولد وامه ام ولد له ان دعوه الولد دعوى استبدال فيستند بالوقت والوقت
ودعوى الام دعوى تحرير منقصر على وقت الدعوى فكان السابق او لا ويضمن لشركه نصف قيمتها للملك وان
دعم الشركه لانه لا ضمان عليه حيث نزع ائتمانه او بعفته لكن العاض كونه فماتم حشتم فمضى كونه ام
ولد للمقر ويضمن نصف عقرها لا اقرارا بالوطي وايضا من قيمه الولد شيئا العلوقه حر من الام
وكذا جاريه من طين فعلا احداهما ام ولد له قال الاخر كذا اعتقها قبل ان يدعي صارت ام ولد
للمقر ويضمن نصف قيمتها لشركه وان نزع ائتمانه اعتقها لهذا ان المقر ملك نصفه لتكامل الاستبدال
والتملك لا يكون مكانا وقد صار مكرنا بقضا القاض فماتم فمضى نصف الفقه عبيدا من طين
قال اصحابا اعتقه انا وانت وانت او اعتقناه ان صدقه شركه عتق منها والاولى لهما لان
لا اعتاق توقف على بطلان شركه لانه قابل للشركه فاذا صدقه شركه صار كالوا عتقاه معا
واضمان ولا سعيه وان كونه شركه صار كعبد من طين اعتقه احداهما والحكم فيه معلوم وهو اللبيب
المقر للمقر ولا نصيب لشركه موقوف لانه لا يطل بالانكشاف حتى لو عاد الشركه الى التصديق بكونه
الوا في نصيبه له ويرد الى المقر ما اخذ من الضمان منه وان كانت جاريه فقال اصحابا هي ام ولد له ام ولد له
اولم ولد له ام ولد له ام ولد له ان صدقه شركه كانت ام ولد بينهما لان امومه الولد قابله للشركه
وقد اقر به مقصودا على وجه الشركه فيوقف على تصديق الشركه بخلاف الاقرار بالنسب حيث لم
توقف ثم وصارت ام ولد للمقر ان امومه الولد ثبتت تبع للنسب والنسب لا يتوقف فكذا
ما ثبت تبعه لهما اما هنا خلافا وايضا مات عتق نصيبه ولا يصح الاخر عند ابي حنيفة رحمه الله ان
ما له ام ولد غير متقوه عنده وعندنا متقوه وتسعى ان كونه شركه صار نصيب المقر ام ولد له
ويضمن نصف قيمتها ونصف عقرها لشركه موصرا كان او موصرا الماعرف ونصف اخذه له ونصف
لاخر يوقف لاضمان ان يعود المكذب لما تصدقه فان عادها زمان ولد منها والحكم لهما ويرد الى
المقر ما اخذ من الضمان وان قال المقر ولم يصدق الشركه المقر عتقت ولا تسعى المكذب ان نزع
الشركه ان كلما صارت ام ولد للمقر وبذلك نصيب من الضمان ولا سعيه على الامه وان كان المكذب
عتقت ايضا ان نزع المقر ان يضمنها ام ولد للمقر عتقت عتقه ولا تسعى عند ابي حنيفة رحمه الله
وعندهما تسعى في نصيب المقر كام ولد من اثنان اعتقها احداهما لان هذا لا ضمان عند الكل ان الضمان

فتنقرا الى الصنع واللون ليس بمتصف وان قال احد ما دبر بها انا وانت انا او دبرناها فان
 صدق بشركه صار انا م ولا مدبر فيها بخلاف النصب على امر وان كثره شركه صار له شرك
 دبرها الصانع فليس شركه اخرى خارجا عن الاغناق والديرا والبدك وتضمير المدبر او استعجال الله
 عند حقيقه وجهه لوجه الله وعند هذا الضمير حاله اليقظ او الاستعجال له انصار فان ضمنه عند
 ان حقيقه وجهه لوجه الله صار نصفها مدبر للفرق بينه وبينه وتوقف عليه شركه الاحتمال عودا المذكور الى
 التقدير فان عودا صار مدبر بينهما وورد الى الفرق ما اخذ من الضمان وان لم يعد الى التقدير حتى
 مات الفرق لا مال غيرهما فان صدقت بجاريه الفرق فيما اقرت في ملكي فتمت نصفها ان لم يمت المكذب
 لان المدبر فيه فحق ملك هذا النصف بجانا وتسعي ملكي النصف فان مات المكذب بعد ذلك بقي
 صدقه للفرق فانما تسعي لوجهه الفرق فتمت نصف المكذب باقرارها لانها زعمت انها مدبر بينهما
 وان اخذ المكذب من الضمان اخذ من جوف وسار دينا عليه وتعلق ذلك برقبته لان المدبر مقدم على الوصيه
 فعليه السعيه في ذلك فاذا تركه المت نصف القدر وتحوّل الوصيه من ثلث النصف الى ثلث
 الكل فحق ملكها بجانا وتسعي ملكي قيمتها فان كثر ما جاريه الفرق فمات دبرتي انت لا غير فانها
 تسعي ملكي قيمتها من لا يتبدل باقرارها ما مات بعد ذلك ولم يمت لا يار زعمت ان كلها صار مدبر
 المقر ان نصيب الفرق فلا شك كذلك نصيب المكذب ان الفرق ملكه بالضمان مدبر عليه ايضا لان
 فصارت كلها مدبر للفرق التقدير فيه فحق ثلثها بجانا وتسعي ملكي قيمتها اكثر في الباب
 المقر زعم ان عليها السعيه في ملكي النصف لا غير وهو دواء عن الحسن رحمه الله في زعم انها مدبر
 حتمها ولا سعيه لمدبر نصيب المكذب بقرارها سعيه الكلي على نفسها لم يطل بغيره المقر
 ان لها حق في هذا الاقرار وهو فلا سعيه عن الفرق بالسعيه بالثلاث وان مات المكذب لم يمت المقر
 والجاريه صدقه المقر فانما تسعي في جميع قيمتها المقر اما في نصيب المكذب باقرارها ان ما اخذ
 المكذب من الضمان دينا عليه وتعلق ذلك برقبته لما مر اما نصيب المقر ان الفرق حتى قيامه والمدبر
 جزا من اذاما تادبها تسعي لوجهه نصيبه لفساد نصيبه فقد اقرت على نفسها بسعيه الكل
 فان كانت كونه المقر فانما تسعي في نصف قيمتها المقر لما ذكرنا ولا يسعي نصيب المكذب لانها لم
 تقرر ان الضمان صار دينا على الميت فان مات المقر بعد ذلك فلا حكم لا يغير وهو سعيه الكل في مال
 تصديقها وسعيه النصف حاله التكذيب لانها تعلق بحكم التدبير وانه وصيه وهذا كله قول
 اي حقيقه وجهه لوجه الله اذ اكدته شركه صار مدبر للفرق فتمت نصف قيمتها موصرا
 كل او موصرا لانه ضمن ملكا فان كان الفرق صدق فانما تسعي ملكي النصف صدقه او كذبته اما
 اذا صدقت فلما قلنا اي حقيقه وجهه لوجه الله اذ اكدته ولا يار زعم المقر انها مدبر بينهما

فيكون المقر مدبرا للفرق
 وان كان المقر مدبرا للفرق
 فان كان المقر مدبرا للفرق

وموتة يعنى ثلث نصيبه وعليها السعيه في ملكي النصف اكثر في الباب ان زعم انها جميعها
 مدبر المقر وموتة يعنى ملكها وعليها السعيه في الملكين لكون هذا اقرارا محض على نفسها لا حق لها
 فيه ان يموت المقر عمت كلها لان الاغناق عندها لا يتجرى فلم تنضم بالسعيه بالافراد كغيرها عن الفرق
 فيظل يتكديس المقر له خلاف ما تقدم على اصله حقيقه وجهه لوجه الله لان الاغناق عنده يتجرى ولم يكر من صدقه
 عتق النصف عتق ابا في تكونه لما حق في الافراد فلم يطل يتكديس المقر له ثم بعد قول هذا قولها مثل
 قول في حقيقه وجهه لوجه الله الى اخرها ذكر **باب**
الوارث ان اياه قبضه من غير **و نحو الوارث الاخر** اصل الباب ان اقرارا لاثان على
 نفسه يصح وعلى غيره لا يصح وان اقرارا باستيفاء الدين اقرارا بالدين لا يقضي الدين ان يكون يقبض
 عن مضمون حتى يصير دينا فمقتضى ان ومن شئت المقاصه مثل الدين في ذمه القايض سبب قبض غير
 مضمون عليه قال محمد بن حنبله وطلحات وركب ابنه على رجل الف درهم فاقرا اصدما ان اياهما
 كان قبض من الغريم خمسمائه وكفنه بدين الف درهم اقرارا في نصيب نفسه دون نصيب اخيه جعل
 كانه اقرارا باستيفاء الخمسمائه بنفسه فصحها اقرارا ان زعمه ان الخمسمائه صار دينا على الميت
 لما مر في الاقرار بالاستيفاء اقرارا بالدين كان في زعمه ان وقوت المقاصه تقدر خمسمائه وبقي الغريم
 منها فصار مدبر بالدين عن الخمسمائه ورجع المكذب على الغريم بالخمسمائه الباقية وارجع المقر على اخيه بنصف
 ما قبض لانه لو رجع على اخيه يرجع اخوه على الغريم ويرجع الغريم عليه بقدر ذلك لا تقاسر المقاصه
 في ذلك المقر ويقامه دينا على الميت والدين مقدم على الميراث فان اقرارا صاعدا ان الميت كان في حرج
 الف وكونه الاخر وقد ترك للميت الف اخرى اقسماها بين حرج المكذب على الغريم بالخمسمائه واولا
 قلنا ان تخلف ما سعيه يعلم ان الميت بغير الكل فان بكل من الغريم عن كل الدين خلاف الاول ان ثمة لو
 خلف المكذب بكل الدين الغريم لا امر خمسمائه فلا يبعد في التخلف ورجع الغريم على المقر
 ما قدمه الخمسمائه التي اخذها بالميراث من الف الف اعني زعمه ان الميت قبض جميع الف وصار
 ذلك دينا عليه ويطلب المقاصه فما قبض لا للمكذب بقضا القاضي فيظل زعم الغريم بالمقاصه
 ويبقى الخمسمائه على الميت للغريم والدين مقدم على الميراث فان مات وترك لثلاث بنين ولم على
 لاول بنين الف درهم فاقرا في مرضه انه استوفى منه جميع الف وصدقه لاول الغريم واحد
 للاخر وكذا الثالث يرى المقر الغريم عن ثلثه وثلث المصدق ولزمه ثلث المكذب ان اقرارا بالاف
 اقرارا بالدين للوارث وانه وصيه فيجب في حق صدقه واما ان يوصي في حق مكرهه فان ترك الميراث
 اخرى اقسما منهم اثلاثا الثلث للمكذب في ثلثان المصدق والغريم باخذ لاول الغريم ثلثا حكم
 دينه بصادقها ان قد اقرت صار دينا على الميت لطلب المقاصه فيه حتى اخذ الميراث من الغريم

وإذا كان

الثالث فالبيع مقدم على الميراث في ثلث آخر فكون بينهما نصفان وإن أقر في مرضه أنه باع عبده
في صحته من أخيه فلان وقبض الثمن والقيمة في حاجته وسلم العبد إليه ثم مات بصدقة له الميراث ولحق
بآخران وكذا الثالث يفسح البيع في ثلث المكذب عنده حينئذ يملكه لأن الميراث غير مصدق
استنادا لبيع إلى حاله الصحة لكونه منهما في حق الوارث فجعل كأنه أنشأ البيع في الحال ونفس
البيع عنده وصية فيقتصر نصيب المكذب لعدم إجازته وينفذ في الثلثين بخلاف المقر له
نفي الصفقة عليه فإن أختار لأبنا سلم إليه ثلث العبد ورجع ثلث لثمن تركه الميت
من نصيبه ونصيب لزوج المصدق من جميع تركه الميت إن كان للميت مال آخر لصداقته إن ذلك
القدر صار ديناً على الميت استحقاق ثلث العبد عليه والله مقدم على الميراث وإن أختار الفسخ
صار العبد منهم المالا ورجع المقر له بجميع الثمن ونصيبه ونصيب لزوج المصدق تركه الميت لئلا يفتاد
على صيرورة ذلك ديناً على الميت فاما عنده لا يفتقر البيع في شيء من العبد لأن نفس البيع ليس بوصية
عنده ما كره دفع ثلث الثمن للمكذب إن أقر الميراث مستتباً الثمن يفتقر حق المكذب في غير
نصيبه ويرجع بذلك تركه الميت من نصيبه ونصيب المصدق لما مر هذا إذا لم يكره البيع محاباه
فإن كان البيع محاباه فإن قرأه باع منه بالعقد لئلا يفتقر المثلثة كالحال فاعمل قولاً في حقه
الجواب لا يخلف لأن نفس البيع عنده وصية فاما عنده ليس بوصية لكن محاباه وصية فتخير
المشتري فإن أنشأ البيع بدفع ثلث الثمن للمكذب إذا محاباه لم يفتقر في حق المكذب فإذا دفع يرجع
ثلث لزوج الميراث من نصيبه ونصيب لزوج المصدق تركه المستلفا دفهما إن هذا القدر صار ديناً
على الميت فاما الزيادة لم يفتقر ديناً على الميت لعدم الاستيفاء فصار الزيادة غرضاً بخلاف وجوب التخيير
وإن أنشأ البيع يرجع جميع الثمن من نصيبه ونصيب لزوج المصدق لما قلنا وإن أنشأ أيضاً فسخ البيع
في نصيب المكذب خاصة إن الغرم إنما يلزم في نصيبه ويرجع ثلث الثمن من نصيبه ونصيب لزوج
المصدق تركه الميت لما مر **كتاب الغصب**

باب الغصب والجناية مع المشتري

أصل الباب أن الملك في المضونات إنما يثبت لمن كان قرار الضمان عليه والملك في المضونات يثبت
إلى وقت سبب الضمان فيها بين الغاصب والمغصوب منه أما في حق غيره كما يقتصر على وقت إذا الضمان
إذا انقضى بالاستناد حكم شرعي يمنع من الاقتصار والباقي وهو أن الحق المتعلق بالعين
يظل يفوت الغير إذا فاته إلى ذلك عند إبطال فيقتل المالك بذلك قال محمد رحمه الله وجل إن اشتري
جاره ونفسيه وقلت بيده فسلطاً ثم ماتت في يده أو أبتت ثم استحقها رجل بالبينه فالمشتري
بالخيار إن شاء ضمن الباع وإن شاء ضمن المشتري فإن ضمن الباع فقد البيع لأنه ملكها بأداء الضمان من وقت الغصب

وظهر أنه باع ملكاً بغيره وسلمت القيمة للمشتري إن القيمة وجبت قبل الجناية من وقت الغصب فقد
وحدث الجناية بعد ما صار ثلث القيمة للمشتري فلا يتعلق حق الجناية بالقيمة فكان متعلقاً برقبته وقد بطل
الحق بفوات الخيار فإن ضمن المشتري بطل البيع لأن استحقاق القيمة عليه كاستحقاق الجارية ويرجع المشتري
الثلث على الباقي حكماً استحقاق المبيع ويدفع المشتري القيمة إلى أوليا الجناية لأن نزول المغصوب عن ملك
المغصوب منه يقتصر على وقت القبض بالضمان في حق غير الغاصب والمغصوب منه فكذلك القيمة للمشتري
يقتصر أيضاً كان وجوب القيمة للمشتري بعد تعلق الجناية برقبته الجارية فتعلق حقهم بالقيمة لكونها بدل
جارية مشغولة بحقهم بخلاف إذا أخذ القيمة من الباع لأن ثمة تعلق بالاستناد حكم شرعي منع الاقتدار
وهو نفاذ البيع فلا يقتصر ثم إذا دفع المشتري القيمة إلى أوليا الجناية يرجع على المشتري بغيره غير أن القيمة
الأولى استحققت عليه بسبب كان ضمان المشتري فجعل كأنه لم يرد لها إليه لأن الباقي إن ضمن المشتري
البايع نفذ البيع وسلم القيمة للمشتري لما مر وبطل حق الجناية بفوات الخيار غير أنه إذا عادت
الجارية من الباقي تخير المشتري من الدفع والغدا إلى أوليا الجناية لأنه عاودتهم إلى رقبته وأبنا اختار لا
يرجع على أحد وإن كانت الجارية قايمة في المشتري وأخذها المشتري بقضا الغاصب بطل البيع فيرجع المشتري
بالثمن على البايع لما مر وتخير المشتري من الدفع والغدا لأن الجاني ملكه ولحقاً وأرجع ما أقل أما على
البايع أو على المشتري لما قلنا في الضمان وإنما يرجع ما أقل لأنه مختار في الزيادة غير أنه إن رجع على البايع
فإن البايع يرجع بما ضمن على المشتري إن قبض المشتري فضر ضمان الجناية حصلت بيده وضمانه وإن
ضمن المشتري فهو لا يرجع على البايع لأن الجناية حصلت بيده ولو كان مكان البيع حبه والجناية في يده
للموهوب له فالجواب ما قلنا في البيع في الوجوه كلها غير أن هنا أن أخذ المشتري الجارية من الموهوب
له واختار الدفع أو الغدا إلى أوليا الجناية فإن رجع على الواهب ذلك يرجع على الموهوب له بما قبض إن
قبضه ليس قصر ضمان فإن الموهوب غير مضمون له بل الموهوب له في حق الواهب وإن ضمن المشتري الموهوب
له ما دفع لا يرجع هو أيضاً على الغاصب لأن حصلت بيده وضمانه وإن كانت الجناية في يده البايع ثم
وماتت بيد المشتري وضمن البايع القيمة وأخذها منه نفذ البيع وسلمت القيمة للمشتري لما مر ولكن
يضمن البايع قيمة أخرى أو الجناية لأن كاد الضمان ملكاً من وقت الغصب فظهر أنها جنت في ملكه وتعلقت
الجناية برقبته الجارية فإذا أبلغها وسلمها صار ثلثا فيضمن القيمة وأبصر بخيار الغدا لأن ملكه لم يكن
ظاهراً وقت البيع فلا يضمن منه له اختياراً وإن ضمن المشتري القيمة أيضاً فتهبها إلى أوليا الجناية لما
مر ويرجع بغيره أخرى على البايع دون المشتري لأن ملك القيمة استحققت عليه سبب كان ضمان البايع ويرجع
المشتري على البايع بالثمن لاستناض البيع لما مر وإن كانت الجارية قايمة أخذها المشتري وتخير من الدفع والغدا
وأبنا اختار يرجع ما أقل على البايع دون المشتري لما مر وأرجع البايع ما دفع على المشتري لأن الجناية حصلت

إذا

في ضمانه ولو كان مكان البيع به والمستهلكة كالخاء والجناية في هذا الواجب اخذ المشتق الجارية واخبار
الرفع او التراجع بالاول على الواجب لا غير ان بات في الموهوب له فان اخذ المشتق القية من الموهوب
له ودفعها الى الجاني بغير رجوع بغيره اخرى على الواجب ان تلك القية استحققت سبب كان في يده وضمانه
وان اخذ القية من الواجب فقد نبتت وتسلت القية للمشتق ونضم الواجب بغيره اخرى لولا الجناية
لما ذكرنا في البيع والرجوع للواجب على الموهوب له والموهوب على الواجب لما سئل لو كان مكان الجنبه
غصب او ايداع وابتدأ في يد البايع والجناية في هذا الثاني بخلاف المالك في تضمينهما ما اذا كان كل واحد
منهما غاصب في حق المالك غير انه ان اخذ القية من الغاصب الثاني ودفعها الى اولى الجناية بغير رجوع
عليه بغيره اخرى ان تلك القية استحققت سبب كان في يده والرجوع الغاصب الثاني على الغاصب الاول
بشيء فان كان يودعه بغير رجوع بالقيمة على الغاصب لا على المالك فيرجع بالحققة من الغرم على من عمل له فان
اختر المالك تضمين الغاصب الاول واخذ منه القية بدفعها الى اولى الجناية بخلاف البيع والهبة
والفرو وهو ان شئت المالك في حق الغصب يقتصر على وقت القضا في حق غير الغاصب الاول والعوض
منه يكون هذه القية بدل العبد الجاني فتعلق بها حق اولى الجناية بخلاف البيع والهبة وان ثمة
تعلق بالاستناد حكم شرعي منع من الاقتصار وهو نفاذ البيع والهبة اما هنا بخلافه ويرجع
المشتق على الغاصب الاول بغيره اخرى لان الجناية حصلت في ضمانه ايضا في حق المالك لان الغصب
البايع ولا يبدع يخرج الجاني عن ضمان الاول في حق المالك ليس للمالك ان يضم البايع لضمان الجناية
ان الضمان واجب على كل واحد منهما فاخترنا تضمين ايهما يوجب براه الاخر ثم يرجع الغاصب
الاول على الغاصب البايع بالقيمة جميعا لانه ملك الجاني باذ الضمان فظهر ان الغصب البايع ورد على
ملكه والجناية وحدث في يد البايع بغير رجوع عليه بالقيمة لانه ملك الجاني وفي الايداع لا يرجع لانه يثبت ان
اودع ملك نفسه وارجع على المودع على المودع وان كانت الحكمة ايقه وعادته في ايداعه في الايداع
يعود على ملكه لولا ان قرار الضمان عليه وفي الغصب يعود على ملك الثاني لان قرار الضمان على الثاني
والملكة المضمونة انما يكون لمن كان قرار الضمان عليه لولا اذا كانت الكارثة ذاتهم محرم من الاول
ونضم الاول عنقت عليه لانه ملكه بغيره والارجوع على الثاني وكذلك اذا عادت الجارية من ايداعه قبل
رجوع الاول على الثاني بطل رجوعه على الثاني لانه قد عدل لاصل والمرجع المستاجر كالمودع في
هذا لكونه استبرج في حق الغير وهذا كان يقفه الموهوب المستاجر على الراهن والاجر والمستعير
تظهر الموهوب له والمشتري ان تضمين نفسه ان ضموا كانت الجارية لهم لان قرار الضمان عليه وان ضم الغاصب
الجاني في يد المالك فاختر المالك تضمين البايع عليه بغيره وادفعها الى اولى الجناية ثم يرجع على الاول
بغيره اخرى لان الجناية وجدت في يد الاول واخترنا تضمين البايع ضمان الغصب لم يوجب براه الاول

في ضمانه ولو كان مكان البيع به والمستهلكة كالخاء والجناية في هذا الواجب اخذ المشتق الجارية واخبار

عن ضمان الجناية لانه لم يكره على الثاني ضمان الجناية بخلاف اذا كانت الجناية في يد البايع واخترنا تضمين حيث
لا يجوز له تضمين الاول شي لان القيمة واجبتان على كل واحد منهما واخترنا تضمين ايهما يوجب
براه الاخر وان اخترنا تضمين الاول يرجع عليه بالقيمة لانه يرجع الغاصب الاول على الغاصب البايع
بحكم الغصب والرجوع بغيره الجناية ولو كان يودعه بالرجوع عليه في ما سئل اذا اخترنا المالك تضمين
احدهما بضمان الغصب ليس له ان يضم الاخر بضمان الغصب لانه لما ضم احدهما فقد ملكا لنفسه بغيره
فلا ملك مجموعهما وتملكه من الاخر لولا اذا ضم بعض القية وله ان يضم الاخر في الثاني او الثاني فيهما
او ضم احدهما بضمان الغصب وليس له ضمان الجناية كان له ان يضم الاخر ضمان الجناية لما سئل رجوع
غصب بغيره اخرى فيهم نصارت في يده التي درهم فقتل في يده فلا خطأ ثم ان يلا خطا
في يد الغاصب المولى بخير فان اخترنا تضمين الغاصب بغيره تضمين الغصب البايع بغيره الى الجناية
ثم يرجع عليه بغيره اخرى لما سئل يرجع الغاصب على عاقلة قاتل العبد التي درهم في ثلاث سنين لانه يظهر
ان القتل ورد على عبد وان تصدق بشيء لانه دفع القية واخذ القية وان كانت قية العبد مع القيل اكثر
من القية تصدق القيل وان اخترنا المولى بضمين العاقلة بغيره فيهم في ثلاث سنين ويدفعها الى
اوليا الجناية ثم يرجع على الغاصب لانه ان الزنا كان في يد الغاصب فلا يضم ولو كان قاتل
العبد هو الغاصب المولى بالخيار امرنا ضمنا بالغصب العاقلة في يده ويدفعها الى اولى الجناية ويرجع
عليه بالثاني لانه لما سئل يرجع الغاصب على عاقلة نفسه لان العاقلة لا تقبل له وان شا المولى ضمن
عاقلة التي درهم في ثلاث سنين فاحلت بغيره في السنة لولا في يد الغاصب الى اولى الجناية ويرجع
على الغاصب بثلث مائة يوم الغصب وكذلك لثالث الثاني في السنة الثانية والثالث الثالث في السنة
الثالثة فلولي الغاصب ودع العبد المضمون عند رجوعه فاقب العبد بغيره وضمن المالك للمودع كان له ان
يرجع على الغاصب قبل اذ الضمان نفسه ولذلك لو قيل ان المالك اذا اشترى رجوع على الموكل قبل اذ الثمن
بنفسه بخلاف الكفيل المالك بامر لا يصح حيث لا يكون له ان يرجع على المصيل قبل اذ المالك نفسه ان
ثمة لا يصح مطالب من جهة المكفول له ولو طالبه الكفيل قبل اذ اجمع عليه مطالبان سبب من
واحد وانه ممنوع بخلاف الغصب لانه اذا اخترنا تضمين ايهما لا سئل له حق تضمين الاخر والموكل غير
مطالب ايضا فان عاد العبد من ايداعه في ماله المودع كان للمالك الغاصب ان يرد
الضمان عليه لكن للمودع ان يحبس حتى ياخذ من الغاصب بغيره وهو كالموكل بالشركة اذا اشترى ونقدت
مال نفسه كان له ان يحبس الماشرك حتى ياخذ الثمن من الموكل فان هلك في المودع قبل الحبس يعني
قبل طلب الغاصب بغيره ملك امانه في يده ولا يبطل رجوعه على الغاصب ولو هلك بعد الحبس ملك
بالقيمة كالمسرى اذا هلك في يد الموكل قبل حبسه عن الموكل لا يبطل رجوعه بالثمن وان هلك بعد الحبس

بملك الثمر ولو ذهبت عينه قبل الحبس لم يكن مضمونا ولكن الغاصب باختياره وان شاء اذعه ودفع كمال
القيمة وان شاء تركه على المودع كافي مسئلة الوكيل وان اراد المودع ان يترك مضمونا ليعود له لم يكره ذلك
ان الملك فيه ونوع الغاصب حتى ينفذ عن الغاصب من المودع فان اراد المودع ان يترك مضمونا ليعود له لم يكره ذلك
بلا ضمان والمهرض المستاجر في هذا نظير المودع رجل ادعى باريه في يد رجل ادعى عليه فمضى
وجعل كارهه مع ضمانه لكونها مضمونه على المدعي عليه حتى لو هلكت او اوقعت من المدعي عليه واقام اليده
فصل بينه ولا شرط احضارها لمكان التقدروا التفت بما لا يقبل للاحضار فاذا قبلت اليه تقضى
بالقيمة انما الكره واذا الضمان ان شاء الكفيل وان شاء الاصيل فان اذن الكفيل والكفالة ان كانت باس
المدعي عليه فالكفيل لا يبرأ الاصيل ان شاء الضمان عليه ويرجع الكفيل ما ادعى على الاصيل ولا يرجع قبله اذا
بنفسه بخلاف مودع الغاصب على امر وان كانت الكفالة بغير امر فالكفيل ان اذنته الضمان لان
قرار الضمان عليه بخلافه اذا تبرع ان كان يقصد الاصيل حيث كانت الجارية للاصيل لانه لا شيء على المبرع
وكان اذا وعده الاصيل اما الكفيل مطالب كان يودع نفسه فان ظهرت كجارية بعد ان مضى القاضي
بالقيمة المدعي على المدعي عليه فلا يسبيل له على الجارية لان القاضي يقل حقه من الجارية القيمة فان اذن الكفيل
فان كانت الكفالة بامر عادت على ملكه لا يبرأ الاصيل ان حبسها عن الاصيل بخلاف الوكيل
بالشركة المودع والفرق ما ذكرنا ان اصل المدعي عليه فاما الوكيل فاصل الثمر عليه لانه باشر بسببه
او ذلك المودع باشر سبب الضمان فان وجه القيمة من الاصيل او ابراءه كانت كجارية له ان اصل المدعي عليه
وان وجه المدعي القيمة من الكفيل يرجع الكفيل على الاصيل ان كانت الكفالة بامر لانه ملكا في ذمته لجه
فمضى اذا ملكه بالاداء الجارية للاصيل حتى لو كانت قربة له تعاقب عليه لان قرار الضمان عليه وان كانت
الكفالة بغير امر لا يرجع على الاصيل الجارية ملك الكفيل فقدر الاصيل ايضا كالوكيل بالاداء وان
ابر الكفيل لا يرجع على الاصيل سواء كانت الكفالة بامر او بغير امر لانه لم يملك شيئا ولا يبرأ الاصيل
والجارية له بخلاف الوكيل فانه اذا ابراءه البائع عن الثمر او وجهه منه يرجع على الموكل كالكفيل لان اصل
العملية لانه باشر سبب الضرر كان ابراءه لملكه للثمر كالجارية بخلاف الكفيل لان اصل المدعي عليه
لان سبب الضرر باشره غيره وان ابراءه معا كاتمليك الاصيل حتى كانت كجارية له واستطاع ان يفتق
الكفيل فان كانت كجارية ذاتهم محرم من الاصيل فان كانت الكفالة بامر فالكفيل لا يبرأ الاصيل وعقد سواء
ضرر الكفيل او الاصيل لان قرار الضمان عليه وان كانت الكفالة بغير امر ان ضرر الاصيل عتق ان ضرر
الكفيل اعتق انما الكفيل الا اذا كانت قربة الكفيل فتعاقب ان كانت ذاتهم محرم من الكفيل فبني
الكفالة بامر ان تعاقب لان قرار الضمان على الاصيل وفي الكفالة بغير امر ان ضرر الاصيل فذلك ان تعاقب
وان ضرر الكفيل تعاقب لغيره ان كانت ذاتهم محرم منها عتقت انما تعاقبها فان استقر الملك

قالوا له والالاكفيل وان كانت الكفالة بغير امر والجارية احببها فاعتقها احداهما لم تعاقب حتى يوحذ
للاذ ان الملك تمت للمودع لا يدعى من يودي فان ادعى الذي اعتق بعد عتقه والا فلا وان اعتق جميعا
عتقت لعلنا انما ملكا لهما فاذا ادعى احدهما تعين الملك له فنفذ عتقه والاولاه وان اديا معا
قالوا انما لشئ الملك لهما وان اديا معا من غير اعتاق كانت الجارية ملكا لهما فان اعتقها احدهما
صار كعبد مشتركين اشترى عتقه احدهما وان اعتقاها ثم ادعى احدهما نصف القيمة عتق المصنف عليه
ثم اذا ادعى الاخر النصف الاخر عتق المصنف الماني على الاخر ولا ضمان ولا سعاية عند اي جيفة ربه
لان الاعتاق عنده تجرى عندهما اذا ادعى الاول عتق نصيبه وعتق الماني لعدم التجري ويضم لغيره
ان كان موسر المانع فان اعياها احدهما ثم ادعى القيمة نفذ بعه لانه ملكها مستندا فان اعتقها احدهما
ثم قلها رجل خطا ثم ادعى الذي اعتقها القيمة تحجب على القاتل القيمة للمولى ان جالها متردد بين ان يعق
ان ادعى الذي اعتق ومن ان يعق اخر من الاخر فصار كالمكاتب اذا قتل خطا محجب على العاقلة القيمة
كذاضا واستنادا اخرى لا يطرأ حق الماني وان قبل عدا فلا فصار على القاتل اشتباه المولى
وحجب القيمة فصار كالمكاتب اذا قتل عدا عروفا او تولا وان قبلها الذي ادعى القيمة عدا او قطا
بغيره فيها مزرعة كافي المكاتب اما مزرعة فلا ان العاقلة لا تعقل حنا يعز و ان التصرف ايش المولى
لانه قابل لمكون مراهها لا يرب نصيبه المولى لو لم يعقها احد حتى ابراءها المولى عن القيمة فالجارية
ملك الاصيل لان الابراء وجب للملك الاصيل لا للكفيل ولو وجه القيمة منها كانت كجارية ملكا لهما
ان الجارية من اسباب الملك ولو اعتقها المشتحق بعد ان قضى القاضي بالقيمة لا يصح لانه استقل حقه
منها الى القيمة بالقضاء قال بجاء المشرى جارية بالذوق طيبها فحبلت منه ثم ضررت بطنها
شعده او شربت او نظح الولد فالت حينا ميتا ثم استحقته الجارية فالعاض يقضى للمشتحق
بالجارية وبعتقها ويرجع المشرى على البائع بالثمر ثم قال للمشتحق ان اشتك فقلت ولدها وهو حر
لانه ولد للغرة والحزن الحر مضمون للغرة فادفع بها او افدها بالغرة فان دفع او فدها للشرك
لما اخذت الغرة فقد سلم لك شي من ولد الولد ولو سلم لك الولدان كان جيا او قمته لزمتك القيمة تمامها
للمشتحق تعاذا سلم لك الغرة وهو خمسماية وجبت ان يعق محشا في لك والولد الحر دية قيمته عشرة
الاف درهم ان كان ذكر او خمسة الاف ان كان انثى وخمسماية مائة الغلام نصف عشرها ومردحيه
لا شيء عشرها فيعزم محشا ذلك للمشتحق والمشتحق اذا دفع او فدها يرجع بالاقول ارشاه على البائع
وان مشا على المشرى لما كان خج على البائع فالبايع على المشرى وان رجع على المشرى لا يرجع المشرى على
البائع ثم المشرى يرجع على البائع ما غرم من قيمة الولد حكم الغرة ولو لم يعلم بالصواب
باب غضب المدبر المعروف والعبد الذي يحب ثمة بقول الغاصب

قال اصل الباب ان المدبر محل الغصب لا يملك ما لا يتقوى الا ان يملك اذا الضمان لا يتقبل التملك
والمالك اذا اختار تقبيل الغاصب الاول لا يتقبل حق تقبيل الغاصب الثاني الا اذا وجدته سبب الضمان
بعد اختيار المولى لتقبيل الاول فحينئذ كان له ان يضر الثاني بالسبب الحادث ان اختياره تقبيل احدهما
يطلق حق تقبيل الآخرهما حقاً ما تناوت الاحتمار لا وقتاً شئت بسببه بعده قال محمد رحمه الله
رجل غصب مبرراً مطلقاً فتمت الف فضا ومن فتمت في يد الغير ثم غصب منه اخراً فاقبض في يد
الثاني فاما لك من غير احدهما ايها الماسرفان فمن الاول اخذ منه الف لانه غصبه من الف فتمت الف
وان ضمن الثاني ضمنه الغير لانه حين غصب الثاني كانت فتمت الغير فان ضمن الاول الف فمهم يرجع الاول
على الثاني الغير وان لم يملك الغصب الضمان لان المدبر لا يتقبل التملك من المولى ضمنه اقامه مقام نفسه
فما كان له وان ضمن الاول لا يتقبل سبباً للملك في الغصب فانه محل الشك للملك لم يترك لم يثبت فيه
لما منع فوجب ان يشتم منه وهو الضمان فاذا اخذ الاول الغير طاربه الف لانه عوضه مثله
ويوقف الاول الاخر ان الملك فيه غير متمم لجواز ان المدبر يظهر واذا ظهر فعودا لملك المولى لانه
لم يزل غصباً فله ان يملكه رد الف الى الغاصب الاول لا ارتفاع سبب الضمان وحجب على الغاصب الاول
رد الف الغير لانه الثاني لما قلنا وليس لو اخذ منه لاجل الضمان اذا الضمان غير مقابل به ثم المالك اذا
ضمن الاول رد عاد المدبر الى يد الثاني فانه من قبل طلب الاول لا يضمن لانه برى عن ضمان غصبه حيث
الاول ضمن الاول لم يحدث منه بعد ذلك منع حتى لو طلب المولى منعهم من مات ضمنه وود الاول الاول
الاول ضمن الثاني نعم الغير لان المنع من المالك غصباً مستنداً ولا يبرأ عن الغصب الاول ايبرأه
عن ضمان الغصب الثاني وكذلك اذا قلنا الثاني خطأ للمولى ان رد الف الى الاول يضر عاقلة الثاني التي
دفعه لما قلنا ولو لم يضمن المولى الاول شيئاً حتى قبله الثاني ثم ضمن الاول وهو يعلم ان الثاني قبله ليس له
ان يضر الثاني ضمان الغصب ولا ضمان الضمان لانه كان مخيراً بين ضمن الاول والثاني ضمن الثاني
بالغير اما في حاله لا يقصبه او عاقلة نفسه في لا يضمن فاذا اخذ الاول وبطل حقه قبل الثاني
مطلقاً ثم الاول اقام مقام المالك في ضمن الثاني الغير اما في حاله لا يضمن في لا يضمن رطل
غصبه من الف فتمت الف فضا ومن فتمت في يد الغير ثم غصبه الثاني فاقبض في يد الاول غصبه فتمت
الف وغصبه الثاني فتمت الثاني فان اصل الثاني ان رداً وضمن الثاني الغير ان رداً فاقبض في يد الاول
لا يلغ غصبه وضمنه حتماً به فضا ومن فتمت في يد الغير ثم غصبه الثاني وصدق الثاني القول بقول الغصب
منه في غصبها والظاهر ان ما يكره في يد الغاصب يكون غصباً حتى تقوم الدليل على صدقته وعلى
هذا القول كانت فتمت يوم غصبك الغير يكون القول قوله لما قلنا ولو قال المولى غصبه وضمنه الف
وقال للغاصب لا يلغ غصبه وضمنه حتماً به ثم غصب الثاني وضمنه حتماً به وصدق الثاني القول قوله

هذا كله من قول الغاصب

اما الثاني ان المولى يضمن المولى الثاني في غصبه وهو الضمان الثاني ان المولى يضمن المولى الثاني في غصبه وهو الضمان الثاني ان المولى يضمن المولى الثاني في غصبه وهو الضمان

الغاصبين لانهما انهما لا يدرهما الا على حسمه فاذا اخذ المولى حسمه من الاول ثم عاد العبد فتمت
الف فللمولى ان يرد الحسمه به فيأخذ عبده ان شاء لانه انما رضى بزوال ملكه عن العبد حسمه به بشرط
ان يكون فتمت حسمه به فاذا كان زائداً كان له ان ينسخ التملك ليس له ان يترك العبد على الغاصب
ورجع عليه الى تمام الف لانه قد رضى على الوصول الى عيّن العبد فاذا اخذ المولى اخذ العبد فله الغاصب ان
عقبه حتى يتولى الحسمه التي فيها اليه لانه مقابل به فحسمه به بخلاف المدبر فان قبله الغاصب
الثاني فتمت يوم غصبه الثاني فان بعد اخذ المولى اخذ العبد فله المولى ان يشا ضمن الغاصب الاول
الف درهم بغصبه وان شاخص عاقلة الثاني الغير لانه لما اخذ العبد فقد نسخ التملك الثاني بقض
الضمان فاذا اقبل قبل الغصب من المولى فتمت المالك هنا ايضاً ان شاخص الغصب ويرجع على عاقلة الثاني
بالي درهم وان شاخص الغصب حتى يعود التملك من الغاصب الاول ويرجع عليه بالالف لانه ظهر ان فتمت
كانت الف يوم غصب الاول فتمت المالك مانع وهو القدر على العبد وليس للثاني ان يضمن الثاني الذي دفعه
في حاله لا بالغصب لانه حين ضمن الاول حسمه به فقبله الثاني عن ضمان الغصب ان لم يحتر المولى في الحسمه به
على الاول لم ينسخ التملك حتى قبل الغاصب الثاني العبد لم يترك المولى على عاقلة الثاني سبب ان الغاصب الاول
كان قد ملك العبد حتمه المولى حسمه به لكر كان للمولى حتى نسخ التملك فاذا لم ينسخ حتى قبل العبد بطل
حق الفسخ فبقى القتل فاقبض على ملك الغاصب فوجب الفقه له بعد ذلك لا يصح الفسخ على الفقه لكن
المولى يرجع على الغاصب الاول تمام الف لانه الماسرفان لانه اذا اقبل بعد ظهوره حيث كان المولى تضمن عاقلة
الساكن لانه عاد على ملكه الا ترى ان الغاصب لو اعقب العبد من بعد ظهوره قبل الفسخ صح وفي المدبر لا يصح
لما قلنا وام الولد كما مدبر عندهما انها تقصر بالغصب وعند اي حسمه رده له لا يضمن انها ليست بمقتضى حسمه

كتاب الحنايات باب من الجايه التي تدعى الولي

العدل والخطا فوجب الاثر اصل الباب ان عدلاً مسافاً القصاص اذا كان بمن له القصاص فقط
القصاص واذا كان من جهة العاتل يجب لديه ان لا يصل فيه الخطا والخطا معنى في العاتل ودعوى العبد
لا ينافي وجوب المال ان القصاص قد تنقلب لا اما دعوى المال ينفي وجوب القصاص لان المال لا يتقلب قصاصاً
قال محمد رحمه الله رجل ادعى على رجلين قصاصاً وقال انك اقلتم ولي عدا فاقراهما وقال الاخر ضربته
بالعصا خطا تقضي له بالدية عليهم استحسنانا والقاسر ان لا يحب شي لان يدعيه لا يقضي به بالاجماع
وما يقضي به وهو الارش فهو لا يدعيه وجه الاستحسان ان يكره الاستيفاء انما جاء من عليه القصاص
وهو مشاركة مع الخطا في قصير لا ودعوى العبد لا ينافي وجوب المال للمدعي وتجب الدية في الماله لانه وجب
ما لا يفرق ويجب ثلاث سنين لانه يدعي المال والخطا وافر العاتل والعدل لا يحب شي لان دعوى
المال ينافي وجوب القصاص ولو ادعى العبد عليهم فماله ان يقرهما عداً وحده الاخر القتل اصلاً فقتل المقتول

كل واحد بجميع حقه اذا انضمت في الذمة كافي مستلما وكافي العبد الذي جيب دفعه الى شخصين لما اصدما جميعه
والاخر نصفه وكحقوق الغرماء في التركة وحقوق اصحاب الفرائض وكالوصية بالثلث مع الوصية بالنصف
اذا اجتمعت وكالعبد المملوك لرجل عليه مائة واخر خمسين ثم بيع العبد بكماله وكالوصية بالمجاهاة مع الوصية
بالعتق فان جبا في مرضه واعطى مرضه والوصية بالف مسرلة مع الوصية بالعتق في القسمة هذه المسائل
ضربه عنه وان كانت الحقوق ثابتة فيسبب مضاف الى العبد في الذمة مضاف العبد عن الوفاء ففقد بطريق
المنازعة لتضيق المحل فنعلم بقينا ان حق كل واحد ليس ثابتا في العبد من كل وجه كما يدعى جميعها بطريق
والاخر نصفها وكالوصية بجميع عبيد لرجل ونصفه لآخر فالقسمة بطريق المنازعة عنه وعندنا بطريق
الضرب وكذلك في نضول باع دار اكلها من رجلين ونصفها من آخر واجاز المالك لبيعه في القسمة بطريق
المنازعة عند الكل والاضل عندهما ان الحق اذا كان ثابتا في العبد على سبيل الشيوخ فالقسمة ضربه لان
كل واحد ثابت من كل وجه لانه لا ينافي في استباها بحقوق الغرماء واصحاب الفرائض والدار التي يدعى اصدما
جميعها والاخر نصفها وكالوصية بجميع عبيد لرجل ونصفه لآخر وكالوصية بجميع ماله لرجل ونصفه
لآخر وكالوصية بالنصف مع الوصية بالثلث اذا اجتمعت والوصية بالمجاهاة مع الوصية بالعتق
والوصية بالف مسرلة مع الوصية بالعتق فان القسمة ضربه في هذه المسائل عندهما متى كان الحق ثابتا
على سبيل التمييز كانت القسمة بطريق المنازعة عندهما كافي مستلما وكافي العبد المدفوع بان قل رطل خطا و
غيره اخر ودفع بها والعبد المدين وسع القبول الدار على ذكرنا فالقسمة في هذه المسائل بطريق المنازعة
على اذكرنا عندهما لان الحق ثابت على سبيل التمييز وان كان المولد وليس سيدها لا فصار عليها ان
الولد ملك شيئا من القصاص فقد غدر لا مستقلا لا ليس له ان يقتل امه قاصا فان ملك الكل لا يقتل
ووجب عليها القتل لما خلا من اذاعا اصدما حشيت قسمة نصيبه اصلا لان العتق اسقاط مطلقا اما
هنا لم يوجد منه الاستقاط لكونه شرط ضروري تغد الاستيفاء فتحو الى الله وتبقى حق ولي الاجنبي في
القصاص لان السبيل الموجب للتكميل قائم وقد زال المانع وهو المراجعة فوجب القصاص لما انشا اخل
ان يودي القتل لوجه المولى وانما العبد لانه لو وجب لاجنبي لا يثبت ايدا فاذا اعفى احد ولي لاجنبي ايضا
سقط نصيبه وصار نصيب لآخر ما لا يوجب نصف القتل ولا يجب عليها فتم واصل لما من اذاعا اصدما
المولى ان كره لا يوجب الا القتل ماص فتم نصيب من ولي المولى من احد ولي لاجنبي عندنا حينئذ نصيبه
الملا بطريق الضرب ان حق لوجه المولى في جميع القتل وحق ولي لاجنبي في نصف القتل وعندنا اربعة بطريق
المنازعة ولو دفعت القتل الى ورثة المولى قبل عتق لاجنبي ثم عفا احد ولي لاجنبي ان دفعت بقضا القاضي لا
سبيل لولي لاجنبي عليها لانه لا يجب عليها القتل ولا يوجب المولى نصيبا القاضي ولكن لاجنبي
بشاركه المولى فيما اخذوا انشا وان دفعت غير قضا وكذلك عندنا في موت محمد بن الهيثم فانها فعلت ما

او جمع مال
الرجل وبعده
لاهرم

انسان

لورفت المولى العاقب لا يمس ما يملك وعندنا حينئذ نصيبه له احوار ان شاكر الله في ذلك ان سادح
على الجارية ثم تم بيع على الورثة بذلك ان دفعت القتل الى ورثة المولى بعد عتق لاجنبي فله احوار في اساع الجارية
او الورثة هنا بالاجماع سواء دفعت بقضا او بعين قضا هو الصحيح لانها فعلت لورفت المولى العاقب
الامر هاتك لانها رعت حق العبد ولو كان مكان ام الولد مدين والتمسها كالحاقها فاحوار قلنا في الوجوه
كلها الا ان هذا المدعى تسعي في جميع قيمتها او لا الورثة رد الوصية اذا العتق بحقه لا امتيلا وليس نصيبه
وان كان عبدا قتل مولاه واحدا اخر عبدا وكل واحد واحد فحق احد ولي المولى لاصول في الاجنبي ما بطلت
احكامه على المولى بعينه اصدما وجعل كانه اصدما كعقوبهما في قولنا حينئذ نصيبه ومحمد بن الهيثم وهو قوله اخر او اما
كان كذلك لان العبد قبل القسمة مبيع على حكم ملك المالك وكذلك لاجنبي على المولى اذا صار له ملك المالك ايضا
فلو جعل عتقوا اصدما كعقوبهما صار نصيب الشريك لا يجب على العبد حكم الجناية لمولاه وانه ممنوع خلاص المدعى
وام الولد لانها معتقان بموت السيد فلا يودي لهما قلنا واذا بطل حق ولي المولى عن العبد في نصفه وسقط حق
العاقب من ولي لاجنبي في الربع لان العبد كان منهم اربعة والعقوب من العاقب يكون ربعا من العبد لا من غيره فما
وقع فيه العقوب لم للعبد فاذا بقي حقه في الربع يقال لولي المولى دفعا الى الذي لم يعف من ولي لاجنبي ربع
العبد واذا دفعه نصفه اليه اما العبد بالنصف ان حقه في نصف القصاص برك صار له ربع العبد
بحكم المراجعة ولا تضيق في الذمة لانه في الذمة سعة فاقترقا وعلى قولنا في موت محمد بن الهيثم لا
يجعل عتقوا اصدما كعقوبهما يقال لهما دفعا الى الذي لم يعف من ولي لاجنبي ربع العبد واذا دفعه نصفه
اليه لما قلنا فان دفعا ثانيا للعاقب من ولي المولى كان حق اخيك في الربع وصار لاجنبي ان نصفه وهو الثمن
نصيبه فسقط ونصفه وهو الثمن في نصيبك ثبت ادفع من ذلك ثمن العبد الى اخيك واذا دفعه ربع الذمة
فاذا دفع اليه ثمن العبد بقي له ربع العبد لانه كان له نصف العبد وقد دفع الثمن الى لاجنبي والتمس اخيه وصار
لاخيه نصف العبد لانه دفع ثمنه الى لاجنبي ثم اخذ ثمن اخيه ولو لم يبرأ لاجنبي الربع لانه اخذ الثمن من هذا
والتمس من هذا فاصل له الربع وان عفى احد ولي المولى فلا يثم عفى احد ولي لاجنبي او على العكس فقد اى حيفه
ومحمد بن الهيثم لما كان عتقوا اصدما كعقوبهما بطل حقهما في القصاص اصدما وصار نصيب لاجنبي الذي لم يعف
مالا وهو نصف العبد ونصف الذمة فخير اولى المولى من ان يدفع اليه نصف العبد ونصف الذمة وعندنا
في موت محمد بن الهيثم بحقل العبد على عشرة سهمان لان حلفتنا الى حساب ثمنه نصف واقله ستة عشر اكل من ثمنه
فنقول ان عفا احد ولي المولى ولا صار نصيب اخيه مالا وهو النصف غير ان النصف من هذا النصف وهو الربع في
نصيبه فسقط ونصفه وهو الربع وقع في نصيب العاقب فثبتت فاذا عفى احد ولي لاجنبي صار نصيب اخيه مالا
وهو دفع نصف العبد ونصف الذمة غير ان نصف هذا النصف وهو الربع وقع في نصيب العاقب من ولي المولى
والربع لآخر وقع في نصيب العاقب من ولي المولى ما يباع نصف الربع وهو الثلث في الربع المشغول وعن اخر في الربع

الفارغ وذلك لغير العاني آخر خاصة ونحو من الربع المشغول لغير العاني او لا بلنا دعه في ثمن من الربع المشغول
استوت شارعتا فيه فيكون منها نصفين فحصل لغير العاني او لا بلنا ثمانية اثمان ونصف ثم وذلك سبعة من ستة
عشرة كان له النصف ثمانية دفع ربعا اربعة واخذ ثمانية ونصف ثمانية فصار له سبعة وحصل لغير العاني
آخر امثال ذلك لانه اخذ من غير العاني او لا ربعا واخذ العاني اخر ثمانية ونصف ثم ثمانية سبعة وحصل للعاني
او لا ثمن وذلك لانه كان له النصف ثمانية دفع الى غير العاني او لا ثمانية ونصف ثم والى غير العاني اخر ذلك
ثلاثة ثمن وان عني احدولي لاجني او اصار نصيب الشريك ما لا وهو يدفع نصف العبد ونصف الدية فاذا دفع
احدولي المولى فخذى نصف ثمنه لانه صار نصيب لاجني او لا غير ان نصفه وهو دفع وقع في نصيبه فسقط
ونصفه وهو الربع في نصيب اخيه شايبا نصف الربع وهو الثمن في الربع الفارغ ونحو اخر في الربع
المشغول فصار اجواب كل جواب الوجه الاول وان اختار العاني او لا الدية في الوجهين جميعا دفع
ربع الدية الى غير العاني هذا دفع الدية الى غير العاني هذا اذا لاقى ثمن الدية واذا عني احدولي لاجني
او اصار نصيب شريكه ما لا وهو نصف العبد ودفع وليا المولى نصف العبد اليه ثم عفا احدولي المولى
بجعل عفو احداهما كعفو ثمانية في قول في حصة ومحمد جميعا لانه لا في حق المدفوع اليه حتى يسقط الدفع
الذي دفع في نصيبهما وشبه الربع الذي يقع في نصيب المدفوع اليه وقال المدفوع اليه ادفع اليه ملكه
ابتداء لا يقرن الحصة خلاف الوارد فنعته حكم الجناية وعلى قول في سبعة لانه ليس له احدولي
المولى بعد ذلك اقل نصيب شريكه ما لا وهو النصف نصف هذا العبد وهو الربع في نصيب المدفوع اليه
والربع الاخر في نصيبه ونصيب اخيه شايبا ونحو نصيبه فسقط ونحو نصيب اخيه فثبت فاذا دفعه
اليه حصل له خمسة اثمان العبد لانه اخذ من المدفوع اليه ربعا ومن اخيه ثمانية وقد كان له حكم لدارث
الربع فله خمسة اثمان ونحو اخيه ثمانية لانه كان له نصف دفع الى لاجني ربعا والى اخيه ثمانية لانه
ثمن في المدفوع اليه الربع لانه اصد نصفه ودفع ربعا وان عفا احدولي المولى او اصار نصيب اخيه ما لا وهو
النصف نصفه وهو الربع وقع في نصيبه فسقط ونصفه وهو الربع وقع في نصيب اخيه فثبت ودفع اليه اخيه
الربع فصار لغير العاني ثمانية ارباع العبد ونحو للعاني الربع ونحو حق ولي لاجني في القصاص للمر قاذعفا
احدولي لاجني بعد ذلك صار نصيب شريكه ما لا وهو النصف فقال المولى المولى المدفوع الى لاجني الذي لم
يعف نصف العبد واقداه نصف الدية والى ما اختار كان عليها ارباعا على قدر ملكها ثلاثة ارباع على غير
العاني ربعا على العاني لان ملكها في العبد ملكه والله اعلم **باب**

الجناية في الاضام وغيره ما يجب فيه القصاص اصل الباب تقدم ان المساوي معتبر في
القصاص في الاضام قال محمد بن محمد لم يزل يقطع من رجل يقطع من رجل الفصل الاول من سبائة بين اليمنى ثم يقطع
من رجل الفصلين من سبائة اليمنى فله ثلث سبائة اليمنى كلها وذلك عند مقتضى عليه يقطع الفصل

الاعلى الاول لوجود المساواة فاذا استوفى حقه خير صاحب الفصلين من ان يقطع الفصل الثاني
ولا شيء له غيره ومن ان يختار من الفصلين لانه قد عدل استيفا حقه ناقصا فخير اذا قطع الفصل
الثاني بخير المالكين شاقطع ما في السبائة ولا شيء له وان شاخذ كالارش لا يصح لما من انما بدأنا
بالقصاص الفصل الاول على الاول ان فيه ايصال كالحق الاول وايصال بعض الحق الثاني والى
اما لو بدأنا بالثالث لا يصلح الاول والماني من حقه في الاصل حتى لو خسر صاحب الاصل او اوله
حقه ولم يخسر صاحب الفصل ولا صاحب الفصل عند القاضي فمضى للمالك بكل الاصل ان خسر من حق
الاخر لم يثبت فلا يجوز اخذ الحق لم يثبت واذا قطع صاحب الاصل الاصل لم يصب ثم خسر صاحب الفصل
والفصلين قضى لهما بالارش لا في القاضي قضى باصبعه حقا مستحقا عليه فمضى كالتام حقه لم يقدّر
لما استيفاهما بالبدل ولو قطع من رجل الفصل الاول وسبائة اليمنى ثم قطع من رجل اخر
الفصل الثاني من سبائة اليمنى وهو منقطع الفصلين بقضى القصاص لصاحب الفصل الاول على وجود
المساواة وقت قطع الفصل الاول من رجل الاخر لا يقدّم المساواة وقت قطعها ثم ذكر مسائل
ذكرها في باب المحل يقطع المقاصل قبل هذا فلا يفيد ما والله اعلم بالصواب

باب من كايط المايل والاشهاد في ذلك اصل الباب ان كايط المايل
اذا سقط على انسان انما يضر صاحب كايط اذا شهد عليه على طلب عدم كايط وتفرغ الطريق بشرط
تساوي كايط على ملكه الى وقت السقوط الا ترى انه يعتبر طاله وقت السقوط لان ميل كايط وسقوطه
ليس يصنع منه وانما يعتبر جانيا عند السقوط فنزل تفرغ هذا الطريق من الهواء حتى العامة ولا يجب
عملية التفرغ قبل طلب صاحب الحق والحق العامة فتقوم الواجب في الطلب والاشهاد مقام الكل فاذا
اشهد عليه ولم يفرغ حتى سقط كان السقوط بعد وجوب التفرغ مضافا الى تقصير وفي الحقيقة لا يشهد
ليس شرط انما الشرط هو الطلب كشرط الاشهاد حتى لو وجد الطلب ثبت بالشهود ولا يشهد على كايط
يكون اشهاد اعل بعض كايط لانه جوف واشراخ الكنت والقناحجر والحشب الطرائق خالية بنفسه بوقت
الطلب لا يشهد انما قوله منه يكون يضمن الا ترى انه يعتبر طاله وقت الاشهاد لانه جناه من ذلك الوقت
قال محمد بن محمد لم يكتف به كايط له ما يزل فان سقط قبل ملكه من الهدم يضمن لوجود التقصير بعد
الطلب هو استحقاق يضمن لول الفصل الاول من قتمته ومن الدية كما هو حكم جنابة المكاتب فان سقط كايط
بعد عتقه فالدية على عاتقه لانه انما يصير جانيا عند السقوط فان عجز ورد في الرق ثم سقط كايط الايمان عليه
ان دونه الله على الهدم شرط الى وقت السقوط حتى يصير جانيا عند السقوط ولم يوجد الايمان على المولى
لان الاشهاد لم يوجد عليه ولذلك اذا باع كايط ثم سقط الايمان عليه لانه لم يفرغ اعل التفرغ ولا عمل المشرى
لانه لم يشهد عليه ولو لم يبعه حتى سقط كايط ففرض انسان يبعه وتلك من الاشهاد على كايط اشهاد

على البعض ان دفع البعض اجبه لانه ملكه وان عجز ورد في الرق نحر المولى من الدفع والنداء والرد
للان من الدفع فان عثر انسان فالتسل بمالك فلا ضمان على صاحب الكايط لانه ليس له ولا يرفع دفع
القتل والاشهاد على الكايط لا يكون اشهادا على دفعه المكاتبه اذا اشترى كنفه ثم عتق او باع الدار
ثم سقط على انسان والنفه بحسب المكاتبه لا على من قيمته ولا على من لا يرفع دفعه ولا يرفع دفعه
وفي ذلك لو كان مكاتبه وحكم جنابه المكاتبه ما قلنا وان عجز ورد في الرق نحر المولى من الدفع والغدا
لرد الالمانع من الرافع ولو كان حرا او باع الدار والكيف ثم سقط فالديه على عاقله البائع لما مر ان
الانبي هو الذي اشترى الكيف ولذلك لو عثر انسان بنصف الكيف بضم المخرج ولذلك لو عثر انسان هذا
القتل فالضمان على المخرج ان نفس الاشترى جنابه فاقول منه مكنه مضى عليه خلاف الكايط
على امر حيايط ما يمل اشهد سقط على حيايط جان لفته فهو ضامن وكما راجح ان يشأ من جنابه فتمه
الكايط وتركه التقص عليه وان شأنا اذا التقصض منه التقصض لقيام الكايط من وجهه وهلاكه من وجهه
وكذا اذا سقط المهدم على رجل فالنفه فالتضامن على صاحب المايل ان الاشهاد عليه وان عثر انسان تقصض
الكايط الثاني فذلك فلا ضمان على احد اما على الاول لانه ليس له ولا يرفع دفعه واما على الثاني لعدم برفقه فادع عليه
حتى لو اشهد على الثاني برفقه بضم ولو كان الكايط المايل ملك الاول بضم لا فادع عليه فقه وقد اشهد عليه
حيايطان ما يملان ان يقرنوا شهد عليهما فاسقطا عنهما على الاخر وطرح المهدم على رجل فالنفه فالتضامن
على عاقله الاول ان سقوط الكايط الثاني حصل الكايط الاول فضا ان اليه وان عثر ان تقصض الكايط
فلا ضمان على احد اما على الاول لانه لا يرفع دفعه واما الثاني لانه لم يشهد عليه على رفته لانه اشهد عليه
بسقوط حيايطه بنفسه لا يتعدى غيره الا ان كان لا كان سقوطه في الطريق وانما كان سقوطه
على حيايط اخر فاشهد عليه على السقوط على حيايط اخر سقط في الطريق فالتضامن انما يرفع دفعه لانه لم
يشهد عليه من هذا الوجه وان كان الكايط جاحا او كنفه اخر وجهه بضم المخرج من سقط عليه الكايط
الثاني بضم عثره لما ان نفس الاشترى جنابه فيضاف اليه تسييا وانه تعدي قال سقط ولو
اشهد على صاحبه سقط السفل ويرى العلو على انسان فالديه على عاقله صاحب السفل ان سقوط العلو
بوانطه سقوط السفل فضا ان اليه الا ان يرفع دفعه ولو كان السفل ان سقوط العلو
لا يشهد على السفل اشهادا على نفسه ومن عثر تقصض العلو الاضمان ضمان على احد المايل حيايط ما يمل
اشهد عليه فوضع صاحب الكايط او غيره عليه جرم فسقط الكايط وهو الجرم على انشأ فقتله فالضمان
على صاحب الكايط لما مر ان جعل كانه اسقط الكايط ولو عثر الجرم انسان وسقطها ان كانت الجرم لغير
صاحب الكايط فلا ضمان على احد اما على صاحب الكايط لانه لا يكون اشهادا على الجرم لانه لا
تعدى دفع الجرم ولو لم يوجد لا يشهد على صاحب الجرم حتى لو كانت الجرم صاحب الكايط بضم لا فادع عليه

رفعه حيايط ما يمل الصغير اشهد على ابيه او وصيه فسقط والنفه فالتضامن على عاقله الصبي
ان الاشهاد على الاب والوصي كالا شهاد على الصغير وهو المخرج فان بلغ الصبي او اصابه فلا ضمان فيه
لان ذلك لا يشهد بطل بغيره فلهذا لا يشهد على الصغير بقتله او ببلوغ الصبي عتق او بقتله العتق
فلم يزل كذلك حتى اعتقه المولى ثم عثر به انسان فالديه على عاقله العبد لان النوم والعتق له دوام مكان
لانه حكم لا يبدل وان حصل باختياره فضا ركانه انشا النوم والعتق وبعد العتق الجنابه بعد
العتق توجب الدية على عاقله وعاقلة عاقله المولى بخلاف اذا انكر جرمه وسقط تحت لم يقدر على
الرواج ثم اعتقه مولاه ثم عثر به انسان حث بحسب المولى قيمته لان الدوله هنا من غير اختيار
فكان التلف مضافا الى ابتداعه حاله الرق فضا والمولى الاعتناق فانفاذ فقه على اعتبار التلف به
ولم يصح اختيار اللغدا الانعدام التلف يوم الاعتناق فضا ركانه كالمدير كجنابه والعبد كخبره ان يرفع
مولاه ثم يقع بها انسان ولو اوقف العبد اياه في الطريق ثم اعتقه مولاه ثم عثر بها انسان فضا
بضم المولى قيمته العبد لان الجنابه اتفاقا لدايه دون قوفها والاتفاق ليس له دوام فمضاف
التلف الى ابتداعه الاتفاق قبل العتق فضا ركانه كالمدير كجنابه ولم يصح اختيار اللغدا الانعدام
التلف يوم الاعتناق ولو قوطط رجل عبد الغير والعاقه في الطريق فوطط به انسان فالضمان على القاطط
وصار كحوضه وضعه في الطريق ولو كان اطمسه من غير قاطط فاططه مولاه فلم يبرح حتى عبط به
انسان فالضمان على عاقله مولاه لانه مختار في الجلسه لمار وروى عن يونس في رجل حمل في الطريق
حلا فوقع على انسان فضا ركانه لانه اشترى فلهذا ولو عثر انسان بالكل بضم له ايضا لانه هو الواضع
فان تراعى موضعه الى موضع اخر بغير فعله فخطب به انسان لم يرفع دفعه لانه انقطع حكم فعله وان
وضع جرمه على حيايط فسقط على جرمه فالتضامن لا يرفع دفعه فذا انقطع بوضعه على الكايط وهو غير
متعدي الى الوضع ولو مر رجل في ملكه او في غير ملكه وهو يحمل ثارا فوقع شرارها على ثوب انسان فاحترق
فهو ضامن لان الاحتراق حصل بفعله لعدم خلل واسطه اخرى حتى لو طارت الزمخ بشر النار فالتضامن
في الثوب لا يرفع دفعه لانه خلل فعل الرج وهو ليس متعدي والتسبيح لا يكون سببا للضمان الا ان يرفع دفعه التعدي
باب من الجنابه التي تقر فيها بالعدو فنجب القصاص ولا تجب
اصل الباب ان يكتفى بالشاهد في بعض الشهاده مبطل للشهاده وتكون المقر في بعض اقربه
لا يبطل الاقرار والتكذيب والتفسيق والتفسيق منع صحة الشهاده اما الامنع صحة الاقرار قال
محمد بن لسه هل ادعى على رجل انهما قتلا وليه عدا كحيد فاقراهما بقتله عدا وعد وشهد
شاهدان على اخر انه قتله عدا وعد لا يقبل الشهاده لان الشاهد يكتفى بقتله والمدعي
يدعى عليه بعض القتل فكون مكرنا للشاهد في بعض الشهاده وانه يفتيق له وله ان يقتل المشتد

وان كنه في بعض القربه لان النفس مع الشهاده اما منع الاقرار ومغض القتل كفي لوجوه
 القصاص وان كان القتل خطا فعلى المقتول ان يدفع المديته في النصف ولا شيء على
 الشهود علم لما ذكرنا رجل ادعى على رجل انه شرب وليه موضع ومات في ذلك وسيد شاهدان بالموضع
 والبر قبل شهادتهما وتقصي القصاص في الموضع لان الدعوى والثبوت في الموضع بقوى
 المديته منفردا بدعوى الشراء فلم يثبت لك لعدم الشهاده فيها وثبت الموضع لوجوه بالشهادة
 فيها وليس فيه كذب الشهود وكذلك اذا شهد احد بالسراره والاخر بالبر قبل على الموضع
 لا يثبت الكل عليه ما حتى لو ادعى المدعي البر بطلت شهادته لان شهد السراره لا كنه في بعض
 شهادته ثم ذكر مسائلا ذكرنا هاهنا تقدم في باب القود الذي يدعى الولي العبد والخطا والله اعلم

باب امر القسي بالجنائيه وامر العبد المحجور عليه ما يلزمه وما لا يلزمه

أصل الباب ان الصبي المحجور والعبد المحجور موافقان في افعالهم وقوا له وصحان الفعل المحر
 ضمن جنائيه لانهما في غيبه لانه ليس له العقل في الجنان في غيبه لانه محجور للعقب
 وصحان الجنائيه على عاقله الصبي لانه في غيبه ما لا يفسد قال نعمه لانه عقله صيا قبل
 رجل فقله فالديه على عاقله الصبي لانه في غيبه لانه في غيبه لانه في غيبه لانه في غيبه
 في غيبه ثم عاقله الصبي في غيبه لانه في غيبه لانه في غيبه لانه في غيبه لانه في غيبه
 الصبي في غيبه لانه في غيبه لانه في غيبه لانه في غيبه لانه في غيبه لانه في غيبه
 من الدفع والذوايا اختار جمع بالاصل على ما لا يفسد لانه في غيبه لانه في غيبه
 وصحان العقب ما لا يفسد لانه في غيبه لانه في غيبه لانه في غيبه لانه في غيبه
 محجور او اختار من العقل الدفع او الذوايا جمع على ما لا يفسد لانه في غيبه لانه في غيبه
 موافقه في الحال كان الكف والدفع والذوايا جمع على ما لا يفسد لانه في غيبه لانه في غيبه
 في غيبه لانه في غيبه لانه في غيبه لانه في غيبه لانه في غيبه لانه في غيبه
 صغير او الذوايا جمع على ما لا يفسد لانه في غيبه لانه في غيبه لانه في غيبه
 ههنا من جنائيه في غيبه لانه في غيبه لانه في غيبه لانه في غيبه لانه في غيبه
 صغير او كبير او المامور عبد محجور او ذوايا جمع على ما لا يفسد لانه في غيبه
 الما في غيبه لانه في غيبه لانه في غيبه لانه في غيبه لانه في غيبه لانه في غيبه
 في غيبه لانه في غيبه لانه في غيبه لانه في غيبه لانه في غيبه لانه في غيبه
 في غيبه لانه في غيبه لانه في غيبه لانه في غيبه لانه في غيبه لانه في غيبه
 حتى لو كان المامور عبد محجور من الذوايا جمع على ما لا يفسد لانه في غيبه لانه في غيبه

به وان كان المامور كبيرا او كبيرا او المامور صبي حرجه اليه على عاقله الصبي وترجع عاقله على
 المكاتب لاول رقبته وقدر الله ان هذا حكم جنائيه المكاتب فان عجز بعد قضا القاضيه عليه بالقبض
 رقبته بدنيهم لان ان يذبه المولى في قاتل قوله حننه من المولى يطل حكم جنائيه وان عجز قبل قضا
 القاضيه يطل حكم جنائيه لان جنائيه انما يفسد بها عليه بالقضا ولم يعجز وان جنائيه بالقول
 فلا يطل حكم الجنائيه وجوب الدفع وان عجز بعد اقسا وقدا في شي من ذلك فما ادى لعاقله القاتل
 والمالم يود يطل عندى حننه رحمه الله وعنده لا يطل الا في بيع ما بقي من دينهم لان يذبه المولى
 وان كان المامور عبد محجور او اختار مولا ما دفع او اقسا ارجع على المكاتب قيمه المامور اذا كانت
 اليه اقل من القفيه فترجع اليه ونقصه عن ذلك من عن الدية سفي امشكال ان هذا ضمن العقب حتى
 تنفذ قيمه المامور وضمن الجنائيه تعذر وضمن العقب ما لا يبلغ والحوايب نعم هذا ضمن العقب
 لكن حمل جنائيه فاعبأ العقب حيث قيمه المامور واعتبار السبع اعتبارا للمقتول فان عجز
 المكاتب لمول المامور يطل مولى المكاتب قيمه لان ضمن العقب لا يقطع عجز المكاتب فان اعتنى
 قول المامور بالخيار ان شارجع على مولى المكاتب قيمه المعنى والفضل على المعنى لانه في غيبه المامور ان
 شارجع جميع قيمه المامور على المعنى لان هذا ضمن العقب فلا يطل الاعتناق فان كان المامور مكاتب
 في الغيبه على العاقله لارجع على المامور لان هذا ضمن العقب فان كان المامور مكاتب فلا يكون
 للعقب بعد الرجوع حكم الجنائيه ايضا لانه لا جناح في المامور لكونه المامورا احكاما لان الصغير والكبير
 سوارجل غيبه في صغير احرار او مريم الالم تبعه وتركه حتى افسده السبع تحجب عليه الدية
 استحقاقا لانه سبب لفته بازاله بدل الحافظ وانه متعدي فان كان الصبي مكاتب لا يفسد القاضيه
 الا في غيبه لانه في غيبه لانه في غيبه لانه في غيبه لانه في غيبه لانه في غيبه
 ولا يحكم اقل من حقه عقلا راله فادع حكمه نظير نوال بدل الحافظ حال حاجته الى الحفظ والله اعلم

باب ما يجب فيه القصاص في غيبه المولى او غير حق فيجوز مكانه مال

أصل الباب ان على القصاص الطرف متى مات طرفه من غير ان يرضى به حقا مستحقا عليه سقوط القصاص
 الا في غيبه لانه في غيبه لانه في غيبه لانه في غيبه لانه في غيبه لانه في غيبه
 قال محمد في غيبه لانه في غيبه لانه في غيبه لانه في غيبه لانه في غيبه لانه في غيبه
 بان قطع الطريق لقتل المولى لم يطل المولى لانه في غيبه لانه في غيبه لانه في غيبه
 في غيبه لانه في غيبه لانه في غيبه لانه في غيبه لانه في غيبه لانه في غيبه
 في غيبه لانه في غيبه لانه في غيبه لانه في غيبه لانه في غيبه لانه في غيبه
 اذ لم يطل او قطع الطريق وقيل لم يطل المولى فامر له ان يطله فقطع رجل من اوزنا وهو محصن

فان الامام رحمه الله قطع رجله لم يضره لانه ما مضى به حقا مستحقا عليه
 لان هذه المواضع مثل حق نفسه اصلا وفي طرفه نفع اذا استوفى مقصودا ولم يضره حقا
 مستحقا عليه فلا يجعل قايما حكما ولو ان القاطع قطع الطريق واخذ المال وراى الامام ان يقطع يده
 ورجله ثم نقله ففعل ذلك فمضى القاطع ارشده المقتطوعه يده لان عندى حقيقه رحمه الله بخير الامام
 من ان ينقله ومن ان يقطع يده ورجله ثم ينقله فاذا قطع يده كان قد فقد نفسه حقا مستحقا عليه
 حتى لو راى الامام ان ينقله فامتنعه ففقط رجله لم يضره لانه ما مضى به حقا مستحقا عليه
 لم يضره حقا مستحقا عليه استشهد به رحمه الله تعالى لانه لو قطع يده رجلين
 ثم ارتد وقيل لم يكره احب اليه من يده يدها ولو قطعت يده لاطمأنت يده فقل انه كان
 للمبايعة فيه واصل لان الفصل الاول لم يضره ليدفعه في احدى اليدين في حقها في يده يده
 واحد وفي الفصل الثاني قضى بطلان حقه في احدى اليدين في حقها في يده يده
 بعد الرد كان لكل واحد منهما يده يكامله لما قلنا ولو قتل رجلا عدا حقه حبه عليه القصاص فم
 في مداو القصاص لغيره او طمأنت بطل حقه في القصاص اصلا والفرق بين القصاص والفرق بين القصاص
 بغيره فمجل كنه حقا لمن يتوفيه فلم يبق الا حقه في الطرف متجزى لانه من قتل عشرة نفر فقتل
 بهم ولا يفرم للباقين شيئا ولو قطع ايدي عشرة نفر فقتل يده وتفرق تسع ديات لا يدي ائز كوا لو صار
 صكرو مستوفيا بعض حقه فافترقا والله اعلم **باب**

والموصى له يدعى بعضه القتل عمدا او خطأ ويدعى بعضه شركه البعض

ان القصاص لشركا فلا يدخل تحت الوصيه الا اذا اقلب عالا واذا صار ما فاشك في الشركة اذا اقل
 الشريك اذا اختلفت النسب فلا قال محمد رحمه الله جل جلاله وترك ابنه موصى له فادعى احد
 الابن ان يزل ان قتل اياه عمدا واقام عليه البيعه وادعى الاخر ان فلانا بعينه او رجلا اخر قتل اياه خطأ
 واقام البيعه عليه فالموصى له ان صدق مدعى الخطأ بقضى مدعى الخطأ والموصى له بثلثي المدعي على
 عاقلة في ثلاث سنين بقضى مدعى العمد ثلثي الدية في مال العاقل الذي يدعى العمد عليه في ثلاث سنين لان
 مدعى الخطأ امت سبيه دية واحد منه ومن اخيه والموصى له اثلاثا الا ان الاخ ابطال نفسه
 حشدة ففي ثلثي الدية لما ومدى العمد ثلثي القصاص منه ومن اخيه نصفين اذا اخفى للموصى له
 في القصاص لكن لما كذب اخو بطل نصيبه وهو النصف انقلب نصيب المدعي الا ان ادعى العمد
 زعم ان ثلثي النصف للموصى له وحق في ثلثي النصف لا غير وزعم معتبر حقه وزعم الموصى له
 انه لا حق له في ذلك لانه لم يرد حشدة كذب فبطلت الدية اصلا ففي ثلثي النصف مدعى العمد وهو
 ثلث الكل وذلك مال العاقل لان العاقلة لا عقل العمد وان صدق الموصى له مدعى العمد فمدى الخطأ ثلث

الدية على عاقلة العاقل ثلاث سنين لان الابن الاخر والموصى له ابطال حقه شك فيه فبقي الثلث
 لمدعى الخطأ لكن مدعى العمد ثلثي الدية ثلثي النصف شك فيه فصار نصفه مالا
 ثلث النصف للموصى له بزرعه وانه صدقه في ذلك وهو السدس وثلث النصف وهو ثلث الدية لانه
 العمد مالا العاقل على ما بينا وان كذب الموصى له لا شيء له ولذلك اذا صدقها لان ثمة تكذيبها
 وان قال الاخر في ثلثي الدية او خطأ لا يبطل حقه لان الابن ان قد ثبت عليه الحق ثم تذكر حتى لو
 صدق احد ما بعينه بقضى له كما ذكرنا ولو كان مكان الموصى له ابنا ثلثا فاجابوا بذكرها في الوجوه
 كلها الا في وجه واحد وهو ان الابن الثالث ان صدق مدعى العمد بقضى له ثلثي الدية وفي الموصى له كان
 بقضى له نصف الدية والفرق ما ذكرنا ان مدعى العمد ثلثي القصاص منه ومن اخيه الا ان يطل
 ثلث مدعى الخطأ شك فيه في ثلثي القصاص لما وصار ذلك في مال العاقل لما ثبت في كل موضع قضى له
 على العاقلة والاخر مالا العاقل ثم توى بالاحد ما خرج مالا الاخر ليس لصاحبه الذي توى حقه ان يشارك
 صاحبه فيما خرج له لان السبب يختلف وهو العمد الخطأ فلم يشق حق المشاركة واذا اتحد السبب ثبت
 حق المشاركة سواء كان المقتضى عليه بالمال او بالانعم لان العمد لا اتحاد السبب لا المقتضى عليه الا ان اذا
 ادعى احد الابن ان يزل ابيه على فلهما الف درهم من متاع واقام عليه البيعه واقام ٢٠ خرمنه ان ابيهما
 الف درهم فمضى بقضى لكل واحد منهما ثمانية فان خرج مالا واحدا وتوى مالا اخر ليس له حق المشاركة الا خلا
 الشيب وذلك اذا اقام احدهما سنه ان فلانا جاني على ابيه عمدا والاخر يدعى عليه الخطأ والجناية ما
 لا تتحمله العاقلة بقضى لكل واحد نصف ارش يادعي ولا يستكران لما قلنا والله اعلم بالصواب

كتاب الوصايا

باب ما يجوز فرضه وصية والذمي وما لا يجوز

اصل الباب ان اتفاق المسلمين ان مسجد اصحبه بالاجماع انه مخلص لله تعالى وسقط حق العباد عنه
 حتى يمنع ميراثه مسجد اثم التسليم ليس بشرط عندى من شرطه رحمه الله وعندى شرطه لكونه ذمي حقيقه
 رحمه الله التسليم اذا الصلاة بالجماعة وعند محمد رحمه الله اذا الصلاة مطلقا سواء كان زواجا او بالجماعة
 لان المسجد وضع لذلك كسليم المقبر بدفن الميت وتسليم الرابطة بالزواجر وان سلم الى المتولى صحيح بالاجماع وبار
 الاوقاف عندى حقه غير صحيحه لكونه جسا على ملكه اذ حكمه اياه بالمنافع وعندى يصح وقد عرفنا
 قال محمد رحمه الله سلم جعل ان سجدا في صحته او مرضه وهو يخرج من الثلث ولم يخرج واجازت الورثة
 وسلم لا يباع ولا يهدى فان خربت المحلة واستغفا اهلها عاد الى ملكه عند محمد رحمه الله لغوات المقصود
 وعندى سبب رحمه الله لا يعود ابدان له ازال ملكه الى الله سبحانه وتعالى فلا يحتمل العود كما لو اعطى
 عبدا واطاع المقصود باق مان صلى فيه اهل محله اخري ويعود اهل هذه المحلة فان لم يخرج من الثلث ولم

نجر الورثة لا يصير شيء منه سبيلا ان الشروع مانع لانه لم ينقطع حق العباد فلم يخلص لله تعالى
وان اوصى بان يجعله ان سبيلا ان خرج من المثلث ولم يخرج واجازت الورثة جعل سبيلا وان لم يخرج ولم
نجر الورثة جعل يثلاثه ان سبيلا ان هذا المثلث الذي جعل سبيلا الا حق العباد منه خلاصا تقدم لان
حق الورثة شائع في كل الدار في جعله ان يبعه او يهبه او يتاربعه ونورثه انه لم يصير له تعالى
وان اوصى بذلك فاعلم ان وصايا الذي انواع اربعة منها ما هو قربة عندها وعندهم كما اذا اوصى بان
يقصد ثلثه ماله على الفقراء والمساكين ويعتق الرقاب ويقرى به الزكوة والديلم والموصى من المضاري
او يبرج في ثلث المقدس من ماله او يجمع ومنها ما هو معصية عندها وعندهم كالوصية للعتقات النكاحات
ايصح الايجاع الا اذا كان لقوم باعياهم لانه يملك منهم ويطلع وجه القربة ومنها ما هو قربة عندها
معصية عندهم كما اذا اوصى بان يجعله ان سبيلا او يبرج في المساجد وما يج لا يصح الا اذا كانت الوصية
لشخص معين يصح بطريق التملك منه ويجعل ذكر وجه الصرف مشورة في ملك الغير ومنها ما هو معصية
عندها قربة عندهم كما اذا اوصى بان يجعله ان يبعه او يهبه او يتاربعه في ذلك عندها لا يصح ان فيه يفرز
المعصية وعندها حصة رضي الله عنه من انا امرنا ان تتركهم فابدينون من يدعي الاسلام وتخل من اهلها
ما كنز اهلها فوصايا به صحيحة من حيث الظاهر لا دعاية له لاسلام ظاهرا كالمناقضين من ارتد عن الاسلام
الى المضاربة او اليهودية او المجوسية حكم وصاياهم حكم من انقل اليهم فاصح منهم صح منه وهذا عندهما
اما عند ابي حنيفة رضي الله عنه موقوفه ان لم يثلم وقتل وقتا ولو لم يدر الحرب بطل وان اسلم صح ووصايا
المردنا فاذ ما اجماع كالعتبة لا يثلم الا عندنا **باب من الكفالت في الحج** اصل الباب
ان دما الحج كلها على الماسد لانه انما يجب شكر الله عز وجل على ما افاض به علينا من نعمه وكذا ما يجب
بطريق الاخر ان الجاني هو الماسد لانه لا يدرى ان له خلافا على ما يبين قال محمد بن عبد الله بن عبد
بان يفر عنه فدم القرآن على الماسد وكذا دم المتعة يذم شكر فان كان معسرا فكذلك الصوم عليه لانه بدله
وكذلك اذا وقف مائة من شعير من الوقوف يذم لانه امرى بها ذو طواف طواف الزيادة ومنع طواف الصدر
او طواف على غير منى او تطيب تطيب وطوى راسه او قلم اظفاره وهنأيم او معى عليه او مكره ففقد الدماء
عليه انها فاجروا المنايا على بصره الكمال فما يجب حجب النقض ان يكون عليه ايضا ولو احصر ففقد التحلل
على الماسد عند ابي حنيفة رضي الله عنه كدم اكلوا عندها على الارض ففقدت لو اغشى عليه فاحرم عنه اصحابه
او طاف نحوها او حلف في الطواف زحفا او وقف به او رمى عنه من كفنه وهو معى عليه لاشي عليه لان هذا
لان اقل علة وقعت نحوها لا بصره النقض فان كان من هذا الكمال فهو سنة ودم الجبر واجبة حجب
نكر الوالدين سبيلا في السهو على الصلاة **باب** **الوكلاء الذي تدعيه بطائر**
ما عذر لا يصح ان يفعل الوصية اصل الباب ان الوصية لا تصح بغير ولاية الوصى لانه يستفيد

الولاية من جهة الوصى والثاني ان ولاية الحفظ تنبع لولاية التصرف فلا يظهر مع ولاية التصرف قال
محمد بن عبد الله بن طاهر ان تولد فادعيها معاشا لنسب منها فان عنتت لجاره مات وترك مالا
واوصت الى رجل فولاية التصرف مالا الولد وولاية الحفظ للوالدين ومن وصى الامم والامم ليس
الامم ولاية التصرف وكذا العصبة وليس له ولاية الحفظ لانه تنبع لولاية التصرف فلا يظهر مع ولاية الحفظ
لوصى الامم فملك بيع العود من لانه من الحفظ لانه ترادف عليه اسباب التوثيق فالباع يكون حفظا لان حفظ الثمن اسير
فلا يملك بيع العود لانه محفوظ بنفسه اذ لا ترد عليه اسباب الملك وان غاب احد الوالدين فهو كغيره عند
اي حنيفة ومحمد بن عبد الله بن حنيفة حتى ثبت لول الامم ولاية الحفظ وعندها له حصر لحد الحفظ حتى لا يثبت
وهذا بنى على ان اوصى بالامم بالتصرف عندها لان الاب لا يملك على الحقيقة فلا بد من اجماعها حتى لا يفرق التصرف
عن ابي الاب وعندها يوصى به لانه ينفرد اوصى بالتصرف فان مات اوصى الى رجل فولاية التصرف
والحفظ الى ابي الاب لانه تعين بقوله عمر رضي الله عنه وهو الباقي منها فان غاب الاب الباقي فلو وصى بالامم والوصى
الامم ولاية ما كان حفظا ومن ولاية التصرف لان ولاية موصيه وقت لا يصح كانت قاصرة فكذلك ولاية الوصى ان مات
الباقي واوصى الى رجل فولاية التصرف والحفظ لوصى الباقي لانه قام مقام الاب كذلك وصى بالامم الباقي اول من
ابن الوالد الاول لما قلنا وكذلك مات هذا الوصى واوصى الى اخيه فوصيه اول من جميع من ذكرنا فان مات
الباقي من غير اوصى ولكل والاب وهو جده الغلام والاول وصى في الولاية للجد من له الامم والاب لا خلاف
الوصى لانه نابع عن الوصى فستفيد الولاية من الوصى فيغير حال الوصى ففقد كذا ان ولاية الاب الثاني اقوى
فذلك وصيه اما الجواصل كالاب ثبت له الولاية بعلة القرابة فاعتد حالهما في القرابة سواء وان مات
الوالد الاخر من غير اوصى والاول اب وصى فابو احق من وصيه ووصى الامم بان الوصى انما تقدم على الجد
اذا كان الوصى ولاية كاملة وقت لا يصح والاب الاول لم يكن له ذلك الوقت لا يصح خلاف وصى الباقي حصة تقدم
على الجد لان الوصيه ولاية كاملة وقت لا يصح فذلك الوصيه وان كان الوالدان جبين ينفرد احدهما بقوله الله
للصغير وقبضها وسفر بالتزوج وان بلغ فلا خيار له لان الزوج ابره سفره بالخصومة مما يدعى له او عليه
كالوكيل وسفر بقضاء دين الصغير وسفر بشي ما لا بد للصغير من الكسوة والطعام اما لا ينفرد
شري من ماله وله منه بدو قبضه منه او قسمه المشترك وعن بن عمر بن عبد الله بن عمر ففقد هذا وان مات
الوالدان معا او احدهما قبل صاحبه ولا يدرى ايهم مات او لا او وصى كل واحد الى رجل فوصيه ما منتهى في جميع
ما ذكرنا لعدم الامم ولا الوصى وان خرج احد الوالدين جبين مطبقا فالولاية للباقي كالموت وان كان من مرس
ويستحق احرى فهو كالصحيح وان مات الرجل ووصى الى رجل فولاية الوصى وصى الى اخر فوصيه كوصى الوصى
لكونه قائما مقامه ولو مات ولم يوص الى احد فالقاصي نصب وصياع ابي لان الميت رضي رايه في اثنين
لا راي واحد **باب** **من الوصايا بالبيع والثلث مع ذلك**

الوصى بالولاية في حقه
الولاية ان تصدق له

لو وصى الامم ولاية الحفظ
في حقه

والعمى عليه

وَلَقَدْ قَدَّ الْأَبَاتُ بَابَ الْغُرُوسِ أَنَّ فِيهِ مَسْأَلَةٌ حَلَّهَا مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ خَيْرُ النَّاسِ كَمَا
 عَلَى الْغُرُوسِ أَصْلُ الْبَابِ كَيْفَ تَصْرُفُ الْمَرْفُوعَ نَافِدٌ وَفِيهِ هُوَ حَقُّ الْوَرِثَةِ تَوَقُّفٌ عَلَى جَارَتِهِمْ
 وَأَذَانُ قَسَمَتِ بَابُ الْأَصْلِ بِطَرِيقِ الْمَنَازَعَةِ عِنْدَ حُسْنِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ وَعِنْدَهُمَا بَطْنُ الْعَوَالِ
 وَالْمُضَارَبَةِ وَإِنْ لَمْ يَجْزِ الْوَرِثَةُ بَطْنُ الْوَصِيَّةِ فَمَا قَدَّ الْوَرِثَةُ ضَرْبُهَا وَاسْتَحْقَاقُ عِنْدَ حُسْنِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ
 أَنْ الضَّرْبُ شَبْهَ الْأَسْتَحْقَاقِ وَإِذَا بَطْنُ حَقِّ الْأَسْتَحْقَاقِ بَطْنُ الضَّرْبِ بِضَرْبِ الْأَصْلِ وَالضَّرْبُ بِطَرِيقِ
 الْمُسْتَحْقَاقِ وَعِنْدَهُمَا بَطْنُ الْأَسْتَحْقَاقِ الْأَصْلُ بِطَرِيقِ الْمَنَازَعَةِ لِدَفْعِ الضَّرْعِ عَنِ الْوَرِثَةِ وَضَرْبُ الْوَرِثَةِ فِي الْأَسْتَحْقَاقِ
 لَا فِي الضَّرْبِ قَالَتْ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ وَجَلَّتْ وَتَرَكَ عِدَّةً مِنْهُمُ الْوَرِثَةُ لِمَا لَهُ مِنْ غَيْرِهِ وَأَوْصَى بِإِجْبَاعِ هَذَا
 مِنْ ثَلَاثِينَ أَلْفَ سَهْمٍ وَالْآخِرُ رَقِيبَةٌ قَبْلَ ذَلِكَ وَأَبْعَدُهَا وَلَمْ يَجْزِ الْوَرِثَةُ الْوَصِيَّةَ بِالرَّقِيبَةِ لَا يَنْتَقِزُ أَجَازَتُهُمُ الْوَصِيَّةَ
 فِي الْبَيْعِ لِأَنَّهُ لَا مَحَابَاهُ فِيهِ وَحَقُّهُ فِي الْإِلَهِ الْعِدَّةُ وَالْبَيْعُ مِثْلُ الْقِيَمَةِ لَا يَبْطُلُ شَيْءٌ مِنَ الْمَالِيَةِ كَرِيعَتِهِ أَجَازَتُهُمُ الْوَصِيَّةَ
 بِالرَّقِيبَةِ فَإِذَا لَمْ يَجْزِ الْوَصِيَّةَ بِالرَّقِيبَةِ فَتَمَّ زَادَ عَلَى الثَّلَاثِ ضَرْبُهَا وَاسْتَحْقَاقُ عِنْدَ حُسْنِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ
 كَانَهُمَا لَمْ تَوْصِ بِقَسَمَتِ الْوَصِيَّةَ بِالرَّقِيبَةِ وَصِيَّةً بِالْثَّلَاثِ وَالْوَصِيَّةَ بِالرَّقِيبَةِ وَصِيَّةً بِالْثَّلَاثِ وَالْوَصِيَّةَ بِالْبَيْعِ
 وَصِيَّةً بِالْثَّلَاثِ فَضَرْبُ الْوَصِيَّةَ بِالرَّقِيبَةِ فِي الثَّلَاثِ وَالْوَصِيَّةَ بِالْبَيْعِ فِي الثَّلَاثِ بِالْثَّلَاثِ فَضَرْبُ الثَّلَاثِ
 ضَرْبُهَا عَلَى أَرْبَعِ أَهْمٍ سَهْمٍ لِلْوَصِيَّةَ بِالرَّقِيبَةِ وَهَذَا بَيْعُ الثَّلَاثِ وَفِي ذَلِكَ جُزْءٌ مِنْ شَيْءٍ عَشْرٌ وَجُزْءٌ مِنَ الْعِدَّةِ
 وَسَاعَ الْبَاقِي وَهُوَ أَرْبَعُ عَشْرَةَ عَشْرَةَ جُزْءًا مِنَ الْعِدَّةِ مِنَ الْوَصِيَّةَ بِالْبَيْعِ بِأَرْبَعِ عَشْرَةَ جُزْءًا مِنْ شَيْءٍ عَشْرٌ جُزْءًا
 مِنْ أَلْفٍ وَعِنْدَهُمَا بَطْنُ الْوَصِيَّةَ بِالرَّقِيبَةِ فَمَا زَادَ عَلَى الثَّلَاثِ اسْتَحْقَاقُ الْأَصْلِ بِقَسَمَتِ الْوَصِيَّةَ بِجَمِيعِ الرَّقِيبَةِ
 فِي حَقِّ الضَّرْبِ لِمَا مِنْ فَضْلِ كُلِّ وَاحِدٍ فِي الثَّلَاثِ بِالْثَّلَاثِ فَضَرْبُ الثَّلَاثِ سَهْمِينَ مِنْ جَمِيعِ الرَّقِيبَةِ سَهْمٌ يَعْطَى لِلْوَصِيَّةَ
 بِالرَّقِيبَةِ فَضَرْبُ الثَّلَاثِ سَهْمٌ مِنْ سَهْمِ الْعِدَّةِ وَبِإِجْبَاعِ مَا بَقِيَ وَهُوَ خُمُسُهُ أَصْلُ الْعِدَّةِ مِنَ الْوَصِيَّةَ
 بِالْبَيْعِ خُمُسُهُ أَصْلُ الْوَصِيَّةَ بِالْبَيْعِ وَلَا يَكُنْ صِيَّةً لِلْوَصِيَّةَ بِالرَّقِيبَةِ إِلَى تَمَامِ الثَّلَاثِ مِنَ الثَّمَرِ وَذَلِكَ سُدُّ سُدُّ
 سُدُّ عِنْدَ حُسْنِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ وَسُدُّ عَشْرِينَ عَشْرِينَ لَأَنَّ الْوَصِيَّةَ فِي ذَلِكَ بَطْلَتْ فِي الْعِزِّ بِشَيْءٍ شَتَّى قِيَمَتِ الْوَصِيَّةَ
 بِالْبَيْعِ وَتَقِي بَطْلَتْ فِي الْعِزِّ بِشَيْءٍ شَتَّى قِيَمَتِ الْوَصِيَّةَ بِالْبَيْعِ وَتَقِي بَطْلَتْ فِي الْعِزِّ بِشَيْءٍ شَتَّى قِيَمَتِ الْوَصِيَّةَ
 قُلْ خَطْلَانِ شَرٌّ لَمْ يَوْجَدْ بَطْلُ الْوَصِيَّةَ مَقِيَّتُ الْوَصِيَّةَ وَقَدْ تَقَبَّلَ مَقِيَّتُ الْوَصِيَّةَ إِلَى الْقِيَمَةِ لِأَنَّ الْقِيَمَةَ
 قَاتِلُ الْخَلْفِ وَهُوَ الْقِيَمَةُ مَقِيَّتُ الْوَصِيَّةَ إِلَى الْقِيَمَةِ وَذَلِكَ الْعِدَّةُ الْمَوْصِيَّةَ إِذَا حَقَّقَهُ دِيْنُهُمْ بِمَنْحِهِمْ حَقِّ
 الْعَرَاةِ أَوْ أَسْرَافٍ مِنْ دِيْنِهِمْ كَأَنَّ الثَّمَرِ لِلْوَصِيَّةَ لِأَنَّ الثَّمَرِ حَقُّ الْوَصِيَّةَ لَا يَنْتَقِزُ الْوَصِيَّةَ فِي الرَّقِيبَةِ
 لِأَنَّ الثَّمَرِ حَقُّ الْوَصِيَّةَ لَا يَنْتَقِزُ الْوَصِيَّةَ فِي الرَّقِيبَةِ لِأَنَّ الثَّمَرِ حَقُّ الْوَصِيَّةَ لَا يَنْتَقِزُ الْوَصِيَّةَ فِي الرَّقِيبَةِ
 عَلَى الْوَصِيَّةَ فَإِذَا زَالَ حَقُّ الْعَرَاةِ أَوْ أَسْرَافٍ حَقُّ الْوَصِيَّةَ قَامَ مَقِيَّتُ الثَّمَرِ أَوْ خَلْفُهُ هَذَا إِذَا لَمْ يَجْزِ
 الْوَرِثَةُ أَمَا إِذَا جَازَتْ الْوَرِثَةُ الْوَصِيَّةَ بِالرَّقِيبَةِ وَأَجَازَتْ صَاحِبَ الْبَيْعِ أَجَازَتْهُمُ الْوَصِيَّةَ بِالرَّقِيبَةِ وَأَمَّا
 بَعْدَ رِضَا صَاحِبِ الْبَيْعِ أَجَازَتْ الْوَرِثَةُ الْوَصِيَّةَ بِالرَّقِيبَةِ لِأَنَّ الْوَصِيَّةَ بِالْبَيْعِ تَقْضِي رِجَازَ الْوَرِثَةِ الْوَصِيَّةَ

نفا

فَلَمْ يَدْخُلْ تَقْضِي نَفْسِهِ لِأَنَّ الْأَجَانَ كَانَ يَعْطَى لِلْوَصِيَّةَ بِالرَّقِيبَةِ نَفْسُ الْعِدَّةِ
 الْعِدَّةُ عِنْدَ حُسْنِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ وَسُدُّ الْعِدَّةُ عِنْدَ حُسْنِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ وَسُدُّ الْعِدَّةُ عِنْدَ حُسْنِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ
 الْبَيْعُ فَلَمْ يَدْخُلْ رِضَا صَاحِبِ الْبَيْعِ أَمَا صَاحِبُ الرَّقِيبَةِ شَتَّى بَاجَازَتِهِمْ وَلَا يَنْتَقِزُ فِي عَطَى لِلْوَصِيَّةَ بِالرَّقِيبَةِ
 نَفْسُ الْعِدَّةِ وَبِإِجْبَاعِ الْمَصْفُوفِ الْآخَرِ مِنَ الْوَصِيَّةَ بِالْبَيْعِ نَفْسُ الْوَصِيَّةَ بِالْبَيْعِ نَفْسُ الْوَصِيَّةَ بِالْبَيْعِ
 وَأَنْ لَمْ يَرْضَ فَيُضَاوِلْ جُزْءُ الْوَرِثَةِ سَوَاءً أَوْ كَانَ يَكُنْ الْوَصِيَّةَ بِالرَّقِيبَةِ وَصِيَّةً بِجَمِيعِ الْمَالِ وَالْمَسْأَلَةُ كَالْمَالِ
 وَلَمْ يَجْزِ الْوَرِثَةُ فَعِنْدَ حُسْنِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ هَذَا وَالْأَوَّلُ شَوَافِي جَمِيعِ مَا ذَكَرْنَاهُ لِأَنَّ هَذَا تَكْلُفُ الْوَصِيَّةَ
 بِالْمَالِ لِأَنَّ الثَّلَاثَ مِنَ الثَّمَرِ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْوَصِيَّةَ هَذَا حَصَلَ بِالْمَالِ أَسْمُ الْمَالِ كَأَنَّ الْوَصِيَّةَ بِالرَّقِيبَةِ وَإِنْ كَانَ
 حَاطًا تَخْلُفَ الْأَوَّلَ لِأَنَّ ثَمَرَهُ الرَّقِيبَةُ تَتَنَاوَلُ الْعِدَّةَ لِأَنَّ الثَّمَرِ قَافِلَةٌ وَعِنْدَ حُسْنِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ
 هَذَا لَا يَعْطَى لَهُ مِنْ عِزِّ الْعِدَّةِ شَيْءٌ بِإِجْبَاعِ كُلِّ الْعِدَّةِ مِنَ الْوَصِيَّةَ بِالْبَيْعِ ثُمَّ يَعْطَى لِلثَّمَرِ لِلْوَصِيَّةَ بِالْمَالِ لِمَا لَمْ
 يَجْزِ الْوَرِثَةُ وَإِنْ أَجَازَتْ يَعْطَى لَهُ جَمِيعُ الثَّمَرِ وَجِبَتْ قَوْلُ أَيْ يَوْصِي حَسَنَةً أَنْ حَقَّ الْوَصِيَّةَ بِالْمَالِ فِي
 مَالِيَةِ الثَّرَكَةِ كَحَقِّ الْوَارِثَةِ ثُمَّ حَقَّ الْوَارِثَةِ لَا مَنَعَ الْبَيْعِ وَلَا سَقَطَ الْوَصِيَّةَ بِالْبَيْعِ مِثْلُ الْقِيَمَةِ فَكَذَلِكَ حَقُّ الْوَصِيَّةَ
 لَهُ بِالْمَالِ وَلَمْ يَكُنْ مَازَكَرْنَا أَنْ أَسْمُ الْمَالِ تَتَنَاوَلُ الثَّمَرِ وَالْعِدَّةَ جَمِيعًا فَيَعْطَى لَهُ مِنْهَا بِالطَّرِيقِ الَّذِي قُلْنَا
 وَأَنْ لِيَّارَ الْوَرِثَةِ وَصِيَّةً لِلْوَصِيَّةَ بِالْمَالِ وَرَضِيَ الْوَصِيَّةَ بِالْبَيْعِ بِذَلِكَ فَعِنْدَهُمَا يَعْطَى لِلْوَصِيَّةَ بِالْمَالِ مِنْ عِزِّ
 الْعِدَّةِ فَضَرْبُهَا لَا يَسْتَوِي فِي الضَّرْبِ وَبِإِجْبَاعِ الْمَصْفُوفِ الْآخَرِ مِنَ الْوَصِيَّةَ بِالْبَيْعِ نَفْسُ الْوَصِيَّةَ بِالْبَيْعِ
 أَلْفَ الْوَصِيَّةَ بِالْمَالِ تَكِيْلُ الْوَصِيَّةَ وَإِنْ أَجَازَتْ الْوَرِثَةُ وَلَمْ يَرْضَ الْوَصِيَّةَ بِالْبَيْعِ حَتَّى يَعْطَى
 لِلْوَصِيَّةَ بِالْمَالِ مِنْ عِزِّ الْعِدَّةِ نَفْسُ الْعِدَّةِ عِنْدَ حُسْنِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ وَسُدُّ الْعِدَّةُ عِنْدَ حُسْنِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ
 وَسَاعَ الْبَاقِي مِنَ الْوَصِيَّةَ بِالْبَيْعِ بِقَسَمَتِهِ مِنَ الثَّمَرِ ثُمَّ يَصْرِفُ ذَلِكَ الثَّمَرُ لِلْوَصِيَّةَ بِالْمَالِ لِأَنَّ الْأَجَانَ
 صَحَّتْ لِحَقِّ الْوَرِثَةِ وَعِنْدَ حُسْنِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ الْجَوَابُ مَا قُلْنَا وَأَنْ كَانَ يَكُنْ الْوَصِيَّةَ بِجَمِيعِ الْمَالِ وَصِيَّةً ثَلَاثَ
 الْمَالِ وَالْمَسْأَلَةُ كَالْمَالِ وَلَمْ يَجْزِ الْوَرِثَةُ فَعِنْدَ حُسْنِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ كَقَوْلِ أَيْ حُسْنِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي أَنْ يَعْطَى لِلْوَصِيَّةَ بِالْمَالِ
 مِنْ عِزِّ الْعِدَّةِ نَفْسُ الْعِدَّةَ لِأَنَّ الْوَصِيَّةَ بِالْمَالِ ثَلَاثَ ثَلَاثَ هَذَا وَبِإِجْبَاعِ الْبَاقِي مِنَ الْوَصِيَّةَ بِالْبَيْعِ
 مِنَ الثَّمَرِ وَكُلُّ صِيَّةٍ لِلْوَصِيَّةَ بِالْمَالِ إِلَى تَمَامِ الثَّلَاثِ مِنَ الثَّمَرِ لِمَا مِنْ رَحِمَهُ اللَّهُ بِإِجْبَاعِ كُلِّ
 الْعِدَّةِ مِنَ الْوَصِيَّةَ بِالْبَيْعِ وَبِإِجْبَاعِ الثَّمَرِ لِصَاحِبِ الثَّلَاثِ وَإِنْ أَجَازَتْ الْوَرِثَةُ وَلَمْ يَرْضَ صَاحِبَ الْبَيْعِ
 بِإِجَازَتِهِمْ فَاجْزَأُ بِكُلِّكَ وَأَنْ يَرْضَى بِإِجَازَتِهِمْ فَضَرْبُ الثَّلَاثِ جَمِيعُ الرَّقِيبَةِ فَضَرْبُ صَاحِبِ الْبَيْعِ بِالْثَّلَاثِ
 فِي الْكُلِّ وَصَاحِبُ الثَّلَاثِ ضَرْبُ الثَّلَاثِ فَضَرْبُ الْعِدَّةِ بِإِجَازَتِهِمْ فَضَرْبُ صَاحِبِ الثَّلَاثِ وَبِإِجْبَاعِ ثَلَاثَ
 الْأَوَاعِدِ وَكُلُّ وَصِيَّةٍ إِلَى تَمَامِ الثَّلَاثِ مِنَ الثَّمَرِ **فَإِنْ قِيلَ** لَهُ فَيَبْدُو فِي أَجَانِ الْوَرِثَةِ هَذَا وَالْوَصِيَّةَ بِالْمَالِ
 يَسْتَحْقِقُ نَفَازَهَا عَنِ أَجَانِ الْوَرِثَةِ **قُلْنَا** فَيَبْدُو أَجَانِ الْوَرِثَةِ أَشْعَاعُ مَحَلِّ الضَّرْبِ فَإِنْ قِيلَ مَحَلِّ الضَّرْبِ كَانَ
 الثَّلَاثَ وَبَعْدَ الضَّرْبِ مَحَلِّ أَجَانِ كُلِّ الرَّقِيبَةِ فَكَانَ أَعْيَانُ الْأَجَانِ فَيَبْدُو وَأَنْ كَانَ يَكُنْ الْبَيْعُ مَحَابَاهُ بَانَ أَوْصَى

أَحَازَهُمْ صَحَابَةُ الْأَجَانِ
 الْوَرِثَةُ حَتَّى لَا يَكُونَ لَهَا حَقٌّ
 فِي حَقِّ الْوَصِيَّةَ بِالْمَالِ

أَحَازَهُمْ صَحَابَةُ الْأَجَانِ
 الْوَرِثَةُ حَتَّى لَا يَكُونَ لَهَا حَقٌّ
 فِي حَقِّ الْوَصِيَّةَ بِالْمَالِ

يبيع العبد من ثلثي ما به وقمته الف واوصى برفقته لآخر ولم يجر الورثة تقسم الثلث على اربعة اسهم سهم
 للموصي له بالرقبة ضرب الثلث بالثلث لطلان وصيته فما زاد على الثلث ضربا واستحقاقا عنده وصاحب
 البيع ضرب الثلث بالكل لان وصيته بالكل صحيحة في حق الرقبه اما الوصيه بالبيع فظاهر واما الوصيه
 بالمجاهه لان هذا وصيه بالسر والموصي له بالسر ضرب الثلث بجميع وصيته فلهذا يضرب في
 الثلث بالكل فعطى للموصي له بالرقبة نصف سدس العبد وبيع الباقي من الموصي له بالبيع ما هو حق الورثة وهو
 ثلثي الالف وهو ثمانية اسهم من ثلثي عشرهما من الالف فحصل له حكم الوصيه لانه اسهم وللموصي له بالرقبة سهم
 من عشرين العبد يكون الحله اربعة اسهم والورثة ثمانية فاستفهم الثلث والثلثان ولا يكون وصيه صاحب الرقبه
 من الثمن لما مر وعنده صار الثلث منه نصفين فعطى للموصي له بالرقبة نصف الثلث وهو السدس والعبد وبيع
 الباقي من الموصي له بالبيع حق الورثة وهو اربعة من ستة من الالف فحصل له حكم الوصيه سهم ولصاحب الرقبه
 سهم من عشرين العبد وهو ثلثي الالف للورثة اربعة فاستفهم الثلث والثلثان وان كان مكان الوصيه بالرقبة
 وصيه بجميع المال في مثل هذه العده من ثلثي احد من اصحابهم لم يخرج على احد فاما يخرج ابي
 حنبله رحمه الله يحتاج الى قسمه بين العبد والي قسمه الثمن لصاحب وصيه المال يعطى منها جميعا اما قسمه بين
 العبد ما مر انه يعطى لصاحب المال من ثلثي عشر ثلثي الباقي وهو اربعة عشرهما من ثلثي عشر من الموصي له بالبيع
 فخرج من الثمن قدر وصيته وبيع ما هو حق الورثة وبما بقي من حق الموصي له بالمال يحتاج الى معرفه قدر
 صاحب البيع والي معرفه قدر ما بقي من وصيه صاحب المال وفيه طريقان الكافي وهو طريق محمد بن
 وطريق ارباب الحساب ما طريق الكافي فنقول ان وصيه صاحب المجاهه حصلت تسعاه لكر ابي
 علمه نصف سدس العبد استحقاقا لصاحب المال فطلت المجاهه بقدر نصف سدس ثمانية وذلك
 خمسة وثلثون حكا لطلان الوصيه بالبيع في نصف سدس العبد بنت وصيه صاحب المجاهه في
 ثمانية وخمسة وعشرين وصيه صاحب المال في الثلث وذلك ثمانية وثلاثون وثلث فانكر احد
 الثمانية بالثلث ولا اخر بالبيع فنصف مقام كسر احداهما في مقام كسر الاخر وذلك ثلاثة في اربعة فيكون
 اثنى عشر فجعلنا كل ما به اثنى عشر فصار ثمانية عشر وتسعين كسر خمسة وعشرين وهو ربع المائيه
 فاجعل ربع اثنى عشر وهو ثلثه فصار ثلثه وصيته تسعه وتسعين وصيه الاخر ثمانية وثلاثون
 وثلث ثمانية صارت ستة وثلاثون كسر ثلث المائيه فاجعله ثلثي عشر وذلك اربعة فصار حله
 وستة اربعين فبلغ سهام الوصايا مائيه وتسعه وثلاثون وطريق الحساب نقول وصيه
 صاحب المجاهه تسعه اعشار ثلثه العبد ان بعد العشر له عوض فلا يكون وصيه فاذا دفنا سهمها
 من اثنى عشر من العبد الى صاحب المال بقي اربعة عشر فكذا وصي ان يباع هذا الباقي بعشر ثلثه فثمة
 له عوض فلا يكون سهم بنت وصيه تسعه اعشار اربعة عشر وليس احد عشر صحيح فصار اصل المسله وذلك

سهم

اثنى عشر في مقام كسر العشر وذلك عشر فكذا ثمانية وعشرين فخرج العبد اعطينا نصف سدس وذلك عشر
 لصاحب المال بقي ثمانية وعشرين وقد عرشر له عوض وذلك اربعة عشر فلا يكون وصيه والباقي وصيه وذلك تسعه
 وتسعون في مقام وصيه صاحب المال ثمانية وعشرين وذلك اربعة وعشرين فطلت مائيه وتسعه وثلاثون فجعلنا
 ثلثا لئلا هذا ليكون تنفيذ الوصيتين من الثلث فصار جميع العبد ثمانية وثلثون حكا
 الى الحساب فعطى لصاحب وصيه المال من عشرين العبد ربع الثلث وذلك اربعة وثلثون وثلثه اربع اسهم في
 الى تمام وصيته خمسة وربع يضم الى ما هو حق الورثة وهو الثلثان وذلك مائتان وثمانون وثلثون فصار
 مائتين وثلثه وثمانين وربع وبيع الباقي وذلك ثلثه مائتين وثمانون وربع من الموصي له بالبيع مائتين وثلثه
 وثمانون وربع سهم فالتفاوت بينهما تسعه وتسعون وهو المخطوط من الثمن وذلك وصيه صاحب المجاهه
 وقد سلمت له وصيته ثم يعطى لصاحب الوصيه ما مال خمسة وربع من الثمن حتى يكل وصيته الى تمام اربع
 فقد حصل تنفيذ الوصيتين مائيه وتسعه وثلاثون وهو ثلثي المال وحصل للورثة مائتان وثمانون
 من الثمن وهو وقف الوصيتين فاستقام التخرج وبالله التوفيق وعند محمد بن عيسى يعطى للموصي له
 بالمال نصف الثلث سهم من ستة في خمسة اسهم ببيع من الموصي له بالبيع فنقول بقدر العشر له عوض وهو
 نصف سهم فلا يكون وصيه والباقي وهو اربعة ونصف وصيه وصيه صاحب المال حصلت بجميع ذلك
 ستة لكر من العبد وواقفه بالثلث فذكر كل واحد الى الحق الموافق فواحد نصف من اربعة ونصف اثنان
 من ستة فانكر احداهما بالنصف فضعفه فصار ثلاثة وصادر الاخر بعد التضعيف اربعة فاجعله سبعة وهو
 ثلثي المال والكل اربعة وعشرين يعطى للموصي له بالمال من العبد نصف الثلث وذلك ثمانية ونصف فانكر
 فيضعف ذلك فصار اثنان واربعة وثلثه اربعة عشر وصار سهام المجاهه بالتضعيف ستة وثلثون صاحب
 صاحب المال بعد التضعيف ثمانية اعطينا للموصي له بالمال من العبد نصف الثلث سبعة في تمام
 وصيته سهم يضم الى حق الورثة وذلك ثمانية وعشرين فكون الحله تسعه وعشرين فباع ما بقي من العبد
 وهو خمسة وثلاثون من اثنان واربعة من الموصي له بالبيع تسعه وعشرين فسلم لصاحب المجاهه حكم
 الوصيه ستة وثلثون وصيه صاحب المال من الثمن سهم فطلت الوصيتان اربعة عشر وسلم للورثة
 من الثمن ثمانية وعشرين فاستقام التخرج وعند ابي يوسف رضي الله عنه لا يعطى للموصي له بالمال
 ويطرح وصيه من الثمن فنقول وصيه صاحب المجاهه حصلت تسعه لاعتان لان بقدر العشر
 له عوض ووصيه الاخر بالكل ذلك عشر فبلغ سهام الوصايا تسعه عشر وهو ثلثي المال وجميع
 المال سبعة وخمسون طر حنا من ذلك وصيه صاحب المجاهه وذلك تسعه من الثمن وبيع كل العبد
 منه ما هو حق الورثة وحق الموصي له بالمال ذلك ثمانية واربعون فحصل لصاحب المجاهه تسعه اعطينا
 لصاحب المال وصيه عشر من الثمن فحصل تنفيذ الوصيتين تسعه عشر وسلم للورثة من الثمن ثمانية

هذا هو
 الحكم
 في
 بيع
 العبد
 من
 ثلثي
 ما
 به
 وقمته

هذا هو
 الحكم
 في
 بيع
 العبد
 من
 ثلثي
 ما
 به
 وقمته

سنة ما دام سطر السجدة

وانما ينسب اليها ابائهم فكانوا من جنس اخر ومن اهل بيت اخر لان النسب يعتبر من الاباء الا اذا كان زاهرا
من بني عامر وعشيرة فمد ظن حفيدانهم من اهل بيته وجنسه والاب الاكبر لو كان جيا لا يدخل تحت
الوصية لان هذه الوصية للضاف لا للضاف اليه ولو اوصيت المرأة لجنسها او لاهل بيتها لا يدخل ولدها
ان ولدها نسب اليها اليها الاكبر الا اذا كان زوجها من عشيرتها لما عرفت هذه القربيات تعتبر
عند الميراث لان الوصية الحاصلة عند الموت ولو اوصى لاهل بيته او لاهل بيت اخر الفاسد ان يكون الوصية
امرأة اذا لم تكن واردة لان لاهل بيت لغة قال الله سبحانه وتعالى ان قال لاهل اي امرأته وفي الامتحان
هي وصية لكان عياله ونفقته قال الله سبحانه وتعالى فيجزيه واهله وامراته معناه والله اعلم
من كان عياله ولا يدخل ما ليك انهم قد علموا ان كان له اهل ببلد دخلوا اكلهم لعموم اللفظ ولو اوصى
لجنسه وله ابن عم واصله نصف الوصية اعتبار الجمع ولو اوصى لاخته ولو اوصى لاخته ان اسم الفاعل
كل ذوات رحم محرم منه كادوا البنات والاخوان والعزات والحالات وكذا كل ذي رحم محرم من اهل البيت
كما ذكر محمد بن ابي عوف في كتابه في اطلاق اسم الخن على كل ذي رحم محرم من اهل البيت والاخوان
واشكاله كذلك العبد والعرة والكل ذي رحم محرم من نكاح الموصي الا ان نكاح الموصي عند موته او
في عذته من طلاق زوجة من البائين والملاة لان الزوجية ينقطع بها فتقطع الصهر والمعتبر حال الموت لما
ذكرنا وقد يطلق اسم الصهر على الخن من عذته كقولنا فيك خلاف الصهر عن سنان
في قوله فيك اي بنتا اذا ما نزلت ثلثة اصارا اذا عده الصهر في صحيح الامة في قوله فيك
لا يورثونهم خدروا بنهم اسروا بنهم فبروهم الفبر يورثونهم اي لا يورثونهم
نكر عرفت ان خلافة العبدية شوا ولو اوصى لغيره القاسر هو قول اي حيفه رحمه الله تعالى والملاة
بان ملاكا كانوا او شيكا لان حقيقة الجوار لم وقال محمد بن اسمعيل واجعل الوصية لمن يحرم من
المحله لانهم جبراته قال عليه السلام لا حلال لدار المسجد الا في المسجد وهم الذين يحرم من مسجد واحد
كما قال علي بن ابي طالب والصغير والكبير والحر والمكاتب والمسلم والكافر سواء وايدخل فيه العبد والحر
ان الجوار لا يورثهم لانهم اباغ في التكني **باب الوصية**
مثل نصيب احد الورثة الاثنتا بقى من الثلث بعد النصيب وبعد الوصية الحاصلة
لا يجمع مع هذه اصل الحساب اصل الحساب ثمانية الاعداد وذلك زوج وفرد فالزوج هو الذي ينسب
عليه جميع انواع الحساب في جميع طرفة من الجبر والمقابلة والخطاب والخطوط وغير ذلك هو اربعة اعداد متساوية
فهي كان نسبة الاول الى الثاني كنسبة الثالث الى الرابع فالاول منسوب الى الثاني منسوب اليه والثالث منسوب
والرابع منسوب اليه فبلغ من اعداد الطرفين في الطرف الاخر كبلغ ضرب اعداد الطرفين في الوسط الاخر والخارج
من قسمه الاول على الثاني هو الخارج من قسمه الثالث على الرابع وكذا الخارج من قسمه الرابع على الثالث هو الخارج من قسمه

ارواح اسم

والملاة

الحد

مال

الثاني على الاول مثاله اثنان ثلاثة اربعة ستة فله اربعة اعداد متساوية ونسبة الاول الى الثاني كنسبة
الثالث الى الرابع لان نسبة اثنان الى ثلاثة كنسبة اربعة الى ستة فكذلك نسبة اربعة الى ستة
نسبة الثلث الى اربعة ثلثا ستة ومبلغ ضرب اعداد الطرفين في الوسط الاخر هو اربعة اثنان عشر فله
مبلغ ضرب اعداد الطرفين فهو اثنان في الطرف الاخر وهو ستة اثنان عشر ايضا والخارج من قسمه العدد الاول
وهو اثنان على الثاني وهو ثلثة ثلثا الواحد ان المقسوم ثلثا المقسوم عليه فكذا الخارج من قسمه العدد الثالث
وهو اربعة على العدد الرابع وهو ستة على العدد الثالث وهو اربعة احد ونصف لان المقسوم مثل المقسوم
عليه ومثل نصفه وكذا الخارج من قسمه العدد الثاني وهو ثلثة على العدد الاول وهو اثنان احد ونصف ايضا
لان المقسوم مثل المقسوم عليه ومثل نصفه وفائد ونسبة هذه الاعداد وهو ان متى كان احد هاهنا
والملاة الباقية معلومة مكر معرفة الجوهل المعلوم بطرق ثلاثة النسبة والنسبة والضرب بيانه ما ذكرنا
من الاعداد فجعلنا مثلا الثلاثة محمولا وهو العدد الثاني اما معرفته بالنسبة فنقول نسبة الجوهل
وهو العدد الثاني الى العدد الاول وهو اثنان كنسبة العدد الرابع وهو ستة الى العدد الثالث وهو
اربعة ونسبة ستة الى اربعة كنسبة ثلثة ومثل نصفه فاعلم ان نسبة الجوهل ثلاثة واما معرفته بطرق
القسمه فنقول الخارج من قسمه الرابع وهو ستة على الثالث وهو اربعة ما هو الخارج من قسمه الثاني
وهو الجوهل على الاول وهو اثنان والخارج من قسمته ستة على اربعة احد ونصف فاعلم ان الخارج من
قسمه الجوهل هو اثنان واحد ونصف ايضا فاذا عرفت الخارج وهو احد ونصف فاضرب في المقسوم عليه
فخرج المقسوم فنتي ضرب واحد ونصف في اثنان يكون ثلثة وهو العدد الذي تريد واما معرفته بطرق
الضرب لما كان اعداد الوسطين محمولا فطريقة ان يضرب احد الطرفين في الاخر ثم تنظر الى المبلغ فالمبلغ هنا
اثنان عشر ثم تقسمه على الوسط المعلوم وذلك اربعة فخرج ثلثة وهو المطلوب ومتى كان اعداد الطرفين محمولا
فاضرب احد الطرفين في الاخر ثم اقسم بمبلغ الضرب على الطرف المعلوم يخرج الجوهل حينا الى المثال
قال محمد بن احمد بن محمد بن ابي رطل وصي رجل بمثل نصيب احد بنيه الا ان ياتى من الثلث بعد النصيب
او قال بعد الوصية او قال لا ياتى من الثلث ولم يزد عليه شيئا مات وترك ثلاث بنين اما
لأولها فخرج بمقدار بطريق التيسار من الجبر والمقابلة وانه انواع كثيرة فنقتصر على اربعة واثني عشر
والاشر في العمل انما ياتى المال لان الوصية ببعض الثلث واعطينا الموصي له بالنصيب من الثلث
شيئا او قال نصيبا وكلامها واحد في معنى ما ياتى من الثلث او قال شيئا فخرجت من النصيب مثل المثلث وهو
تسع الا ان ياتى من الثلث شيئا فكل تسع يكون ثلثا ثلث شيئا فخرجت من النصيب مثل المثلث وهو
اثنان فخرجت من الثلث شيئا فكل تسع يكون ثلثا ثلث شيئا فخرجت من النصيب مثل المثلث وهو
اثنان فخرجت من الثلث شيئا فكل تسع يكون ثلثا ثلث شيئا فخرجت من النصيب مثل المثلث وهو

في الخارج من قسمه العدد الاول وهو اثنان على الثاني وهو ثلثة ثلثا الواحد ان المقسوم ثلثا المقسوم عليه فكذا الخارج من قسمه العدد الثالث وهو اربعة على العدد الرابع وهو ستة على العدد الثالث وهو اربعة احد ونصف لان المقسوم مثل المقسوم عليه ومثل نصفه وكذا الخارج من قسمه العدد الثاني وهو ثلثة على العدد الاول وهو اثنان احد ونصف ايضا لان المقسوم مثل المقسوم عليه ومثل نصفه وفائد ونسبة هذه الاعداد وهو ان متى كان احد هاهنا والملاة الباقية معلومة مكر معرفة الجوهل المعلوم بطرق ثلاثة النسبة والنسبة والضرب بيانه ما ذكرنا من الاعداد فجعلنا مثلا الثلاثة محمولا وهو العدد الثاني اما معرفته بالنسبة فنقول نسبة الجوهل وهو العدد الثاني الى العدد الاول وهو اثنان كنسبة العدد الرابع وهو ستة الى العدد الثالث وهو اربعة ونسبة ستة الى اربعة كنسبة ثلثة ومثل نصفه فاعلم ان نسبة الجوهل ثلاثة واما معرفته بطرق القسمه فنقول الخارج من قسمه الرابع وهو ستة على الثالث وهو اربعة ما هو الخارج من قسمه الثاني وهو الجوهل على الاول وهو اثنان والخارج من قسمته ستة على اربعة احد ونصف فاعلم ان الخارج من قسمه الجوهل هو اثنان واحد ونصف ايضا فاذا عرفت الخارج وهو احد ونصف فاضرب في المقسوم عليه فخرج المقسوم فنتي ضرب واحد ونصف في اثنان يكون ثلثة وهو العدد الذي تريد واما معرفته بطرق الضرب لما كان اعداد الوسطين محمولا فطريقة ان يضرب احد الطرفين في الاخر ثم تنظر الى المبلغ فالمبلغ هنا اثنان عشر ثم تقسمه على الوسط المعلوم وذلك اربعة فخرج ثلثة وهو المطلوب ومتى كان اعداد الطرفين محمولا فاضرب احد الطرفين في الاخر ثم اقسم بمبلغ الضرب على الطرف المعلوم يخرج الجوهل حينا الى المثال قال محمد بن احمد بن محمد بن ابي رطل وصي رجل بمثل نصيب احد بنيه الا ان ياتى من الثلث بعد النصيب او قال بعد الوصية او قال لا ياتى من الثلث ولم يزد عليه شيئا مات وترك ثلاث بنين اما لأولها فخرج بمقدار بطريق التيسار من الجبر والمقابلة وانه انواع كثيرة فنقتصر على اربعة واثني عشر والاشهر في العمل انما ياتى المال لان الوصية ببعض الثلث واعطينا الموصي له بالنصيب من الثلث شيئا او قال نصيبا وكلامها واحد في معنى ما ياتى من الثلث او قال شيئا فخرجت من النصيب مثل المثلث وهو تسع الا ان ياتى من الثلث شيئا فكل تسع يكون ثلثا ثلث شيئا فخرجت من النصيب مثل المثلث وهو اثنان فخرجت من الثلث شيئا فكل تسع يكون ثلثا ثلث شيئا فخرجت من النصيب مثل المثلث وهو اثنان فخرجت من الثلث شيئا فكل تسع يكون ثلثا ثلث شيئا فخرجت من النصيب مثل المثلث وهو

على الاول الحاصل

للموصى له بالنصيب شيئا وانما مثل نصيب احد السنين من الملائكة فكان لكل ابن شئ غير ان المال والنسب
 ناقص شئ وثلث شئ مجزئ شئ وثلث شئ من ثلث على ما تقابلته مثل ذلك تحقيقا للنسب بين المتقاربات
 فصار بعد الجبر والمقابلته معناه مال ونسب مال بيدك ربعة اشياء وثلث شئ غير ان المال اقل من
 وهو عشر الجمله لان كل المدة على مثل نفسه كان الزايد عشر الجمله فيطرح الجز الزايد وهو عشر الجمله
 ان لا يصل في الجبر والمقابلته ان ترد زائدها فافضلها الى مال ولتتام ان كان زائدا انقص الزايد وان
 كان ناقصا زاد حتى يتم المال ويحب ان يطرح فما تقابلته وهو ربعة اشياء وثلث عشر ايضا تحقيقا
 للنسب وطريقه ان تأخذ خرج الكسر وذلك عشر وتطرح عشر يبقى تسعة ثم تضرب العدد
 الذي تريد ان ينقص عشر وهو ربعة اشياء وثلث شئ في تسعة فتكون تسعة وثلاثين وان شئت
 ضربت ربعة اشياء وثلث شئ في مقام الكسر وذلك عشر فتكون ثلثة واربعين وثلث ثم تنقص
 وذلك ربعة وثلث لانه هو المضروب في العشر فكان عشر ضربه في العشر واذا نقصنا عشر بقي
 تسعة وبذلك هو المال الثام فظهر ان النصيب عشر فاذا اردنا ان نعلم ان ثلث المال وذلك ثلث
 عشر اعطينا للموصى له بالنصيب نصيبه عشر ففي ثلث ثلثة استرجعنا من النصيب ثلث
 ثلث باقى وذلك واحد فصار معنا ربعة زائد على ثلثي المال ذلك ستة وعشر من صارت الجمله ثلثين
 لكل من عشر مثل النصيب واما طريق الدنار والدينم فانه انواع والمختار انما يجعل ثلث المال
 دينار او ثلاثة دينام وجعلنا النصيب دينار او ثلثي الدينم كما يكون بعد النصيب فاعادله ثلث
 صحيح ليكون لا استرجاع بلا كسر اعطينا بالنصيب دينار باقى من ثلث ثلثة دينام استرجعنا
 من النصيب ثلث ثلث باقى فصار معنا ربعة دينام زائد على ثلثي المال ذلك دينار وستة دينام
 فصار ثلثي دينار وعشر دينام هذا يدل ثلثة دينام لاننا اعطينا بالنصيب دينار واوجب ان
 يكون لكل من ثلث ذلك فالدينار ان الدينار شاقط لان الشئ لا يتقدم ولا يتأخر بنفسه ففي عشر
 دينام فقد دينار اقل من الدينار عشر دينام فظهر ان النصيب عشر لاننا جعلنا النصيب دينار
 والدينار عشر وقد جعلنا ثلث المال دينار او ثلثة دينام فالدينار عشر فكان ثلث المال ثلثة عشر
 والعمل اذكرها واما طريق الخطاين لانه انواع اكثر والمختار انما يجعل النصيب ربعة حتى يبقى بعد استرجاع
 دينام ويجعل نصيبا ثلث ثلثة ثلث فصار ثلث خمسة دينام اعطينا بالنصيب ربعة من ثلث المال ثلثة
 دينام استرجعنا ثلث ثلث باقى ذلك ربعة فصار ربعة دينام زائد على ثلثي المال ذلك عشر فصار
 ربعة عشر حاجتنا الى ستة حتى يكون لكل ابن دينان مثل النصيب فقد اخطانا ثمانية دينام فزاد
 كل الخطاين زادا في النصيب احد ومعه ثلث ثلثة فصار ثلث ثلثة اعطينا بالنصيب ثلثة
 واسترجعنا ربعة فصار ربعة دينام زائد على ثلثي المال فصار ستة عشر حاجتنا الى تسعة ليكون لكل ابن مثل
 وهو ما عسر

النام
 سى
 ربعة اشياء وثلث شئ
 في تسعة فتكون تسعة
 وثلاثين وان شئت
 ضربت ربعة اشياء وثلث
 شئ في مقام الكسر
 وذلك عشر فتكون
 ثلثة واربعين وثلث
 ثم تنقص ذلك ربعة
 وثلث لانه هو المضروب
 في العشر فكان عشر
 ضربه في العشر
 واذا نقصنا عشر
 بقي تسعة وبذلك
 هو المال الثام
 فظهر ان النصيب
 عشر فاذا اردنا
 ان نعلم ان ثلث
 المال وذلك ثلث
 عشر اعطينا
 للموصى له بالنصيب
 نصيبه عشر ففي
 ثلث ثلثة استرجعنا
 من النصيب ثلث
 ثلث باقى ذلك
 واحد فصار معنا
 ربعة زائد على
 ثلثي المال ذلك
 ستة وعشر من
 صارت الجمله
 ثلثين لكل من
 عشر مثل النصيب
 واما طريق
 الدنار والدينم
 فانه انواع
 والمختار انما
 يجعل ثلث المال
 دينار او ثلاثة
 دينام وجعلنا
 النصيب دينار
 او ثلثي الدينم
 كما يكون بعد
 النصيب فاعادله
 ثلث صحيح
 ليكون لا
 استرجاع بلا
 كسر اعطينا
 بالنصيب دينار
 باقى من ثلث
 ثلثة دينام
 استرجعنا من
 النصيب ثلث
 ثلث باقى
 فصار معنا
 ربعة دينام
 زائد على
 ثلثي المال
 ذلك دينار
 وستة دينام
 فصار ثلثي
 دينار وعشر
 دينام هذا
 يدل ثلثة
 دينام لاننا
 اعطينا بالنصيب
 دينار واوجب
 ان يكون لكل
 من ثلث ذلك
 فالدينار ان
 الدينار شاقط
 لان الشئ لا
 يتقدم ولا
 يتأخر بنفسه
 ففي عشر
 دينام فقد
 دينار اقل
 من الدينار
 عشر دينام
 فظهر ان
 النصيب عشر
 لاننا جعلنا
 النصيب دينار
 والدينار عشر
 وقد جعلنا
 ثلث المال
 دينار او
 ثلثة دينام
 فالدينار
 عشر فكان
 ثلث المال
 ثلثة عشر
 والعمل اذكرها
 واما طريق
 الخطاين لانه
 انواع اكثر
 والمختار انما
 يجعل النصيب
 ربعة حتى
 يبقى بعد
 استرجاع
 دينام
 ويجعل
 نصيبا ثلث
 ثلثة ثلث
 فصار ثلث
 خمسة
 دينام
 اعطينا
 بالنصيب
 ربعة من
 ثلث
 المال
 ثلثة
 دينام
 استرجعنا
 ثلث
 ثلث
 باقى
 ذلك
 ربعة
 فصار
 ربعة
 دينام
 زائد
 على
 ثلثي
 المال
 ذلك
 عشر
 فصار
 ربعة
 عشر
 حاجتنا
 الى
 ستة
 حتى
 يكون
 لكل
 ابن
 دينان
 مثل
 النصيب
 فقد
 اخطانا
 ثمانية
 دينام
 فزاد
 كل
 الخطاين
 زادا
 في
 النصيب
 احد
 ومعه
 ثلث
 ثلثة
 فصار
 ثلث
 ثلثة
 اعطينا
 بالنصيب
 ثلثة
 واسترجعنا
 ربعة
 فصار
 ربعة
 دينام
 زائد
 على
 ثلثي
 المال
 فصار
 ستة
 عشر
 حاجتنا
 الى
 تسعة
 ليكون
 لكل
 ابن
 مثل
 وهو
 ما
 عسر

رابع

النصيب فقد اخطانا بسبعة زائده وقد كان الخطاين ثمانية حتى زيدا في النصيب واحد من
 الخطاين فصار على الجس زيدا بسبعة اخري ذهب الخطاين فاذا زيدا في النصيب سبعة صار على ذلك
 المال ثلثة عشر فاما طريق النسبة انما يجعل الخطاين الاول وهو ثمانية العدد الاول
 وجعلنا الثاني العدد المجهول وهو الذي تريد ان يزيد على النصيب وجعلنا الفاضل من الخطاين
 وذلك الحد العدد الثالث وجعلنا العدد المجهول بالعدد الرابع وهو واحد ايضا فنقول نسبة
 العدد الاول وهو ثمانية الى المجهول وهو الثاني كنسبة الثالث وهو الفاضل من الخطاين وذلك
 واحد الى العدد الرابع الذي زيدا في المجهول وذلك واحد ونسبة الواحد الى الواحد نسبة
 فكانا نسبة الاول وهو ثمانية الى المجهول نسبة الثالث ايضا ففرقنا ان المجهول وهو الذي تريد ان تزيد
 على النصيب ثمانية **اما** النسبة فنقول الخارج من نسبة الرابع وهو واحد الى الثالث وهو واحد
 هو الخارج من نسبة المجهول على الاول وهو ثمانية هو الخارج من نسبة الواحد على الواحد الخارج من نسبة
 الواحد على الواحد واحد فعملنا ان الخارج من نسبة المجهول على ثمانية واحد ايضا فنضرب الخارج في النسب
 عليه وهو واحد في ثمانية يخرج ثمانية وهو المطلوب واما النصيب لعدد الثاني المجهول وهو واحد
 الوسطين ضربنا احد الطرفين وهو ثمانية في الطرف الاخر وهو واحد فتكون ثمانية ثم قسمنا على الوسط
 المعلوم وهو واحد يخرج ثمانية وهو المطلوب واما طريق الخطاين الاكبر وبسبب الكسور
 اخطانا ثلث المال خمسة وجعلنا النصيب ربعة وخطانا ثمانية واحد ثلثا اخر وجعلنا النصيب ثلثة
 وخطانا سبعة وخطا العشرة الثلث الصواب ان نصيب الثلث الاول وهو خمسة الخطاين الاول وهو ثمانية
 فتكون ثمانية واربعين ثم يطرح ثلثة عشر وهو ثلث المال والمال تسعون ثلاثين واما فيكون خمسة وثلثين
 معرفة النصيب ان نصيب النصيب الاول وذلك ثلثان الخطاين الثاني وهو تسعة فتكون اربعة عشر ونصير المال الثاني
 ونفرض النصيب الثاني وذلك ثلثة في الخطاين الاول وهو ثمانية فتكون اربعة وعشرين ثم تطرح منه هو ستة في الخطاين
 الاول يبقى عشر وهو النصيب واما طريق معرفة الكسور تسمى طريق الباب وطريق الحشوات
 ماخذ عدد البنية هو ثلثة وزيد عليه واحد لاجل الموصى له فتكون اربعة ثم نضربه في مخرج كسر
 وذلك ثلثة فتكون اثني عشر ثم زيد عليه المثلثي وذلك واحد لاننا نريد على بقية الثلث فيكون ثلثة عشر
 وهو ثلث المال واما النصيب فنضرب بالنصيب وهو واحد في مخرج كسر الوصية وهو ثلثة فيكون ثلثة
 ثم نضربه في مخرج كسر البنية وهو ثلثة فيكون تسعة ثم زيد عليه واحد كما زدنا على الثلث فتكون
 عشر والعمل اذكرها واما طريق الشرح وهو طريق الهندسة جعلنا المال سطح مستطيلا
 وهو سطح اب وخطله ثلثة اقسام حاجتنا الى الثلث ونجعل القسم الاول سطح اخ وهو ثلث المال
 ونقطع من كل قسم سطحا كبيرا ونرسمه بالنصيب ثم نجعل الباقي من كل قسم ثلثة اسطوخة ثم نرفع

النصيب
 والعدد ما ذكرنا

العدد

وهو واحد

والعدد

۴

1	2	3
4	5	6
7	8	9
10	11	12
13	14	15
16	17	18
19	20	21
22	23	24
25	26	27
28	29	30
31	32	33
34	35	36
37	38	39
40	41	42
43	44	45
46	47	48
49	50	51
52	53	54
55	56	57
58	59	60
61	62	63
64	65	66
67	68	69
70	71	72
73	74	75
76	77	78
79	80	81
82	83	84
85	86	87
88	89	90
91	92	93
94	95	96
97	98	99
100	101	102
103	104	105
106	107	108
109	110	111
112	113	114
115	116	117
118	119	120
121	122	123
124	125	126
127	128	129
130	131	132
133	134	135
136	137	138
139	140	141
142	143	144
145	146	147
148	149	150
151	152	153
154	155	156
157	158	159
160	161	162
163	164	165
166	167	168
169	170	171
172	173	174
175	176	177
178	179	180
181	182	183
184	185	186
187	188	189
190	191	192
193	194	195
196	197	198
199	200	201
202	203	204
205	206	207
208	209	210
211	212	213
214	215	216
217	218	219
220	221	222
223	224	225
226	227	228
229	230	231
232	233	234
235	236	237
238	239	240
241	242	243
244	245	246
247	248	249
250	251	252
253	254	255
256	257	258
259	260	261
262	263	264
265	266	267
268	269	270
271	272	273
274	275	276
277	278	279
280	281	282
283	284	285
286	287	288
289	290	291
292	293	294
295	296	297
298	299	300
301	302	303
304	305	306
307	308	309
310	311	312
313	314	315
316	317	318
319	320	321
322	323	324
325	326	327
328	329	330
331	332	333
334	335	336
337	338	339
340	341	342
343	344	345
346	347	348
349	350	351
352	353	354
355	356	357
358	359	360
361	362	363
364	365	366
367	368	369
370	37	

الحلقة

15

92

卷之七

3

الحمد لله

الاستف

وذلك

بعد از علم اسماء و صفات
معانی و اشیاء و اشیاء

مزارعہ میاں پور

يعود شيا بعد الجبر مال ونصف مال بعد ثلاثة اشيا
ونصف شيا فنخرج نصف المال الزايد وهو ثلث الجمله ونطرح من ثلثه اشيا ونصف شيا ثلثه
وطريقه ان اخذتخرج الثلث وهو ثلثه ونطرح منه ثلثه بقي ثلثان ضربنا ثلثه اشيا ونصف
شيا اشترى فصار ثلثه والنصيب ثلثه لانه يخرج الكسرة فاعطينا النصيب ثلثه بقي اربعه
نصيبا بن ثلث اشترى فصار ثلثه لكل ابن ثلثه ولو كان له ابن ثالث كان له سهران مثل المتخرج
وعلى طريق الدينار والدرهم جعلنا المال دينار ودرهم وجعلنا النصيب دينار واسترجعنا نصيب
ابن درهمين ثلثه فنقل دينار درهمين وهو النصيب وجميع المال ثلثه
ونصف وبعد الضعف ثلثه والنصيب ثلثه وعلى طريق الخطا ين جعلنا المال اولا درهمين
والنصيب ثلثه بقي معنا اثنان استرجعنا نصيب ابن ثالث واحد فصار ثلثه وجاحتنا الى درهم
فقد احتطنا با واحد ناقصا جذا ما لا آخر ستة والنصيب اربعة بقي معنا اثنان استرجعنا نصيب
ابن ثالث فصار ثلثه وجاحتنا الى ثمانية فقد احتطنا نحسبه ناقصه وقد كان الخطا الاول بواحد
فبقي ثلثا في النصيب سهمين زاد في الخطا اربعة فعلنا انا متى تقصنا نصف سهم من النصيب الاول ذهب
الخطا جعلنا النصيب اربعة ونصف وجميع المال ثلثه ونصف وبعد الضعف صار المال سبعة
والنصيب ثلثه كاذرا وعلى طريق الخطا الاكبر يبلغ ضربا للمال اولا في الخطا الثاني عشر ونصف
وبلغ ضربا للمال الثاني في الخطا الاول ستة نقصنا الاقل من الاكثر بقي اربعة عشر وهو المال
واما النصيب فيبلغ ضربا للنصيب اولا في الخطا الثاني عشر وبلغ ضربا للنصيب الثاني في الخطا
الاول اربعة نقصنا الاقل من الاكثر بقي ستة وهو النصيب والمستخرج اربعة والوصية اثنان
تكر من الاجزاء ما بقية النصف فرد كل جزء الى نصفه فصار المال الى سبعة والنصيب ثلثه لما س
وطريق الحساب ثلثا سهمين الايند زنا سها للموصي له ثم نظرنا في ثلثا سهمين ثلثه لاجتبا الى
معرفه نصيب ابن ثالث فيكون ستة وصار نصيب الموصي له ثلثه ايضا فكذلك اكله ثلثه النصيب
ثلثه بقي معنا ستة فخرج نصيب ابن ثالث سهمين بعد ان نطرح مما في يد الابن سهمين فصار ستة
لكل ابن مثل النصيب ولو كان هذا ابن ثالث كان له سهران مثل المتخرج وامسا الاثني عشر البكال
لو ترك ابا ووصي لرجل مثل نصيب ابنه الا نصيبا بنه سمعت الوصيه وبطل الاستثنا لانه
استثنا عن الكل به فبطل كما اذا وصي بجميع ماله الا جميع ماله او ثلثه لانه لثالثه او قال
لثلاث الف الف وقال ثلثي طوالي ثلثي وثلثي وثلثي وثلثي وثلثي وثلثي وثلثي وثلثي وثلثي وثلثي
وبطل الاستثنا كذلك ما اذا سمعت الوصيه كان للموصي له نصف المال وهو مثل نصيب ابن
وان لم يجر الورثة فله الثلث وامسا الاستثنا البطل اذا ترك ابا ووصي لرجل نصف

ماله الا مثل نصيب ابنه صح ٧١ استثنا وبطلت الوصيه ان مات ولم يحدث له بنون حتى يصل المشتق
وهو نصيب هذا الابن اقل من نصف المال فاذا لم يحدث له بنون اخر حتى تستوفى الاستثنا جميع
الوصيه حكما فبطلت الوصيه نصيبا لوقال وصيته لثلاث جميع ماله الف مائة ولم يكن له الا الف
صح الاستثنا وبطلت الوصيه لما قلنا وصا وقال ثلثي طوالي الا فلانة وفلانة وليس لثلاث
سواهن صح الاستثنا وبطل الاجاب كذا هذا وان ترك ابا ووصي لرجل مثل نصيب ابنه الا
نصف المال فللموصي له الربع فقد صح الاستثنا لانه اقل من الوصيه لانه وصيه مثل نصيبا بن
فكمن وصيه بكل المال والمستثنى نصف المال فيصح وتخرج به بطريق الجبر اذنا ما لا واعطينا
بالنصيب شيئا بقي مال الا شيا استرجعنا مثل نصف المال الكامل فصار معنا مال ونصف مال الا شيا
يعود شيا بعد الجبر مال ونصف مال بعد ثلثين فنطرح النصف الزايد من المال وهو ثلثه اكله
ونطرح من ثلثين ثلثه ايضا فطريقه ان اخذتخرج الثلث وهو ثلثه فطرحنا ثلثه بقي اثنان
ضربنا ثلثين اشترى فصار اربعة فصار المال والنصيب ثلثه لانه يخرج الكسرة فاذا اردنا العمل اعطينا
للموصي له من المال ثلثه بقي سهم استرجعنا نصف المال اشترى فصار معنا ثلثه وهو مثل النصيب والمستخرج
المال وتخرج به بطريق الدينار والدرهم جعلنا المال دينار ودرهما اعطينا بالنصيب دينار اربعة
استرجعنا من النصيب نصف المال وذلك نصف دينار ونصف درهم فظهر ان الدينار ثلثه وهو
النصيب وجميع المال اربعة لما س واسا طريق الخطا ين جعلنا المال ثلثه والنصيب سهمين استرجعنا
نصف المال واحد ونصف فصار معنا اثنان ونصف كالجنا الى شرا فقد احتطنا نصف سهم
زايد زنا في النصيب نصف سهم فصار المال ثلثه ونصف والنصيب اثنان ونصف استرجعنا نصف
المال فصار معنا اثنان وثلثا اثنان وثلثه اربع سهم وجاحتنا الى اشرا نصف فقد احتطنا
بربع سهم وقد كان الخطا الاول نصف سهم فبقي ثلثا في النصيب نصف سهم ذهب الخطا كله جعلنا
المال اربعة والنصيب ثلثه استرجعنا نصف المال اشترى فصار معنا ثلثه وهو مثل النصيب
واما طريق اجونا واحد الايند زنا سها لاجل الموصي له لانه مثله ثم جعلنا نصيب
الابن سهمين كاجتنا الى موهبة نصف المال فصار نصيب الموصي له سهمين ايضا فصار المال اربعة واذا
ترك اربع بنين ووصي لرجل نصف المال الا نصيبا لاجل البنين فهو وصيه بالثلث وتخرج به بطريق
الجبر اذنا ما لا واعطينا بالنصيب نصف المال بقي معنا نصف مال استرجعنا من النصيب سها وهو
نصيب اجد البنين فصار معنا نصف مال وشي بعد اربعة اربعة اشيا لان المتخرج نصيب ابن واحد
وهو شيا يحبان يكون لكل ابن شيا ايضا فالشي شيا بقي نصف ليعود ثلثه اشيا فظهر ان
المال ستة والنصيب ثلثه والمستخرج واحد واسا طريق الدينار والدرهم جعلنا المال دينار

ودهم اعطينا بالنصيب نصف المال وذلك يارودهم استرجعنا درهمين وهو نصيب احد البنين
فصار دينار ودرهمان بعد ذلك ربحه درهم لاننا جعلنا المسترجع درهمين ونصيب احد البنين بحسب
ان يكون لكل ابن درهم فالمشترك ناقص بقى دينار بعد درهمين فظهر ان المال ستة والنصيب ثلاثة
وطريق الخطاين جعلنا المال ثلاثة ديلم اعطينا النصيب درهمين ونصف بقى معنا درهم ونصف
استرجعنا نصيب احد البنين درهمين فصار معنا درهمين ونصف وواجبنا الى اربعة ديلم فقد
اخطانا بدرهم ونصف ناقص جعلنا المال اربعة والنصيب اثنين استرجعنا واحد اصاب
معنا ثلاثة وواجبنا الى اربعة فقد اخطانا بدرهم ناقص وقد كان الخط الاول درهمين ونصف
فتمت زيدا في المال واحد نصيب واحد من الخطاين ففرغنا انما تزداد شيئا ايضا ذهب الخطا
كله فزيدا شيئا في المال فصار المال كله ستة والنصيب ثلاثة واما طريق الكتاب جعلنا
نصف المال ثلاثة حتى اذا استرجعنا من النصيب واحد كان المسترجع نصيب احد البنين الاربعة
واذا صار نصف المال ثلاثة كان النصف الاخر الذي هو النصيب ثلاثة ايضا فنكون جميع المال ستة
والنصيب ثلاثة للمار واما الوصية المكره اذا ترك ابنه وصي له مثل نصيبه لهما الا
ابن ثالث لو كان ولاخر ثلث ما بقي من الثلث بعد الوصية الاولى اما التخرج بطريق الجبر اخذنا
ثلث المال واعطينا الوصية الاولى شيئا بقى ثلث المال الا شيئا الوصية ههنا ثلث النصيب لان
المسترجع ملئ النصيب ان النصيب مثلهم من سهمين لانه مثل نصيب احد الابنين والمسترجع مثلهم
من ثلاثة اسهم لان المسترجع نصيب ابن ثالث وسهم من ثلاثة ثلث اسهم من سهمين فعملنا ان المسترجع
ثلث النصيب والوصية ثلثه فاذا جعلنا الوصية شيئا كان النصيب ثلاثة اشيا فاذا اعطينا
من الثلث الوصية الاولى شيئا بقى معنا ثلث مال الا شيئا يعطى بالوصية الثانية ثلثا بقى بعد الوصية
وهو ثلث مال الا ثلث شيئا بقى معنا ثلثا مال الا ثلث شيئا فزيدا ثلثي المال فصار معنا ثمانية اشباع
مال ناقصا لثي شيئا بعد ثلثه اشيا لما ذكرنا ان النصيب الكامل ثلاثة اشيا فبعد الجبر ثمانية
اشباع مال بعد ثلثه اشيا وثلثي شيئا غير ان المال ناقص التسع وهو مثل ثلث ما معنا فنزيد عليه
مثل ثلثه ونزيد على عدله منه وطريقه ان نأخذ مخرج كسر الثم وهو ثمانية ونزيد عليه ثمانية
فصار تسعة فنضرب ثلثه اشيا وثلثي شيئا تسعة فكون شيين هو المال والوصية ثمانية لانه
مخرج الكسر فكون النصيب اربعة وعشر اعطينا بالنصيب اربعة وعشر واسترجعنا ثلثه
ستة عشر ثلث الوصية ثمانية ومنه الى تمام الثلث اشيا عشر ثلثه بالوصية الثانية بقى ثمانية
نضف الى ثلثي المال ذلك اربعة عشر ثمانية واربعة عشر لكل ابن اربعة وعشر مثل النصيب لو كان
هنا ابن ثالث كان له ستة عشر مثل المسترجع كذا في الاقدار موافقة بالربع فنزد المال الى

خمس عشر وثلث خمسة والنصيب ستة والمسترجع اربعة فالوصية الاولى سمان والثانية سهم
اساطرتق الدينار والدرهم جعلنا ثلث المال دينار وولائه ديلم لسقي بعد الوصية مخرج
الثلث اعطينا بالوصية دينار وثلثي ثلاثة ديلم ونعطى بالوصية الثانية درهمين بقى سمان وثلث
على الثلث فصار دينار وثلثي ديلم بعد ثلثه دينار لاننا جعلنا الوصية دينار وكان النصيب
ثلاثة دينار فالمشترك ناقص بقى اربعة دينار بعد ثمانية درهمين كل دينار بعد درهمين فظهر
ان ثلث المال خمسة والكل خمسة عشر والوصية اشان والوصية منه والمسترجع اربعة كاس
واما الخطاين جعلنا ثلث المال اربعة والوصية الاولى لثلاثة دفعنا بالوصية الثانية
سمان بقى اشان نزيد على ثلث المال صاع عشرة وواجبنا الى ستة فقد اخطانا باربعة زائد جانا
في الوصية سهمين فصار ثلث الوصية ثلاثة وثلث الثلث ثلاثة دفعنا سهمين بالوصية الثانية بقى
اشان نزيد على ثلثي المال فصار اربعة عشر وطختنا الى ثمانية عشر فقد اخطانا باربعة ناقصة وقد
كان الخط الاول اربعة زائد فتمت زيدا سهمين بالوصية ذهب الخطاين وثلث ذلك ناقصا
ففرغنا انما بقى بقصنا واحد اربع الخطاين فعملنا الوصية اشرا بثلث ثلاثة فكان
ثلث المال خمسة والنصيب ستة والمسترجع اربعة كما ذكرنا واما طريق الكتاب ان نأخذ مخرج
الوصية الاولى سهمين لابنين ثم نزيد على سهمين للوصي له فصار ثلاثة ثم نضرب نصيب الابنين في ثلاثة فاجعلنا
الى معرفة نصيب ابن ثالث فصار ستة وصار نصيب الوصي له ثلثه فخرج من نصيب الابنين سهمين وهو
نصيب ابن ثالث فصار ستة وصار نصيب الوصي له ثلاثة فخرج من نصيب الابنين سهمين وهو نصيب
ابن ثالث كذا في المسترجعة من النصيب فصار معنا اربعة استرجعنا من النصيب سهمين فصار لكل ابن
ثلاثة مثل النصيب ولو كان ابن ثالث كان له سمان مثل المسترجع فصار المال سبعة فاذا ضم اليه
الوصية الثانية ضرب فرضه الاول في مخرج كسر الوصية الثانية وهو ثلاثة فنضرب اربعة وعشرين ثم
نخرج منه الوصية الاولى ذلك سهم لان الاصل فيه ان الوصية نخرج وفي الاصل ثمانية فصار
عشر فنضرب ثلث المال والمال ستون واما النصيب كان النصيب ثلاثة فمكون سبعة وعشرين ثم نخرج نصيب
ثلاثة فكون تسعة ثم نضرب في مخرج كسر الوصية الثانية وهو ثلاثة فمكون سبعة وعشرين ثم نخرج نصيب
ثلاثة فصار اربعة وعشر والعمل اذكرنا كذا في الاقدار موافقة بالربع فنزد كل قدر الى اربعة كما ذكرنا
وطريق اخر انك تعين الفرض الاول وهو سبعة فكون اربعة عشر نزيد عليه واحد فيكون
خمس عشر فهو المال والنصيب كان ثلاثة دفعنا الضعيف كسر ستة والمسترجع اربعة كما خرجنا
وان قال ان نصيب ابن اربع والمثل كالمال اما التخرج بطريق الجبر اخذنا ثلث المال واعطينا
بالوصية شيئا فاعلم ان الوصية ههنا مثل نصيب المسترجع نصفه ان النصيب مثلهم من

فصار خمسة عشر ثم ضربناه في مخرج الوصية الثانية ثلاثة فصار خمسة واربعين طر حاشية النصيب
خمس فصار اربعين فهو النصيب والوصية اربعة وعشرون المستخرج ست عشرة والموافق عاد
الكل للاربعة كما مر وان سبقت بضع الفرضه الاولى ففرض ستة وعشرون سبعة اصدافا وسبعة وعشرون
والنصيب بعد الضعيف عشرة والوصية تسعة والمستخرج اربعة كما مر بهذا الطريق مستخرج
اجتاسه كقوله لا نصيب ابن سادس وسابع او ثامن او تاسع او عاشر وهذا القدر كفاية لمن له
درايه واما الاستثناء المتكرر منها باطل ومنها صحيح اما الباطل اذا ترك لنا وادنا ووصي
لرطل مثل نصيب ابنه الانصيب ابن اخو الامت ما بقي من الثلث اربع مائة من الثلث فالاستثناء
الذي اطل ان بعد الوصية الاولى لا يبقى من الثلث شي ففكرت يصح الاستثناء ما بقي وكذا لو
كان مكان الاستثناء وصية سلت ما بقي من الثلث اربع مائة من الثلث فالوصية الثانية باطله
لما مر وانما الصحيح اذا تركنا ابنا وصي لرطل مثل نصيب اخيه اما الانصيب ابن الامت ما
بقي من الثلث بعد الوصية الاولى الاستثناء الذي ان ما بقي من الثلث بعد الوصية الاولى شي
وتخرج بطريق القياس من ان يجزأ هذا الثلث الما لم يهرج حتى يكون المستخرج مائة ما بقي بعد الوصية
اعطينا بالوصية الاولى شيئا وهو ثلث النصيب لما مر بقوله ثلث مال الاشياء استرجعنا مثلثه
ما بقي وهو اصداف الانصاف شي فصار معنا ثلاثة اصداف على الاشياء ونصف شي يزيد على الثلث فصار
سبعة اصداف مال الاشياء ونصف شي بعد ستة اشياء فبعد الجبر بالوصية الاولى بعد سبعة
اشياء ونصف شي فالمال الذي يدور هو سبع اجزاء فنطرح سبعة وما يقابلها مثل ذلك ووجهه ان
ناخذ مخرج كسر السبع فنطرح منه سبعة يبقى ستة فرضنا سبعة ونصف ستة فيكون خمسة واربعين
فهو المال والوصية سبعة لانه يخرج الكسر والنصيب ثلاثة امثاله اصدافا وعشرون والمستخرج اربعة
عشر نصف الوصية سبعة فنقي من الثلث ثمانية مستخرج من الوصية ما الوهم اليه فيه الثلث
كان المستخرج مائة وذلك اربعة فصار اثني عشر نصفه الى ثلثي المال وهو ثلاثون فيكون اثنين
واربعين لكل ابن اصداف وعشرون مثل النصيب ولو كان ابن ثلث كان له اربعة عشر مثل المستخرج
فاستقام واما طريق الدنار والدرهم جعلنا لثلث المال دنارا ودرهمين ليكون المستخرج
مائة ما بقي وذلك هم فصار ثلاثة تزيد على الثلث فصار دنارا ودرهمين سبعة درهم نقد ستة
دنانير فالمستخرج ثمانية اربعة دنانير نقد ستة درهم فجعلنا الدنار بعد الدنار سبعة
دكل درهم بعد الدنار اربعة فكل المال خمسة عشر والوصية سبعة اصدافا وعشرون كما مر واما طريق
الخط جعلنا لثلث المال اربعة والوصية اشياء استرجعنا مثل نصف ما بقي درهمين وبعد الاليتين
صار اثنان وخطنا الى شي عشر فقد خطنا باو اصداف فنقصنا من النصيب نصف واحد فصار ثلث

المال ثلاثة ونصف والوصية اصداف ونصف وبقي الثلث اثنان استرجعنا وادنا فصار ثلاثة
وبعد انضم الى الثلث صار عشر وخطنا الى تسعة فقد خطنا باو اصداف فصار اربعة اصداف
باو اصداف فنقصنا من الوصية نصفهم ذهب لنا قرض وثلاث اصداف فغرفنا ان كان
ينبغي ان ينقص منه ربع سهم حتى يذهب لنا قرض والجواب اننا جعلنا الوصية واحدا وثلثة ارباع
فاذا ثبت طر حاشية كبر سبعة وهو الوصية والثلث خمسة عشر والنصيب اصدافا وعشرون كما مر واما
طريق الكتاب فخذ فرضه الوصية الاولى الاستثناء الاولى وهو سبعة لما مر غير مرة فنقره في
مخرج كسر الاستثناء الثاني وذلك اثنان لما مر فصار اربعة عشر فنزيد على حاصل الوصية واحد لان
في الاستثناء يزيد وفي الوصية نقص فصار خمسة عشر فهو ثلث واما النصيب كان ثلاثة فصار اثنان
صار ستة ثم ضربناه في مخرج الوصية وهو ثلاثة فصار ثمانية عشر ثم نزيد عليه النصيب ثلاثة فصار
اصداف وعشرون الحاشية قلنا وان قال الامت ما بقي من الثلث بعد الوصية والمثلث كالحاشية
فالخرج بطريق الجبر اصداف لثلث المال دفعنا بالوصية شيئا بقى لثلث الاشياء استرجعنا مثل ثلث ما بقي
وهو تسعة مال الامت شي لان مخرج الاستثناء هنا ثلاثة فصار اربعة اصداف مال الاشياء وثلث شي
بعد انضم الى الثلث عشر اصداف مال ناقص شي وثلث شي بعد ستة اشياء وبعد الجبر مال وتسعة
مال بعد سبعة اشياء وثلث شي فالمال الذي يدور هو تسعة وعشرون فنطرح ما يقابلها
مثل عشر ووجهه ان ناخذ مخرج كسر العشرة وهو تسعة فنطرح منه عشر ونضرب سبعة وثلثا
تسعة فيكون ستة وستة وهو المال وثلثة اثنان وعشرون والنصيب ثلاثون والمستخرج عشرون
نقتل الوصية وبقى الثلث اثنان عشر استرجعنا من عشر مثل ثلث وذلك اربعة فصار ستة عشر
يزيد على ثلثي المال وذلك اربعة فصار ثلثي ثلثي النصيب ولو كان له ابن ثلث كان له عشرون
مثل المستخرج وعلى طريق الدنار والدرهم اجعل لثلث المال دنارا وثلثة درهمين وبقى العمل ما ذكرنا
وعلى طريق الكتاب فرضنا الفرضه الاولى هي سبعة مستخرج كسر الاستثناء وهو ثلاثة فصار اربعة
زدنا على حاصل الوصية واحد فصار اثنان وعشرون فصار ثلث المال واما النصيب فرضنا النصيب وهو
ثلاثة فصار ثلاثة فهو النصيب والمستخرج عشرون كما مر اذا تركنا شر او وصي لرطل مثل نصيب اخيه
الانصيب ابن اربع والامت ما بقي من الثلث اعطينا بالوصية شيئا بقى لثلث مال الاشياء استرجعنا
مثل نصف ما بقي وذلك سبعة اصداف نصف شي فصار معنا ثلاثة اصداف على الاشياء ونصف شي
فزيد على الثلث فصار سبعة ناقص شي ونصف شي بعد اربعة اشياء لان الوصية هنا مثل نصف
النصيب لما مر فبعد الجبر بالوصية الاولى بعد ثمانية اشياء ونصف شي فالمال الذي يدور هو
سبع اجزاء فنطرح سبعة وما يقابلها سبعة فاضرب مخرج السبع ونطرح سبعة يبقى ستة عشر

خمسه اشيا ونصف شيء ستة فكون ثلاثة وثلاثون فلهذا عشر والنصيب اربعة عشر
والمتزوج سبعة عشر والنصيب سبعة ومنه الثلث اربعة فستخرج من الوصية شيئا الوصية اليه
بقية الثلث كان المضمون اليه ثلثه وذلك سمان فصار معناه ستة نصه الى ثلثي المال اشترى عرسا
بما فيه وعمر لكل ابن اربعة عشر مثل النصيب لو كان ابن اربع كان له سبعة مثل المتزوج وعلى
طريق الدار والاهل جعلنا ثلث المال دنانير ودينارين وباني العمل اذكرنا وعلى طريق الخطابين
اجعل الثلث الاول اربعة والنصيب اثنين في الميراث الثانيه زدي في النصيب واحد ان كان الخطا
بالزنا وانقص اربعة كان الخطا بالنقصان ثم انظر الى التقاضل من الخطابين وزدي على النصيب او
انقص تلك النسبة على ما عرف غير من وعلى طريق الكتاب بضر الفريضة الاول في عشرة
لما سبق في مخرج الكرا الاستساو ذلكا ثمان فصار عشرة ثم زدي عليه الوصية وذلك ثمان
فصار اشترى عرسا فلهذا مال داما النصيب ضربا النصيب وهو اربعة في اثنين فصار ثمانية
ثم ضربناه في مخرج كسر الوصية وهو ثلاثة فصار اربعة وعشرين ثم زدي عليه النصيب اربعة فصار
ثمانية وعشرين وهو النصيب لكن من لا اقدار موافقه بالنصف فعد ثلث المال الى الصد عشر والنصيب
اربعة عشر كما مر ان قال لا املت ما بقي من الثلث بعد النصيب اما التخرج بطريق الجبر اخذنا
ثلث المال ثلثه حتى يكون المتزوج مثل ما بقي قبل الاستراخ اعطينا الوصية شيئا بقي ثلث مال الا
شيئا استرجعنا مثل ما بقي وهو ثلث المال لا املت شي فصار معناه اربعة اتساع مال بقصر بشي
شي فبعد النعم الى الثلث عشر اتساع مال الاشياء وثلث شي بعد اربعة اشياء وبعد الجبر مال ونسج مال
بعد خمسة اشياء وثلث شي في مال الكرايد بالشيء وهو ثلثه فنطرح عشرة ونطرح ما بقا بله عشر
فناخذ مخرج كسر عشر وهو عشرة فنطرح عشرة في تسعة فضرنا خمسة اشياء وثلث شي في تسعة
فصار ثمانية واربعين وثلثه ستة عشر والنصيب عشرة والمتزوج اربعة عشر تبقى منه الى تمام الثلث
فستخرج من عشر مثل ما بقي وذلك ثمان فصار معناه ثمانية زدي على ثلثي المال وذلك ثمان وثلاثون
فصار اربعة عشر عرفت مثل النصيب لو كان ابن اربع كان له عشرة مثل المتزوج وعلى طريق
الخطابين اجعل الثلث الاول خمسة والوصية اثنان والثلث الثاني ستة ثم انظر الى التقاضل من الخطابين
كما عرف وعلى طريق الكتاب بضر الفريضة الاول في عشرة في مخرج الاستساو وهو ثلاثة فصار
لا املت ثم زدي عليه الوصية اثنان فصار ثلثه فلهذا مال والنصيب كان اربعة ضربا في ثلاثة فصار
اثني عشر فخرج كسر الوصية وهو ثلاثة فصار ستة وثلاثون زدي عليه النصيب وهو اربعة فصار
اربعة عشر والنصيب والاستساو الاول عشرة لكن من لا اقدار موافقه بالنصف فعد ثلث المال الى النصفه
فعد ثلث المال ستة عشر والنصيب عشرة ونكح ما رواه اعلم بالصواب

باب من الوصايا التي توضع في الوصية ما يجوز وما لا يجوز

اصل الباب ان الوصية لا اجنبي بالمال متقدمة على الارث وحق الورثة مقدم على الوصية فما زاد على الثلث
وكذلك بعدم على الوصية للوارث وكذلك وهو مقدم على الوصية للقاتل باطله اصلا وما اجتمع فيه الارث
والوصية يعني فيما زاد على الثلث ولم يجز الورثة بطلت الوصية ضراها واستحقاقا عندل حينئذ من له
تبتل استحقاقا لا ضراها وقد عرف واستحققه الموصي له بالارث بطلت وصيته في ذلك ضراها واستحقاقا
عند الكل والوصية المقدمة تبطل الوصية الموصي له بالارث بطلت وصيته في ذلك ضراها واستحقاقا
بمجرد له اسره هلك وتترك نزوجا لا وارث لها غير من ووصيته اجنبي نصف المال باخذ الاجنبي الثلث
او لا يكونه مقدما على الميراث بقي ثلثان للزوج نصفه وهو الثلث بقي ثلثا غير خلا عن الميراث فتكمل
وصية الاجنبي لتمام النصف السدس بقي سدس اخر لا يستحق له فكون لست مال وان كان الموصي
قالا صار موصرا عن الارث مطلقا في اخذ الزوج او لا النصف الارث بقي نصف اخر فارغا عن الارث
فكون للعارل عندل حينئذ له لكونه مقدما على ثلث المال وعندل هو نصف لكونه لست مال
وان كان الموصي له هو الزوج اخذ النصف الارث بقي نصف اخر خاليا عن الارث فباضه ايضا حكم الوصية
لكونه مقدما على ثلث المال وانما صرفنا الوصية الى النصف خاليا عن الارث الى النصف شايضا محريا
للجوازي لا يطل بعض الوصية فيجوز النقص فيه ما امكن قال واذا اوصى الميراث اجنبي لزوجها
بجميع ماله الكل واحد نصف باخذ الاجنبي الثلث او لا يكونه مقدما على الارث بقي ثلثان باخذ الزوج
نصفه بالارث وهو الثلث بقي ثلثا غير بقسم بينهما على قدر حقهما وحق الاجنبي كان في النصف وقد
وصل اليه الثلث بقي حقه في السدس وحق الزوج كان في النصف ايضا بالوصية لكن بطلت السدس
لانه اخذ الثلث حكمه لارث شايضا السدس عن محل الوصية فبطلت وصيته في ذلك ضراها واستحقاقا
عند الكل فحق حقه في الثلث وحق الاجنبي في السدس فنقسم الثلث الساق بينهما الملائمة فحتاج الى
حساب ثلثه فنقسم الملائمة اقله تسعة اخذ الاجنبي الثلث او لا ذلك ثلثه بقي ستة اظ الزوج
نصفه بالارث ثلثه بقي ثلثه فنقسم الملائمة ثمان للزوج وسهم الاجنبي وصار الاجنبي اربعة وللزوج
خمسه بلانه بالارث وسهمان بالوصية واثبات الزوج وتترك اسره او ارث له غير هذا ووصي اجنبي
وامرأة بجميع ماله لكل واحد بالنصف اخذ الاجنبي الثلث او لا لانه مقدم وذلك سمان من ستة
تبقى اربعة تأخذ الميراث بها وذلك سمان بالارث بقي ثلثه فنقسم بينهما استساعا ان حق الاجنبي كان
في النصف وقد اخذ الثلث بقي حقه في سهم من ستة وكان حق الميراث في النصف وهو ثلاثة من ستة
لكن لما اصبحت سهمها حكم لارث شايضا نصفه من محل الوصية بطلت وصيته في ذلك ضراها واستحقاقا
عند الكل بقيت وصيتها في سهمين ونصف من ستة وحق الاجنبي في سهم ففعلنا كل نصفهما فصار

بانيه بقى من التركة ستة عشر اربعة من عبد الاجنبي واشاعش وعبد المراه تاخذ المراه ربع ذلك
وذلك اربعة شايها بسم من عبد الاجنبي وثلاثة اسهم من عبد وما اخذت من عبد نفق
الاثر يطلبه صيته باق ذلك صرا واستحقاقا عند الكل بقية وصيته في نفسه اسهم وصيه
الاجنبي اربعة لانه لم يطل وصيته في حق الضرب السهم الذي اخذته المراه من عبد فبلغ سهام
وصيته ثمانية عشر والباقي المال اثنا عشر لانه من عبد الاجنبي ثمة من عبد المراه وذلك مقدار
عبد كامل ينقسم ثمانية على ثمانية عشر سهم لا يستقيم فنضرب اصل المسئلة وذلك اربعة وعشرون لانه
عشر فيكون ثمانية واشاعش كل عبد مائة وستة وخمسون اخذ الاجنبي اولا الثلث فذلك مائة واربعه
من عبد بقى مائة وثمانية تاخذ المراه ربعه وذلك ثمان وخمسون لانه من عبد الاجنبي تسعة وثلاثون
من عبد هاتم ينقسم الباقي على ثمانية عشر اربعة اسهم كل سهم اثنا عشر وذلك عشرين واربعون للاجنبي
وتسعة اسهم وذلك مائة وثمانية للمراه وقد اخذت الارث اشترى خمسين فحلمة مائة وستون جميع
ما حصل للاجنبي مائة واثنان وخمسون مستقام التخرج ولو اوصى القائل للاجنبي كل واحد بجميع المال
ياخذ الاجنبي الثلث او لا يقدم ثم الباقي بينهما لا يستويان في المقدم على ثلث المال امرأه ماتت
وتركت عبد لا لها غيرها وقد اقرت في مرضها باحد العبد بعينه لزوجها انه وديعه عندها وصرفها
صح وجعل المفزعة خارجا عن الميراث وصار الاخر هو الميراث فهاذا الزوج العبد المفزعة بالاقرار
ونصف العبد الاخر الارث والنصف لبيت المال وكذلك لو اقرت له بدين درهم وباع احد
العبد بدينه وماخذ نصف الاخر بالالف ولو اقرت باحد العبد لقاتلها فلزوج العبد الاخر المفزعة
للمالك فتعدي بالميراث هاتم بالمفزعة لان الاقرار كالوصية له وانها موقرة الميراث خلاف الاول لان
ذلك اقرار للزوج ولا وارث غيره فتكون مقدا على الارث امرأه قتلها زوجها واجنبي قد اوصت بنصف
مالها للاجنبي القائل بصلحت الوصية لعدم الوارث لان الزوج قاتل ولو قتلها زوج واجنبي قد اوصت
بجميع مالها صح لانه لما حرم الميراث صار كالاجنبي وان كان لها ارث قال انا اجزتان من الزوج القائل
مع ولا غير قوله لانه حرم بالشع جز الفعلة الحق الوارث امرأه قتلها بعد انعقدت عن قاتلها
وتركت زوجها وعبد قيمته الف فاقصت ان باع العبد قاتلها بياه ولم يجز الزوج وذلك خمسة مائة
وذلك للزوج لان نفس البيع ليس بوصية عنده والمحاباة وصية فنصرف ذلك الى حصه ثلث المال
وعندى يوسف رحمه الله لم يباع العبد بخمسة مائة للزوج والجنسية لاخرى لبيت المال لانه الوصية
عنده وعندى حنيفة رضي الله عنه لما كان نفس البيع وصية للقائل وانما موقرة عن الارث فيعطى الوصية
للزوج نصف العبد لما وفاق في نصف اخر خلا عن الميراث فباع من العبد ثمن درهمين ان شأنا
مفيد الوصية فيما خلا عن الميراث ويكون الخمسون لبيت المال لانه لا يستحق له لان الوصية كانت

بانيه بقى

لهم في ضمن البيع قبطا لطلان المتضمن رجل مات فاقصت ان باع عبد من ولد مائة وقيمة الف
فقد باع منه بالف لان البيع ليس بوصية انما المحاباة وصية ولا وصية له وعندى حنيفة رضي الله عنه
لا باع منه لان نفس البيع وصية وان ماتت مراه وتركت زوجها او وصت ان باع العبد منه مائة
محمد رحمه الله لم يباع العبد منه مائة فتكون المائة له لان البيع ليس بوصية انما المحاباة وصية ومرف
ذلك الى حصه ثلث المال فتكون البدا حصه نصيب الزوج فتكون له وعندى يوسف رحمه الله لم يباع
نصف الوصية للزوج فباع العبد منه خمسة مائة لان المحاباة في نصيبه باطل وفي نصيب بيت المال صحيح
فتكون الخمسة مائة للزوج لانه بدل نصيبه وعندى حنيفة رضي الله عنه لم يباع وصية وانه باطل للزوج فيعطى
الزوج نصف العبد وباع النصف منه خمس درهمين وتكون لبيت المال واذا وصت المراه ان
بباع نصف العبد من قاتلها ومن زوجها ثمن درهمين يصح وتصرف المحاباة الى نصيب بيت المال ببيع
نصف العبد منه خمسين درهمين بقى من تركته لبيت نصف العبد وخمسون درهمين ونصيب الزوج قدر خمسين
وبقى من نصيب بيت المال بعد المحاباة خمسون فجعل كل خمس سهم فصار حصه بيت المال مائة وخمسة
الزوج عشرون اسهم فيقسم نصف العبد خمسون درهمين على اربعة عشر سهم عشرة اسهم للزوج وبق
لبيت المال وهذا عنده وعندى حنيفة رضي الله عنه يعطى الزوج نصف العبد بما ودا وباع النصف
خمس ويكون لبيت المال وان اوصت ان باع كله من قاتلها بياه فاجاز الزوج ذلك ببيع كله منه
مائة فتكون المائة من الزوج ومن بيت المال نصف لانه لما اجاز الزوج صح المحاباة في نصيبه
ونصبت بيت المال وهذا عندى حنيفة رحمه الله وعند محمد رحمه الله يكون المائة للزوج لان المحاباة قدر
نصف مائة وعنده تصرف الخمسة الى حصه ثلث المال اربعة مائة الى حصه الزوج فتكون المائة بدل نصيبه
فتكون له وعندى يوسف رحمه الله لم يباع كله منه بالف ان شأنا لان عند المحاباة وصية للقائل وانما
باطل وان اوصت ان باع العبد للاجنبي بياه ببيع العبد منه ثلث ثمنه لان المحاباة بتسوية وصية
للاجنبي بعد الثلث من المات وهو مقدم على الوارث وله ذلك بقى ثلث العبد ونصفه وهو ثلث العبد
للزوج بالارث فلا يفتح المحاباة في حصه الزوج بقى ثلث اخر حصه ثلث المال صح المحاباة في ذلك لكونه
مقدما على ثلث المال فباع العبد منه مائة وهو حصه الزوج وهو ثلث القيمة وان اجاز الزوج فباع العبد
منه مائة ويكون المائة للزوج لما ودا وان اوصت ان باع نصف العبد منه مائة ببيع نصفه مائة لانه
فاضل عن حق الوارث ثم ينقسم نصف العبد والمائة من الزوج وبيت المال على تسعة اسهم خمسة
خمس للزوج واربع لبيت المال لان المحاباة قدر اربعة مائة وانه وصية لكر قدر ثلث مال الميت وهو
ثلثه وثلاثة وثلاثون شايها يقدم على الارث فسلم له ذلك بقى ثلثان خمسة مائة وستة وثلاثون
للزوج ونصفه لبيت المال فتجعل وصية للاجنبي المائة مائة وخمسة مائة من حصه ثلث المال وذلك ستة

مثل نصيب ابن لو كان فهو وصيه بنصف المال لان مثل الشيء غير فيعطى له نصف المال عند الاجازة وعند
علم الاجازة الملك والباقي والباقي منها الملائكة فان ترك ابنا واخا او وصي نصيب بنت لو كانت
فللموصي له مثل المال لان نصيب البنت الاخرى مع الاخت والنت وهو الملك ولو وصي مثل نصيب بنت
لو كانت كان له الربع لان مثل الشيء غير فزاد على البنت وذلك سهم من ثلاثة فيكون ربع للموصي سهم
من اربعة والباقي من البنت والاخت نصفان اصل المسألة من ثمانية وان ترك ابنا وابنا واوصي لرجل
مثل نصيب ابنة ونصيب ابن اخر لو كان اصل المسألة من ستة لما جاز الى السدس فبقى ثلثي السهم الباقي
خمس لابن من بعده مثل نصيب الابن وذلك خمسة اهل للموصي له فصار المال احدى عشر سهما خمسة
للموصي له وسهم الاب وخمس الابن وان لم يكن الابن ثلث للموصي له الملك والاثم الباقي تسعة والباقي
لابن اصل المسألة من تسعة فان اجاز احداهما ولم يكن الاخر فطريقه ان يضرب الفريضة جال الاجازة وذلك
عشر في الفريضة حال عدم الاجازة وذلك تسعة فيكون تسعة وتسعين ثم انظر الى نصيب المخرج حال عدم اجازة
فزد ذلك الفوات الى الوصية ونصيب الذي لم يخرج على حاله فان كان المخرج هو الابن فله حاله الاجازة تسعة
من تسعة وتسعين لانه كان له سهم من احدى عشر ضربناه في تسعة فيكون تسعة وتسعة وحاله عدم الاجازة له احدى
عشرة لانه كان له سهم من تسعة ضربناه في احدى عشر فيكون تسعة وتسعة وتسعين فالتفاوت من كالتين سمان فاذا اجاز
فقد سلم هذان السمان للموصي له وكان للموصي ثلاثة من تسعة حال عدم اجازتهما مضروب في احدى عشر فيكون
ثلاثة وثلاثون فالباقي عليه سمان من نصيب الابن صاره خمسة وثلاثون وبقى لابن تسعة كان حال الجازة
والابن خمسة مضروب في احدى عشر حال عدم الاجازة وذلك خمسة وخمسون وذلك على حاله لا يتغير كما كان له
حال عدم اجازتهما وان كان المخرج هو الابن فاذا اجاز فعل في خمسة فبقى الاب وقد كان له في حاله الاجازة
خمس من تسعة مضروب في احدى عشر فيكون تسعة وتسعين فالتفاوت منها عشر فاذا اجاز فقد سلم هذه الزيادة
وذلك عشر للموصي له بقی الابن خمسة واربعون كما في حال اجازتهما وكان للموصي له حال عدم الاجازة ثلاثة وثلاثون
فاذا انضم اليه عشر من نصيب الابن فصار له ثلاثة واربعون ونصيب الابن حال عدم الاجازة احدى عشر وذلك على
لم يتغير وطسروا اصل قصص من هذا وهو ان كان للموصي له حال عدم اجازتهما ثلاثة وثلاثون من تسعة وتسعين
وفي حال اجازتهما له خمسة واربعون فالتفاوت بينهما احدى عشر فخذ الزيادة التي سلم له باجازتهما سمان
باجازة الابن عشر اسهم باجازة الابن وان اجاز الاب وحده سلم للموصي له سمان من نصيبه فيصير له خمسة
وثلاثون وبقى الاب تسعة وللابن خمسة وخمسون وان اجاز الابن وحده سلم للموصي له عشر من نصيبه فيصير له
ثلاثة واربعون وللابن عشر وللابن خمسة واربعون وان ترك ابنا وابنا واوصي لرجل مثل نصيبهما فللموصي له
نصف المال اذا اجاز انا جعل المال سمان لانه كان لابن تسعة ثم زيد عليه مثله لاهل للموصي له فيصير اربعة
وان لم يجز فله الثلث والباقي سمان فان اجاز احداهما دون الاخر فالفريضة جال الاجازة من اربعة وحال

العدم من ثلاثة فصرنا الحصة في الاخر فصار ثلثي عشر للموصي له حال عدم الاجازة اربعة ولكل واحد
من الابنين ربع وفي حال اجازتهما له ستة فالتفاوت بينهما سمان سلم له باجازتهما من كل واحد
سهم فابهما احدى سمة للموصي له فيصير للموصي له خمسة وسبق المخرج ثلاثة وللآخر اربعة وان ترك
ابن او وصي ثلث ماله اهل والاخر نصيب من ثلث لو كان او مثل نصيب احداهما فان اجاز ا
فللموصي له بالثلث الثلث وهو ثلاثة من تسعة والباقي ذلك ستة من الابن من الوصية له بالثلث
الملائكة لو كان للموصي له بالنصيب مثل نصيب احد الابنين ان لم يجز انقسم الثلث بينهما لثلاثة
خمس له صاحب النصيب وثلاثة اخماس له صاحب الثلث لان حاله الاجازة حق صاحب الثلث
في ثلثه من تسعة وحق صاحب النصيب سمان من تسعة فعند عدم الاجازة يضرب كل واحد في الثلث
مقدار سهامه نصيب اخماسا وان اجاز اوصيه صاحب النصيب وحده فلصاحب الثلث كان له حاله
علم اجازتهما وهو السدس ثم الباقي وذلك خمسة من ستة تقسم من الابن من بين الوصية له اثنا عشر
يستقيم فصرنا اصل الفريضة وذلك ستة في ثلاثة فيصير ثمانية عشر لصاحب الثلث سدس وهو
ثلاثة وسبق خمسة عشر من الابن من الوصية له الملائكة احدى خمسة وكان للموصي له بالنصيب خمسة من
ثمانية عشر حال اجازتهما وستة وان اجاز احداهما وستة دون الاخر فنقول العلم بجواز ان كان له السدس
ثلاثة من ثمانية عشر ولو اجاز اوصيته فله خمسة من ثمانية عشر فالتفاوت بينهما سمان من كل اثنين سهم فاذا
اجاز احداهما سلم له سهم المخرج فصار للموصي له بالنصيب اربعة وسبق المخرج خمسة وللآخر ستة وللوصي
بالثلث فاستقام التخرج **باب من الوصية التي تصح**
للموصي له بعد غيره ما لا يصدق اصل الباب ان حق الوصية له متى لم يعرف ثبوته
بان لم يعرف محل حقه فالقول قول الورثة لانكارهم ثبوت الحق له ومتى عرف ثبوته بان علم محل حقه
فالقول قول الوصية له **محمدا** له رجل وصي لفلان عليه من الورثة اخرا باني من الملك بعد
الورثة وصي اخر تمام الثلث او بكمال الثلث معنى به الى تمام الثلث بعد الوصية بالدرهم ثم مات
وترك الغريم درهمين عين فقلت الورثة ان الدرهم الغريم الف ولم يبق من الثلث بعد الوصية بالدرهم والدرهم
الغريم او كبرهم وقال الوصية له لابل الدرهم الغريم خمسة فكون ثلث المال ثمانية وثلاثون
وثلث فالتسوية منه وصية للغريم والباقي هو ثلثا ثمانية وثلاثون وثلث وصية لابي المال العيني
فالقول قول الورثة لان حق الوصية له لم يعرف ثبوته اذ لم يعلم محل حقه وهو الباقي من الثلث بعد
الورثة فكون القول قول الورثة وانكار الغريم الدرهم اولا او تصدقته للموصي له بعد حق الورثة عن
نفسه اما ان يقضى له حق ثلثي ثلث الورثة لان الورثة لو قالوا ان الدرهم عليه الف
درهم واشي للموصي له ولما ان ترجع على الغريم الزيادة على الثلث وقال الغريم اني اخذت تمام كما

بقوله الموصي له فاقول قول الغريم في دفع عن نفسه والقول قول الغريم في انكار حق الموصي له كذا هنا
وكذا اذا كان الموصي له مابقي هو الغريم فالحواب ما قلنا لان المعنى لا يفاوت فان اوصى عليه من الميراث
منسلفا ووصي اخر الف درهم فقال الموصي له بالف درهمين وقال العدة العدة لم يبق
من العدة فاقول قول الموصي له لان الموصي له ثابت في التركة لان محل وصيته معلوم فالموصي له يقول
حق في الف وحق الغريم في خمسين وثلث المال ثمان مائة وثلاثة وثلاثون وثلث فلو لم ينسأ ان لا
للميراث لانه قد صار مستوفيا وثلث الثلث وقد توري في كل عمل الغريم لكونه منسلفا فكون التوري على
وعلى الورثة وذلك ان ينقسم المال العينة من الموصي له بالف ومن العدة على قدر سهامهم وحق الموصي له
في ثلث الف وذلك سمان من ثمنه وحق العدة في الثلث وذلك ثمنه من ثمنه فبلغ سهامها ثمانية
فينقسم الف على ثمانية ويحكم الموافقة بالنصف فيقسم على اربعة وربعه وهو خمسين للموصي له وثلثاها باجمه وكل
الف وخمسين للورثة هذا رجم الموصي له والورثة يقولون ثلثا المال الف وذلك مما نصق ان استواء
حقا لكر الغريم استوفانا نصيبه خمسين وتوري عليه خمسين فيكون التوري ثمانية وذلك ان ينقسم المال
العينة منسلفا على قدر سهامها وحق الموصي له في نصف الثلث وذلك سهم من ثمنه وحقنا في الثلثين وذلك
اربعة فبلغ السهام خمسة فيقسم الف على خمسة خمسة وذلك لجمه للموصي له واربعة اخاسه وذلك
الف وستماية فقلنا ان يطلان حق الموصي له في قدر المائة بعدا عرف ثمنه والموصي له منكر فكون القول
قوله يكون له من المال العينة خمسين والمدة الف وخمسين فان امير الغريم وهو مصدق للورثة
يعامل في حق الورثة كان الميراث الف حتى يدفع الغريم خمسين الى الورثة فلم له الفان وعامل حتى
الموصي له بالف كان الميراث خمسين حتى دفع الغريم الى الموصي له خمسة وخمسين خمسة انشاع حصل
له خمسين وخمسة وخمسون وخمسة انشاع حصل مئتين الوصيتين في الف وسلم للورثة الفان
فما سقام التخرج وان كان الميت اوصى لثلاثة لمكان الوصية ما لا الف والمسلمه كالحال فالف
قوله الموصي له لانه عرف ثمنه فانه ان محل وصيته معلوم في التركة والموصي له يقول الميراث خمسين
وثلث المال الا انما ولاه قبل الموت وثلث وحق في ذلك حق الغريم في خمسين فيجعل كل ما وثقه
من ثمنه ثلثين سهمها فصار حتى خمسين اسم وحق الغريم ثلثة اسم يحول ان ينقسم الثلث بينا على ثمانية
اسم لانه اسم للغريم وقد استوفاه من ثمنه وخمسة اسم لي وقد توري في كل عمل الغريم فيكون
التوري على عمل الغريم على قدر سهامها وذلك ان ينقسم المال العينة على قدر حقوقنا وحق في خمسة
اسم من ثمنه التي هي ثلث المال وحق الورثة في ثلثي المال وذلك ثمنه عشر فيقسم المال العينة منسلفا على
اربعة عشر فكل من ذلك خمسة اسم والورثة يقولون لا بل حقه نصف الثلث وذلك سهم من
ثمنه وحقنا في اربعة من ثمنه فيقسم المال العينة منسلفا على خمسة اسم خمسة ذلك وخمس المال اقل من

حق

الغريم

اقل من خمسة اسم من اربعة عشر لان خمس المال خمسة من خمسة وعشر والخمسة من خمسة عشر
اقل من خمسة من اربعة عشر فيكون الوارث مدعي بطلان شيء من حق الموصي له بعد ما عرف ثمنه وهو
منكر فكون القول قوله ولو كان الموصي له بالثلث هو الغريم وادعى ان الثلث سهمه والثلث سهمه في
في الثلث ما يدعي ستماية عينه قالت العدة ابل الميراث الف ولا شيء لك من العينة فاقول قول الموصي له
رجل اعتق بدي في مرضه ووصى له رجل ما بقي من ثلث ماله بعد العتق وثلاث الف درهم عين ثم مات
العبد المعق ولا يعرف ثمنه فقال الموصي له كانت قيمته خمسين والى تمام الثلث من الف الف والثلث
الورثة ابل كانت قيمته الف والاشي لك من المال العينة فاقول قول العدة لما رواها اقام البينة قلت ستماية
اقام البينة فالبينة الورثة ابل لانها ثبتت بزيادة في القيمة فكون اكثر اثباتا باعتبار الظاهر وفي البينات
معتبر الظاهر وان كانت الوصية المانية بثلث المال المسئلة كالحال فاقول قول الموصي له وله ما بقي انما
الثلث لما قلنا وان المحض عند ترك الفاء وقع الاختلاف من العدة والورثة في قيمة العدة الميت فقال
الورثة كانت قيمته الف والثلث سهمان فحقنا في سهمين وحقنا في اربعة وقد توري على الميت خمسين فيكون
التوري علينا فنقسم المال العينة بينا اخاسا خمسة لكل ذلك اربعة واربعة اخاسه لنا وذلك الف
وستماية فعليك ان تسعي بثمانية من قيمته فقال العدة ابل قيمة المستكان خمسين وقيمة الف كان حقه
في سهم وحق في سهمين فيقسم ثلث المال وذلك ثمانية وثلاثة وثلاثون حقا في سهمين وقد توري
بعض المال على الميت فكون التوري على الكل وينقسم المال بينا على قدر سهامها وحق في سهمين وثمانية وحقنا
في ستة فالربع في ذلك خمسين ولا سعاية على ذلك ثمنه سعاية في خمسين فاقول قول العدة في ما قلنا
وان قال الميراث ثمنه عدي هذا خمسين وقد اعطاه ووصى اخر ما بقي من الثلث ثم اختلفوا على الوجه
الذي قلنا فاقول قول الورثة واشي للموصي له بالباقي فلم يعتبر قول الميراث في بيان القيمة ان القيمة انما يعرف
بما هو النظر لا بقوله خلاف ما اذا قال ابل ولا في خمسين وقد وصيت له بما عليه ووصى اخر ما بقي من
الثلث غير قول الموصي في بيان قدر الدين انه هو الذي يختص بعله خلاف القيمة على ما رواه لو كانت وصيته
بالثلث فاقول قول الموصي له لما مروى في تنوي الجواب منها اذا قدم الوصية او اخر وصل لم فصل في
الفصول كلها لان الوصايا احوال عند الموت فصار التقدم والماخير سواء ولو قال في مرضه فلان على
در صدقه ووصى اخر ما بقي من ثلثه صدق الميراث الى تمام الثلث كالوصية فان ادعى اقل من الثلث له ذلك
وللموصي الباقي الى تمام الثلث وان ادعى اكثر من الثلث فله الثلث لا غير لما رواه لو كان مكان الوصية ما بقي
وصية ثلث ماله والثلث كالحال فانه يبدى بالثلث للموصي له لان حقه معلوم فكان أقوى وحق الاخر في
الثلث من معلوم ثم قال الموصي له ابدان بقوله بشي لاننا علمنا ان في التركة شيئا من الدين اقر به
يلزم ثلث ما اقر لان ثلث التركة في دينه والمشايع في كل التركة ثم يحيل العدة ايضا فاقولوا يلزمهم ما اقروا
لما قلنا

اخر

باب الوصية تكون لواحد وقد غشي
 أصل الباب في الوصية متى كانت لكل واحد جميع الثلث فان كانا من اجزاء ان كانا من اصل الاستحقاق كانت
 وصية بنصف الثلث حتى لو كانت الاستحقاق في خواصهما فقد شرطنا ان يكون الاخر نصف الثلث وان
 انعقدت المراجعة من الاصل بان لم يكرهها من اصل الاستحقاق كان الاخر جميع الثلث الا غير المستحق لا
 يصلح من احواله ثم ان كان الموصي له معينا معلوا اعتد اهلته للدخول تحت الوصية يوم الوصية وان لم يكن معينا
 فعند الموت وشرائط الاستحقاق عند الموت ان الوصية ايجاب عند الموت قال محمد رحمه الله
 رجل قال وصيت سلتة مالي لفلان وفلان واحد ما ست وهو يعلم او لا يعلم او قال سلتة مالي لفلان ولعقبه
 او قال لفلان ولعبد الله فوات ولد عبد الله قبل الموصي وقال لمن يولد له فلم يولد حتى مات الموصي
 او قال لفلان وللعقبة وللعقبة ولد عبد الله ولم يولد عبد الله فوات الموصي وليس فيه فقير لم يقدر احد
 منهم ولو قال لفلان ولعبد الله فلان كان جيا وهو متا وقال لفلان ولم يكن في هذا البيت فلم يولد
 البيت احد ففي هذه المواضع كلها كان لفلان جميع الثلث لان المعدوم والميت لا يصلح مستحقا فلم تثبت
 المراجعة وكذلك العقب لان العقب من عقبه بعد موته فيكون معدوما في الحال ولو قال سلتة مالي
 لفلان ولعبد الله انت وصوتي او قال ان مات وهو فقير فوات وهو متا وعني لفلان نصف
 الثلث ان صحه الوصية لهما وثبتت المراجعة ان صحه الوصية لهما معلوم فدخل تحت الوصية لكرهات
 الاستحقاق في خواصهما فقد شرط فلا يتكامل وصية الاخرين والا المراجعة وكذلك اذا قال لفلان
 ولعبد الله فلان كان في البيت فلم يكن هو في البيت حتى مات الموصي كان الاخر نصف الثلث لان عبد الله
 ميعر معلوم فصحت له الوصية لكرهات الاستحقاق لغوات شرطنا ان لا يتكامل وصية الاخر وان قال
 وان قال لفلان ولعبد الله فوات ولد عبد الله قبل موت الموصي او كان له ولد حله الوصية فوات ثم ولد
 له قبل موت الموصي كان الثلث من فلان ومن ولد عبد الله وان ولد عبد الله غيره ميعر فوات وجوه
 عند الموت ولو قال لفلان ولم يولد عبد الله بعد الغنى وكان فقيرا حتى مات الموصي كان
 الثلث منهم على عدد رؤسهم لان الشرط عند الموت لما مر وشرط ان يكون الفقير بعد الغنى لان
 الامتناع للحدوث حتى لو كانا فقرا من اصل يكون له شيئا شرط مفيد لان الفقير بعد الغنى اشد
 فكان الثواب اكثر ولو كان ولد عبد الله غنيا يوم الوصية فصار فقيرا بعد موت الموصي دخل تحت
 الوصية لما قلنا ولو قال لفلان ولولد عبد الله هاتان فانفقوا فلم ينفقا حتى مات
 الموصي كان الثلث حصته من الثلث لان الوصية صحت لهم لكرهات شرط الاستحقاق فلا يتكامل
 وصية الاخرين ولو قال سلتة مالي لفلان وفلان واحد ما ست كان الاخر نصف الثلث
 لان كل واحد منهما مستحق لان كل واحد منهما مستحق لان العطف ينشئ المشاركة

في الحكم المنكحة والمنكحة وصية جميع الثلث لكن التصديق حكم المراجعة فكامل من والا المراجعة ولو
 قال سلتة مالي من بني فلان من بني فلان وليس لاصحابها من بني فلان الاخر جميع الثلث انه جعل كل
 الثلث مشتركا من بني فلان الاول الثاني انه لو اقسم عليه كان جميع الثلث بينهم فلا المراجعة
 كان جميع الثلث بينهم خلاف قوله من بني فلان وفلان **باب الوصية**
التي تغير اصل الباب ان الاجابة اذا اضيفت الى غير شئ فاذا صار ذلك عينا اخر تبطل الوصية
 بطل الاجابة لانه لو لم ينفذ لغيره غيرا اضيف اليه وانه ممنوع قال محمد رحمه الله رجل اوصى عيا
 في خيله من الكفري فصار رطبيا او بشار قبل موت الموصي لا وصى بالبشر فصار رطبيا قبل موته او
 اوصى بعينه فصار رطبيا او بشار قبل موته فصار رطبيا او بشار قبل موته بطلت
 الوصية لانه صار عينا اخر وان غير بعد موته فغدت الوصية لان بعد الموت يتعلق حتى الموصي له
 التحق الاجابة عند الموت الا ترى ان المولد المولود قبل موت الموصي يكون الورثة ولا يدخل تحت
 الوصية والولد المولود بعد الموت لا يدخل تحت الوصية غير ان عندنا في حنفية ونحوها من هذا الوصية
 الاصل ويكمل بالولد اتمام الثلث وعندنا يعطى له الثلث منها ولو اوصى بغير خيله فصار
 بعضه رطبيا بطلت الوصية فيها صار رطبيا ونقي فيها كان بشار قبل موته اعتبار البعض بالكل
 ١٧١ اذا كان رطبيا او رطبيا فذاك كعدم استحسانا لانه لا يخلو عن كعاد ولو اوصى بالرطب
 فصار رطبيا بعد موته لا يطل الوصية استحسانا لان العيب لم تبدل لانه بقي ثمر عندنا في حنفية
 لكره صفة خلاف تقدم وكذلك اذا اوصى بالبحر فصار رطبيا لما ذكرنا ولو كان جلابيع شئ
 ما ذكرنا فحصل البغير قبل البيع ففي كل موضع لا يطل الوصية لا يطل الوكالة وفي كل موضع لا يطل
 الوصية تبطل الوكالة ولو باع الكفري على انه باع رطلا لثلاثة ايام فصار رطبيا في هذا الخبر
 على حاله ونقي البيع ان البيع ايجاب في الحال فكان التغير بعد الاجابة لا ترى ان الزوايد كلها مشتركة
 اذا تم البيع خلاف الوصية لانه ايجاب عند الموت كان التغير قبل الاجابة ولو غصب عينا فصار
 زيبا انقطع حق المالك وكان على الغاصب عيب مثله بخلاف اذا غصب رطبيا فصار رطبيا انقطع
 حق المالك والفرق تقدم من بدل العيب **باب الوصية بالحق**
والغلبة والولي وما يكون رجوعا وما لا يكون اصل الباب ان الاستباحة يصح موصولا لا
 مفصولا لانه بيان تخصيص في شرط الوصل واذا كان تخصيصا كان تخصيصا فيما تناول به
 صدر الكلام قال محمد رحمه الله رجل قال اوصيت بهذه الدار لفلان وبها الدار لفلان وبها الدار لفلان
 لفلان وبغضه لفلان وبغضه لفلان وبها الدار لفلان وبها الدار لفلان وبها الدار لفلان وبها الدار لفلان
 صح الاستباحة في المشي عن صدر الكلام وصار وصية لفلان وان فضل فغدا في يومه رحمه الله

الجواب كذلك لان البيع كحوائثنا والتمر والولد والقض دخل تحت وصية الماني مقصود الاله نص عليه
 ودخل تحت وصية الاول تعالى انصا واعتبار التخصيص والاعتبار بالاولى والاولى عند محمد الله
 تفر صاحب الاصل الاصل ويترك ان البيع ان وصية صاحب الاصل تساوي البيع اذا كان اسم
 للخاصة والقصر حيا والجاره اسم لها ولما في بطنها تبعا والدار اسم للعصه والبناء يدخل تحتها فانه
 استمر كما في تناول الاجاب شتر كان في حكم الاجاب ايضا بخلاف ما تقدم لانه لما وصل كان الاستا
 تخصيصا واخر اجابا لما شاوله صدر الكلام على امر ولو وصي هذه الجارة لفلان وتحتها الاخر
 الدار لفلان وبشكها الاخر وهذه التحيل لفلان وتحتها الاخر ولم توجد التمر بعد فلكل واحد
 ما وصي الاتفاق فصل اما اذا وصل فلا يشك وكذلك اذا فصل فتر محمد لله من هذا ومن
 ما تقدم ان هناك لا يكره على البيان والتخصيص من صدر الكلام لم تساوي البيع لان اسم الدار لا تساوي
 الشكي واسم الجارة لا تساوي التحيل واسم التحيل لا تساوي التمر فحل الماني على الاجاب ابتداء الثاني
 وانما مستحق هذه الاشياء ملك الاصل اذا لم يوجد المانع وهذا وجد المانع وهو الوصية للثاني حتى
 له الماني وصية كان الشكي والقطعة والخرجه لصاحب الاصل لانه لا مانع وفيما تقدم لورد
 صاحب البيع وصية لا يعود الى الوصية الاصل لا يعود الى الورثة لا يترك لانه لو وصي الجارة وشي
 ولما في المانم واشي نفسه يصح الاشياء ولو وصي الجارة واشي نفسه لا يصح فافترقا والله اعلم

كتاب الكفالة والحوائث

باب الكفالة والحوائث والتميز في من المتطوع وغيره
 اصل الباب ان الذي تولى على الحالك عليه موته مفلت او بقضاء القاضي بافلاسه عندهما يعود
 المولى الى المولى عند اصابته بدمهم لله والمثله معروفة قال محمد لله لانه اذا مات المولى عليه
 ولم يترك شيئا الا كتمل عنه باسمه او بغير اسم لا يعود المولى الى المولى لانه ترك ذمة متطاع بالدين
 كتمته فانعدم التولي وان تركه هتار عنه غيره باسمه او بغير اسم وسلطة على البيع او لم يملكه يعود المولى
 الى المولى لان عقد التميز لا يقع بعد موت المولى عليه مفلت لانه لما مات مفلت لا يصح خلاف الكفالة
 انها متى وجدت المولى عليه مفلت لانه متى حل البرق والشيء متى في حله بخلاف المولى لانه ليس
 محل البيع حتى يفي المولى عليه فافترقا قال في الكتاب لا يترك لانه لو تركه بغيره ثم ان المدين اقال
 الطالب بدينه على رجل يملك المولى حتى كان له ان يترك المولى وذكر في المسئلة في باب الحوائث الطويل
 انه ليس للراهن ان يترك المولى بعد الحوائث فيسلب المسئلة روايتان فيقال ان المذكور هنا قول محمد
 فاذا ذكر في باب الحوائث الطويل المولى هو المولى وجه الرواية هنا انه انما يترك بغيره وهو
 بالحق المولى بغيره فلا يبقى المولى الا في لورنه يترك بعد الحوائث لا يصح فكذلك لا يبقى بعد الحوائث

هذا هو الوجه في الكفالة
 والتميز في من المتطوع وغيره
 فانعدم التولي وان تركه هتار عنه غيره باسمه او بغير اسم وسلطة على البيع او لم يملكه يعود المولى الى المولى لان عقد التميز لا يقع بعد موت المولى عليه مفلت لانه لما مات مفلت لا يصح خلاف الكفالة انها متى وجدت المولى عليه مفلت لانه متى حل البرق والشيء متى في حله بخلاف المولى لانه ليس محل البيع حتى يفي المولى عليه فافترقا قال في الكتاب لا يترك لانه لو تركه بغيره ثم ان المدين اقال الطالب بدينه على رجل يملك المولى حتى كان له ان يترك المولى وذكر في المسئلة في باب الحوائث الطويل انه ليس للراهن ان يترك المولى بعد الحوائث فيسلب المسئلة روايتان فيقال ان المذكور هنا قول محمد فاذا ذكر في باب الحوائث الطويل المولى هو المولى وجه الرواية هنا انه انما يترك بغيره وهو بالحق المولى بغيره فلا يبقى المولى الا في لورنه يترك بعد الحوائث لا يصح فكذلك لا يبقى بعد الحوائث

هذا

وجه الرواية انه ان المولى يترك المولى بدينه ودينه ماني فيبقى المولى ولو هلك المولى بعد موت المولى عليه
 في المولى يترك المولى بدينه ودينه ماني فيبقى المولى ولو هلك المولى بعد موت المولى عليه
 الدار من ماني المولى بدينه ودينه ماني فيبقى المولى ولو هلك المولى بعد موت المولى عليه
 المولى عليه في ماني بدينه ودينه ماني فيبقى المولى ولو هلك المولى بعد موت المولى عليه
 المحيل بذلك المولى بدينه ودينه ماني فيبقى المولى ولو هلك المولى بعد موت المولى عليه

باب من قضا الدين من كمال المال وبعضه

اصل الباب ان التخصيص في الجنس المتحد لغوا لانه لا ينفذ في المختلف معتبرا لانه مفيد قال محمد لله لانه
 على الفهم لوط وبكل جنسية كقيل او كان باحدى الخمس يترك كقيل او كان باحدى الخمس يترك موصلا
 ولا اخر خلافا لابي الاصيل جنسية وقال هذا عما كذا فلان وهذا عن الحال بغير قوله لانه مفيد
 لانه يدفع مطالبته الكفيل الذي ادعي عنه عن نفسه ان الناس يتفاوتون في المطالبه وكذا اذا اختلف
 السبب بان كان احدى المدينين قرضا ولا اخر كقوله او شترع او كان كل جنسية لرجل اخر او ادمى وكل
 بالقض عن صاحبه بغيره لانه مفيد بطلان الف درهم لرجل شترع او شترع عن كل واحد منهما
 فبطل عن صاحبه فادى ادمى شيئا وقال هذا عما كذا عن صاحبه يردان يرجع عليه ليس له ذلك لان
 لصاحبه ان يجعل المودعي عنه ويرجع عليه ايضا فلا يفيد الرجوع الا اذا زاد المودعي على الخمس لم يكن
 للمودعي ان يرجع بالزيادة على صاحبه لانه ان يكون لصاحبه ان يرجع عليه فيفيد الرجوع وكذلك اذا كان
 عليه حكم الاصله حال اجازته ان يجعل المودعي عن صاحبه لانه ليس لصاحبه ان يرجع عليه فكان الرجوع مفيدا

باب من احواله فيما يرجع المحال عليه على المحيل وما لا يرجع

اصل الباب ان احواله المفيدة كانت تطل بموت المحال عليه مفلت او بطل بقوات قتلته الحوائث ايضا
 اذا كان الفوات لا الى فله ها اذا كان الفوات الى خلف ابطال الحوائث قال محمد لله لوط حال
 طالبه على مدينه مفلت بالدين الذي للمحيل على المحال عليه او مال عند المحال عليه ودينه او غصب
 للمحيل لم يملك للمحيل ان يترك ذلك من المحال عليه لتعلق حق المحال له به وليس للمحيل عليه ان يدفعه الى المحيل
 لما ذكرنا حتى لو دفع صار ضامنا للمحال له لانه استعملنا فعلق به حق المحال له فان كان المحيل
 وعليه دينه يترك قبل ان يفيض المحال له لولا ان قال المولى للمحيل على المحال عليه بدينه يترك المحيل
 المحال له من دينه ولم يملك للمحال له خصامه لانه لم يترك ذلك قبل القبض لا يملك المدين غير عليه
 الدين اطل الكفالة كالموكيل بالقبض فيقبضه المحيل ولا ثم نفسه فاذالم يملكه بغير تركه المحيل فيكون
 مكنون في الغرابة على قدر حقهم بخلاف ما اذا مات الراهن وعليه دينه حيث كان المدين اخو المدين لان
 قبضه قبض استيفاء حكما ولو قبض المدين حقيقة ثم مات المدينين كان الحق في ذلكا هنا ما هنا خلافا ثم

موصلا او كان المال كله
 حالا ان كان على كماله
 تمام حالا

ثم اذا تم الامر من غير المحيل فلا يكون المحال ان يرجع ما يقع من دينه على المحال عليه لان الحواله كانت
معد بالدين الذي عليه وقد سبق ذلك القوم فطالت الحواله لغوات ما يقدره ولذلك اذا استحققت
الوديعة او الغصب او هلك الوديعة بنفثها او ادعى المحال عليه هلاكها وطف بطل الحواله لغوات
القيود كركب الغصب اذا هلك بنفثه / انبطل الحواله / انه فات الظرف وهو انما يكون قريبا بمعنى خلاف
الوديعة لما مر وان كانت الحواله مطلقه فمنا لا تعلق حق المحال له بالدين الذي يحيل على المحال عليه
والا لو دبر الغصب عند وجوب المحال عليه اذا دبر المحال له من ان نفثه ولتحيل ان يقبض دينه
ووديعته وغصبه من المحال عليه ولو ان المحيل يقسم دينه ووديعته ومغصوبه الذي قبل
المحال عليه من غير ما به دون المحال له بالحواله صار غريم المحال عليه ولم يتوغم المحيل بخلاف
الحواله المقيده انهم لم يشاركهم في الاستيفاء فشاركهم في الالبته لان الحواله تبطل لغوات المقيده
فيعود كل امر على المحيل فنص غريم المحيل اما هنا خلاصه فاذا ادعى المحال عليه دينه من مال
استوجب الرجوع على المحيل فصار غريمه في الرجوع على غريمه فصار غريمه في الرجوع على غريمه فصار غريمه في
مفسدا عاد دينه الى المحيل وصار غريمه وانه من الوجه يرجع على الغريم فصار غريمه في الرجوع على غريمه
دينه قال الكبار ان القسما اذا قسم مال المحيل من غير ما به فانه يلزمه كفيلا حتى المحال عليه
ان قضى الدين له او حق المحال له فان مات المحال عليه مفسدا قبل المذكرة قولنا اما عندنا في حينه
رضي الله عنه لا يباخذ ما على مثله الميراث اذ لم يقل اليهود انهم لم يوارثوا غيرهم وقيل المذكرة هنا
تولا الكل والفرق بين حنفية في الميراث المكفول المجهول جهاله فاحشته وذلك
وارثا وغريم او موصي فصح الكفاله اما هنا جهاله يشير الى المكفول اما المحال له او
المحال عليه فافتراق في الحواله المعينه بالدين المحيل على المحال عليه اذ ابر المحال له المحال عليه
عن دين الحواله كان المحيل يرجع الى المحال عليه لما مر ان دينه بعد الحواله فان على ملكه
اكر انما لم يملك قبضه لكونه مشغورا بدين الحواله فاذا زال الشغل ابر اقله ان يرجع بخلافه
اذا وحب المحال له الدين من المحال عليه او مات المحال له فوريته المحال عليه حيث لا يرجع المحيل على
المحال عليه بدنه لانه لا يقدر ان المحال عليه حيث لا يرجع المحيل على المحال عليه بدنه لانه لا يقدر ان
المحال عليه ما لا يكون الحواله بالدين او لا لانه من اسباب الملك فلم يملك المحال له فلو رجع
المحيل على المحال عليه بدنه كان المحال عليه ان يرجع على المحيل بما ملك من دين الحواله فلا يقدر بخلاف
الا لانه استغاط وليس تخليك فلم يملك المحال عليه ما في دينه ما لا يرافلورجع عليه المحيل بدنه لا
يكون له حق الرجوع على المحيل شي وكان الرجوع مقيدا فيرجع فلو لم يكن المحيل على المحال عليه دين
ففي الجبهه فلو رجع المحال عليه على المحيل لانه ملك دين الحواله بالدين بالارث ولو ملك ابر يرجع

لانهم لم يملك شيئا وان كانت الحواله بغير اسم المحيل لا يرجع المحال عليه بالدين والارث كما لا يرجع لو ملكه
بالارث او الكفاله فغير الحواله في جميع ما ذكرنا في وجه واحد وهو الحواله بغير المحيل عن المحال
وفي الكفاله ابر الاصيل عن المطالبه والفرق قد عرف في المبسوط وان وحب المحال عليه الحواله
من المحيل وان المحال له فوريته المحيل فان كانت الحواله بامر لا يرجع المحيل على المحال عليه لانه لو
رجع المحيل على المحال عليه سرجع المحال عليه على المحيل فلا ينبت الرجوع وان كان بغير امر سرجع لانه
ملك دين المورثه وقام مقامه وفي الرجوع فايده يرجع وفي الكفاله اذا وحب المكفول الى الدين
الاصيل لا يرجع على الكفيل لان الاصيل يملك في ذمته فبني الاصيل فبرا الكفيل حكما لانه فكيف
يرجع عليه وان وحب الدين الكفيل ان كانت الكفاله بامر لا يرجع على الاصيل وان كانت بغير امر
لا يرجع واعتبر بما لو ملكه بالارث او ثم على التفصيل كذا هنا ولو ان المحال عليه ادى دين الحواله الى
المحال فمرض المحيل والحواله معينه بالدين الذي عليه ثم مات المحيل وعليه دين فالحال له ان يكون لغرض
قبض لان المحال عليه اداه من ان نفثه لا فزال المحيل عما عرف ان الدين يقضى بمثلها كركب المحال
عليه استوجب الرجوع على المحيل فصار غريمه فصار غريمه فصار غريمه فصار غريمه فصار غريمه فصار غريمه
فلزم المحيل الزم بدينه ونخاصونه فقد دعيه فيهم الزم عليه المحيل تركه المحيل فنقسم من غير ما به المحال
عليه من حلتهم وان كان الحواله معينه بوديعة او غصب محض المحال فدينها عليه الى المحال له بيا
مرض المحيل ثم مات صح لانه وافق امره من غير المحيل يتبعون المحال له فاحذروا منه حصصه لانه عين
مال المحيل وقد تعلق به حق غريمه في مرضه وان المودع حبس الوديعة وادى المحال له ان نفثه القياس
ان يكون منطوقا كالوكيل بالارث او بالامان على الموكل اذا تقدا وانفق من ان نفثه وغدره مال الموكل
فهو على القياس والاستحسان القياس ان يكون منطوقا لانه ترجع ما لفتته وجه الاستحسان انه
وافق امر المودع لم يصول مقصود المودع فلا يكون متبرعا مكاتب حال مواده على بدل الكفاله حواله مطلقه
غير مقيد بدين المكاتب عليه او بوديعة او غصب منه فالحواله باطله كالكفاله لان بدل الكفاله دين ضروري
انظر الحق مع الحواله والكفاله به فانما اذا فدت الحواله ما ذكرنا محنت ويكون توكيلا للمحال عليه
اذا بدل الكفاله من مال المكاتب الذي عنده او عليه ويكون معنى الضمان فيه مضافا واذا صح الحواله بين المكاتب
فان يوعى على المحال عليه او عند قبل الادا بطلت الحواله وعاد بدل الكفاله الى المكاتب ولا يبطل الحق
لانه لا قبل البطلان وان كان المولى هو الذي اصابه على المكاتب ولم يقبضه بدين الكفاله يصح لما قلنا
وان فده بدين الكفاله محنت وصار المكاتب وكلا عن المولى اذ بدل الكفاله الى غيره ولا يعنى بالمواد
لعدم البراه قبله وان ادعى لا يرجع على المولى لانه لو رجع على المولى عليه ايضا فلا يعنى فافسان فان مات
المولى قبل الادا وعليه دين فدين الكفاله يقسم من غير المولى المحال له من حلتهم لما مر ان المحال له لم يملكه

قبل القبض وان باع المكاتب بعد اياه ببدل الكتاب صح ووقت المقاصه من الترخيص ببدل الكتاب عتق
العبد فان مات العبد الباع قبل القبض بقبض الباع وعاد بدل الكتاب الى المكاتب ولا يبطل العتق لما مر وكذلك اذا
استحق المبيع قبل القبض فالحواب ما قلنا ان هذا المستحق ملوك اذا كان مقبوضا وبدل الكتاب في هذا العبد انه
في ذمه مملوكه فقط عنه فيعتق وان لم يقبض المولى لم يعتق المكاتب لانه لما استحق العبد قبض المبيع كان
موقوفاً وانه لا يقبل الملك قبل القبض وان ابرأ المولى المكاتب بعد احواله عليه يرى وعن و لا يبطل احواله عندنا
خلافا لفرغ في لثمة وكذلك اذا احال الباع غيره على المشرى بالتمتع فيفسخ المبيع بلاك المبيع قبل القبض و
بشبه هو نسخ من كل وجه فطلان احواله على خلاف فرق اصحابنا و عدم له من هذه المسائل ومن تقدم و بنا
اذا كانت احواله مبنية بالتمتع استحق سبب الخراب او بالوديعة واستحققت او هلكت حيث تبطل احواله والفرق
نما تقدم لو بقيت احواله لم يرد الا اذا راد على التزم لانه التزم ادا ما عليه من المهر فاذا ادى ذلك المهر الى المجل
لو بقيت احواله يلزمه رده ما لم يملكه امانى مسئلة الكتابه والبيع لو بقيت احواله بعد انقضاء البيع يلزمه رده
ما التزم فاقترنا البائع اذا احال غيره على المشرى بالتمتع بطل حقه في حبس المبيع لاجل الترخيص لانه سقطت
مطالبته ولذلك لم يرد من اذا احال غيره على الراهن باع عليه بطل حقه في حبس الرهن و اذا احال المشرى المبيع
البائع او المهر من على طر لا يبطل حق البائع والتمتع في حبس الرهن من سقته للمهر فترى فيه باقى مطالبته
ثابتة فكان حق الحبس باقيا وذكره النوادر حوالا للمشتري على عكس ما ذكرناه وقال ان كان المجل هو البائع
او المهر فبطل حقه في الحبس وان كان المجل هو الراهن والمشرى بطل حق الحبس فاحصل على الرواية
هنا فحق الحبس باقيا على تمام حق الطالب البائع والمهر فاذ كانا معا المجل سقطت مطالبتهما ببقى
حبسهما وعلى رواه النوادر بغير حق الحبس بمقابلته المشرى على الراهن باقى فحق الرهن فاذا كان
المجل هو البائع والمهر فحق المشرى على الراهن باقى فحق الرهن فاذا كان المجل هو الراهن والمهر فحق
لم يبق الرهن والمهر فحق الرهن قال رجل كفيل عمره على ان يرأى الطالب غير ماله اخر او على ان يرأى
الكفيل او له اصيل عنا اخر او على ان يرأى الطالب المالك للمكفول له فالكفالة باطله لانه شرط مخالف
العقد **سبقات** في بطلان فترانه غصبه من فلان فعليه قيمته للمكفولة فان اقام رجل السنة ان العبد
له فالفقه لصاحب السنة والاشي للمفكر له على المفكر ان يرأى او صار مستحقا بالسنة فلو وجب صاحب السنة
ذلك السنة من المفكر وما تقدمه من المفكر و ثلثها او اوله بما او ثلثها بغير الراد الى المفكره اعتبارا
لرعيه لانه نعم انما اخط صاحب السنة حق المفكره وانه اخذ عن حق صار ذم له عليه وما وصل اليه
المفكر وصل الى ثلث والبر مقتضى عمل الله وان ذهب له ما لا احسن في صحة فلا حق له فيه لان الترخيص
لا يتعلق به الى صحة **باب**
الكفيل او المكفول قيمته للمشرى اصل البايان ان اسلام الطالب بطل الخمر اصلا وان امتنع

التسليم جاز قبله باسلامه واسلام المطلوب كذلك عندنا في سائر هذه المسائل التسليم عندنا
لا يبطل بل يحوله الى الفقه لان امتناع التسليم باخر قبل صاحب الحق جاز قبل من عليه الحق باسلامه فله
كالمسلم اذا استهلك خمر الفقه كذا هنا والكفيل مطلوب باحق الطالب طالبا حتى المطلوب
نصراني او نصرانيا خمر انما اسم المفروض حده او اسلاما معا بطل الخمر اصلا وان اسلم المشتري
وحده فذلك عندنا في سائر هذه المسائل وعند محمد بن عثمان في الفقه وان كان الخمر في سائر
باسلام احدهما قبل القبض لان القبض له شبه بالعقد من حيث انه لو كد ملك العبد في حبس ملك
المفروض فمستحق في الخمر كابتدأ البيع وفي مسئلة المفروض لو كان به كفيل نصراني فاسلم المشتري فمطلوب
ما عليه قيمه لو حود المفروض وبقي على الكفيل غير الخمر لا يعلم المفروض ان اخذ الطالب الفقه من الاصيل برك
لاصيل والكفيل وان اخذ الخمر من الكفيل يرجع على الاصيل بالقيمة وان الاصيل مطلوب باحق الكفيل فله
توجب الفقه وان اسلم الاصيل ثم الكفيل صار ما على كل واحد منهما قيمه لانهما مطلوبان باحق المفروض
ورجع الكفيل على الاصيل بالقيمة ان اخذ المفروض الفقه منه لان الكفيل ابرك ان طالبا في حق الاصيل لكنه
اسلم بعد ما صار الخمر فيه على الاصيل وان اسلم الكفيل وصد صارا عليه قيمه وبقي على الاصيل غير
الخمر لما قلنا فان اخذ المفروض الخمر من الاصيل يبرئ ان اخذ الفقه من الكفيل لا يرجع الكفيل على الاصيل
لان الكفيل طالب باحقه وقد اسلم وحقه قبله في الخمر فبطلت وكذلك اذا اسلم الفقه المشتري
او اسلم معا فطلبا عليه الفقه وايرجع الكفيل على الاصيل لانه حين اسلم الكفيل كان حقه
في الخمر فبطل ما على الكفيل لاسلم الطالب قبل اسلامه وان اسلم الكفيل ثم المفروض ثم المشتري
بطل حقه قبلهما اما على المشتري لاسلام الطالب قبله واما على الكفيل لانه لم يبرأ الاصيل فوجب
برأه الكفيل قال **نصراني تزوج نصرانية ثم خالعهما على الف طالب فخرجت على ان كل واحد
منهما كفيلة صاحبها صح فان اسلم الزوج بطل طعن ما كان على كل واحد من الكفالة لبطان الكفالة
لانها قابله للفسخ فاشبهه بالبيع وبقي ما كان على كل واحد من حكم الكفالة لبطان الكفالة
وهو الخلع لانه لا يقبل الفسخ وتقدم تسليم الخمر فحق الفقه وان اسلموا معا فالحواب كذلك
لما قلنا وان اسلمت المرأتان معا ولم يسلم الزوج صار ما على كل واحد من الكفالة ولا ماله جميعا
لانها مطلوبتان في حق الزوج وايضا ادت جميع الفقه لا يرجع على صاحبتهما بشي لانها طالبتا بحق
صاحبتهما فمكنت عنهما واسلام الطالب بطل الخمر اصلا وان اسلمت احدهما صار جميع ما عليها الفقه
وبقي على الاخرى خمر فان ادت المسئلة الفقه فلا يرجع لها على صاحبتهما بشي لطلان حقهما في الخمر
باسلامهما وان ادت غير المسئلة الخمر رجعت على المسئلة ببقية ما ادت عنها من الخمر لان المسئلة مطلوبة حقها
فاسلامها يوجب الفقه وان اسلمت احدهما ثم الاخر صار جميع ما عليها قيمته غير انه ان ادت المسئلة**

او اقلاد جوع لها على صاحبها الا انها طالبه وقد سلمت ولا وضعت في غير الحق بطلان اصلها وان ادت
المسلمة اخر رجعت على صاحبها بما اوتت عنها ان حقه صار قته باسلامها قبل اسلام صاحبها فلا يطل
باسلامها بعد ذلك فان سلمت احداهما ثم الاخرى ثم الزوج ثم الاخرى صار جميع ما على المسلمة او اقلها
قبل اسلام الزوج والرجوع لها على صاحبها بشي لما قلنا وبطلان حق الزوج فيها على المسلمة اخر الحكم للكفالة
الاسلام قبل اسلامها وتبقى عليها ما عليها بحكم الاصله وصار قته لما قلنا بقدر ان يصح من نظر اثنين
من دم عدله عليها على الف بطلان خرج على ان كل واحد منهما كميل عن صاحبه صح وان اسلموا او اسلم واحد منهم
فالحواله فيه ما ذكرنا في الخلق من غير تفاوت قال عبد بن نصر بن كاتبة كتابه واحد على الف بطل من
خرج صح فان اسلم احداهما صار الكل قته ولم يطل الكفايه فقد احق الكتابه بالخلق حتى لا يطل باسلام المولى الاسلام
فصح حكم الكتابه **ليست** قابله للفسخ حكاه حتى لا يطل بذلك العبد قبل القبط فان اسلم احداهما صار الكل قته
في حقه وكذلك كان المولى ولدا وتزك اشبه في اسلم احداهما وكذلك نصرت ان كاتبه عبد بن نصر بن كاتبة واحد على الف
رطل من خرج على رطل واحد منهما كميل عن صاحبه فان اسلم المولى واسلم احداهما صار الكل قته على كل واحد منهما
فرق بين الكتابه وبين الخلع والصلح في حكمين احدهما ان ثمة باسلام الطالب تبطل حصه الكفاله وتبطل حصه
الاصله وهما متني حصه الكفاله والاصله وان بطل الكفاله باسلام المولى الثاني ان ثمة اذا صار
ما على احداهما قته باسلامه متني ما على الاخرى او ما باسلام احداهما صار ما على الاخرى قته اما عدم بطلان
الكفاله لانها لو بطلت دعوى احدها باءا حصه المولى ما رضى بالعقد الا بشرط وصول كل البذل وامسا
صيروه نصيب الاخرى قته باسلام احداهما لان الكتابه عقد ولحد والبذل كله ولحد والمكاتبان لشخص واحد
ولهذا لا يعتق ولصاحبها ما لم يود جميع البذل فلو صار نصيب احدهما قته وفي نصيب الاخرى خمر افترق
العبد فان في البذل يعتق من عليه القته باءا القته فتصرف المولى لانهما رضى ما رضى بعقده لا باءا جميع
البذل وفيه تنوع ايجز اعلى الجز الشوط وانه يجوز وهذا المعنى معلوم في سائر العقود لان الواجب
على كل واحد منهما حصه من البذل حكم العقد وانما يواخذ بنصيب الاخر بحكم الكفاله والكفاله بالخير
بطلت باسلام نصار نصيب احدهما قته معنى محض فلا يوجب ذلك صيروه نصيب الاخرى قته قال
الاخرى انه كاتبه عبد بن كاتبة على الف بطل من رطل واحد منهما كميل عن صاحبه فان اسلم المولى واسلم احداهما صار ما
على الاخرى قته لهذا انه لو رضى رطل واحد منهما كميل عن صاحبه فان اسلم المولى واسلم احداهما صار ما
لرطلين على رطل واحد منهما فانقطع او انه وقضى القاسم على صاحبها بالقيته فلم يقبض القته حتى ران الرطلين فاحق
لهما الرطلين القاسم في نقل حقه من الرطلين الى القته ووجع القضاء فلا يجوز له ان يطلب بعد ذلك كذا
من امر صلح احدهما عن نصيبه وقبض شريكه نصيبه من المهر لمر صاحبها عليه شيئا ان حقه انقل الى
الشريك ولو قطر القسط له بالقيته وشريكه بالخيار ان شاء اتبع الغريم واخذ منه الرطلين وان شاء اتبع

شريكه فان اخار اتبع شريكه فشريكه بالخيار ان شاء اشركه فمما قبض من القته وان شاء غريم له ربع
الدون وما بقي على الغريم من الرطلين يكون منها نصيب من شريكه كتابه الصلح رطل واحد على اخر رطل واحد
كميل فانقطع او انه وقضى على الغريم بالقته صار ما عليه قته وتبقى على الكميل عن الرطلين لا يعدم المغير
فان اخار القته من الاصل برى الكميل وان اخار الرطلين من الكميل اذا عاذا وان رجع الكميل على الغريم
باب من الحواله على الكميل وعلى الذي عليه
اسل الباب ان الحواله توجب سقوط المطالبه عن المحيل الى المحتال عليه لكون الحواله نقلا والكفاله لا
توجب سقوط المطالبه عن الاصيل لكون ضمان على ما عرف الكميل بطالب الاصيل اذا طوبى فخرج عليه اذا ادرك
ان كانت الكفاله بامر وان كانت بغير امر فلا قال محمد بن حماد رطل واحد على الف بطل من رطل واحد
غرماله على الكميل على ان يودي من ذم الكفاله صح لما عرفه وسقطت مطالبه المحيل عن الكميل ان ذم الكفاله
صار مشغولا لا بغير الحواله بحوالته وقام المحتال مقام المحيل في المطالبه ولرب المال ان طالب الاصيل انما
عليه غير مشغول بشي وسقوط المطالبه عن الاصيل لا يوجب سقوط المطالبه عن الاصيل وان طالب المحتال له
الكميل فله ان طالب الاصيل اذا طالبه المحيل قبل الحواله ولو ادرك الكميل المال الى المحتال له يرجع به
على الاصيل لانه ادرك الكفاله وقد كفل ما من فكونه فاسيادينه بامر فيرجع عليه حتى لو كانت الكفاله
بغير امر لا يطالبه اذا طوبى ولا يلانه اذا لهنم ولا يرجع عليه اذا ادركه لا شيع وان ادرك الاصيل ذم المحيل صح
وبرى الكميل لكر لم يطل الحواله وصارت الحواله مطلقة وقد مر قبل هذا فان ادرك الكميل ذم المحتال فخرج
على الاصيل لانه برى عن الاصيل لكر له ان يرجع على المحيل لانه ادركه بامر فان طاب رطل واحد
غرماله على الاصيل على من للمبيع وسقطت مطالبته عن الاصيل والكميل جميعا اما عن الاصيل فلما مر
واما عن الكميل ان سقوط المطالبه عن الاصيل يوجب سقوطها عن الكميل خلافا لقولهم فان كان المحيل عليه
ديون ولا مال له سوى ما على الاصيل بطلت الحواله ويؤخذ من الاصيل وينقسم من غرمها المحتال له من
جملتهم لما مر ان المحتال له لم يملك ذلك المهر قبل القبط فتبقى على مملك المحيل فكان تركته فيقسم من غرمها وان
لم يمت المحيل لم يمت المحتال له مفلسا بطلت الحواله وعاد ذم الحواله على المحيل وعاد ذم المطالبه على
الكميل ايضا لان الذم لم يكن شاقطا عن الكميل لكر من عن المطالبه حكاه لبراه الاصيل ان ذمته كانت
مشغوله بذم الحواله فاذا بطلت الحواله عاد كما كان قبل الحواله ولو مات الاصيل مفلسا قبل الحواله انقل
الكميل كذا هنا فاذا ادرك الكميل يرجع به في تركه للاصيل وهذا مشكل لانه وضع المسئلة فيما اذا
مات الاصيل مفلسا حتى بطلت الحواله وعاد ذم المطالبه على الكميل ولو ظهر انه لم يمت مفلسا وظهر انه
لم يطل الحواله ولم تعد المطالبه على الكميل واما على المسئلة انه لم يمت مفلسا لكر حقه له مال بعد الموت
ان قيل عاذا وله وليان فغنا احدهما حتى صار نصيب الاخرى لا وهذا مال حادث وانه مملك الميت حتى

منه دينه وسفذه وما ياه ويحدث هذا المال لا يطل القضاء بالافلاش فان ظهر للثان
 ظهر له دينه وان روي عنه عند حتى يظهر بطلان القضاء بالافلاش بقى الحواله حتى باخذ الخصال
 له دينه من تركه الخصال عليه ولا كفيل ان يرجع على المجل بما ادى اليه ان كان ادى اليه لانه ظهر ان الدين
 كان شاقطاً عن الكفيل لانه اخذ منه بعض حق وان لم تمت واحد منهم ولم تبطل الحواله لكون المجل قضي دين
 الخصال له بنفسه صح ان الحواله لم يبرأ من الدين الذي عليه براه بانه لا احتمال العود عليه فاذا صح قضاء
 عادت مطالبته على الكفيل والاصيل لولا ان الشاغل وذلك اذا ابرأ الخصال له الخصال عليه عن المستقط
 در الحواله عن المجل والخصال عليه وعادت مطالبته المجل على الكفيل والاصيل لولا ان الشاغل ولو ان
 الكفيل ادى المال المجل بعد الحواله مع ان المطالبه شاقطه عنه بعد الحواله ثم ان المجل ادى دين
 الخصال له بنفسه لكون الكفيل ان يرجع على المجل بما ادى اليه من الحواله عادت دينه على الكفيل
 فظهر ان المجل قضي حق نفسه وان اخل غره بماله على مديونه بماله من الدين على رويديه الخصال عليه
 الـ سنة صح فان ادى المجل قبل تمام السنة در الخصال له صح لما روي عادت مطالبته على الاصيل والكفيل
 لما قلنا وان اخل غره بماله على الاصيل والكفيل فان كانا على التقابل بان اخل على الاصيل او الاثم على الكفيل
 صح على الاصيل ومن الكفيل لانه لما صححت الحواله على الاصيل برى المجل وبرى الكفيل فقد جرت
 الحواله على الكفيل مقدم بالدين لا يصح ولا يقبل صحيحا لو عاد الدين عليه بانفساخ الحواله
 على الاصيل وان ابرأنا بالحواله على الكفيل صحت لان براه الكفيل اتوجب براه الاصيل فقد جرت
 الحواله والدين قائم يصح وان اخل عليه معاصنا لانها وطنا والدين قائم عليها وقت الحواله وصحت
 الحواله على الكفيل مقدم ثم صارت مطلقة لبرائه عزه من كفااله بالحواله على الاصيل حكاه والكفيل
 يطالب الخلاص من المجل لان الاصيل وكذلك ادى يرجع على المجل ومن الاصيل انه قبل الحواله
 باختياره بامر المجل بالاصيل ولو لا قبول الحواله والا لبرى قبول الاصيل الحواله فكان خلاصه
 رجوعه على المجل دون الاصيل والحاصل ان حال تمام الحواله على الاصيل يكون خلاص الكفيل
 رجوعه على المجل طال علم الحواله يكون خلاصه رجوعه على الاصيل والله اعلم

كتاب المادون باب ما

يكون كالتسليم له عتد وعلى العبد كمال الوارث او الموصى له اصل الباب
 ان الدين المستغرق للتركه يمنع منع الارث عندنا لان الارث بحري في المال لقارغ من طاجه الميت فاذا
 كان عليه دين كان مستغفرا حاجه الميت فتمنع الارث والقاسر القليل كذلك كبر استغناؤنا وقلنا
 بان القليل لا يمنع الارث لان تركه ما لا يخلو عن قليل فلو منع الارث منع الارث في جميع تركه الناس
 وفيه ضد للورثه وحدا القليل لولا ان يكون مستغفرا ما دمر العبد لا يمنع الارث في العبد لان المانع طاجه

المتدرج العبد حوالج العبد وسلبا به العبد من العبد لانه اسبق تعلقا برقبته لانه تعلوق رقبته
 حال حركته ودر المولى يعلق برقبته في مرض المولى لان حاجه العبد مقدمه على حاجه المولى فاما العبد
 ودينه طاجته وصاحبه له على العبد اذ امكك العبد سقط الدين لان المولى ليس توجب له دين ديننا
 واذا اسقط المالك على يعود فيه خلاف على ما بين في **باب** محمد رحمه الله رحل مات وترك دين عتد قيمته
 الفلام له عتد وعلى الميت در الفقههم ولا احد الا ينس على العبد من حسمه درهم لا يحرق الارث
 ولا سقط شي من دينه لانه لا يبرأ من الدين المستغرق فبما العبد يقضي من دينه در العبد ولا لا يقدم
 ثم الباقي يصرق ان المولى يقدر ما يبلغ وان كان در الميت حسمه والمثل كالحاله فها نحن لا نرى
 العبد نصفان لان در الميت غير مستغرق فملك صاحب الدين نصف العبد فسقط نصف دينه لانه
 وقع في نصيبه ونقي نصف الدين نصيب صاحبه وذلك ما تان وعشرون فبما العبد يقضي ما بقي من
 دينه لانه لا او ذلكا تان وعشرون لانه در العبد ثم يقضي من الميت حسمه فسقط من دينه العبد اذ تان وعشرون
 قسم من الدين لانه لا ثلثا له لصاحب الدين لا حقه في نصف العبد وحق اخيه كان في النصف لكونه شقيق
 نفسه وهو الربع بالدين وجعل كانه او في ذلك صار مستوفيا حكما ونقي حقه في الزرع فاذا ابرأ العبد
 وقضى الدينان على ما ذكرنا بقسم الباقي على قدر حقيهما ان لا ياكينا وان لم يكن للدين على العبد لكون
 الميت اوصى له رجل برقبه العبد والموصى له على العبد من حسمه ودر الميت حسمه نفدت الوصيه
 لان الدين على الميت غير مستغرق فلا يمنع الارث فلا يمنع الوصيه لان الوصيه اخت الميراث فكل الموصى
 لث العبد سقط ثلث الدين الذي وقع في نصيبه وذلك لانه وسته وستون وثلثان ونقي ثلثا الدين
 نصيب للدين وذلك لثمايه وثلثه وثلثون وثلث فاستحق نصف نصيبه بالدين ونقي حقه في الثلث
 مثل حق الموصى له فاذا ابرأ العبد يقضي رثته ما بقي من دين الموصى له وذلك لثمايه وثلثه وثلثون
 وثلث ثم يقضي در الميت حسمه فسقط من دين العبد مايه وسته وستون وثلثان يقسم بين الدينين
 والموصى له نصفه لا يستوفى حق الموصى له مع حق الدينين على ما ذكرنا وان كان در الميت الفقههم لا
 يسقط شي من دين الموصى له لان الدين مستغرق فيمنع الوصيه فبما العبد يقضي در الموصى له او الاثم
 در الميت على ما مر من مرضه وعتده من رجل وسلمه للموصى له على العبد سقط كل الدين لانه ملك كل
 العبد وقت الهبه والقبض فاذا مات ولم يخل الورثه لان يقضي الهبه في الثلث هل يعود ثلثا الدين
 عندنا في سوت فقههم لانه يعود وعند محمد رحمه الله لا يعود لما بين ثم عندنا في سوت فقههم لانه يعود لانه عاد ثلثا
 الدين نصيب الورثه صار نصيب الورثه مستحقا بالدين فكل كان لم يكن فله ان يرجعوا على الموصى له ثلثي ما
 في دينه حقيقة للمعادلة في الفقهه واذا رجعوا في ثلثي الثلث عاد الدين مقدم فلم يسلم لهم ذلك ثم رجعوا
 ثلثي ما بقي من الثلث هكذا ان ينقض الوصيه في الكل فيقال للموصى له ان شيئا ان لم يكن الثلث فترك
 الدين

فانه ان كان لشركي له جازيعة ١٢٠٠ درهم فاشركي هلكت في يد المأمورة للمدير هو
المطالب بالثمن ورجع على الموكل قبل الاداء وكيلا الشراء حكم الوكيل هذا والبيع ان تستعي
المدير في شئ المشركي لم يكن مالاً لانه تعدد استيفاء الثمن من رقبته بالبيع فتستوفي من رقبته ولو قطع
بالمدير بعد ثمنته ودفع به باع المدفوع مدته لانه لم يتغير بوجه ثم رجع المولى بيمينه على الامر انه يدرك
ملكه وقد قضى به في الامر فرجع به ويكون بيمينه في مال الامر لكن حق القبض للمدير بقبضه
نصفه الى البايع لانه عاقد ولم يصححوا عليه خلاف العبد المدفوع على ما رفاقا وحب له بعد قبضه
وقبضته الف بايع الموصوب بيمينه لانه كسبه وكان حق الرجوع على الامر للمدير في المولى لانه يدرك كسبه فيقول
بالدفع لا حق فيه للمولى خلاف العبد المدفوع لانه يدرك ملكه فيكون فان كان الامر قبل ان يودع شيئا وترك
التي درهم تقسم على خمسة اسهم سهم للمولى لان حق المولى في الامر وهو العبد المدفوع وحق البايع في اربعة
الاف درهم لانه الا في يمينه منه ولا الف الا في يمينه بل الموصوب لانه لم ينصل عن الدين فيكون حق الغريم لكن
المدير هو الذي يقبض كذا يدفعه الى البايع لانه عاقد على اذ كانا ولو قبل المدير خطا نصف قيمته الى الغريم
ان حق الغريم كان متعلقا بيمينه لكن امتنع بيمينه لما منع ولا مانع في يده نصف اليه كالمدينين الحر اذا قبل
خطا بيمينه المتعلق كذا اذا فخرج المولى بيمينه على الامر انه يدرك ملكه وقد قضى به في الامر فرجع
عليه خلاف ذلك الموصوب لانه ليس بذلك المولى على ما رفاقا كان المأمورة حرة فحقه في يمينه ثم قبل خطا
وترك له الف مع دينه نصف الف غرامة ثم نظر ان يقي شيئا من دينه فلا حق للوارث على الامر ان
الوارث موخر عن الدين العمداني لكن انما قضى نصفه وكذا لقبضه من الامر ونصفه الى الوفا فان فصل
شيء هو الوارث وان كان الامر تركه لا يفي بالدون يقسم ذلك من الغرامة ليس لوارث المأمورة ان يقول
انا اضرب عليه المقبول ما لا الف الذي تركه لانه لا يفي بالمأمورة ولا الف المتروك مشغول
بدينه فلم ينفصل عن الدين المتروك للوارث في حق خلاف المولى حيث نصرت بيمينه المدير وشئ العبد المدفوع
مع الغرامة في تركه لانه لا يفي بيمينه وقد قضى به في الامر فصار كواحد من غراميه وكذلك العبد اذا ترك
عن يمين امره اذن المولى باع لانه ان ينفذ المولى ونقص الدين لم يفي بيمينه العبد اذا باع او بالفا
اذا نفي على المكفول عنه لانه قضى دينه من ماله بامر وصار كغير المكفول واقضى في المشتبه عند انتفاع
الراهن بيمينه لا يكون شبرا كونه مضطرا لا مستحلا من ملكه فيرجع به على الراهن كذا هنا مذهب
عليه في قطع بعدد ودفع به ووجه جازيعة ثم ان الوالي اعتق المدير انصرا لانه لم يلف حق
الغرامة ان حقه كان في استيفاء المدير وانه باقى فلو ان المدير اراد ان يبيع العبد المدفوع لفقنا
دينه ليس له ذلك لانه يدرك ملكه كان المولى له ان يبيع الحاربه الموصوب بيمينه لانه كسبه فعلق به
دينه فلا حق للمولى فيها كما اذا كان الكسب الغريم له ان يقضى بدينه كذا هنا والله اعلم

باب
الرجل اذا زل العبد في النجاء في مرض موته واقرب الدين
اصل الجازيعة المأمورة اذ لم يكن عليه ديكت في المولى ان كان عليه ديكت لانه يتصرف عليه
نفسه ١٢٠٠ ان نصفه لا ينفذ لانه كان من رددين للاصل واليمين حكم الملك في الولاية فما
دام المولى بملك النصف في كتابه جعل نصفه كغيره وبعد المقتطع يدا المولى عن كتابه فانتقل
اليما به والباقي ان الدين اوجب على العبد بيمينه كذا استند لا يقدم وان كان باقراره
وكان امر المولى مقدما كاني من المولى خاصا وان يقدم اقرار العبد كان دينه مقدما وان كان اقرار
المولى صحيحا وامر العبد في مرض المولى بعدم دفع المولى في الحج لانه لم يرض عليه لست
الصحة وهو مستغرق في النجاء فاقتر العبد لاجسي من ماله المولى باع العبد
ونصف ثمنه الى الغريم المولى كالمولى في مرضه وعليه دين الصحة ولو ادرك في صحته فاقتر على نفسه
بمصر المولى بمصر المولى بمصر المولى بمصر ماله المولى باع ونصف ثمنه الى الدينين والفرق بينهما
اما على الاصل الاول فلا تصرف في المأمورة اذ كان عليه لكونه لمصر المولى ماله العبد بيمينه صحته
فتتوارر خلاف الاول واما على الاصل الثاني فلان امر المولى العبد جميعا حاله الاطلاق لان الدين
الاول لم يصح محجورا عن النصف وبمصر المولى لم يعلق بالثمن شي لم يكره ولم يحل العبد اضافة
امر للمالي حاله الاطلاق ولا يقدم الاول بخلاف ما تقدم لانه كما مصر المولى يعلق ماله العبد لم
يكون هو المولى وصار محجورا عن المأمورة لانه سئل حق غريم المولى او صح الفرو والواحد
لعبد في النجاء فاقتر على نفسه بيمينه ماله المولى باع المولى باع المولى باع المولى باع
اخره باع باع ونصف ثمنه الى الدينين لانه المأمورة جميعا حاله لادامه وصار كانه اقرها جميعا ولو لم
يد العبد النجاء حاله المولى باع المولى باع المولى باع المولى باع المولى باع المولى باع المولى باع
بايع ونصف ثمنه الى غريم المولى لان المولى يمنع الملك للوارث فلم يصح اذ لم يصح اقراره ونصف ثمنه
الى غريم المولى بيمينه باع المولى باع المولى باع المولى باع المولى باع المولى باع المولى باع
الاقرار باع واحد وان محصان ولم يحل المأمورة المولى باع المولى باع المولى باع المولى باع المولى باع
له في النجاء في صحته فاقتر على نفسه بيمينه ماله المولى باع المولى باع المولى باع المولى باع المولى باع
نصفه بالف ويمينه الف ماله المولى باع المولى باع المولى باع المولى باع المولى باع المولى باع
صح مطلقا فتقدم دينه على المولى لان دينه استحق تعلقا لانه كما رحت تعلق بيمينه ودين المولى
والغريم الثاني يعلق بالثمن في مرض المولى الاول كما تقدم في المأمورة على يد المأمورة وانما حقه الغريم
الثاني للعبد وان كان لولا المولى لزمه لانه لو ادرك العبد في الصحة كان المولى في الصحة ولي
منه الغريم الثاني للعبد فلو اخذته المأمورة الثاني لا مستحقه من غريم المولى ثم مستحقه للغريم الاول

الصبي عن رجل او اوصى ان يعق عنه ثم عتق المكاتب وبلغ الصبي لم يجز لانه لا يحيزله فلا يتوقف ولولا
بعد العتق وبعد المولع جاز بطريق الاستدلال ان الوصية تنفذ لفظ الابان كالوكالة انه تصرف في الماله كلاف
اجاره الزوج والحيه والصدقة على ماله ووصيه المكاتب انما يملكه ثلثه قسم منها باطلا وهو الوصيه بعين
من اعيان ماله لانه لا يملك حقيقته فلا يصح وان ملك ذلك بعد العتق من اوصى بعتق عبد يملكه ثم ملكه وقسم
مخونه بالاجماع وهو اضاف الوصيه الى ما يملكه العتق ان قال اذا عتقت فلان ما لي فيه لعل ان اوصيت
ثلث ما لي او سلبت ما لي حتى لو عتقت قبل الموت ثم مات للموصي له ثلث ما لي وان لم يعتق حتى مات عزوف
بطلت الوصيه لان الملك الحقيقي لم يوجد وقت اختلعه وانه وهو اذا قال اوصيت ثلث ما لي فلان ثم
عتق فالوصيه باطله عند اي حيفه رضي له عنه وعنده ما يصح وهذا بناء على ان المكاتب نوع ملك حقيقي وهو ما بعد
العتق ويجازى من قبل العتق فعند اي حيفه رحمه الله من قبل الجازي فوقع باطلا وعنده ما تصرف
الى الحقيقي فيصح وان امر المكاتب والحيه جلا بان عتق عبد هذا وصيه او صدقة عتق المكاتب
وبلغ الصبي قبل ان يعتق فبطل حتى لو فعل الوكيل بتوقف على اجارته ولو قال اخرجت ما امره يكون
توكلا ابتداء لما امر العبد المحجور اذا امر جلا بان يزوج له امرأه او يشرى له شيئا ثم عتق العبد ثم فعل
الوكيل جاز لما امره اهل لكره لانه لو كان له الحق المولي فاذا زال بالعتق نفذت الوكالة وان اشترى العبد
قبل عتقه يكون مكره بالقتل لانه وجد فاذا عليه فلم يتوقف رجوعه الى العتق ان لم اضره فانتج
فلم يضره حتى مات العبد لغير عتق لوجود الشرط وهو عدم الضرب فان اوصى بالرجل في مرضه وله ولد
صغير حر له مال لانه لم يعتق في اخر حياته ان الماسع ضرب العبد منع فذلك ساعه لطيفه لا تسع
لشوات الولايه فاذا لم يشأ الولايه له لم يشأ الوصيه ايضا **باب**
دعوى المكاتبين ولدا جاربه وعتق المكاتبين رجلين وتدينر المكاتب واستيلاء
وكاتبه العبدان ملك من اثنين اصل الباب ان الكاتب والاعتاق والتدينر هي
عند اي حيفه رضي له عنه طلاقا لما ولذلك الاستيلاء وفي المكاتبه المشركه تجزى عنه ضرره فتقدر
الملك وعنده لا تجزى الكاتبه لا يمنع الملك بطريق الفرقة عندهما قال محمد رحمه الله جاربه بين
مكاتبين وان ولد فادعياه شبيهة بينهما لان لكل واحد ملك من وجه وصار الولد تبعاً لهما والجاربه رت
كام الولد لما حتى لا يجوز بيعها فاذا اديا بذلك الكاتبه معا وعلى النعاقب عتقا وعتق الولد معها وصارت
الجاربه ام ولد من حر وان ادي احد ما دفع للاخر عتق هو وعتق نصيبه من الولد ونصيبه لغير مكاتب
مخاله ولا ضمان على المودعي ان عتق الولد شريكه بعتقه لا بفعله ولا استغايه على الولد لشركه لان الجاربه
يسعى لحرها اولاد فان ولد له كين شريك له وصار نصف الجاربه كام ولد الحر والنصف للاخر على طاله وان
التكامل منع لانه لا يستل التكامل لانه لا يري انه لا يجوز معها كالمكاتبه من اثنين استولدها احدهما فان

عجز الآخر زال المانع من تكامل الاستيلاء وصارت كلها ام ولد للعتق ونصيب نصف قيمتها المولع العاجز بها
كان او معتق لانه ضمان لملكه واضمان عليه في الولد لعدم خلافه وكسر سعي الولد في نصف قيمته لولا العتق
لان المانع من الشعايه كان هو السعايه لايه وقد زال ولا الولد بين المولين لحصول العتق منها وهذا
كله قول اي حيفه رضي له عنه وعنده ما اذا ادي احد ما عتق عتق الولد كله منه والواكله لمولاه
وصارت الجاربه كلها ام ولده ونصيب نصف قيمتها مودعا كان او معتق لانه ضمان لملكه لان الكاتبه لا تمنع
التملك عندهما في حق كامل الاستيلاء فكذا هنا ولا ضمان عليه الولد واستغايه لما قلنا اي حيفه رضي له
لان العجز الآخر حفيد سعي الولد لولا العجز في نصف قيمته لما امر ان الشعايه لا تكون لايه وان لم يود
واص منها حتى عجز اصحابها فالولد كله مكاتب سعي في نصف قيمته لما امر ان الشعايه لا تكون لايه وان لم يود
واص منها حتى عجز اصحابها فالولد كله مكاتب سعي في نصف قيمته لما امر ان الشعايه لا تكون لايه وان لم يود
لملكه نصيبه من سكر كان او معتق وهذا عندهما اما عند اي حيفه رحمه الله سعي نصيب الآخر عبدا
لمولاه لتجزي الكاتبه عنده ولا استغايه على الولد لانه لم تسلم له رقبته ونقص الام كلها في معنى ام الولد
للمن لم يجز لانه زال المانع من التكامل ونصيب نصف قيمتها ايضا المولع العاجز فان قضى العاصي عليه نصف
قيمته بقره كونه ام ولده حتى لو عجز كانت الجاربه كلها ملكا لمولاه وان لم ينقض القاضي عليه حتى عجز
كانت امه منها يعني من المولين وان لم تجز ولم يود واصل منها وتركوا يودى بدل كتابته من ماله
ويعتق في اخر حياته وعتق نصف الولد معه وبقي النصف للآخر مكاتباً تبعاً لادبي عند اي حيفه
رحمه الله ولا يرث الولد اباه الميت وان عتق بعد ذلك النصف للآخر فان ادي المكاتب المحي بدل الكاتبه
لان حيزان الاول كان الولد عتق النصف وعتق النصف لا يرث وان عجز المكاتب المحي صار عبدا
ويكون الولد عتق البعض في شري في نصف قيمته لول المحي واما الام عتق نصفها بموت سيدها وشري
في نصف قيمتها المولع العاجز لان هذا النصف صار قنا بغير المحي فيكون متقوما بخلاف ام ولد بغير حره
مات احدهما عتق نصيبه ولا شري في نصيب الآخر لان نصيب لآخر ام ولد وانها غير متقومه عند
اي حيفه رحمه الله وهذا كله قول اي حيفه رضي له عنه اما عندهما يودى بدل كتابته الميت من ماله
واعتق في اخر حياته وعتق الولد كله من عتق ضمان لا استغايه لما امر لادبي العجز المحي في شري
الولد في نصف قيمته لمولاه ولا يرث اباه الميت لان عتق المكاتب ثبت بطريق الاستناد وانما يظهر
لاستناد في حق الولد في النصف الذي عتق بغيره لايه فلا يستند العتق في الولد في النصف الذي
عتق كعدم التجزي في هذا النصف كانه عتق عند ادي الماتري لان المكاتب اذا مات عزوف
وترك ولدا حرا ولدا ولده كتابته فان الولد الحر ثم اديت بدل كتابته لا يرث الولد المولود في
الكاتبه اياه الحر لما قلنا من عدم الاستناد في حقه ويرث اباه لظهور الاستناد في حقه واما الام

عقوب كلها حكما لموت المكاتب لميت لعدم التحرر عندها وبحسب مال الميت نصف قيمتها للمكاتب الحي لانها
مستقوه وان حتى على الولدان قطع به واكتسب لان كان ذلك قبل اداء الكفاية بحسب ارش العبد
بالاجماع ان استناد العتق بنظر الحق عتق الولد خصوصا في حق الجحر المبان يكون نصف ارش
ونصف اكتسب الولد ونصف الارش ونصف اكتسب للمكاتب الحي ان نصفه كان مكانا تباعا للحال
الحياه عليه واكتسب وان كانتا حيا به عليه واكتسب بعد اداء ذلك عند الحياه جينه رضي الله عنه ان
بالاذا عتق نصف الولد في النصف مكانا للحال عند الحياه جينه رضي الله عنه فمكون ارش الجنايه عليه ارش العبد
ويكون نصف الارش واكتسب له والنصف للمكاتب الحي لما قلنا وبحسب ارش الجحر لان اداء عتق كله لعدم
التحرر ويكون ارش واكتسب له لان كتب له وان قطعت يد الام واكتسبت وذلك قبل اداء ارش
الامه ويكون مشترك بين المكاتبين مكانا لميت الحي لانها مشتركة فذلك ارشها واكتسبها وان حصل
ذلك بعد اداء ارشها فذلك ارش الله عند الحياه جينه رضي الله عنه لانها معقده البعض عنده ويكون نصف
الارش ونصف اكتسب لها ان عتق البعض بمنزله المكاتب في ارش المكاتبه وكسبه له والنصف الاخر
للمكاتب الحي لما قلنا بحسب ابيه من شركه كاتبا ما كابه واحد بعد شركه واثبات لرب وتركه الا
واكتسب الولد اكثرا بعد موته او قطعت يد فالتاكت باقتضاها تركا لميت ونصف ارش الولد
ونصف كسبه ان ذلك عتق عتق اذ نصيبه منها من عتق عبد الله عند الحياه جينه رضي الله عنه ثم الوال المكاتب
ما عتق الكفايه من الباقي عتق نصيبه منها ويصير نصيب الساكت منها ان كان من سوا وجه السعابه
ان كان من سوا وجه السعابه الا ان يوظف من شركه لانها عاجز عن السعابه والارش لا يبرأ اياه لان نصفه عند
التاكت والامكالات اكتسب بعض الكفايه بعد موت الاب ان بقا الكفايه بعد موت المكاتبه انما كان فيهم
الترسل الى العتق فلا نظر في حق البعض مقصودا مكاتب من شركه اعتقدها عتق نصيبه وفي
نصيب الاخر مكانا وانما ان السعابه ان نصيب الساكت لم يتغير عما كان عليه لان عتق النصف في
النصف لا يضر مكانا كان عندها عتق كله ويصير المقتول ان كان من سوا وجه السعابه جينه رضي الله عنه
الفقه ومن نصف الكفايه لان كان لا تاكت ففقد الفقه ما السعابه على اعتبار العتق او نصف الكفايه
على اعتبار اداء او عتق نصيبه جينه رضي الله عنه ففقد الفقه ما السعابه على اعتبار العتق او نصف الكفايه
فان بعضهم يحسبها عتق فانا ان الكفايه انفسحت في نصيب الساكت شائنا على العتق في تكميل العتق
وجهر العتق حتى كان كل الولاده عندها وقال بعضهم بغير نصيبه مكانا لان الاتفاق صادفه
وهو مكانا وليس من ضرره كمل العتق قبل نصيب الساكت الى العتق ان كان المقتول معبرا
فقد ازال السعابه على الاصل الذي هنا مكانا من طين بغيرها اوصها او استولد ما صار نصيبه
مديرا اوله ولد ونصيب الساكت مكانا على حاله عند الحياه جينه رضي الله عنه والتدبير تجري ولا يستلاد

وان كان لا يتحرر كرجل المانع هنا من التكميل وهو قيام الكفايه في نصيب الشريك انه يمنع التكميل فتعوض
لا يستلاد ضرره وانما ان السعابه ان نصيب الساكت لم يتغير عندها صارت كلها مديرة او ام
ولد للدار او المستولد لانها لا يتحرر ان عندها الكفايه في نصيب الساكت لا يمنع من التكميل ان
المقتول لا يستلاد اقوى من الكفايه فتفسخ الكفايه في نصيب الساكت وتنتقل للملك المدبر
او المستولد تكملا له ولهذا نصيب الشريك من ارشها كان او معبرا انه ضمان ملكه بضم
نصف قيمتها فانا انفساخ الكفايه وصارت الكفايه كلها مديرة للمدبر ولم ولد المستولد فصار كلها
مكاتبه ايضا لان الكفايه قابله في نصيبه فاذا امتلك نصيب شريكه والكفايه لا يتجرى فصار كلها
مكاتبه وله الخيار ان شاءت مضت على الكفايه وان شاءت عجزت ففشا لانها شئت لها حتما عتق
بغير يد له ووجله بغير يد له فكان الخيار فيه مفيدا عتق من ارشها نصيبه بالفان صاحبه
تتد في نصيبه خاصه عند الحياه جينه رضي الله عنه وليس لصاحبه الفسخ اياه باذنه واذا ادى الف
عتق نصيبه وايفرل شركه لانه برضاه ولكن عتق العبد في نصيب الساكت وليس للساكت ان
ياخذ من الارش كاتبا نصف ما اخذ من الكفايه لان الارش منه تبرع نصف اكتسب وان كان بغير اذن
صاحبه له حق الفسخ وان لم يفسخ حتى ادى يد الكفايه عتق نصيبه والتاكت ان اخذ من الكفايه
نصف ما اخذ لانه كسبه بغير مشورته ما عند الحياه جينه رضي الله عنه فظاهر ان عتق الكفايه يتجرى واما
عندما لان الكفايه في نصيب الساكت ليست لانها ثم على قول حيفه رحمه الله ان كانتا بالف
لا يرجع المكاتب على العبد شي فاما اخذ من شركه لانه لم يسلم للعبد منه الا نصف البذل فلا يسلم للولي
الا نصف البذل وان كانت نصيبه بالف يرجع على العبد اخذ من شركه لانه لم يسلم للعبد منه كل
البذل لم يسلم للولي الا نصف البذل فيرجع نصف اخر عندها كفايه الكل البعض سوا وان كانت
احدها نصيبه على الف او كله على الف ثم كانت الاخر نصيبه او كله على الف بدينار صار مكانا للمدبر
عتق كل واحد منهما بجميع يد الكفايه المسمى كفايه نصيبه وايها نقص شامرا من يد نصيبه لا يشاركه
صاحبه في ذلك اما اذا كانت كل واحد نصيبه ماسمي فلا يشك لانها مستجره عند الحياه جينه رضي الله عنه
وذكر ان اذا كانت كل واحد جميعه ماسمي او نصيبه على قولنا انه سقطت كفايه وولد نصيبه صاحبها
لنفاذ كفايه صاحبه في نصيبه وفي نصيب كل واحد مكانا بجميع المسمى ان الكفايه بمعنى التعليق وقد
وقد عتق جميع المسمى فان ادى اليدين اليها فالوا لهما وان ادى الى الاصل او اصار كعبد من ارش عتقه
اصها فعند الحياه جينه رضي الله عنه نصيبه وفي نصيب الاخر مكانا نصف لشركه منه نصيبه ان كان
موترا ويبيع للمكاتب في ذلك ان كان معبرا او عتقها او لا للدار ادى اليه او لا وفي نصيب نصيب
صاحبه ان كان من سوا الفاما بلفت عند الحياه جينه رضي الله عنه وعند محمد رحمه الله بغير الاول وفي نصيبه

ومن هذا الكتاب لما من مكاتبنا لرجل بينهما جارية بولد فادعيها معانم ما ناعز وقامعا واوصدها
قبل الاخر ثم ادست كتابتها فان كان كتابتها معا كتابه واصدعتا عتقا وعتقا الولد معها وورثا الولد منها
من كل واحد منهما ميراثا من كامل ابيه عتق كله قتل منهما لان استناد عتق كل نصف لظهور حق الاخر
لان العقد واحد فان ادست المكاتبه ركبتها فقد خسر وان ادست من كتبها كان نصفها دينيا في تركه
لاخر وان كانت كتابتها متفرقة في الرطب او الرطل فان ما ناعز او اوصدها قبل الاخر لا يختلف الجواب
لان الحق انما يشترط له حال الادا فان ادست كتابتها معا فقد ثبت العتق كما لا ادعيا
ولا يشترط ان يقر المولى وعتق الولد معها ويكون المولى المولى لان اتفاق الاثبات واصلها وان
استناد عتق الولد على التسعة مثله استناد في حق من تبعه ودخل في عقد كتابته خاصة وصار
عتق كل نصف في حق الاخر كما انه متى حال فلان لا يثبت منها خلاف ما اذا كانت كتابتها واحدة وان
ادبي مكاتبه واصدعها قبل الاخر فذلك عندل في حقه بغيره لان الحق يجري عند فانما عتق النصف
الباقى مع الاخر فلا يثبت في حق الاخر فذلك لا يثبت واما ام الولد فذلك عتق عليها وصار
له اوها المولى في ما عتقها فان الولد يعقب كله مع الذي ادبي عنه اول مرة لما قلنا ان الحق في حال الادا
اما له الموت وكذا لا يرد عتقها ولا يجمعها ولا لما قلنا ان حق الكتابه وحرمة البيع لا يمنع
من كسر العتق عند ما لا ينفك الا في ايمان في الولد واستغايه لأمه واما المهر فمعه في مال
مال الذي ادبت كتابته او لا يثبت ان كان او عتق الاخر لانه ملك نفسه منها لما قلنا ان حق الكتابه لا
يمنع من كسر العتق لادعيا واصدعها ام ولد قبل موته وعتق عنه فذلك عتق النصف
فمنها سوا كان او عتق ولا يثبت له ميراثه وان عتق كله لما قلنا ان نصفه عتق مع عتق
لا يثبت النصف الاخر عتق كما لعدم التجري فصار مقيانا الموت المحدث ولم يثبت امتداد الميراث له اعلم

باب من الدخول في الكاتبة في امه المكاتب وولد مكاتبه

المكاتب اصله باب في استيلاء المولى جارية مكاتبه لا يصح لانه لا يملكه ولا له ولا يبيع
الملك على استيلاء جارية لا يبيع لكر اذا استولدها كان الولد له الميراث لقيام سبب الملك
وهو ملك ممتنع المكاتب والجارية ملكا فاعتقد سبب الملك لعتق العتق ذلك لغيره من القية لما
عرفنا قال محمد بن طاهر جارية المكاتب اذا حبلت في ملك المكاتب ما تبولد فادعي المولى ثب
الولد لا يبيع لانه لو انشأ الاستيلاء لا يبيع فكذا لا يورث فان صدقة المكاتبه في النسب كما اذا ادبي
ولطاهر لا يخرج صدقة للاجنبي تكون الولد جارية بالقية على المولى المار انه ولدا لغيره وعتق فيه يوم
الولاد فلا يورث لاجاربه المستعنة فانه يعتق يوم الخصومة والفق في لزم المكاتب لما صدقه
فقد اقر المولى على حاله ام سبب الملك كان موقرا وانما جارية بالقية من وقت الولاد فعتق فيه يوم

الولاد اما في سببه الاستحقاق فما قصرت يد المستحق عن الولد المنع وذلك وقت الخصومة في حال ايمان
وقت الخصومة فغير قيمة يوم الخصومة هذا اذا جازت بالولد ثبته اشهر من حين ملكها المكاتب فلا يثبت
النسب الا تصدق المكاتب بالمهر واذا صدقه ثبت النسب لا يعتق الولد فان قدم الغرير لا ينعقد
سبب الملك وقت العلوق والعتق كان حكم الغرير خلاف ما تقدم لان حق الغرير لقيام سبب الملك
وقت العلوق وصار المكاتب اذا اشترى فلان ما فادعاه المولى صدقه للمكاتب ثبت النسب لا يعتق لما
قلنا وصار كالا باذا ادعي ولدا له ابنه والعلوق لم يكر ملك لا يصح الا تصدقه الفصيل الملك
في ولد مكاتبه المكاتب اذا ادعاه مولا المكاتب فمنا بغير تصديق المكاتبه لان الولد كسبها وهي الحق
فان جازت بالولد اكثر من ستة اشهر منذ كوثبت وصدقة المكاتبه ثبت النسب لأمه واعتق الولد لا ينعقد
الغرير لان المكاتبه ليست بحل الشئ للملك والنسب لا ينعقد الا في محله فام ولد سبب الملك وقت العلوق
فان عدم الغرير خلاف امه المكاتب لانها محل للعقد لسبب فتححق الغرير ويجوز العتق لها لانها حق
يكسبها حتى لو جازت بالولد اقل من ستة اشهر منذ كوثبت كان العتق للمكاتب لان الوطي حصل في ملكه
ويكون الولد جارية بالقية ويمكن القية لا على ان الشئ في ملكه وثبت النسب ان صدقة المكاتب لانه
ظهر ان العلوق حصل حال كونها امه المكاتب فتحقق الغرير وذلك لاعتق المكاتبه ودرت الرق
فصار امه المكاتب وصار الولد جارية بالقية لان دعوى المولى قايده والغرير يحق لقيام سبب الملك وقت
وقت العلوق والحاجه الى تصديق المكاتبه لان التصديق وجد وقت الدعوى من له واية التصديق
وهي المكاتبه حتى لو كانت المكاتبه مملوكة للمولى المكاتبه صدقا وعجرت المكاتبه حتى صارت امه المكاتب
يعتق الولد بالقية حكم الغرير وظهر ان المعية تصدق المكاتبه حال قيام كاتبها وانما عتق تصديق الولد
بعد غير المكاتبه ومحبته في الولد يوم العتق من ان المنع ظهر يوم العتق اذا عتق المكاتب لا يبيع ولا يورث
المكاتبه ان ولدته اقل من ستة اشهر منذ كوثبت ثبت النسب وعتق الولد بالقية يوم الولاد ان صدقة
المكاتبه الحر لان العلوق حصل لكونها امه المكاتب بزعم المكاتب الحر وهو ملك تحرير ولد مكاتبه
فصح اقراره بحريته خلاف ما قبل الادا احت كان المعية تصدق المكاتبه لان الحق كل لها المكاتب
وان جازت بالولد اكثر من ستة اشهر منذ كوثبت لا يعتق الولد لا ينعقد الغرير بزعم الحر الا اذا عجز فحينئذ يصير
حرا بالقية يوم العتق لما قلنا وان لم يعتق المكاتب كرا عتق المكاتبه بعتق ولدها فان كان بغير نفسه
لا يثبت النسب الا صدقه وان كان لا يبيع نفسه بغير تصديق لأمه فان صدقت ثبت النسب لا ينعقد
الى ان يبلغ الثلام تصدقهم بكونه حرا بغيره لانه عتق بعتق امه لا بدعوى المولى وان ادبي المكاتب لأمه
وعتق جازت المكاتبه بولد اقل من ستة اشهر من وقت الحق لست اشهر وقت الكتابه كان الحواج قلنا

فما اذا ولدت قبل العلق حتى حصل له حاله الكا به لم يكن للعتق اثر بعد لما من ان المقترون
العلوق واذا ولدت بعده اشهر فضاء عند عتق من زعم المولى انه ولد بوطي بعد العتق كان
لا يعلم حق الملك ما قبله اذا اخر له في مكانه موقوفه فكان لا يجني فلا يشك لنسب وان وطى المقترون
اما اذا ادعى المكاح بعد عتق المكاتبه من صدقة المكاتبه شت شبهه النكاح لانها ملك ثبات القماش
على نفسه وان كان لا يصح النكاح مثل النسب لا يعنى الولد لوجود شبهه النكاح وانه لا ملك له في رقبه
المكاتبه يوم الوطى فلا يكون غرها وان صدقة المكاتبه تحرر في النكاح وكذا المكاتبه لا يشك النسب لانه لا
ملك ثبات القماش عليها اصلا خلاف المكاتبه على ما بينا الا اذا عتقت وردت في الرق ففقد اقرار المولى
عليها بالنكاح وشت النسب ولا يعنى الولد لما قلنا وان ادعى انه ولد بوطي كان قبل العتق لم يعقد فان
صدقه شت نسب الولد لا تقاوم عليه ولا يعنى الولد لانه وان علق في حال قيام الكا به لم يشك الفرق اتفاق
لاننا قلنا على الفرق فلم يشك الفرق فان ادعت عتق ولدها وان عتقت لدا المولى الولد حر باليقينه لانه صار
ولدها المكاتب وان صدقة المكاتبه وكذا المكاتب الحر شت النسب ان الحق لها والولد رقت فان عتقت
فهي ولدها مملوك كان المكاتب الاول لانه استحق رقبه لدها بالعجز في تصديقها ان الولد علق قبل العتق اذ
ابطال حق المولى فلم تصدق بخلافه اذا ادعى الوطى حاله الكا به المكاتبه وصدقة المكاتبه ثم عتقت كان الولد
حر باليقينه لانه العلق حصل في ملك المولى في حقه يتبين بالحرق بطل تصديقها ان الحق لها وعلى سب
شبهه في حق نفسه اما انما يعرف علق الولد في الكا به لا يقولها في شبهه على مولاها وان صدقة المكاتب
الحر ان وطى المولى قبل العتق كدته المكاتبه لانه النسب لا اذا عتقت فعنى الولد باليقينه يوم العجز لان
المكاتب موقوف حتى نفقه وقد اقران الولد علق حاله الكا به وصار المكاتبه امه للمكاتب ولو صدقا
المولى في حال كونهما شت النسب اشكال فيه فان جاز بالولد لا قل من شبهه من وفدت كاتبا انظر الولد
حر باليقينه يوم ولدت لان العلق وجد في امه المكاتب فتحقق الغرض وان جاز اكثر من شبهه اشهر منذ
كوتيت فالولد عبد لان العلق لم يشك كونه امه فلم تحقق الغرض الا اذا عتقت لما سر فكذلك المولد
المكاتب الاول الكا به لكرهات عتق فان ادعت كاتبا ثم عتقت المكاتبه فالولد حر باليقينه وللم مملوك لو دته
المكاتبه لان حريمه المكاتبه ثابته فلا فرق من ان يعنى الادا ثم موت حر او بين ان حكم حريمه في اخراجه
مكاتبه المكاتب اشترت امه فولدت ولدا فلا دعاه مولا الاول فصدقة المكاتبه شت النسب ولا يعنى
الولد لعدم العلق في ملكه فلم تحقق الغرض الا اذا عتقت المكاتبه فتكون الولد حر باليقينه يوم العجز
لما مر هذا اذا جلت في ملك المكاتبه فاما اذا استراها حلالا وولدت لاول من شبهه اشهر من وقت الشرا
فالولد لا يكون حر الحصول العلق في ملك لا يجني وان اعنى المكاتبه ثم عتقت المكاتبه او مات المكاتب
بعد العتق ثم عتقت المكاتبه او مات الكا تبعت في قائم عتقت المكاتبه فالجواب في جميع ذلك ما ذكرنا فيها

فيما علق اخر من مولاها فصار له عتق بالرق لا كالكاتبه

اذا لم يمتحق ان جاز بالولد اكثر من شبهه اشهر من ملكه المكاتبه حتى الولد والا فلا لان العبر للعلوق
حال قيام مولى الملك لا يقسم كايه المكاتبه ولو لم يجز المكاتبه ولكن الكا به الاول عتقت صار عبد مكاتبه
مكاتبه المولى في غير اية ادعى ولدها مكاتبه وصدقة هي شت النسب فان جاز بولد اكثر من شبهه
من ملكه يكون الولد حر باليقينه يوم العجز وان جاز بولد اكثر من شبهه اشهر من ملكه لا يشك العتق حصول العلق
في ملك لا يجني والله اعلم **باب**

من الاقرار بالرق والمكاتبه المكاتب

اصل الباب ان مجهول النسب بالرق على نفسه يعنى في حقه ولا يعنى في غيره قال محمد بن عمر لم يجهول النسب
كا تب عبد له ثم ان المكاتبه اشترت امه فكاتبها ثم اقر المجهول بالرق على نفسه لمكاتبه مكاتبه وصدقة المكاتبه
صح اقراره لانها التمه او هذا الاقرار بضر ولا ينفعه وصار هو مع مكاتبه ملكا للمكاتبه لانه لما اقر انه
ملك المكاتبه فقد اقر ان ملكه ملك المكاتبه ايضا ومكاتبه المكاتبه كالحا حتى يرق علق كل واحد الا الى
صاحبه لما من ان اقرار المجهول لا يتعدى الى بطلان حق غيره ثم بعد ذلك انحوا ان ادعى على النفاقة بان ادعى
لاول عتق الاول ولا اقره عليه ثم اذا ادعى الاخر عتق الاخر وشت الاول اعليه الاول لانه حر كالا اذ به فيكون
اهل الاول وان ادعى معا عتقا ولا لكل واحد على الاخر لان عتق كل واحد اقر عتق الاخر والرق منع شت
الاول له وكذلك اذا طل بخومه معا لان عتقها احر فان اراه ذمه كل واحد منها حكم النفاقه وان عتقا معا
بان عتق لاهل ولا صار مع مولا وهو المجهول مملوكين للمكاتبه حكما اقرار المجهول وعتقت المكاتبه لاهل له
عن مولا الكا به لان العبد المستوجب على مولا دينه وان عتقت المكاتبه او اصرته امه للمكاتبه لا اهل المجهول
عبد ايضا باقراره وعتق لا اهل الفراغ ذمته عن مولا الكا به لما من ان عتقت معا عتقت المكاتبه وصار المجهول
مع مكاتبه مملوكين لها لان المكاتبه اقرت بالرق على نفسه للمكاتبه لا اهل ولا المكاتبه لا اهل صار مولا بالرق
لمكاتبه وعتقت المكاتبه لفراغ ذمته عن مولا الكا به وصار كل مجهول النسب اقراره عبد لفلان وفلان
انه عبد لهذا المقر وخرج كلاهما معا والعبد لا يرق الا اصرها فاحر ان صار مملوكين للعبد كقول اقرارها
اخر انفسنا كذلك بمجهول ان اقر كل واحد منها بالرق لصاحبه ان خرج كلاهما معا بطلا ان كل
واحد منها يدفع صاحبه ويرد اقراره فيبطل الاقرار وان خرجا معا فصار احدهما عبدا والآخر
ان اقرار اخرها يكون رد الاول ما فيبطل اقرارها وشت اقرار الباقي فصار عبدا الاول والله اعلم

باب من عتده امراه المكاتب وام ولد له

اصل الباب ان الولد المولد في الكا به بطل كايه لا يشك عتق الاول لانه جاز الاول ولا اهل تدخل في كايه
الولد تبعه للولد فان مات المكاتبه عتق قوا وادعت مكاتبه حكم حريمه في اخر حياته وحكم حريمه الولد لا اهل
تبعه لدخولها في كايه وان مات من غير قوا ساء الولد كايه على بخومه وحكم حريمه الولد ولا اهل تدخل
الا اذا وحكم حريمه لا يشك عتق في حال عتقه قال محمد بن عمر لم يجهول النسب اذا اشترى امراه لم

يفسد النكاح لان ثلثه للمكاتبه بالشر احق الملك احقه لتمام الثاني للحققة وهو الرق واحق
منع ابتداء النكاح اما لا يمنع بقاءه وحله وطهره بالنكاح فان كان يولد دخل الولد في الكا به تبعاً لزوجته
ودخلت الام في كايها لغيرها فان كبر الولد ومات الاب لم يدع وقام الولد مقام الاب كانه هو حتى ان يسعى
في نجوم ابيه وسقط الام معه ايضا لان حكمها حكم الولد وحجب عليها بعد الوفاة شهران وخمسة ايام
انها تنكح من مات عنها زوجها من ابيه فاذا انقضت هذه الوفاة ثم اديا ما بقي من ذلك الكا به عفا
وعتق المكاتب عن ذمتها تبعاً لها لانه جعل بمنزلة الحي لتمام الولد مقامه كانه ادى نفسه في هذا الكا له
واذا عتق الاب في الكا له عتقت الامه ايضا لكانت ومي ام ولد محب عليها بعد الاستيلاء ايضا
سلاسل حيز لولم والحداد عليها في هذه العدة لان الاصل انما يجب للماسف على نفقة الزوج وهذا
مثال شر في الحريم فلا تسف وان اديا ذلك الكا به قبل انقضائه الوفاة محب عليها الاعتداد بثلث
حيز كوا مل يدخل فيه ما بقي من عده الوفاة / يمنع وجوب حمل الاستيلاء على اذامات الحر عن الام
هي منكوحه العزرا ومعتك العزرا فانها لا تعتد عن المولى لانها مشغولة بحق الزوج والمشغل بحق الزوج
يمنع فراش المولى عنها فكذلك يمنع وجوب العدة حقه اما هنا هي مشغولة بحق المولى اذ العدة الاولى حق
المولى فقام حق المولى لا يمنع وجوب العدة لان الشغل بحقه لا يمنع فراشه فلم يصلح ما نفاه وجوب حمل الاستيلاء
هذا اذا مات ولم يدع وقفاً فان تركه وقفاً اذ كانت كتابته فيها حكم بحقه في اخر حياته فظهر فساد النكاح
انه ظهر انه ملك لمراته في اخر حياته ففسد الملك وذلك منع بقاء النكاح ووجوبها بعد ان عده الوفاة
حيضتان سبب الزمة حال حياته وهي امه وعده الاستيلاء بموت لثلاث حيز وسد اخوان
ومتفق على النكاح بحضين بحسبان عده العتاق وعليها اكمال عده العتاق بحضه المائتين عليها
الاصل في الحضين الاولين لانهما عده النكاح والاصل عليها في المائتين لانها كالص من العتق حتى لو لم
يدخل ما كان عليها عده العتق فزعمه النكاح لان الزمة قبل الدخول وقبل الموت لا وجوبه النكاح ففي
عليها عده العتق ثلاث حيز / اصدا عليها المام لو دخل بها ولكن لم تلد منه ولداً انصير ام ولده
حتى لو مات عن وقفاً اذ كانت كتابته محب عليها ذلك النكاح حيضتان وهي امه لم يعتق ان عتقها كان تبعاً
للولد واولادها عتقوا اذا تركه وقفاً حتى حكم لفساد النكاح ولم يستلها اذ لم يدع وقفاً
وتركها لادب في كتابته حتى لا يفسد النكاح والزق ما ذكرنا ان الولد يصلح ظناً عنه فتقوم مقامه
كانه حي ادى منه ثلث العتق مقصود اعلى وقت الاستيلاء لان ما اذا نكح وقفاً لان المال يصلح ظناً عنه
حتى تنكح هو حياً ولهذا بطل النجوم هنا ولم يبطل ثم جعل حمة امه قد ولد منه ثم طلقها فثبت
ثم استراها لم يحل له حتى تنكح زوجها غير لان طلاق الامه شان عليها ان يعتق بحضه عده الطلاق فان
اعتقها المولى هو الزوج او مات عنها فعليها ان يعتق ثلاث حيز كوا مل عده الاستيلاء لانها لم ولدات

شيدها وسد اخوان وعليها الاصل في الحضين الاولين لانهما عده الطلاق والاصل في الحضين المائتين
خالصه ام الولد **كتاب** **ما يصدق فيه الاستيلاء انه دمي وما لا يصدق** اصل الباب ان الدار دليل ظاهر
لكون من كان من اهل ذلك الدار الا اذا وجد دليل فوفه قال محمد رحمه الله لو ان شريه جابا باسارى
الى دار الاسلام فقال الاسرى اننا قوم من اهل الله او من المسلمين اخذونا في دار الاسلام فاقول قولهم
لانهم انكروا شريه ابدتهم على انفسهم والظاهر شاهدان وهو كونهم في دار الاسلام واعتبار شهاده
رطين وشريه لانها شهاده ملققة وذكر الشير الكبر انه يقبل وانما اختلف الجواب لا خلاف في دفع
فان الوضع فيه في حله عظيم فكانت شركه عامه فلا يمنع قبول الشهاده وموضع المشكك هنا في الزمة
وهذه شركه خاصة تمنع القبول وشهاده التجار يقبل لانهم لا خط لهم في ذلك فان قالوا اخذونا في دار الحرب
لكن نحن قوم من الله او من المسلمين خطنا دار الحرب للتجارة او كاسرى في ايديهم لا يقبل قولهم وتقول
ان الظاهر شاهدان لشريه وهو كونهم في دار الحرب والكان دليل ظاهر ان الشير الكبر اذا وجد
المسجد يكون مسلماً وان عد في البيعه او الكيسه يكون كافراً ولو شهد اهل الله على صدق قوله
ان اسرى لا يقبل كونها شهاده على المسلمين منهم الشريه ولو شهدوا الشريه يقبل لانها شهاده على نفسه
وذلك اذا وجد منهم علامات الاسلام كالحج والخصاء وقصر الشوارب ورفع عنهم بدرية اخرى ان
المست اذا وجد في الكيسه او البيعه وفيه شيء مما ذكرنا من اولامه كونه مسلماً او صلى عليه وكذلك
اذا كان في التبايا رجل مخضوب بالحنا او محتون او فصيح اللسان القرآن العتق ويقول انه مسلم
سدفع عنه الاسلام قلنا ولو ان قوماً من الكفار دخلوا دار الاسلام فغيرهم فغيرهم قوم من المسلمين
فدخلوا قرية فيها اهل الله فاختلطوا بهم ووقع الاشتباه في احوالهم ولم يوجد لهم منهم احد في
انه من الله فاقول قوله اعتبار المكان الا اذا عرفوا باعيانهم فحينئذ يصدقون والله اعلم
باب **من السبي ما يغلب عليه من أرض المسلمين او المندون**
ثم يظهر عليهم الامام اصل الباب ان الولاية في الغنية قبل الغلبة للامام بفعله ما هو نظر المسلمين
ودار الاسلام انما تصدح دار حرب من اهل حيزه رضي الله عنه بشرائط ثلاثة احدها اجرا احكام الكفر على
سبيل الاشهاد والاني ان يكون متاخداً للدار الحرب متصله لا يتخلل منها بلد من بلاد المسلمين والثالث
ان اسقى مسلم او ذمي من ابناء الامان الاول فشرط هذه الشرايط المذكورة علماً على تمام القهر والاستيلاء لان
دار الاسلام تخاطب في اسائه وانفاقه والاحتياط في اسائه ان يكفي باحدى هذه الشرايط لصيرورة دار
الحرب دار الاسلام والاحتياط في انفاقه ان يشترط هذه الشرايط لصيرورة دار الاسلام ارا حرب وعندهما
دار الاسلام تصدح دار الحرب باجر احكام الكفر كما ان دار الحرب تصدح دار الاسلام باجر احكام الاسلام

ثم اذا صار ثلثا الحرب يكون حكمه وحكم ساير دوا الحرب واخى لو ظهر عليهم المسلمون ان اسلموا قبل
الظهور عليهم فهم احرار معصومون مائهم واموالهم وذرايرهم ويوضع على اراضيهم العشران هذا
ابتداء فوظيف على المسلم ولذا كان صاروا ذمة قبل الظهور عليهم فلا سبيل عليهم لكر موضع على اراضيهم
الخارج وعلى حاجهم الجزية وان ظهر عليهم ثم اسلموا انهم واموالهم وثانهم وذرايرهم في الغنائم ولا
اذا اسلموا اقالامهم بالخيار في الوجهين ان شاق قسم قبايلهم واموالهم واراضيهم ووضع على اراضيهم
العشران اسلموا وان شاق وضع الخراج ايضا لان اسلامهم حصل ما بعد ما صاروا اقبالا للمسلمين كذا
فعل عمر رضي الله عنه بسواد العراق ان شاق الامام من عليهم رقباهم واراضيهم وقسم اموالهم ولكنه
ليس من ان عمر رضي الله عنه لم يفعل هكذا ولو اراد ان يقسم الاراضي بمنزلة الرقاب لا يجوز لما فيه من ابطال
حق الغنائم في الرقاب انما جاز لمن بالرقاب يتعامل بالاراضي ليس بغيرها من يحكمهم على ما جاز
عمر رضي الله عنه انه اخرج على اصحابه فقال اني لو قسمتها بينكم فالله في وابعدهم فانكرت الاراضي في
ادهم ووظف الخراج على اراضيهم والجزية على حاجهم ليكون لهم حق ولم يردكم حق فاذا افرزت الرقاب
بالاراضي ابطالوا لانهم رايتمون وينتفعون بقطع الحق كذلك اهل الذمة اذا تقضوا العهد في
اراضيهم حكمهم حكم اهل الحرب وذلك ما ذكره ذكره ان الامام ان ترك الاراضي لم يقسمها ولم ينقل
اليها قوم من المسلمين لكونوا رد الهم وجعل الاراضي عشرة وان شاق جعلها خراجية لان الخراج كان خفا
قبلهم والاسلام ايتاني ثلث الخراج واما المذمة فاذ اظهر عليهم فلا يقبل الا السلف والاسلام كما في
مشركي العرب وقسمت الاموال والاراضي من المسلمين ويوضع على الاراضي العشران ان شاق قسم
اموالهم وثانهم وذرايرهم وينقل الى الاراضي قبايل اهل الذمة يودون الخراج عنهم وعن الاراضي
واذا فعل ذلك صار ثلث الاراضي ملوكهم وان اسلموا بعد اظهر عليهم معنى المرتبة كانوا احرارا لانهم ارق
عليهم فان شاق الامام قسم اموالهم واراضيهم ووضع العشر على الاراضي ان شاق من عليهم رقباهم واموالهم
واراضيهم وجعل الاراضي خراجية لانهم اسلموا بعد استحقاق الخراج على اراضيهم وان شاق جعلها عشرية
سلف الا انهم اسلموا من اهل الذمة عليه الصدقة بخلاف اهل الحرب فانهم ارضوا فاقضى العهد حيث
لا يجوز ان يضع على اراضيهم عشرين وعشرين من اهل الذمة بل يقر بصلح صارف الخراج لان الكافر ليس من اهل
الصدقة ولو ادعى الامام ان يجعل اهل الحرب فاقضى العهد منه يودون الخراج له ذلك لان الولاية قبل
الفسخ له وان اصاب من اموالهم في دار الحرب قبل الظهور عليهم لا يرد عليهم لان ذلك حق الغنائم فلا يفعل
من غير عوض لا بعدد العتق وان ائذروا على اعمار الارضي وراعتهم لا يملك المال فحينئذ يردوا
ان كان في اديهم مال كانوا محتاجين اليه في العمان ولا يخذلهم وان كان لهم غنيمة ان شاق ائذروا ان شاق
ترك ولكن لا يخذلهم وذرايرهم فاجواب الرد على التفسير الذي ذكرنا وان ائذروا بعض رقباهم لا

ولو اراد الامام ان يحكمهم من الرقاب والاراضي

فبذلك

باسر الرد ان الانسان ولا يسم الا به ثم الامام اذا امن على الكفار رقباهم واراضيهم في كل
حرب يصلح للمزاحة فغير ذرايرهم وفي كل حرب يصلح للمكرم عشر دليم وفي كل حرب يصلح للوطايت
دراهم هكذا فعل عمر رضي الله عنه وان يطبقوا ما وظف عمر رضي الله عنه سلف الامم ان عمر رضي الله عنه
مال الله بحاسود العراق لعلكم احلتم الارضي لا يطبق وعند ما اذ الربيع يزار على الموطف عندى
رحم الله وعندى سلف عمر رضي الله عنه لا يزار الا من ارضى الله عنه لم يامر بالربا حذر الله من سحاو لوردما
الطائف وهو ما وصفه عمر رضي الله عنه الى خراج المقاسمه وهو بعض الخراج من انفسهم ككنة
للعهد وان فعل ثم غزى اول اخر برى خلاف ذلك فان صاروا ذمة طوعا واطارا ابطال الماني في حكم الاول
وان صاروا ذمة فقرا امضى حكمه انه يجزئ فيه فان من الناس من يرى ذلك ثم الامام بالخيار ان شاق من
الرقاب والاراضي فجعل لهم خراجا وادار من الدراهم والدينار والكيالي والعمالي كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم
باهل بخران وهم نصارى العرب صاحبهم على الف وما في حله كل سنة وان شاق امر ذلك واصدا فان جمع يقسم
على الحاحم ولا اراضي على قدر حال الحاحم وعدهم وعلى قدر الاراضي لا انصاف فما اصاب الحاحم وحيث طه
تستعمله على الرقاب المقاتلين على ما وصفنا دون الثنا والصبيان والرمي وما اصاب الاراضي بحسب طه
على قدر ربح الاراضي بحسب النظر والانصاف وان قلت الحاحم بالاسلام او الموت قبل حصتهم الى الله اني
ان احتمل وان كثر الحاحم بعد ذلك يرد عليهم وان قل ربح الاراضي ينقل ذلك الى الحاحم ان احتمل ثم يرد اذا
عادت الى الكمال فان استقر احداهما ولم يحتمل الاخر بطرح حصه النقصان لان محتمل ولو ذهبت الحاحم
كلها نقل حصتها الى الله لافى فان احتملت ولا يطرح وان افرزت الرقاب ولا لارض كل واحد بالم
ينقل احداهما الى الاخر بل يطرح قدما لا محتمل ان محتمل لانه لما افرزت كل واحد بالصلح صار كل واحد
اصلا فلا يدخل احداهما في الاخر ولو صالح الامام على ان يخذل كل واحد من اراضيهم دون حاجتهم او من
حاجتهم فذلك ارضهم لان فيه امانا لجمعه الكافرا فارضه عن الخراج وذلك المحذور ويكوز المان يقال لها
والحوار فيه ما تقدم ولو اراد الامام ان ينقل اهل الذمة عن اراضيهم لا يفعل ذلك من غير عذر وعند العذر جاز ان
عمر رضي الله عنه اجل يودوا في القرى مني بخراير يودوا والعذر يجوز لانه حكم الله تعالى وان ائذلهم لاهلهم على
حكم الله تعالى فانهم يدعون الى الاسلام لانه حكم الله تعالى فيمنع فان اسلموا فهم احرار وان ابوا الا يمد
جبلوا فيه لانه حكم الله تعالى فان ابوا الله وسالوا ان يلقوا ما منهم لم يفعل ان يردهم الى اديهم
حرى التاليس حكم مشرع وان قتلوا رهونا وفي اديهم رهونهم لا يحل لنا قتل رهونهم اذا احتايه
سهم لكر لتعذر تبليغهم ما منهم لغوان الشرط وهو دكا رهونا فاما اذا
نزلوا على حكم واحد من المسلمين جاز ان يفرطه نزلوا على حكم رضى الله عنه فحكم بان
ينقل رقباهم ومقاتليهم ومشيئناهم وذرايرهم فقال عليه السلام لقد حكمت حكم الله تعالى فوف

سبعة او ثمانية فان كان حكم الحكم بنى قايهم صح لان هذا من حكم الله تعالى وان حكم من غيرهم وبغير
الخارج على ردهم واراضيهم جاز ايضا لان حكم الله تعالى ولا تغتر ما حكم به سبعة من غير الله سبحانه
وان استنوا به النبي صلى الله عليه وسلم الجواز ان ذلك الوجه هو المتعين في حق وليك القوم لتفهم العبد
وانذا هم رسول الله صلى الله عليه وسلم وان حكم من غيرهم الى دار الحرب لا يجوز لانه خلاف النبي صلى الله عليه وسلم
فان قال الحكم بعد ذلك دعوى احكم فيهم بالقتل والمن فله ذلك في التنا على الوكيل في الاستحسان
خرج من الحكمه وحكم القوم فيه بغير علمهم الاسلام ان حكمهم بالرد فغير انهم فصيح الامان او موافق
المشروع وبطل الرد لانه خلاف المشروع وان استحكمت حكومتهم وان شرطوا انه ان حكم شيئا اسلفوا ما منهم
صح لانه جائز في الشئ وان رد الحكم حكومته لا نفذ حكمه بعد ذلك كالوكيل اذا رد وكالة وصار
حكمه لا يوجب الحكم الذي لو اعلى حكم الله تعالى ابتداء سوا وان شرطوا انه ان حكم شيئا ان يخلع ما سنا
ليسميهم حكمه صح الشرط ولكن حكم الحكم ان يفعل ذلك فان مات قبل ان يحكم او رد الحكمه صار كالقنزلوا
على حكم الله تعالى في الابتداء **باب ما استهلك من الغنائم**
اصل الباب ان يلاق بجزء الحق لا يوجب الضمان لان اعراض الحق باطل الا اذا كان حقا موكدا فيلحق
بحقته الملك في حق الضمان كحق الميراث قال محمد رحمه الله الغاري اذا الف شيئا من الغنيمة او عقر
دابة او قتل سلاح وله عنه غنيمة فله ذلك ووطي حارب من الغنيمة او قتلها قبل الاخراج وقبل قسمه
للإمام الاضامن عليه في الاطلاق والقتل واعقر في الوطي الا ان لا يستجرد الحق وانه ليس بمضمون لكر
يود بجزء الغنيمة بخلاف ما بعد الاخراج حيثما قسم فيه ما الف وقتل ان كان عمدا في ماله في ثلاث
شئير ان كان خطأ فعلى العاقلة واقتصاص في العمدان له حقا فيه لان الماتة هو الملك للغائبين
وانه مضمون الا اذا قتل احد من الرطال ايضم القتل لاقتدام العصاة الاسرى ان الشمام قله فصار
كقتل المرتد لكر يود بقوله على الإمام وان قسمت الغنائم بعد الاخراج على القصاص فيقتل الصبي والمرأه
ان كان عمدا لانه لاحق فيه للقاتل وان كان خطأ فعلى العاقلة القتل الا اذا قتل من وقع في الجسمانية
لاقتصاص فيه ان له فيه حقا ولكن يجب القتل في ماله ولذلك اذا قسم للإمام في دار الحرب ونقل ماله
فقال اجتمعت فلكم او قال من قتل قتيلا فله سلبه من الملك حتى لو الف واحد من الغزاه شيئا من
مصابهم او سلبهم او قتل بعض الغنيمة ان الإمام ولاية الحاكم والتخصيص والسلط على الكافر من
اللباس والسلاح والذهب وجميع ما في الكعبة ما ما على اية اخرى من المتاع والاعلام فذلك ليس
بسلب ودار الحرب اذا صار دار الاسلام فالغنائم فيها كالغنائم المحررة بدار الاسلام بحيث
سلفه قتل للثلاث ونظم القتل الى الغنيمة ومسمى من الغنائم قل ان خرج الضمان بعد القسمة خمسة فحول
الجنس للثلاث والمساكين واما السيل واربعة اجاسه للغائبين فان لم يحمل القسمة وضعت في بيت

مال الصدقة لانه بمنزلة القطة وان من عليهم الإمام وجعلهم ذمه ثم خرج الضمان وهو يحمل القسمة
لعلة وضعه في بيت مال الخراج لانه حق العاقلة قال المنقلبه اذا اصاب جارية فبني له واكمل
له وطيها بعد الاستبراء حقه عند حنيفة وائى يوفى في امتهما لغصبة الملك كما لم ياصد الغنم
طوبى له وحله وطيها بالاجماع مالم يحزب دار الاسلام ولو وهبها من اشراف فاحزها الموهوب له بدرا
والسلام الملك الواهب الرجوع لانه نعم الملك لنفسه بالاجازة وعند محمد حقه حله وطيها لان الملك
ماتت وكذلك اذا باع للإمام جارية من رجل في دار الحرب يحل الوطي للمشتري على هذا الخلاف والله اعلم

باب ما حرمه العدو فيصير للمسلمين بشر احراز او فاسد

اصل الباب ان المالك القديم اذا وجد ماله قبل القسمة اخذ بغير شيء وان وجد بعد القسمة باخذه بالقسمة
ان شاك ذلك فاقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم لصاحب ثاقه لان استيلا الكافر حرام بايديهم لورده
على ما كان عصم مباح بايديهم لورده على ما كان مباح فاذا وجد قبل القسمة قلنا ياخذ بغير شيء مالا يثبت له
لانه لا يشبه الغنيمة هذا الوجه وانه ليس للغزاة فيه كثر ضرا اذا يصيبه من واحد ذلك شيئا سغايه
وقلنا بانه اذا وجد بعد القسمة اخذ بالقسمة مالا يثبت له وانه بعد القسمة ملك خاص وان اشترى مسلم
من العدو وشركي صحيح ياخذ المالك القديم بما اشترى من ان ملكه بشرا او بطريق الاحياء عوضا او
بغير عوض باخذ المالك بقيمته ان لم يكن ثلثا وان لم يكن ثلثا لا ياخذ لانه لو اخذ اخذ بالمثل يقضا
العاقبي فلا يبيد والعاقبي لا يتغل عما لا يبيد قال محمد رحمه الله الكفار اذا اخذوا من مسلم كرمس
قاربي احزروه بالدار ثم اشتراه مسلم بكم غير قتل لا يلحقه المالك القديم لانه لو اخذ

عند حنيفة ومحمد هما لانه ان هذا احتمال اخذ ماله وليس معاوضه وعند حنيفة
معاوضه فاشد خلاف بيع الكرم الكرمي وان كان البند ان ذلك لا يتعلق بالقضاء وان كان قد اشترى
دليل على القادة فاما هنا الزام على المشتري فلا بد من القيد وكذلك اذا اشتراه نصف كرم فاجاب بقلنا
وان اشتراه بكم قتل المالك اخذ بكم قتل مثله لانه ملكه شيء صحيح ولا يفتن فيد ولو اخذ من مسلم القديم
فقد يثبت له مال فاشتراه رجل فاعله ياخذ المالك ما اشتراه لانه مفيد وكذلك اذا اشترى من العدو ماله
غله الفانقدت الماله لانه فتنقه العدو الا الله اخذ من المسلم كان المالك ان اخذ ماله غله
فقد جعل المنقود غير المشتري لو كان غيره كان المنقود عوضا عن المشتري كماله فانقدت الماله لو اخذ
لاخذ نقدت الماله فلا يبيد الاخذ وانما جعل عنه ان هذا عقد صرف ولو جعل غيره بكون هذا مستندا لا
بيد الصرف وانه باطل حتى لو لم يكن صرفا بانواع هذا المسلم من العدو ماله فانقدت الماله لانه
فقد ذلك لانه الذي اخذ من المسلم ليس له المالك اخذ ان المنقود عوض عن مثله وهو غير المتاع ولو اخذ
اخذ مثله فلا يبيد ولذلك ان كان الماخوذ من المسلم كرم خطه فاسلم رجل سلم الالعدو درهمين كرم خطه مثل

الكر الماسور فلما طرأ لابطنته العدو الكرا الذي اخذ من المسلم كان المالك ان يخذ مثل راسه الى المسلم لما
قلنا في الدرهم لان الاستبداد بالمسلم فيه لا يجوز كما لا يجوز سدك الصرف ولو ان هذا المسلم اقرب من العدو
كر افقضاء الكرا الذي اخذ من المسلم ليس للمالك ان يخذ لانه لو اخذ اخذ مثله فلا يعيد ولو اضر العدو من
مسلم عشرة اناوب فدخل مسلم وباع من العدو عتقا عشرة اناوب موصوفة الى اجل فقضى الاثواب الماخوذة من
المسلم كان للمالك ان يخذها بقتله الشاع فقد جعل الشارب المنقود عيش ما في الذمة لان الشاب لا تجوز في الذمة
الاسلام وقد ذكرنا ان التاجع للمقبوض عن ما في الذمة تحرزا عن الاستبداد ولو كان الكرا الماسور
استراه من العدو مثلما وانقسمه واستهلكه ما نصيبه كان للمالك ان يخذ نصيبه الاخر نصف
النصف لان القسمة في المثلثات اقرار محض وليست بمعاوضة حتى لو كانت تنابا وانقسمها فارقا
المالك ان يخذ نصيبه اصل ما يخذ ربع النصف ونصف منه ما اخذه صاحبه لان القسمة في الثواب اقرار
من وجه بيع من وجه ان ما يخذ كل واحد منها نصفه عيش حقه فيكون اقرارا من هذا الوجه
ونصفه عوض عما ترك لصاحبه فتكون معاوضة من هذا الوجه فما هو اقرارا بخذ المالك القديم ثمنه
وما هو ثمن يخذ المالك القديم بقتله نصه وزنه خمسية وقيمة لصناعته الف درهم فاستراه مسلم
من العدو بكثر من وزنه او باقل فالمالك يخذ بقتله بالغة ما بلغت من طلاق جنسه ان عندهما احتمال
وعندي هو من معاوضة فاشهد لما مر وكذلك اذا استراه نحر او خسر يخذ المالك القديم بقتله
مسلم قال لجدية احدكم امر ولم يميز حتى اشركا العدو ثم ظهر عليهما المسلمون واخترتهما بدار
الاسلم يردان الى المول لان العدو لم يملكهما لان كل واحد حرة ووجهه مضار كما كانت لغيره ان
المول لو اعياهما جملة ابيع وارث العتق في ارضهما بعد احرار ابدار الحرب صح بيانه انهما باقان
على ملكه وشبهت المملكتين في الاخر لانه عتق بذلك الاخر بطريق الاستناد وان اخذ العدو اوصيهما
فغير الاخر لان المحرز جعل كالميت **باب**

من اهل الحرب ما صدق فيه وما لا صدق اصل الباب ان قول المسيبي فيما يرجع
الى النكاح والنسب مقبول الا اذا اضطر ابطال ملكه معصوم فحينئذ لا يقبل والشايع ان الولد
يعتق تعالى للوالد اذ هو في حرة وان لم يعتق تعالى لصاحب اليد فان لم يكن يعتق للدار قال
محمد بن الحسن رجل من السبي اقرار من هذه المسيبية امراته هي صدقة فان كان قبل القسمة يصدق ان سوا
كان قبل الاقرار او بعده لان النكاح ثبت تنصا دقها ولم تنقض بطلان ملك البضع على الحد وان كان بعد القسمة
لا يصدق لان تنص بطلان ملك البضع على الولد ولو ادعى الصغير من الشايع انه ابنه ان كان قبل الاقرار
مقبل قوله سوا كان الصغير يد او في يد غيره اخرا وفي يد مسلم حتى لو كان الولد لا يصلح عليه اما اذا
كان في يده او في مثله لا شك كذلك اذا كان في يد مسلم ان قبل الاقرار لم يصدق والكافر يرد

معنى فاعتبار المعنى اولى وان كان بعد الاقرار ان كان في مثله فكذلك وان كان في يد مسلم فالقياس ان ثبت
النسب في الاسلام ثبتت ويكون تبعا للاب حتى النسب يكون لما تبعه صاحب اليد حتى لو
وصل عليه انظر الصبي في هذا كاللقيط وحده دار الاسلام فادعى نسبه من الذمة ويكون لما تبعه
للدار كذا هنا هذا اذا كان الصغير لا يعجز نفسه فان كان عاقلا يعجز نفسه يرجع الى صدقة وثبت
نسبه من صدقة ويكون تعالى اليه ولو ادعت امراته من الشايع ان هذا الصغير ولد لها من الزوج لا يقبل
قولها لان فيه حمل الذمة على الغير وعن عمر بن الخطاب عنه لا يورث الحمل الا لبيته والحمل وحمل نسبه
على الغير فان صدقها بطل النكاح ثبت قبل القسمة لا بعد القسمة لما مر فان لم يصدقها احد النسب
وات الولد في دار الحرب لا اذا كان في يد مسلم يحكم باسلامه حتى يصلح عليه ولا يثبت نسبه منه اذا لم
يدع نسبه ومكره لغيره بينه وبين الصغير اذا كان الصغير في يدها ان قولها يقبل في حقه كراهية التفرق
وان كان لا يقبل حتى النسب لان الاصل فيه سببا او طاهر وليس فيه شرط القسمة كراهية التفرق
وان لم يكن الصبي في يدها انكره التفرق لان النسب سببا او طاهر انما كان في صغير كان في يدها وهل
توارثا ان لم يكن له وارث معروف تتوارثا ان كان له وارث معروف لان فيه ابطال حتى الغير لا يقبل
قولها في ابطال حتى الغير ولو ادعى مسلم مقيم في دار الحرب صبيانه ابنه من هذه المرأة وهي زوجته
وصدقة ثبتت النكاح وشبه النسب كان الصغير بين اولم يكن يدعيه فيكون الولد لما تبعه لبيته
ثم شرط ان كان على الصغير شيئا المسلمين يحكم بحريته والاشياء لا يستتبعها وان لم يكن يكون لما تبعه
لبيته ويكون قبا للفاغنم لان قولها لا يعتبر ابطال حتى الغنم لان النسب ثبتت دعواها وحق الفاني
كان ثابتا قبله فلا يطل بقولها وان يظهر الاستناد في حق الاستناد في حق النسب الى قول العلوق
في حق ابطال حتى الغنم في مكاتب له اخ حرة ترك ابن عمه ثرائه لابن العم ان المكاتب ليس
باهل الارث فان ادعى المكاتب ابنا حرا من امرائه حرة انه منها وصدقة ثبت النسب منه ولم يصدق في
حق صرف الميراث عن ابن العم كذا هنا ولو ان سره اخذوا اسيرا فلم يخرجوه الى دار الاسلام ولم يقتلوا
حتى هربوا ثم اظهروا سره اخرا في حرة وها بدار الاسلام اولم يحرزوا لكر افقضاءها في دار الحرب لا تترك
للسر المانية لان الاول حتى والثانية ملك فكان اقوى وكان اولي فلوان السر الاول حرة اخذوا حرة
مدار الاسلام واقسموها واقسموها في دار الحرب بقتله لهما ثم هربوا واظهروا السر الثاني فالسر
للاول اولي لان جدوا قبل القسمة اخذوا بالقسمة كافي ساير اموالهم لان القسمة ثبتت حقيقة الملك **خصاص**
ولو ان السر الاول حرة وها بدار الاسلام ولم يقتلها حتى هربوا ثم اخذها السر المانية فاصدوها
بعد قسمة السر المانية فلا تستلهم علمهم لان المانية ملكا خاصا والاوامر وكان شيئا بالحق الخاص
فوق العام وان وجدوها قبل قسمة السر المانية ذكر هنا ان السر الاول حتى وذكر في السير

الكران الشربة الثانية احق على ما عرفته ولو ان الشربة الاولى الحزوة والاشربة مدار السلام ثم ان
المشركين اخذوا الاشربة ولم يحزوها بدوا الحزب حتى اخذوها الشربة الثانية فانها تزداد الى الفريز الاول
الانها لم تزل عن ملك الشربة الاولى فردد عليهم الا اذا قسم الامام من الشربة الثانية ومن رايه شيوا الملك
الملك للكفر بحزب ولا يذعن الا حراز فحسب كانت الشربة الثانية احق لان الفقه حصلت في كل
بجته فبغية لان من الناس من يقول بشيوا الملك بكونه محرم ولا يذعن الا حراز وحكم الامام اذا انفذ
سقتن كشمه الغنيم في دار الحرب والله اعلم **كتاب الصيد**
باب الصيد الذي يغرم الثاني من الرمي من الرمي الثاني
كلها من جنايته وجنايته غير ما لا يغرم ما حل وما لا يحل
اصل الباب ان الصيد ملك بالاضطراب والحزب ولا يضرب الا لاصابه على وجه يبطل معنى الصيد به
وهو التوحش فكانت العبرة لاصابه اما في حق الحق والضمان المعقبة طال الصيد وقت الرمي فان كان
حاله وقت الرمي حاله الاضطراب كان ذلك كانه اضطرابا فحل به وان كان حاله الرمي اختياريا كان ذلك كانه
اختياريا فمحرم اذا مات بدكاه اضطرابي لان الدكاه الاضطرابي محرم حاله الاختيار وكذا اذا
احتمل موته بدكاه اضطرابي حاله الاختيار لان المحرم مع البيع اذا اجتمع فالعبرة للمحرم احتياطا وكذلك
معتقه حاله وقت الرمي في حق الضمان فان لم يكر ملكا لا بد وقت الرمي لا يغرم الرامي ان كان ملكا وقت
الاصابه على ما بيننا قال محمد رحمه الله ويطر رمي لاصيد بندق او معراض فاصاب جناحه فكسره
ولم يحز به فاقبل الصيد سوى الى الارض ثم رماه اخر وكسر جناحه الماني فحز به وقت الصيد العليلين
فالصيد الاول ان اصابته حصل او لا وقد ابطال معنى الصيد به فكان حله او لا ويضم الى الثاني الاول ما
نقصه كسر الجناح الاول ان فعل الماني صادف ملك الغيرة ويضم نصف قيمته ايضا مكسور الجناحين ان نصفه
ملك بفعله لكنه لا يضم ما نقصه كسر الجناح الاول وقد ضم نصف الجناح الثاني من فلاحه ثانيا فلماذا
يضم نصف القيمة مكسور الجناحين لا موكل الصيد ما اذا لم يحز به الماني فلا شك وكذلك اذا حز به الماني انما
حز به حاله الاختيار بعد بطلان معنى الصيد به بالاول فيكون محرم وان حز به بالاول فذلك لان الاول
مبيح والماني محرم فمحرم احتياطا ويضم نصف قيمته جيا مكسور الجناحين لما لم يكرهنا ضم قيمته النصف
كما ذكرنا لان الاول كان سحالا الماني والماني بفعله صار مقبولا للحل فلهذا يضم نصف القيمة
الاخر كما ذكرنا مقبولا الجناحين فلان الاول ادركه وذبحه حل والضمان على الثاني لا انقضاه كسره
الجناح الثاني لان ذبح الاول قطع اضافته الشراية الى الماني ولو ان الاول ادركه ولم يذبحه حتى مات
فقومته وعلى الثاني نصف قيمته جيا مكسور الجناحين فقط لانه لما ادركه حز الدكاه من ان
مكون سحالا وكذلك اذا ادركه جيا ولم يذبحه حتى مات فاجواب ذلك في الظاهر لانه لما ادركه تغلق

والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب

الحزب دكاه اختياريا لم يوجد رجلا من يميها الى صيدها او على المعاقبة فاصابه اصحابه عنه
ثم اصابه الاخر فالصيد لمن اصابه او لا سواء كان هو او لا في الرمي واخر المام ان العبرة بحق الملك
لاصابه وحل الصيد وان اصابه الماني بعد ما اخذه الاول لان العبرة في حق الحل حاله الرمي وطال
رمي الماني لم يصبه الاول فكان رمي الثاني دكاه اضطرابا حاله الاضطراب فحل وان علي الماني ان
المعتبة في حق الضمان حاله الرمي وطال رمي الماني كان الصيد با حاول يصبه الاول فلم ينفق الرمي
سببا الضمان وان اصابه معا فالصيد للماني وحل لانه حاله الاضطراب رجلا ارسل كلبه الى الصيد
فأخذ وعقره واخرجه عن الصيد ثم ارسل اخر كلبه فآخذه وعقره عقرا اخر كلبه فآخذه فالصيد
للاول لما قلنا في الرمي لا يوكل لان الماني دكاه اضطرابي في موضع الاختيار فمحرم ويضم الماني ما
نقصه عقر كلبه منقوصا لعقر الاول لما قلنا ويضم نصف قيمته جيا ونصف قيمته محروبا بالعقرين
كما ذكرنا لان نصفه ملك بفعله وفعله صار مقبولا للحل لولا فعله حل تناوله هذا اذا كان سابقا
لكلبه بعد الارسال فاما اذا عقره كلب الماني بعد الشق فمحرم لا يضم حيا لان فعل الكلب لا يفيق
اليه لانه يتبع الصيد وياضه بطبعه فلا بد من السوق لضاف فعله اليه اما الملك والحل بمجرد الارسال
دون السوق لان فيه ضرره واضر منه على اختلاف الضمان لانه ضد شرط السوق لضاف الملك
اليه ولهذا قلنا ان الكلب بعد الارسال اذا مال عنه ويتر في عدة الجناح في كل الصيد
خلاف السهم لانه الاختيار له فلا يقطع فعل الرامي بجوانبه اما الكلب له اختيارا ولما بينا وان ارسل
الماني قبل اصابه الاول فالصيد لاولها اصابه لما سر وحل الصيد وان اصابه الماني فقد اصابه
للاول لان المستغنية في حق الحل حاله الارسال وحل الارسال الماني اصابه الاول لم يوجد وكان
اضطرابا لا اختياريا على ما مر وان عقره الاول لم يشغله حتى اصابه الماني وعقره فالصيد بينهما
اشترى كما في الاخذ ولو ارسل معا فاصابه اصحابا قبل الاخر واخذه فالصيد لاصابه او لا
وان لم يشغله او اشغله معا فصولهما والضمان على الماني في هذه الوجوه لانه ودار سال الثاني وهو
مباح والمعتبة في حق الضمان حاله الارسال المامر وحكم الارسال الباري ذكرناه في ارسال الكلب
في الوجوه كلها الا في فضله وحده وهي ان الباري يضم الماني بالارسل بعد اصابه الاول بدون السوق
وفي الكلب شرط السوق لوجوب الضمان في الفرق ذكرنا ان الكلب يتبع الصيد بطبعه فاحتج الى السوق
ليضاف الملك اليه اما الباري لا يحتل السوق وليس بطبعه اتباع الصيد فضاف الاصل الى ارساله
وفعله فافترقا ولو ان ارسل الصيد اخذ الصيد واستكمله لم يملكه ولم يشغله حتى جابري الرمي
الماني فقبله فالصيد للماني لان الرمي الاول ليس بمبدأ طيشه طافه حتى تمام مقامه بالمالك
خلاف القتل لانه المالك والباري من اهل الملاك في نقله الى صاحبه والكلب اقدم الصيد بحبته

قوله ثم سبحان الله يعني صلواته حين يسنون
يعني صلوة المغرب والعشاء وحين يصحون يعني
صلوة الفجر وعندنا يعني صلوة العصر وحين يظهرون
على التقدمات والتأخير يعني صلوة الظهر ولله الحمد
في السموات والأرض يعني بحمد الله السموات
والملا الأرض يقال له الألوهية في السموات والأرض
كقوله ثم وهو الذي في السماء والأرض والملائكة
والله الحمد يعني له الحمد على كل شيء
وأهل الأرض لهم في نعمته فالحمد لله
واجب عليهم تقبي الويلث من لا يذكره
الذين قالوا مستيقظا أصابتكم عذابنا وان وجدتم لنا ما آلنا ولا تسبقونا إليه فمن كنتم عن الله غافلين فإن الله شديد العقاب